

حازم صاغية

بعث العراق



١١



© دار الساقى
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠٠٣

ISBN 1 85516 621 6

دار الساقى
بنية ثابت، شارع أمين متيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦٦١٤ - ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٧٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7-221 9347, Fax: 020-7-229 7492

إلى ذكرى هاني الفكيكي (أبو حيدر) وعامر عبد الله (أبو عبد الله)
اللذين علماني الكثير عن بلدهما المعذب.

المحتويات

٩	المقدمة
١٥	الفصل الأول: التأسيس السوري
٢٧	الفصل الثاني: سلطة البعث و«الحرس القومي»
٣٩	الفصل الثالث: صدام يقود الحزب إلى السلطة
٥٣	الفصل الرابع: ثالوث تكريت والجيش والحزب
٦٧	الفصل الخامس: تأسيس «جمهورية الخوف»
٧٩	الفصل السادس: محنـة الشـيـوعـين
٩٣	الفصل السابـع: مـحـنةـ الأـكـرـاد
١٠٥	الفصل الثامن: مـحـنةـ الشـيـعـة
١١٩	الفصل التاسـع: معـانـقةـ فـلـسـطـين
١٣٣	الفـصـلـ العـاـشـرـ: حـربـ الزـعـامـةـ الإـقـلـيمـيـة
١٤٧	الفـصـلـ الحـادـيـ عـشـرـ: الـحـربـ عـلـىـ إـيـران
١٦١	الفـصـلـ الثـانـيـ عـشـرـ: غـزوـ الـكـوـيـت
١٧٥	الفـصـلـ الثـالـثـ عـشـرـ: مـنـ الـحـدـاثـةـ الـحـدـيدـيـةـ إـلـىـ «ـأـصـالـةـ»ـ الـعـشـائـر

١٩١	الفصل الرابع عشر: موضوع للثقافة
٢٠٩	الفصل الخامس عشر: ذات للثقافة و... للحياة
٢٢٣	الفصل السادس عشر: من «الأستاذ»؟
٢٣٧	الفصل السابع عشر: ختام بلا مسك
٢٥١	ببليوغرافيا مختارة

المقدمة

الكلام على العراق صعب نظراً إلى تعدده واختلاف بيئاته الكثيرة. فتناول الأكراد في الشمال بالكاد يربطه رابط بتناول الشيعة في الجنوب، والعكس بالعكس. أما السلطة المركزية في الوسط فما يربطها بتلك البيئات يمكن، بقليل من المبالغة، رده إلى القمع المتواصل والرشاوة بين وقت وآخر.

يزيد في الصعوبة أن حزب البعث العربي الاشتراكي حكم العراق ٣٥ عاماً، قضى خلالها صدام حسين ٢٤ عاماً في رئاسة الجمهورية بعدما قضى ١١ عاماً في نيابة الرئاسة. هكذا فاقت الحقبة البعثية الحقبة النازية او الفاشية او الستالينية (لا الشيوعية السوفياتية) طولاً. وفي هذه الغضون حصلت حرثيان كبريان تلامهما حصار ومقاطعة دوليان. كما شهد البلد ازدهاراً تسببت به الطفرة النفطية فسبباً، بدوره، تغييراً نوعياً في خريطة الاجتماعية، قبل ان يشهد انهياراً عاد به إلى ما قبل الزمن الصناعي. يضاف إلى هذا تحولات سياسية انتقل بموجبها نظام البعث، أواسط السبعينيات، من يسارية تصور نفسها متحالفة مع السوفيات والشيوعيين إلى يمينية مغطاة بلغوية يسارية. أما في أوائل الثمانينيات فصار العداء للاسلامية الشيعية الخمينية، بالتحالف مع المحافظين السنة في الخليج، محركه الاول. حتى اذا ابتدأت التسعينيات صار العداء لأولئك المحافظين من حلفاء الأمس، ومعهم الولايات المتحدة، مصدر الاستلهام السياسي والايديولوجي الأبرز. وفي موازاة هذه التحولات، تحول العراق البعي من حداثية حديدية إلى التصالح مع البنية

العشائرية، كما كان موقفه من الدين ودوره الاجتماعي يتغير تبعاً لتحديات الداخل وهوية الخصم الخارجي المتحول دوماً.

كذلك يصعب الركون الى مواد موثوقة حول العراق لا سيما في السنوات الأخيرة. فإغلاق البلد وانغلاقه معطوفين على نظامه البوليسي جعلا الدراسات الميدانية والاستقصائية التي يمكن ان تصل الى الخارج، كما يمكن الاعتماد عليها، شبه معدومة. ولئن كان معظم ما كتبه العراقيون عن عراقيهم، في هذه السنوات، أقرب الى المذكرات والسير، واحياناً «القصص» التي يتم تناولها شفوياً، فإن الصحافة الاجنبية عجزت، بدورها، عن الإتيان بما هو أصلب. وليس مني تقديم هذا المثل عن الكيفية التي وُصفت بها «جامعة صدام» في مادتين صحافيتين غربيتين:

فقد أوردت إحداهما التالي: «لقد أقام [صدام] جامعة إسلامية كاملة العدة أسماءها، بطبيعة الحال، جامعة صدام حيث يُدرس الفقه الإسلامي ويتم ترويج الإسلام السنّي، فيما يصار الى تجاهل معتقدات الأكثريّة الشيعيّة».

أما المادة الثانية فأوردت، في معرض نقد التفاوت الطبقي في العراق، التالي: «جامعة صدام هي أكثر الجامعات وجاهة (...). إنها جامعة ممتازة في البلد، مثل «معهد ماساشوستس» (أم آي تي) في العراق. كل شيء فيها يُدرس بالإنكليزية وهناك حوالي عشرة طلاب في الصف الواحد، أما الأساتذة فجاء بهم من كل أنحاء العالم».

وليس المقصود بهذا التمهيد ايجاد أعذار للكتاب، بل توكيده ان اي عمل عن العراق لا يستطيع مطلقاً ان «يغطي» العراق باختلافاته كما بتحولاته، ولا أن يتسلل الى الأمكنة التي حجبتها أسوار صدام وغموض نظامه. والحال ان الفصول اللاحقة لا تحمل هذا الزعم، زعم التغطية الشاملة، بقدر ما تهدف الى كتابة قصة العراق البعثي، وهي شرقة متلماً هي مأسوية. لكنها، مثل كل قصة، يخونها الالام بعض التفاصيل لمصلحة التعوييل المبالغ فيه على تفاصيل أخرى. وعلى

العموم تبقى الوجهة العامة للسرد، كائنةً ما كانت التفاصيل المختارة، المحك الأول لقياسها والحكم عليها.

وإذا جاز لنا ان نستخلص «عِبَرًا» من هذه الوجهة قلنا ان العبرة الاولى تطال العبث والمجانية اللذين وسما شطراً مهماً من تاريخنا السياسي المعاصر. فما ابتدأ ثرثرة شبان يافعين عن التغيير والوحدة العربية وفلسطين و«الرسالة الخالدة»، انتهى كارثة مدوية تنوء بثقلها الطاغي على ملايين البشر. وهذا ليس، إطلاقاً، دعوة الى الانسحاب من السياسة، بل دعوة الى تأسيس السياسة على قواعد دستورية وعقلانية. فلا الحل يمكن في العودة الى احتكار «النظام القديم» للحيز السياسي وإغلاقه النسبي أمام القوى الاجتماعية الصاعدة، ولا هو طبعاً في رغبة القوى الراديكالية والانقلابية أخذ السياسة عنوةً واغتصاباً وإخراج المجتمع كلها منها. وبالتأكيد فإن الحرب الباردة شكلت حضيناً نموذجياً للانماط الاستبعدادية من النشاط السياسي.

ويدوره جاء اسقاط صدام حسين وسلطته وحزبه الوارد، في هذا المعنى، ليشكل تخلصاً متأخراً من تراكيب الحرب الباردة التي أفلت في أنحاء أخرى من العالم. وبهذا مثل الحدث الكبير شرطاً ضرورياً، وإن غير كاف، لمباشرة السياسة. الا ان الحرب الاميركية، وفي السياق الذي طرأت فيه، تهدد باضعاف القدرة على استكمال باقي الشروط المطلوبة. فحصول الحرب بمعزل عن كل غطاء قانوني او دولي، وقبل استنفاد الوسائل السياسية، وفي ظل هيمنة وعي ايديولوجي يميني ومتزمعت على البيت الابيض، وفي موازاة الكثير من الاكاذيب التي شاءت «البرهنة» على ما لم تستطع برهنته... كل هذه العناصر وغيرها لا تشجع على التفاؤل.

غير ان هذا كله لا يلغى المسؤلية الذاتية عما حصل وقد يحصل. فالعجز المحلي عن اطاحة نظام صدام، نظام المقابر الجماعية، انما فتح الباب واسعاً لمن يرغب في اطاحته من الخارج. ومرآكمة الفواتير التي شاءت انظمتنا ومجتمعاتنا

وثقافاتنا السياسية ان لا تسددها، منحت الفرصة لمُرابِ لا يرحم، هو جورج دبليو بوش، كي يطالب بسدادها دفعه واحدة. وهذا فضلاً عن ان القول، المُحقّ، بأن الديموقراطية لا تُفرض من فوق يطرح المشكلة أكثر مما يحلّها: إذ هل ظهرت تعبيرات جدية لدينا عن طلب الديموقراطية من تحت؟

إن العراق أبعد من العراق في أسئلته وتحدياته كما انطوت عليها قصة البعث
- قصتنا جمِيعاً بمعنى من المعاني.

لقد استدعت الرغبة في كتابة قصة الحزب العفلقي وسلطته في العراق إزالة الحواجز من طريق السرد. وهذا ما دفع إلى التخلص من الهوامش والسعى وراء سلاسة كتابية لا تُعيقها الإحالات ولا تثقل عليها. الا أن لهذه الطريقة عيوبها التي يصعب تفاديتها. ذاك أن إدخال الأفكار والمفاهيم في قالب سردي ليس بالمهمة اليسيرة، على ما يعلم المستغلون بالأفكار وبالسرد سواء بسواء. وكثيراً ما تختلط، داخل النص، مستويات متفاوتة الأهمية كان للهوامش، لو وُجدت، أن تُعمل فيها الفرز والتبويب. ولئن حاولتُ، في آخر الكتاب، التخفيف من الاجحاف الذي أنزلته ببعض الذين استشهدت بهم، بقي ان البيلليوغرافيا لا تكفي لإنصافهم، لا سيما منهم الذين أخذت منهم فقرات كاملة ومطولة دمجتها في نصي. يصح هذا في أعمال حنا بطاطو وكنعان مكية وهاني الفكيكي وايرهارد كينله وفالح عبد الجبار والكثيرين الكثرين غيرهم.

ولا بد من ملاحظة اخيرة وهي ان اصدقاء عراقيين وغير عراقيين ساهموا في تصويب الكثير مما كتبت، فلاحظوا هفوة أو خطأ أو تفصيلاً غير دقيق. أذكر من هؤلاء الذين أزعجت بعضهم مرة وبعضهم مراراً، جبار ياسين الذي تجسّم المكالمات التليفونية المطولة معّي، وعلى عبد الأمير الذي، فوق استفادتي من تقاريره التي كان يزود بها جريدة «الحياة» عن العراق، كان مرجعي الأساسي في شأن الموسيقى العراقية، وسعد الخزرجي الذي راسلني مصوّباً، وكامران قره

داعي الذي نبهني الى بعض القصور في ما خص الاكراط العراقيين، وحازم جواد وزهير الجزائري وعبد الأمير الركابي وهاني مظهر وفاطمة المحسن وفيصل العبد الله وأمين العيسى وسلم علي. وكثيراً ما أزعجت أيضاً يوسف عبدالكبي ووليد ستي، مع ان ظروفاً لم نسيطر عليها حالت دون استفادتي منهمما.

فلهؤلاء جميعاً شكري. إنهم يشاركونني ما هو «صح» في هذا الكتاب، من دون ان يكون لهم اي ذنب في ما هو «خطأ». فهذا ما أسأل عنه وحدني.

ح. ص.

الفصل الأول

التأسيس السوري

صدفةً ما حملت ثلاثة شبان سوريين على الدراسة في بغداد. كان ذلك في ١٩٤٩، ولم يكن انقضى غير أشهر على هزيمة فلسطين والمارارة التي نشرتها في عموم العالم الإسلامي. الثلاثة جمع بينهم، عدا الفتاة، أنهم علويو المذهب من لواء الإسكندرية. عائلاتهم نزحت جنوباً مع استيلاء الأتراك على «اللواء السليم»، فتحلّقوا حول السياسي والمثقف الإسكندروني زكي الأرسوزي الذي قال بـ«البعث» طريقاً إلى استعادة «مجد العرب». هكذا صاروا جميعاً بعثيين يدعون إلى الوحدة. فحين انتقلوا إلى بغداد تكفلوا نقل الدعوة إليها.

أبرزهم كان فايز إسماعيل، طالب كلية الحقوق. والآخران وصفي الغانم، الطالب في معهد المعلمين وشقيق القيادي البعثي وهيب الغانم، وسليمان العيسى الذي غدا لاحقاً شاعر البعث.

ما زرعوه في تربة العراق لقي استجابة متواضعة بين طلاب العاصمة، قبل أن يمتد امتداداً خجولاً إلىسائر المناطق شمالاً وجنوباً. لكن فايز إسماعيل سريعاً ما عاد إلى دمشق فحمل المهمة، في ١٩٥٠، عبد الرحمن الضامن. وهذا الأخير، المتحدّر عن أسرة سنية من تجار الأعظمية ببغداد، لم يكتب اسمه بخط عريض في تاريخ الحزب: ذلك أن المرض ما لبث أن عاجله فانسحب من المجال العام. وفي محله حلّ في قيادة «قطر العراق» طالب هندسة شيعي هو فؤاد الركابي لم يكن بلغ العشرين، قيل إنه نسب نفسه إلى أمه التي تمت بقرابة بعيدة إلى صالح

مذهبية وإثنية، فضلاً عن الديني منها. ولئن بدت السنّيَّةُ الأكثريَّةُ هي الراجحة في سياسة سوريا، وفي اقتصادها وثقافتها، فإن الشيعيَّةُ الأكثريَّةُ في العراق مهمشة تقليدياً ومستبعدة.

هكذا حملتعروبة إلى بغداد ما تفاوت من معانٍ، وما غایر الدارج الدمشقي والمشرقي الذي تضرب أصوله في «نهضة» القرن التاسع عشر وروادها المسيحيين. فالبيئة السنّية تكتنّ بها، ومع اطلاع مثقفيها على القومية الأوروبيَّةِ، نسبت هذه الكلمة إلى القومية. لكن ما حاوله على الصعيد هذا منظرون علمانيون أبرزهم ساطع الحصري، السوري الحلبي الذي عاش في العراق وعلم ناشته، لم يذلل الفهم الشعبي للعروبة بوصفها رأية من رأيات الإسلام.

هكذا لم يعرف العراق، مثلاً، حركة أصولية سنّية يعتدّ بها إذ تساخت نزعته هذه وعروبيته في منظومة وعي واحد. غير أن البيئة الشيعية، في المقابل، اختللت. فهي، وإن غازلت العروبة داورتها، ظلت عروبيتها أقرب إلى اعتداد بالقوم منها إلى طلب القومية دولتها. وغالباً ما انطوى هذا الاعتداد على سعي إلى تكافؤ تزول بعده «مبررات» الغبن والإجحاف.

وناشد البعض نقطة التقاء عند عروبة الحد الأدنى المشوبة بالغموض، والتي لم يزدها الحزب الوافد وإنشاؤه الرومنطيقي إلاً غموضاً. وفي سياق كهذا انضم إليه من شبان الشيعة، ممن لعبوا بعض الدور في مساره اللاحق، حازم جواد وطالب حسين شبيب وسعدون حمادي ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وأبو طالب الهاشمي وغيرهم، فضلاً عن علي صالح السعدي ذي الأصول الكردية الفيلية والشيعية. كما انضم إليه من شبان السنة حمدي عبد المجيد وإياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح ومدحت إبراهيم جمعة وفيصل حبيب الخيزران وكريم شتاف وأخرون.

وحققت بالطريق إلى العروبة معالِم مميزة عند كل من الجماعتين. فمصادرها لدى السنة اتصلت بعهد الملك غازي الذي تبُّوا العرش في ١٩٣٣ وشاء، بخفة

غير مسبوقة، جعل العراق «بيامونت العرب»، تيمناً بالوحدة الإيطالية لماتزيني وغاريبالدي. وهي تعتد بالمذبحة التي أُنجزت عام ذاك بالأشوريين، «عملاء الإنكليز» في الرواية القومية السنوية الكارهة لكثرة الملل والنحل. وأيضاً كان من مصادر العروبة السنوية «نادي المثلث» المؤسس في ١٩٣٥ لتنمية «الشعور بالرجولة العربية»، وانقلاب رشيد عالي الكيلاني وضباط «المربع الذهبي» المعجبين بألمانيا النازية في ١٩٤١، و«الفرهود» الذي حصل في حزيران (يونيو) من العام نفسه، وهو المذبحة التي طالت يهود العراق (والكلمة تعني النهب والسلب والفووضى العارمة). وإلى ذلك اتصلت بأسباب العروبة السنوية تجارب وأسماء أشخاص كالكاتب والداعية القومي - العسكري سامي شوكت الذي أنشأ منظمة «الفتوة» على غرار الشبيبة الهايتلرية، والسياسي ياسين الهاشمي، أحد ضباط فيصل الأول وأحد رؤساء حكوماته الذي ناوله نوري السعيد وظل، حتى وفاته في ١٩٣٧، يرعى التطرف الوطني في مناهضة البريطانيين. وكان حزب الاستقلال المؤسس في ١٩٤٦ أوضح المعالم التنظيمية قبل خمسينيات البعث. ففيه انضوى ضباط وموظفو أسسوا «المثلث» ثم تقاعدوا بعد انقلاب ١٩٤١، وقد حلّ في قيادته فائق السامرائي، المقرب من الكيلاني، وصديق شنشل، صهر يونس السبعاوي الذي عُدَّ منظر الانقلاب، وسلمان الصفواني، الصحافي المشهور بمقالات نارية وتحريضية على يهود العراق.

وعرف البعث بعض نموه في مناطق السكن السنوي التي انتشر الاستقلاليون فيها من قبل، كالأعظمية في بغداد والمدن المحاذية لسوريا والقريبة منها كالموصل والفلوجة وعانية وتكريت وسامراء، أو ما سماه البعض «المثلث السنوي» ما بين الموصل شمالاً وبغداد جنوباً والجزيرة السورية في الغرب. فمن تلك الأحياء أقبل على الحزب دحام الألوسي وصالح شعبان وإياد سعيد ثابت الذي كان والده من ضباط فيصل الأول السوريين، وكذلك شقيق الكمالى الذي عاشت نصف عائلته في البوكمال السورية. وهذا الانشقاق في العائلات خلف آثاره السياسية على البلدين المتلاصقين. فالمعروف أن الانتدابين البريطاني على العراق

والفرنسي على سورية تهاترا وتصادما واحتارا قبل أن يقررا عراقية الموصل بدلاً من سوريتها.

وبأصولهم يعود كثيرون من سكان دير الزور والرقة السوريتين، مثلاً، إلى مدینتي عانه وراوه العراقيتين، وإنما من هؤلاء تشكلت بلدة حصبة الحدودية. وقد ظهر، من هذا الوسط، أحد أبرز قياديي البُعث السوري يوسف زعین ذو الأصل العاني، بينما تواضعت الدولتان الاستقلاليتان على منح مواطني تلك المناطق «حق» التوغل ثلاثين كيلومتراً في أراضي الدولة الأخرى من دون تأشيرة دخول. ويدورهم مال بعض دارسي البُعث السوري إلى ربط مواقف القطب المؤسس، وملك الأراضي في منطقة الجزيرة، جلال السيد، بالعامل هذا. فهو ما حمله على تفضيل الارتباط بالعراق الهاشمي على الارتباط بمصر الناصرية، وإلى رفض الاشتراكية لتعارضها مع «قيم القبيلة العربية». وقد انتهى به الأمر مبكراً خارج الحزب الذي حسم أمره لمصلحة مصر والاشراكية.

ذاك أن نشأة الدولتين السورية والعراقية أعادت الامتداد القرابي لعشائر الحدود، لكنها أدت أيضاً إلى كساد اقتصادي تسببت به الحواجز الجمركية التي فصلت العراق عن مناطقه التجارية في سورية، ناهيك عن تدفق السلع الغربية على حساب صناعات قديمة تطغى عليها الحرفة. وكما فعل حزب الاستقلال قبله، دغدغ البُعث حسناً عشائرياً محبطاً بالدولة الحديثة، مثلما خاطب إحباطاً آخر بالاقتصاد الحديث استوطن أصحاب الدكاين وساقطة الحرف القديمة للمدن وما ترسّب عنها من قبضيات ووجهاء « محلّة» صغار. وعلى اختلاط بيئه بهذه، أبحرت فيها الوطنية والعروبة والإسلام والعشيرة والعداء للغرب وللشيوعية في مركب واحد صواه التحفظ عن كل وافد جديد من سلع أو أخلاق. ولم يكن خافياً أن هذه السنوية الشعبية لا يربطها رابط بتلك التقليدية والمدينية التي عبرت عنها الأسر البورجوازية والأristocratie ذات الأصول التركية، ومنها استقى العهد الملكي سياسيه وقادته.

أما عند الشيعة، فصدرتعروبة عن افتخار بنسب «أشرف» من النسب الإيرانية. وقد تفرّع عنه تعويل على علاقات الدم والقرابة، كما تفرّع انكباب لدى بعض مثقفيهم الأوائل على تبرئة شعراء قدامى من تهمه «الشعوبية» وتأكيد «أصولتهم» في «الدم العربي». وورثت العروبة، في حالة قلة من أبناء «الأسر» النافذة عداء للشيوخية التي عصفت بالجنوب العراقي، في الخمسينات والستينات، حتى أخافت المرجعية الدينية ونافستها على مرجعيتها. ولشنّ بدا الشيوعيون أقدر من يوظف المناخ الإيراني الذي أطلقه محمد مصدق في حسابهم، استطاع البعث أن يلّم فتات ذاك الشعور الوطني الذي عبر شط العرب غرباً.

والتقاطع السنوي - الشيعي عند عروبة غامضية له سوابق ومقدمات في تاريخ العراق الحديث، وإن لم يبلغ أيّ منها شأو البعث. فأصداء الاعتداد بها وبـ«نسبها» ترقى إلى الجمعيات الإصلاحية التي سبقت حركة «تركيا الفتاة» في ١٩٠٨ وواكبتها. وكانت «ثورة العشرين» الشيعية والأهلية محطة تقارب لم تخُل من توثيق الصلات بين البيتين على قاعدة من العداء للغريب البريطاني. وبدوره مثل فيصل الأول نفسه، بأصله ونسبه، لحظة استقرار ما عند عروبة سنوية - شيعية جامعة شاء الملك الهاشمي إعادة تدويرها لبناء العراق. ومن موقع آخر وُجد عند جعفر أبو التمن، مؤسس الوطنية العراقية الحديثة، ما يمكن تأويله على هذا النحو العابر للطوائف. فكان من ثمار تلك التجربة أن شيعياً من تلامذته، هو محمد مهدي كبة، أسس حزب الاستقلال وغدا وجهه المعنوي الأول.

لكن التقاطع لم يحل دون محطات تناقض عريضية، خصوصاً أن الانقسام المذهباني ترافق مع انقسام اجتماعي حاد. فالجيش كانت الأكثريّة الساحقة من ضباطه من السنة العرب، ومن أصل ٢٣ رئيس حكومة بين ١٩٢١ و١٩٥٨، تولى المنصب أربعة شيعة فقط، هم صالح جبر ومحمد الصدر وفاضل الجمامي وعبد الوهاب مرجان. والتفاوت نفسه يصح في سياسات الإنفاق والاستثمار في المناطق، حيث ترَكَز معظمها في الوسط الشمالي السنوي والعربي. وهذا كلّه جاء معطوفاً على سجالات وانشقاقات وطنية تلت أحدها أُولت طائفياً أو كانت، بهذه

النسبة أو تلك، كذلك. فمن هذا القبيل كان الخلاف حول التربية والتعليم وفهم التاريخ الإسلامي مما ارتبط بساطع الحصري وفاضل الجمالی وغيرهما، أو الاغتيال الذي ذهب ضحيته عام ١٩٤٠ الشيعي اللبناني الأصل والمقرب من فيصل، رستم حيدر.

بيد أن البعث عبر أيضاً، حاله في ذلك حال سائر الأحزاب القومية، عن تنازع بعيد في مصالح أفراده. فإذا كانت كثرته من البورجوازية الصغرى الدنيا، فهذا لم يحل دون انضواء متفرعين عن عائلات ثرية وملوك أراض كبار، وانضمام آخرين معدمين. وينسب إلى علي صالح السعدي، وقد غادر الحزب واكتسبوعياً طبيعاً فجأاً، أنه أضحك يتساءل: «هل يعقل أن يجمعني حزب واحد بفيصل حبيب الخيزران الذي كان أبي يشد حذاء أبيه ويربطه؟». لكن إذا كانت الأحزاب القومية تستعيض عن التضارب في مصالح معتنقها بتشدد عقائدي وتنظيمي، لم يملك البعث العقيدة التي يتشدد فيها. وهذا إذا ما تلاوه بعضه سورية بالاستغراق في سياسات المتن العريض، وهو ما وقرته لهم زعامة أكرم الحوراني الشعبية والبرلمانية، ففي العراق عولج الأمر بعبادة التنظيم كهدف بذاته. وكان للتأثير الضدي بالشيوعيين أن عزز الصرامة الحديدية هذه، فبات «العضو العامل» في البعث العراقي خلاصة حلقات متتابعة أولاهَا «المؤيد» فـ«النصير» فـ«النصير المتقدم» فـ«المرشح للعضوية». وهي كلها محطات في الممارسة والتحمل أكثر بكثير مما في النظرية المرتجلة.

ولم يكتفي بعث العراق بمخالفة بعث سوريا المتراخي تنظيمياً والموزع بين كتل ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني، بل قارب الفرق الدينية في تمسكه بضوابط أخلاقية وسلوكية متزمتة. وإذا حضن الحزب في دمشق مثقفين أقبلوا على ترجمة الأدب الوجودي والرواية الروسية وبعض أعمال علم النفس، كعبد الكريم زهور وسامي الدروبي وجمال أنساوي وسامي الجندي وعبد الله عبد الدائم وغيرهم، خلت صفوف الحزب العراقي من المثقفين الذين دار معظمهم في فلك الحزب الشيوعي، أو انزولا في بيوتهم البورجوازية والأristocratique. ولم

يقتصر التحدي الشيوعي على البنية التنظيمية، بل جرع البعثيين عداء للشيوعية لم يبلغه مطلقاً رفاقهم في سوريا.

وامتداداً للتعویل على القوة اهتم الأمين العام القطري، فؤاد الرکابی، ببناء موقع للحزب في الجيش، وكانت أصداe الانقلاب المصري في ١٩٥٢ والدور المتعاظم لضباط البعث السوريين، كعدنان المالكي ومصطفى حمدون، تنمّي هذا الخيار. كذلك نمّاه أن قوة الشيوعيين من جهة، وقوة الولاءات المحلية والمذهبية من جهة أخرى، أقامت سدواً منيعة أمام انتشار البعث في بيئات شعبية عدّة. والمنحى العسكري هذا ليس بالغريب على العراق. فجيشه كان أكبر الجيوش العربية في اقتحام الحياة السياسية عبر انقلابي ١٩٣٦ لبكر صدقي و١٩٤١ لـ «المربي الذهبي»، من دون أن تستطيع تقاليد الانضباط الحديثة قطع الضباط عن خلفيات عشائرية ومناطقية صدرّوا عنها وبقيت تتبّض فيهم. وعلى إيقاع الصراع مع سياسات نوري السعيد، هي التي بلغت ذروتها بقيام «حلف بغداد» في ١٩٥٥، اتسعت صفوف الحزب لضباط ستة عُرف منهم علاء الجنابي ومنذر الونداوي وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف وأخرون.

صحيح أن الضباط البعثيين لم يكونوا أساسيين في تنظيمات «الضباط الأحرار» التي ضمت ٢٨٠ ضابطاً ليس فيهم كردي أو مسيحي واحد. وصحيح أن الحزب كله لم يتجاوز ٣٠٠ عضو في ١٩٥٦. بيد أن البعثيين غدووا يملكون، عشية انقلاب ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ الذي أقام الجمهورية، محلياً عريضاً في بيئة سنية راحت تماهיהם بجمال عبد الناصر. ومماهاة كهذه بدت كسباً خالصاً في تلك البيئة التي ألهب خيالها ما فعله الزعيم المصري بتأميم قناة السويس وردّ «العدوان الثلاثي» في ١٩٥٦.

وهكذا فحين تأسست «جبهة الاتحاد الوطني» المعارضة في ١٩٥٧، نيطت قيادتها بلجنة عليا تشكّلت من محمد حديد عن «الوطنيين الديمقراطيين» (الأهالي)، وعزيز الشيخ عن «الحزب الشيوعي»، ومحمد مهدي كبه عن

الاستقلال، والركابي عن البعث. وقد مارس الحزبان الأخيران، وهما القوميان، حق الفيتو على أية مشاركة كردية: فالمادة الحادية عشرة من دستور البعث، مثلاً، والتي لم تُلغَ إلاً مع المؤتمر القومي السادس في ١٩٦٣، دعت صراحة إلى أن «يُجلِّي عن الوطن العربي» كل داعٍ إلى «تكتل عنصري» يناهض العرب.

ولم يطل الانتظار. فانقلاب تموز الذي أقرَّ بما يفوق الوزن البعثي وشرعنته، وزرَّ الركابي، كما أتاح للحزب حضوراً سياسياً وصحفياً، تنظيمياً وتعبيرياً. مع هذا بدا الثقل الجماهيري الهائل للشيوعيين تذكيراً دائماً لمنافسيهم بقزمية لا براء منها. وإلى الحسد الحزبي انضاف عناصر أخرى. فقبل أشهر على الانقلاب، وفي ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨، تمت الوحدة بين مصر وسوريا وأعلنت «الجمهورية العربية المتحدة». ولئن عجل الحدث في تفجير الملكية العراقية، التي حاولت عبثاً تطويقه بـ«الاتحاد الهاشمي» مع الأردن، فإنه عجل أيضاً في تفجير الائتلاف الجمهوري الجديد. فقد رفع البعثيون والرجل الثاني للانقلاب، عبد السلام عارف، شعار الوحدة الفورية الذي زَكَاه عفلق بزيارته إلى بغداد في ٢٤ تموز (يوليو) لتهنئة انقلابيهما. أما الشيوعيون ورجل الانقلاب الأول، عبد الكريم قاسم، فتجمعوا تحت راية الوطنية العراقية وشعار «الاتحاد» بدلاً من «الوحدة».

وجعلت هنافات المظاهرات تلخص الإنقسام هذا وتؤججه في الشوارع. فإذا هتف القوميون بالآفهِم «الوحدة الوحدة باشر باشر/ مع الأسمى عبد الناصر»، ردَّ الشيوعيون بعشرات آلفهم «ماكو زعيم/ إلاَّ كريم». وإذا ردَّ الأولون «نحنا جنودك يا ناصر»، أجابهم الآخرون «عيني كريم للأمام/ ديموقراطية وسلام».

وراحت الأجواء تتواتر مع إعفاء عارف من مناصبه ثم حكمه بالإعدام، الذي لم يُنقَذ، إثر محاولة الانقلاب المسرحي التي أقدم عليها رشيد عالي الكيلاني العائد إلى بلده بعد غياب قارب العقددين. وفي شباط ١٩٥٩ حلَّت القطيعة بين طرفِي «الثورة» والجمهورية فاستقال الوزراء القوميون والمحافظون، وفي عدادهم الركابي.

وبالفعل كان العام المذكور عام محنّة البعثيين. فهم، أصلاً، كان حلّ الحزب في سوريا قد أحزر لهم بقدر ما أفرج لهم قيام الوحدة. هكذا شعروا، في العام التالي، بأنهم فقدوا مرجعياتهم النظرية والسياسية وهم في أمس الحاجة إليها. وما زاد بؤسهم أن علاقة رفاقهم السوريين بالقيادة الناصرية شرعت تتردى، بينما كان الصدام مع قاسم يصل إلى نقطة اللاعودة. وجاءت، في آذار (مارس) من ذاك العام، انتفاضة الضابط القومي العربي عبد الوهاب الشواف في الموصل، فانتهى أمرها بمذبحة نمت عن حائقن عدّة. فـ«الجمهورية العربية المتحدة» التي وعدت الشواف بالطيران والإذاعة والإسناد، تخلّت عنه تماماً. وبدا، من جهة أخرى، حجم الموقع الذي تحمله العشائر السنّية المحافظة في المُجمع القومي، تبعاً لدور أحمد عجيل الياور، شيخ عشائر شمر، في الانتفاضة. ذاك أن القومية العربية تبدّلت، والحال هذه، وعاء للاستياء من قانون الإصلاح الزراعي الجديد معطوفاً على استياء أقدم من نشأة الدول وحدودها. وفي هذه الغضون درج جمهور الشيوعيين الذي انعدمت كل سيطرة عليه، وقد ولغ في دماء القوميين وانتهك حرمة بيوتهم، ممارسة «السحل» وتعبيره، بينما كان الشيوعيون يتقدّرون على مدينة الموصل بذرية عقد مؤتمر لـ«أنصار السلم» فيها.

وغدّى النزاع هذا نزاع عبد الناصر ودولة الوحدة مع السوفيات والشيوعيين السوريين، وتغدّى منه، فاكتملت عناصر القطيعة بين الشيوعي والقومي.

وزاد في إضعاف البعث العملية التي نظمتها قيادته، بالتنسيق مع قيادة العربية المتحدة، لاغتيال قاسم، فأفسحت بذاتها عن ذاك الشعور بالعزلة الذي يدفع إلى أعمال من هذه الطينة. ففي ٧ تشرين الأول (أكتوبر) حاولت شلة قتل «الزعيم الأوحد»، كان في عدادها البعثي ابن الثانية والعشرين، صدام حسين التكريتي. وفشلت المحاولة وأصيب بعض منقذيها، بينما قُتل أحدهم عبد الوهاب الغريبي. وفي النهاية هرب معظم القادة والمنفذين الناجين إلى سوريا.

واستطراداً لتلك الأحداث بدأت تهب رياح العسكر البعثي. فإعدام بعض كبار

الضباط القوميين السنة كنظام الطبقجي ورفعت الحاج سري، زعيم أهم تنظيمات «الضباط الأحرار» قبل الانقلاب، وغيرهما، وضع الضباط البعثيين في صدارة لم يتمتعوا بها قبلًا.

وتحت وطأة العداء للشيوعية، بين ١٩٥٩ و١٩٦٢، انضم إلى الحزب، أو سايره، ضباط في مراتب وسطى - متقدمة كان في عدادهم أحمد حسن البكر وطاهر يحيى التكريتي وذياب العلكاوي وخالد مكي الهاشمي وحسن مصطفى النقيب وحردان التكريتي. وفي المقابل، تشتت قيادة الحزب المدنية، ولم يبلث أن انحاز الركابي، في الخلاف البعثي - الناصري، إلى القاهرة مقلداً رفيقه الأردني - الفلسطيني عبد الله الريماوي. وقد ترافق خروج الأول من البعث مع إتهامه عناصر من القيادة القومية بصلات مع المخابرات البريطانية. فحين أطلق قاسم، في ١٩٦٢، سراح بعض القياديين الآخرين، هذا إياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح حذو الركابي والهاجرين إلى الناصرية.

هكذا تم انهيار القيادة المدنية فسد بعث العراق ثمناً باهظاً لأصله السوري، واندفع الحزب نحو علاقة بالعسكر سوف يكتب لها أن تحوله، في السنوات التالية، تحويلاً كاملاً.

الفصل الثاني

سلطة البعث و«الحرس القومي»

ما بين اعتقال وهرب إلى سوريا وتحول نحو الناصرية، شتتت محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم الوجوه المدنين لبعث العراق. وكان حازم جواد من القليلين الذين عبروا البوكمال إياياً في ١٩٦٠، فتولى القيادة.

ابن ممارس الطب العربي الذي كانت أمه ابنة خالة أم فؤاد الركابي، لم يحمل زاداً وتجربة غنيم، وهو يومها في الخامسة والعشرين. لكنه لم يكن أيضاً، على الصد مما توحّي حداثة سنه، متهوراً. إلا أن القائد الفعلي لم يكن جواد بل علي صالح السعدي، ابن الثانية والثلاثين آنذاك، والذي بدأ يقود ويوجه من سوريا.

والسعدي، الأكبر سنًا، بدا الأشد تطرفاً ومتغللاً. وهذا ما لم ينجم فحسب عن بقائه مدة أطول في الخارج، وهي قاعدة تقاد لا تخطئ في الأحزاب حيث الأكثر خارجية الأشد تطرفاً، بل أيضاً عن طباعه وتكونه. فهو عُرف بإقدام وقسوة هيأته لهما طفولة بائسة وعائلة مصدعة، حتى وصفه معظم عارفيه بفظاظة في الطياع يشوبها إدّقاع ثقافي وعداء ريفي مُرّ للمدينة.

ولئن ترك لجواد السهر على بناء الكادر المدني، المحترف والصلب، تولى السعدي توسيع محيط الحزب الجماهيري من مؤيدين وأنصار دون العشرين، وتحضير ذاك المحيط لاستقبال البيان الرقم واحد.

فالبعث الذي، في آب (أغسطس) ١٩٦٠، انتقد ذاتياً محاولة الاغتيال التي

أقدم عليها، بل نقد نهج الاغتيال برمته مُحملاً مسؤوليته إلى الركابي، وضمنا إلى قيادة الجمهورية العربية المتحدة، لم يتردد في اختيار الانقلاب العسكري بدليلاً. هكذا، بدل أن يطهر الجرح طهر السكين، فتمسك بأولويته المعطاة للمهارات التنظيمية والتآمرية، مكتفياً بإحلال الانقلاب حيث حلّت التصفية الفردية.

غير أن براعة السعدي وشجاعته في أداء نشاط كهذا، وهمما صفتان ثابتتان فيه، لا تكفيان لتفسير نجاحه انطلاقاً من مخبأ في سوريا. والحق أن ما ساعده كان استمرار اللبس بين البعث والناصرية والإسلام في شائع الوعي السنّي. ولما أبدى البعثيون ممن حوكموا بمحاولة اغتيال قاسم جرأة وتماسكاً ملحوظين، لا سيما منهم إياد سعيد ثابت وشقيقته يُسرى، رأى فيهم هذا الوسط الطرف الأجدر بمكافحة الشيوعية. فالأخيرة والبعث في العراق صارا، منذ أحداث الموصل في ١٩٥٩، أشبه باسمين لقيليتين يفصل بينهما دم وثار كثير، فكيف وأن المحاكمات التي أجراها رئيس المحكمة الشهير فاضل المهداوي أدت إلى تعليق ١٧ شخصاً على أعواد المشانق!

ومن دون التقليل من شعبية قاسم، لعب بعض سياساته لمصلحة البعث. فالإفادة التي جناها حكمه من الانفصال السوري عن العربية المتحدة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، بذاتها تجدد الحرب الكردية في الشهر نفسه. وكان انقلاب تموز (يوليو) ١٩٥٨ استقبل الملا مصطفى البرزاني في بغداد، بعد إقامة طويلة في موسكو، ثم ساعدته السلطة العسكرية على إخضاع العشائر المنافسة له، ما وضع السلام في كردستان على أجندته التفاؤل. كذلك عاودت علاقات قاسم ترديها مع الشيوعيين، بعدما نظموا في أيار (مايو) ١٩٦٢ مظاهرة ضخمة طالب بالسلام العربي الكردي. وكان «الزعيم الأوحد» اطمأن إلى أن مصدر الخطر عليه أضيق ينحصر في الشيوعيين والأكراد، إذ القوميون يضمدون جراحهم، لا سيما وقد ابتعد شبح عبد الناصر عن دمشق.

وما بين استياء راح يعم سلك الضباط، وتدهور في الوضع المعيشي، وأثار

غير سارة خلفتها مغامرة قاسم الكويتية في حزيران (يونيو) ١٩٦١، وسمعة تجمع بين دموية النظام ومزاجية القائد العظامي، لاح التجربة ممكناً على السلطة المراهقة.

وبالفعل فب بينما كان الشيوعيون يتظاهرون ويجددون ارتياح الحكم بهم، مؤكدين أن تناقضات قوى «الوطنية العراقية» من نوع انفجاري، كان وكراً في بغداد يؤوي حدثاً غير عادي. فقد نجح السعدي، بخلط من النزعتين التأمري والبطولية، في أن يعقد مؤتمراً سرياً للحزب في قلب العاصمة على ضوئه تشكلت القيادة التي ستتولى الانقلاب. وفي هذه الغضون، ومن تحت الأرض أيضاً، أسس «جبهة قومية» ضمت إلى البعث بقايا الاستقلاليين والمجموعات العروبية والناصرية الصغرى.

فحتى ذاك الحين لم يكن خلاف عبد الناصر والبعث قد انعكس على العراق وقوميته بالحدة التي عرفها في سوريا. ذاك أن أمر اليوم، لدى العروبيين في بغداد، ظل واحداً لا يتغير: قطع الرأس الأحمر.

وفي سياق هذه المهمة تمكّن البعث من بناء موقع متواضع له في النقابات والروابط المهنية التي راحت تتأسس بعد قيام الجمهورية. لكن أقوى موقعه الجديدة توطدت بين طلبة المدارس، وإلى حد ما الجامعات. وبهؤلاء ابتدأ، أواخر ذاك العام، إضراباً وطنياً ناجحاً استطاع أن يمده، مستفيداً من تماهيه مع المناخ القومي السنّي، إلى مناطق عدة، وأن يُديمه حتى سقوط العهد القاسمي.

وفي الموازاة، أنشأ الحزب مكتباً عسكرياً هو الذي وضع خطة الانقلاب موضع التنفيذ. وقد احتل السعدي رئاسته، بينما شارك في العضوية جواد وطالب شبيب من المدنيين، وأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف من العسكريين. كما ساهم في نشاطه، على نحو متقطع، عسكريون بعيون كخالد مكي الهاشمي وحردان التكريتي ومنذر الونداوي.

إلا أن الإنجاز الأهم لعلي صالح السعدي كان بناء «الجان الإنذار» ممن انبثق

منهم «الحرس القومي»، وهم طلاب وأشباء طلاب كُلُّف عبد الكريم نصرت قيادتهم، قبل أن يُعهد بها إلى الونداوي، الضابط المغامر والأقرب إلى السعدي، يساعده أبو طالب الهاشمي، البعشى المدنى الذى ذاع له لاحقاً صيت دموي. وكانت مهمة أفراد «اللجان»، ثم «الحرس»، وهم من محيط «المؤيدين» و«الأنصار» لا من «الأعضاء العاملين» في الحزب، الانقضاض على السلطة حالما تأسّلهم «قيادة القطر» ذلك.

وفعلاً تم الانقلاب في ٨ شباط (فبراير)، أو ١٤ رمضان، نفذه ضباط البعث فسارع عناصر «الحرس القومي» إلى حمايته في الشارع. ولم ينقض غير شهر واحد حتى كان الرفاق السوريون، بالتنسيق مع ضباط ناصريين ومستقلين، يستولون على السلطة في دمشق.

يومها بدا البعث ملك المشرق المتوج، يخاطب جمال عبد الناصر مخاطبة نذ لنذ. وقد سجّلت العدسات لميشيل عفلق، الكثيب والممسك، عدداً من الصور باسمة التي قدمته في هيئة من يهم بارتکاب الضبح.

مع هذا، فمن منظور المسافة الفاصلة بين العراق والحزب الذي يتنطّح لحكمه، لم تكن أسباب القلق بسيطة.

فلقد عَدَّ البعشيون هناك ١٥ ألف شخص، علماً بأن الأعضاء العاملين لم يكونوا يتتجاوزون الـ ٨٣٠. فتزايـد المؤيدـين والأنصـار والمرشـحين لم يخلـ مطلقاً بمبدأ النقاوة التي تجعل البعشيين الكاملـي البعـشـية أقرب إلى «سيـكت» (Sect) هندـوسـيـ. وهو مبدأ حـوـفـظـ علىـ العملـ بهـ خـلـالـ الأـشـهـرـ التـالـيـةـ للـحـكـمـ الحـزـبيـ.

لكن لأن حزبية العسكريين كانت حديثة العهد من دون أن تحظى بشقة رفاقهم المدنيـينـ، بدـتـ الحاجـةـ إـلـىـ «الـحرـسـ القـومـيـ» ضـاغـطـةـ وـقـاهـرـةـ. فهوـ الذـيـ يـوازنـ الجـيـشـ منـ دونـ أنـ يـعـرـضـ صـفـاءـ التـرـاثـ الحـزـبيـ وـالـتـنـظـيمـيـ لأـيـ تـلـوـثـ. كماـ أنهـ الـطـرفـ الـذـيـ يـسـتـطـيعـ سـحقـ الخـصـومـ، شـيـوعـيـنـ أوـ غـيرـ شـيـوعـيـنـ، منـ غـيرـ أنـ يـرـتـدـ سـلاـحـهـ إـلـىـ صـدـورـ الـبعـشـيـنـ أـنـفـسـهـمـ.

وبالفعل أفضى انقلاب شباط، لا سيما بسبب انتهاكات «الحرس القومي»، إلى مقتل الآلاف، ناشراً فوق العراق غيمة دموية كثيفة. وبينما كان حكم الإعدام يُنفذ بعد الكريم قاسم، انطلق من عقاله ثأر مجنوّن يستدعي الشيوخين من بيوتهم للتصفية الجسدية. وبينما قُتل عدد من قادتهم، قضى أمينهم العام حسين الرضي، المعروف باسمه العركي سلام عادل، تحت التعذيب.

ففي مقابل اشتهر جمهور الشيوخين عام ١٩٥٩ بالسلح، اشتهر البعشيون والحرس باستخدام وسائل وطرق غير معهودة في السجن، كالأسلاك الكهربائية المزرودة بكلابات، والإجلال على خوازيق الحديد المدببة، وقص الأصابع ورميها في أركان السجن المهملة. وفي الأيام الأولى للانقلاب، فاض المعتقلون بما هو متوافر من معتقلات، على ما شهدنا في تشيلي بعد عشر سنوات بال تماماً، ففتحت لهم النوادي الرياضية دور السينما وقاعات الرياضة ولملعبها. وتبدى، في هذه الأثناء، أن المطلوب لا يقل عن الاجتناث المادي الكامل لا للشيوخية فحسب بل للشيوخين أيضاً.

وبالفعل ثأر البعشيون من تمرد العسكريين الشيوخين الذي عُرف بحركة حسن السريع، أو انتفاضة ٣ تموز، بأن حدثوا القتل العراقي وصُنعوا. وكان المعلم الذي لا يخطئ «قطار الموت» الشهير الذي اتجه إلى الجنوب والصحراء مودياً بعشرات الشيوخين، والبعض يقول بمئاتهم. وإذا زُوِّد الحدث المذكور «حزب فهد» فصلاً آخر ضمّه إلى بكائياته الفولكلورية، نتم عن سادية تُرجم إليها، للمرة الأولى، معنى «الانقلاب» الذي بشر به ميشيل عفلق.

لكن على الرغم من وجود خمسة شيعة في قيادة البعث القطرية يومذاك، قياساً بثلاثة من السنة، وعلى الرغم من أن كثريين من قياديي الحزب الشيوخين من سقطوا في المجابهات كانوا سنيين، لوحظ أن مقاومة الانقلاب لم تصدر إلا عن مناطق سكن شيعي. وقدم التدقيق في تركيب قيادات الحكم الجديد تفسيراً متأخراً لما حصل. فقد ضم «مجلس قيادة الثورة»، وهو السلطة الأعلى، ١٦

بعشياً من أصل ١٨ عضواً. لكن العضوين الضييفين كانوا عبد السلام عارف، بوصفه أكبر رموز التيار القومي يومها وأهمهم، وعبد الغني الراوي. والاثنان عسكريان سنيان عُرفاً بالتزام المذهبي والتزوع الإسلامي، حرصاً أولهما على تسمية الشيعة بـ«الرافضة» ونعتهم بـ«الشعوبية»، جرياً على تقليد عريق في التمييز الطائفي. وحين تشكلت الحكومة نال البعثيون ١٢ حقيبة هي الحقائب الأساسية للداخلية والدفاع والخارجية، لكن الـ٩ الباقية احتلها بعض الغلة كمحمد شيت خطاب المعروف بتعاطفه مع الإخوان المسلمين، وشيعة محافظون ومناهضون للشيعية.

وانقسم أعضاء مجلس قيادة الثورة، من ناحية أخرى، إلى ٨ مدنيين و١٠ عسكريين، توزعوا إلى ١٢ سنياً و٥ شيعة وكردي واحد. ذاك أن الضباط منهم، بمن فيهم البعثيون، كلهم عرب سنة تبعاً لتكوين الذي وسم الجيش العراقي تاريخياً. بيد أن الأغلبية الساحقة للأعضاء البعثيين عادت إلى بلدات ريفية في دجلة الأعلى، كتكريت، أو في الفرات الأعلى. وبالحساب الطبقي، صدر ٦ من أعضاء المجلس عن فئات دخل متوسط، و٨ عن فئات دخل متوسط أدنى، و٤ عن طبقات دخل منخفض. لكن الأدلّ ربما أن ٤ منهم فقط كانوا من بغداد، مع أن ١٠ بينهم انتقلوا إليها أو ولدوا فيها لعائلات مهاجرة من الريف، بينما انتسب ٥ أعضاء إلى بلدات محافظة صغيرة. وكان ٤ من أعضاء المجلس في عشرينات أعمارهم و١١ في الثلاثينات و٤ في الأربعينات. لكن صغر السن لم يترافق مع غنى في التجربة أو المعرفة الثقافية مما خلا الحزب منه. ولم يكن ينقصه إلا انشقاق قبضة من البعثيين البغداديين عنه قبل عام على الانقلاب، جراء تأثيرهم بترجمات وجودية تناهت إليهم، فزاده ذلك فقرًا على فقر.

ولم يملك العهد الجديد برنامج حكم، ولو في أدنى الحدود. فحين طلب إلى «القيادة القومية» في دمشق تولي المهمة، أرسل القياديان البعثيان، الأردني متيف الرزاقي والسوسي عبد الله عبد الدائم، عدداً من الأوراق تزخر بالعموميات وتقل عن أصابع يد واحدة. فلا الرزاقي وعبد الدائم على بيتهما من هموم العراق،

ولا النص العفلقي الذي شبّا عليه يقدّم أو يؤخّر في معالجة أمور محددة وتفصيلية.

وأمام الامتحان الفعلي للواقع سطع بؤس البعث في الأفكار، وبدأ بعيثيو العراق، وهم الأشد بؤساً بإطلاق، مداعاة للمرثاء: ففي وجههم يتتصبّ مجتمع شديد التعقيد بتركيبه القومي والديني، الإثني والأيديولوجي، فضلاً عن تعقيد اقتصاده النفطي وموقعه الجغرافي السياسي. وهم، برغم كل شيء، يريدون أن يحکموه بالقوة العارية. واستجابةً للتحديات الضخمة، لم يتضيّخ إلّا الحرس القومي. فهؤلاء الذين بلغ تعدادهم ٥٠ ألف يوم ٨ شباط ١٩٦٣، قفزوا في ربيع العام نفسه إلى ٣١ ألفاً، وفي صيفه إلى ٣٤. وقد عبر صبية السعدي هؤلاء في اقتحاميتهم عن إرادة السلطة والقوة بأكثر تأويلات النيتشوية ابتذالاً، ضدّاً على العقل والواقع. فأصرّوا، بالرغم عندهما، على «تعريب» العراق الذي تسيطر عليه، كما زعم، «شعوبية» شيوعية. لكن الأهم في تجربة الحرس، لا سيما بعد الإخضاع الدموي للشيوعيين وتنحية خطرهم جانباً، أنهم الكتلة التي بها يوازي البعث المدني كتلة الجيش في السلطة الجديدة. فباستثناء العداء المشترك للشيوعية الذي جمع الضباط اليمينيين بالصبية، لاح الخلاف واضحًا بين طرف يريد إرساء ديككتاتورية عسكرية مستقرة، وأخر يسعى إلى تحويل البلاد ميداناً تجريبياً للحيوية الفائضة. وبالفعل أقام في الحرسين، ومعظمهم قادمونجدد إلى المدن، أو من سقطها وهوامشها، شيء من رعونة جنود لين بياو الحمر الصينيين والخمير الحمر الكمبوديين لبول بوت ممن ما لبثوا أن اندفعوا إلى واجهة بلدانهم. لكن تجربتهم كثيراً ما مثلت كاريكاتوراً عن تجربة «الأُس آي» (SA) النازيين: فهؤلاء الذين قادهم أرنست روهم حتى بلغ تعدادهم مليونين، شكلوا تحدياً «يسارياً» لتساوق السلطة النازية ونظاميتها. وفي ١٩٣٤ بادر الجيش الألماني إلى تصفيتهم في «ليلة السكاين الطويلة».

وكانت أعناق «الحرس القومي» في انتظار السكاين. فميشيل عفلق والقيادة القومية المتعاطفان مع العسكر ومعتدلي الحزب، انتقدا وحشية الحرس واللجوء

المبالغ فيه إلى القمع والتعذيب. وجعل الجيش يعبر، بصوت مسموع، عن نفاد قدرته على التعايش مع مجموعات توسيع صفوتها في منافسة مفتوحة مع سلطته، وتمتص شباناً لا تحدّ الأنظمة والمعايير قدرتهم على الاستباحة. والحال أن انتهاكات الحرس تعدّت الشيوعيين والمنافسين والمصنفين كذلك، إلى الجنود والضباط بمن فيهم بعثيون كوفثوا، على الحواجز، بالإهانات والأذى المحسّن.

وأصططغ صراع الجيش والصبية المسلحة بمنافسة حازم جواد المعتمد وعلى صالح السعدي عزّاب الحرس الذي أقبل على يسارية شعبوية مُستجلدة. وإذا أصرّ جواد على التمسك بالشراكة مع عبد السلام عارف وضباطه، دفع السعدي مبكراً باتجاه التخلص منه وإعلان سلطة حزب واحد بلا شريك.

والراهن أن الخلاف ظهرت نذرته بعد ثلاثة أيام فقط على انقلاب شباط، فطالب عارف ومعه عسكريو الحزب ومحافظوه بعدم تعديل قانون الأحوال الشخصية وعدم الإقرار بحقوق جديدة للمرأة، مراعاةً للدين الإسلامي، كما تمسكوا بموقف ودي حيال مصر وعبد الناصر والناصريين ترميمًا لصلتهم بالبيئة السنّية العريضة. وتبنى السعدي ومؤيدوه، في المقابل، خطأً ثوريًا على الصعيد الاجتماعي تتخلله عصبية حزبية إزاء غير البعثيين، ونبرة وطنية عراقية تجاه مصر.

وكرت السبحة بتأثير ما كان يجري عربياً، خصوصاً في سوريا. فتردى علاقات البعث السوري مع الناصريين عكس ظله على العراق، حيث امتدت شفرة القمع إلى بقایا الاستقلاليين و«حركة القوميين العرب» وبعض ضباط متعاطفين مع القاهرة. وبعدما عقد اتفاق للوحدة الثلاثية المصرية - السورية - العراقية في ١٧ نيسان (أبريل) ثم انهار، خرجت الأطراف المعنية بقراءات متضاربة للحدث: فبعد الناصر رأى أن البعث في دمشق لم يُرد الوحدة أصلاً، بل أراد المماطلة واستغلال الوقت لتصفية الناصريين وتوطيد موقعه المهزّ في السلطة. أما بعث العراق، في التأويل المصري، فجرّه الرفاق السوريون وراءهم إلى الجحيم. وبدوره قرر

الحزب العفلقي وضباطه أن القاهرة ترفض الوحدة إلاً متى كانت مبايعة كلية لديكتاتورية عبد الناصر.

وفي ١٨ تموز، ومع محاولة الضباط الناصريين السوريين الانقضاض على السلطة، سقط ميثاق نيسان الوحدوي فاتحاً الباب للقمع الدموي. وانجرت بغداد بكل جوارحها إلى المساجلة البعثية - الناصرية الحادة حتى استحال الحفاظ على المظهر الخارجي الواحد للبيئة القومية السنوية في العراق.

ولم ينجح الحكم الجديد، في المقابل، في تأسيس موقع لنفسه، إقليمياً ودولياً. فهو، في عدائه المُرّ للشيوعية، ناوأً السوفيات في الحرب الباردة من دون أن يكون مقبولاً من المحافظين العرب. وضاعف هذا الموقع الملتبس أنَّ البعث الحاكم في بغداد ودمشق اختار، حيال الحرب اليمنية آنذاك، موقع المزاودة الجمهورية والراديكالية على عبد الناصر.

وإذا حفظ البعض إشارة ملك الأردن حسين إلى أن انقلاب ٨ شباط جاء مدعوماً من المخابرات الأمريكية المهجوسة يومها بمحاربة الشيوعية، «اعترف» السعدي نفسه مستعيراً لسان «التائب»، بعدما انهارت تجربة الحكم البعثي، بأنه ورفاقه وصلوا إلى السلطة «بقطار تقاده أميركا». وأشار، من ناحية أخرى، إلى أن «وكالة المخابرات المركزية» الأمريكية (سي. أي. أي.) زوَّدت البعثيين قوائم بأسماء الشيوعيين، كما ألمح بعض من تناولوا تلك المرحلة إلى أدوار لعبها الملحق في السفارة الأمريكية ببغداد وليم لايكلاند، وإلى مهمة كُلِّف بها جيمس كريتشيفيلد المختص بـ«التغلغل الشيوعي» والذي استدعي لهذا الغرض إلى الشرق الأوسط. أما المهمة المقصودة فكانت تنسق التعاون مع البعثيين، ما تحمس له بعض الحزبيين العراقيين واللبنانيين، بينما اعترض عليه بعثي سوري هو، كما تمضي الرواية، جمال أنساني.

وفي نظرة إجمالية، كونية واستراتيجية معاً، يسهل تبوب المذبحة التي ألمت بالشيوعيين العراقيين وقضت على سبعة آلاف منهم، تمريناً أولياً على بشاعات

أخرى عرفتها لاحقاً الحرب الباردة. ففي أواخر ١٩٦٥ بوشر ذبح الحزب الشيوعي الأندونيسي، مثلاً، ولم تنقض أشهر قليلة حتى بلغ ضحاياه مئات الآلاف.

وكائناً ما كان الأمر، فباتكمال عناصر الانشقاق البعثي الناصري، وفي ذروة الخلاف داخل الحكم حول الحرس القومي، تجددت الحرب مع الأكراد في حزيران، بعد افتتاح عليهم وتمثيل شكلي لهم في الحكومة. ولئن بدا لوهلة أن هذه الحرب التي لقيت الإنجاد العسكري من دمشق، أسبغت قدرأ من توحيد السلطة، جاءت انتخابات المؤتمر القطري في أيلول تُظهر تسرّع المتفائلين.

فقد انتُخب السعدي وأنصاره للقيادة، بينما راح ميشيل عفلق ومؤيدوه يتذمرون من تصاعد «نغمة يمين ويسار» في الحزب. وكان السعدي إذاك يتهمياً للمؤتمر القومي السادس معلنًا عن «ماركسيته» و«اشراكيته العلمية»، بالتحالف مع البعثي السوري حمود الشوفي.

وسيطر الاثنين، بدعم من العسكريين والقطريين السوريين، على المؤتمر الذي عُقد في دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر)، مع أن صوتاً واحداً من الأعضاء العراقيين ارتفع ضد السعدي، كان صاحبه يُدعى صدام حسين التكريتي. فحين أراد بعثيو العراق، في ١١ من الشهر نفسه، استئناف أعمال مؤتمرهم القطري في بغداد، مُعززين بـ مواقهم بـ زخم المؤتمر القومي السادس، دخل العسكريون وحلفاؤهم القاعة فاعتقلوا السعدي ورفاقه ووضعوهم على متن طائرة هبطت بهم في مدريد. وعندما رد الحرس القومي في الشارع كما قصف الونداوي قصر عبد السلام عارف، حسم الأخير الصراع منقضاً على البعث بأطراfe جميua.

هكذا أطيح الحزب العفلقي في ١٨ تشرين الثاني ولم يكن قضى في الحكم أكثر من تسعه أشهر وعشرة أيام. لكنها بدت كافية كي ينفجر العراق بين يديه، وتتفجر تحالفات ثلاثة: ذاك الذي وحد أشتاب القوميين، والذي وحد مدنيين وعسكريين في هذا النطاق، وأخيراً حلف الغموض العروبي بين شبان سُنة

وشيعة، وهي أحلاف نهض عليها البعث وأسس سلطته. وكان أكثر الانفجارات سطوعاً ودوياً أن عسكريي الحزب وقفوا مع عارف، أو توأطاوا، ضد يسار حزبهم، وفي مقدم هؤلاء برب حربان التكريتي، الذي تولى قصف الحرس القومي وسمّي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، وظاهر يحيى الذي عُين رئيساً للوزراء، ورشيد مصلح الذي غدا وزير الداخلية والحاكم العسكري العام، وبالطبع أحمد حسن البكر رئيس الحكومة الذي رُفع إلى نيابة رئاسة الجمهورية. وهؤلاء، ممن أشرفوا على وصول البعث إلى السلطة، ثم أشرفوا على إزاحتها، كانوا كلهم، بالولادة أو بالأصل، من تكريت وجوارها.

لقد تبيّن أن العداء لعبد الكريم قاسم والشيوعيين هو وحده ما حافظ على تماسك البعث، تماماً كما حافظت معارضة الشيشكلي على تماسكه العارض في سورية. أما تذليل صعوبات حكم العراق، ناهيك عن توحيده، فمسألة أخرى تستدعي أشخاصاً آخرين، أو بالأحرى شخصاً آخر.

الفصل الثالث

صدام يقود الحزب إلى السلطة

بسرعة وبخفة تحطم آمال البعثيين، ويات على حزبهم أن يُبعث، هو نفسه، من الصفر.

المطلوب كان العثور على علي صالح السعدي آخر، يشبه الأصلي صلابةً وتآمريةً، ويفوقه جديةً وانضباطاً وولاءً لقيادة عفلق، فضلاً عن سلاسة العلاقة بعسكر الحزب مما افتقر السعدي إليه.

وفي الميدان كان صدام. فعقلق لم ينس ذلك الشاب الذي كان من أقلبيي الوفد العراقي إلى المؤتمر القومي السادس وتجرأ على يسار البعث، مبرهناً على ولاء مطلق لـ«القائد المعلم». هكذا اقترح، في شباط (فبراير) ١٩٦٤، وفي المؤتمر السابع، ترقيه إلى عضوية القيادة القطرية للعراق.

والمؤتمر السابع جاء رداً على سابقه، فأعاد الاعتبار إلى القادة التاريخيين، وكانوا في أمس الحاجة إليه. ذاك أن صلاح الدين البيطار، المؤسس الثاني، هُزم في انتخابات القيادة القومية وحل في مكانه مثقف سوري يساري يساري حديث الوفادة إلى البعث اسمه ياسين الحافظ. ونيط بالحافظ، الآتي من صفوف الحزب الشيوعي السوري، وضع تقرير المؤتمر بلغة ومفاهيم لا تمت بأية صلة لميشيل عفلق وأفكاره. وتبدلت ثاربة «القائد المعلم» حيال العراق خصوصاً، فطرد السعدي وجناحه وانتُخب قيادة قطرية مطواعة. كذلك كُلف المكتب العسكري

للحزب، بقيادة أحمد حسن البكر، إعادة بنائه التي تولّها فعلياً قريبه الصاعد، صدام.

والأخير لم يكن اسمه متداولاً خارج أوكرار البعث. فهو، تبعاً لقليل عُرف عنه، ولد في قريته العوجا التي تبعد تسعة كيلومترات عن تكريت التي تبعد، بدورها، ١٨٠ كيلومتراً عن العاصمة باتجاه الشمال. ويحسب التاريخ الرسمي الذي اعتمد لاحقاً وقع عيد ميلاد صدام في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٧. أبوه حسين المجيد توفي مبكراً، فاقتربت أمّه، صبحة طلفاح، بإبراهيم الحسن الذي كره نجلها وظن أن الفلاحة أشد ملائمة ونفعاً له من الدراسة. ويبدو أن إبراهيم عالجه بالقسر والقوة، وربما فعل ذلك رفاق صغار يرون في الـيتم وزواج الأم مصدرًا لاستضعفاف صاحبها.

وعلى العموم تأسس في صدام الصغير استعداد للعنف ما لبث أن عثر على ما يغذيه. فقد هرب إلى خاله الذي كان من صغار الوجهاء في تكريت، فأهداه مسدساً ورباه في كنفه. لكن الخال خير الله طلفاح، الذي عمل منذ سنوات مُدرساً، كان يتقلّل شتاً إلى بغداد، فيعهد بالصغير إلى أخيه، خالة صدام، ليلى.

وقصة كهذه نمطية لجهة ابتدائها باليتم، وهو الفصل الأول في سير عظامه وأنبياء وقادة كثيرين. لكنها، كذلك، حال أنثروبولوجية ممتازة. فهي عينة أخرى على الانحياز إلى أهل الأم مُرافقاً بتفضيل العشيرة، حيث «تؤخذ الدنيا غالباً»، على الفلاحة والاستقرار في أرض رتيبة.

مع هذا ربما كان صدام بعض الحسد لابن خاله ورفيق طفولته، عدنان خير الله. ذاك أن الأخير عاش في بيت أبيه، وكان يصحبه شتاً إلى بغداد، مُخلفاً صدام في الوحشة التكريتية التي لم يغادرها إلى العاصمة حتى ١٩٥٧.

غير أن هدية المسدس للشاب النحيف الذي أوحى للناظررين إليه ضعفاً في بُنيته، لم تكن من صنف الهدايا الرمزية. وبين أصدقاء طفولته من نسب إلى صدام مهارات قد تستدعي العنف، كالتحايل على عداد الكهرباء الحديثة الوفادة إلى

تكريرت، وإحداث تفجيرات تقتل السمك النهري الذي لا يلبث أن يطفو على سطح الماء. ويُعزى إليه، وهو فتى خجول، كرهه الغناء لـ«ميوعته»، وابتعاده عن الفتيات، وسعى إلى التزعم والوجاهة لا يكلّ، كما يُنسب نجاح ملحوظ في المدرسة الابتدائية بتكريرت.

ويبدو أن شاباً من الأعظمية، رياضياً ولاعب كرة قدم، اسمه عطا محبي الدين، حمل البعث إلى منطقته التي لم تكن مكاناً تخافه السلطة. فالحكم، مثلاً، اختار تكريرت منفى لعبد الرحمن البزار، عميد كلية الحقوق والسياسي اللاحق، عندما عارض «حلف بغداد». ويُذكر أن خير الله نفسه كان من مرتكزات السلطة هناك فأيد، أوسط الخمسينات، مرشحها علاء الدين الوساسي، المحسوب على خليل كنه المقرب من نوري السعيد.

ولئن قالت الرواية الرسمية إن صدام انتسب إلى البعث في ١٩٥٥، ذهبت رواية أخرى إلى أن محبي الدين من نظمه كـ«نصير» في ١٩٥٩، وسريعاً ما ضم إلى المكلفين اغتيال قاسم. فهو، وإن لم يكن عضواً عاماً، ذو رصيد رشحه لأدوار كهذه. ذلك أن ثمة من يجزم بإطلاقه النار على مدرس كردي كان يزاول التعليم في تكريرت، ومن يتحدث عن توقيفه لقتله ضابط صف. أما الواقعة الأوسع انتشاراً، برغم اختلاف في التفاصيل، فاعتقاله وخاله، أواخر ١٩٥٨، وقضاؤهما في السجن ستة أشهر لإتهمهما بقتل قريبهما الشيوعي الحاج سعدون. فانقلاب تموز (يوليو) كان، بحسب ما يُروى، قد عين خير الله مديرأً لمعارف لواء بغداد، لكن سعدون هذا رفع مذكرة حزبية استهجنت التعيين وسمّت خير الله أحد «الرجعيين أعداء الثورة والزعيم». وخسر طلفاح عمله فكُلف ابن شقيقته ورببيهأخذ الثأر. لقد شابه صدام، العنيف والمنطوي، شبان شلل وأذقة يعرفهم المشرق كما يعرفهم الجنوب الإيطالي، ممن غدت القرابة وسيطهم إلى العالم الخارجي، يقتلون من أجلها ويُقتلون. وتكريرت التي حاكت صقلية في التفلت من سلطة الدولة عرفت، بحسب البعض، «تقليداً» مبكراً سماه أهلها «كسر العين»: فحين كان وجهاؤها يدعون الوالي العثماني وعائلته إلى زيارتها، كانت حفنة من

شبانها تریض للموکب لدى عودته فيعتدی أفرادها على نسائه خصوصاً. بهذا يضمنون سکوت الوالی عنهم بعدهما «کسرت عینه»، في موضع حساس.

وصدام، سلیل هذه «التقاليد»، حملها معه إلى العاصمة. وقد أشارت رواية عنه إلى أنه حاول الانتساب إلى الكلية الحربية، أسوة بالتكارتة الذكور، ولم يقبل. أما ثانوية الكرخ حيث تسجل، فلم يکمل دراسته فيها، وثمة إيحاءات بأنه فاق سنًا رفاق صدقه، ما يعزز عادةً عند صاحبه البرم بالدراسة، كما يقوی مواهب التزعم على الأصغر بينهم، والتباھي بالفضل على الأنبه فيهم. ولما أقام خیر الله في الجعیفر، وهي من أحیاء الكرخ ومعقل للقوميين ثم البعثيين، سکن عنده ابن أخيه، فاستأنف دوره كأدأة «فتوة» لتصفية حسابات العمال.

وربما شارك صدام في مظاهرات القوميين تأيیداً لمصر الناصرية، كما يذهب البعض، وربما حمل مسدساً وسمى «أبو مسدس»، كما يرى بعض آخر ناعتاً إياه بقيادة رعاع الجعیفر وتهديداً أصحاب دکاكين لا يقفلون لدى الدعوة إلى الإضراب.

لكن الظاهر أن خیر الله الذي وُصف بالصلابة، بقي قدوة صدام الصالحة. وال الحال لم يكن مجرد موظف ووجیه ثانوي يحرّض على القتل. فهو أيضاً كان ضابطاً قومياً صغیراً شارک في انقلاب الكيلاني عام ۱۹۴۱ وسرّح في عدد ۳۲۴ ضابطاً متعدد الرتب سُرّحوا. ولئن لم يختلف ما يشي بـ«أفكاره» آنذاك اشتهر، أواخر السنتين بعد تعینه محافظ العاصمة، بجو متزمنت دینیاً وأخلاقياً فرضه على المدينة. وفي أوائل الشمانینات، إبان الحرب مع إیران، نشر کراساً يحمل عنواناً طویلاً وغرياً وبالغ الوضوح في آن: «إن الله أخطأ في خلق ثلاثة أشياء: الفرس والذباب واليهود». كذلك «شرح» الحال و«علق على» أحد الأعمال اللاسامية الغربية المترجمة، وهو كتاب ولیم کار «اليهود وراء كل جريمة».

ويمثل هذه الأفكار في بیئة الدم فيها رخیص، نشط صدام، بُعد ۱۹۵۸، في العصابات القومية التي تصدّت لانتهاکات منظمات «المقاومة الشعبية» مما أقامه

الشيوعيون. ومرات عدة أوقف لفترات قصرتها ثانوية موقعه الحزبي، أو عدم تأكّد السلطات من حزبيته. لكن اشتراكه في محاولة اغتيال قاسم بعد عام، هو ما رفعه صدام نفسه حدثاً مؤسساً لسيرته السياسية. وهنا أيضاً تتعدد الروايات حول مصدر اختياره، ويبقى الثابت أن المحاولة إنما كانت عمل هواة ارتكبوا وأاصطدموا في ما بينهم، فحين سقط أحدهم، عبد الوهاب الغريري، تركوه وراءهم، ما مكّن السلطة من كشفهم تباعاً. وكان دور صدام الفعلي ثانوياً، وهو تأمّن التغطية لمطلق النار. إلا أن المبالغات اللاحقة التي نقلتها كتب وأفلام سينمائية وتلفزيونية، أسبغت عليه بطولة أسطورية. فكان مما قيل إنه استخرج رصاصة حلّت في ساقه بسكين كان يحملها. وعزا صدام إلى ذاته عبوراً موسّرياً للصحراء قاده إلى سوريا، بينما كانت محكمة المهداوي تصدر عليه حكمها الغيابي بالموت.

ويحسب تحسين معلّة، الطبيب الباعي الذي عالجه، كان جرحه سطحياً نسبياً. وهو ما أكدّه أيضاً الصيدلي الباعي هاني الفكيكي الذي أعاد تضميد الجرح في سوريا. بيد أنّ البعث الميال إلى الالتحام في الخرافات كان يعزّزه الأبطال بالحاج لا يتعب. ومن هذا القبيل عزّزت صلابةً صدام، الفعلية جزئياً والمصنوعة جزئياً، موقعه في حزب عنفي كحزبه. وفعلاً بدأ يبزّ صديقه عبد الكريم الشيخلي، المتقدّم عليه في عملية الاغتيال، وفي البعث، وتاليًا في الشلة التي ضمت إليهما ناظم كزار وسعدون شاكر وأخرين.

وخلالاً للمعايير الصارمة المتبعة، حصل التكريتي الشاب على العضوية الكاملة بعد شهرين أو ثلاثة. يومها كان في دمشق وربما أتيح له هناك أن يشاهد عقله ويترّك به، فازداد عتوّاً. ومثّلماً تفاوت مع تلامذة الكرخ، ومن كانوا أصغر وأنبه، شرع صدام يتفاوت مع الحزبيين من كانوا أعرق حزبية وأقل عضلية. وهذا ربما فاقم فيه ميلاً إلى كسر القوانين والأعراف والأطر وإعادة صوغها بما يجافي منطق التدرج المأثور.

وانتقل إلى القاهرة مع عشرات من بعثيي العراق كان في عدادهم الشيخلي. فهؤلاء قرروا استكمال دراستهم هناك، فيما يتظرون اللحظة الحاسمة في بغداد. ولئن تسجل في ثانوية قصر النيل في الدقي، حيث تخرج في ١٩٦١ بقى، إبان سنواته المصرية، لاجئاً سياسياً مأخوذاً بأحداث بلده يعيش، كسائر اللاجئين، على معاش متواضع تقدمه القاهرة. ولم يُعرف الكثير عن دراسته، فيما روى أنه طالع بضعة كتب عن سير العظماء، خصوصاً ستالين. وقد لاحظ البعيي السوري حسين حلاق، مسؤول إحدى الخلalia التي تعاقب عليها صدام، أنه لم يوجد فيه ما يسترعى الانتباه آنذاك. مع هذا ظل نشاطه بين البعثيين شاغله الأبرز، فانتُخب عضواً في قيادة فرعهم في مصر.

وربما تخوفت المخابرات المصرية من أن يكون في حوزته سلاح. وربما عرضته لمضايقاتها، لا سيما وقد وقف البعث موقفاً ملتبساً من الانفصال السوري. كذلك تردد أن السلطات أوقفته لتهديده بالقتل مواطناً عراقياً وناصرياً يقيم في القاهرة. أما الرواية الرسمية العراقية اللاحقة فتفيد أنه أُوقف فترة قصيرة لاصطدامه بمن كانوا يتتجسسون عليه لصالح المخابرات.

غير أن صدام الذي اختصر عالمه في الحزب والحزبيين العراقيين، لم يكسب أصدقاء مصريين ما خلا بواب بنايته. حتى الدراسة، حيث تَسجّل في جامعة القاهرة لدراسة القانون، ما لبث أن تركها. لكن في القليل من حياة شخصية عرفها احتفل، خلال ١٩٦٢، بعقد قرانه على ابنة خاله، المعلمة الابتدائية، ساجدة خير الله طلفاح. وكانت العروس التي تنتظره في بغداد «أعطيه أب» وعده بها الحال قبل سنوات عدة. فعندما عاد، في آذار (مارس) ١٩٦٣، إلى العراق اكتمل الفرح. على أنه، قبل رجوعه، زار الإسكندرية والأقصر، وترك وراءه صوراً تدل على اهتمامه بحسن الهندام وبالمظهر أمام الكاميرا.

بيد أن قيام حكم الحزب، وهو ما سبق عودته بأسابيع، لم يكافئ طموحه. فالانقلاب الذي كان صدام بعيداً عن مجراه، حدّ من صعوده البداعي بانتقاله إلى

دمشق. فهو إذاك لم يكن بعد من رجالات الصف الأول، الأمر الذي غذى كراهيته لعلي صالح السعدي. وعمل صدام في المكتب الفلاحي التابع للبعث، ويبدو أنه تورط في ارتكابات الحرس القومي ولجان تحقيقاته في الجعifer قبل أن يحتمد خلاف الحرس والعسكر، بينما كان الشيشلي وكزار وشاكر وعمار علوش وخالد طبرة وعزت الدوري الذي عُرف لاحقاً بعزت إبراهيم، من البعثيين الذين نشطوا معه في الجعifer.

لكن اسمه عاد، أواخر حكم البُعث، إلى الصدارة مرتبطاً بتأييد أقاربه العسكريين ويمينيِّيِّ الحزب. فذكر، مثلاً، أنه أبدى استعداده، إبان استفحال الخلاف، لاغتيال السعدي وإنهاء الموضوع برصاصه. وكان من شاطروه آراءه، محاولين إضفاء قدر من اللباقة عليها، موظف الإذاعة والصحافي البعثي والمسيحي طارق عزيز.

هكذا فحين شن هجومه في المؤتمر السادس، كان يستحيل ألا يلفت نظر عقلَّ الذي استرعته شجاعة المُتحَدث وفضائحية الحديث. فقد اتهم صدام اليساريين برشوة العمال والفلاحين، كما عيرهم بالفساد. ولم يفتَّه التعریض بالسعدي المرهوب الجانب، فعازإليه الإساءة إلى هيبة الحكم والتَّردد على الحانات والمقاهي.

وقد تُسبَّ إلى صدام، قبيل انقلاب عبد السلام عارف ومعه ضباط البعث، أنه شارك في اقتحام المؤتمر القطري في 11 تشرين الثاني (نوفمبر). كذلك قبل إنه تسلم الإشراف السياسي على الإذاعة فأذاع، هو وطارق عزيز، بيانات باسم القيادة القومية تحضِّنَ الحزبيين على عدم المقاومة. وذكر، في السياق نفسه، أنَّ الحرس القومي في الصالحة احتجزه ورفاقه في المكتب الفلاحي يوم 15 تشرين الثاني، قبل أن يسيطر عارف ويُهزم الحرس.

على أن صعود الشاب التكريتي إلى القيادة لم يكن التغيير الوحيد الذي طرأ على بُعث العراق. ففي المؤتمر السابع نفسه، قرر عقلَّ وقيادة القومية تشكيل

قيادة قطرية ضمت، إلى البكر وصدام، عدداً من الحزبيين الستة، معظمهم من تكريت، وأكثر من نصفهم عسكريون. وبذا غداً البعث أكثر تجانساً إنما أقل تمثيلاً وأضحي، وبالتالي، أقرب إلى التماهي مع منطقة وجماعة بعينهما. فبعدما شكل الشيعة في قياداته القطرية خلال ١٩٥٢-١٩٦٣ ما ي تعدى النصف، قل حضورهم بين ١٩٦٣ و١٩٧٠ عن ٦ في المئة. ذاك أن تعاظم دور العسكر في الحزب حدّ تلقائياً من نفوذهم فيه تبعاً لضعفهم التقليدي في سلك الضباط. وإذا أيد معظم بعثييهم السعدي وجناحه، انصب القمع في عهد عارف عليهم دون رفاقهم الستة. فالأخيرون حمتهם صلة القرابة برجال الشرطة ذوي الاستعداد التميزي أصلاً. وتغدت التوجهات الجديدة، ومنها ولاءات الدم والمنطقة، على ضعف الرابط العقائدي. لكنها رست، كذلك، على درس مثلث الأضلاع استخلصه صدام من انهيار ١٩٦٣. فالحزب، أولاً، ينبغي ألا يضم أجنبية كالتي عصفت به وقضت على حكمه، ما يستدعي القيادة الواحدة التي تؤمر فقطاع. ثم إن العسكريين، لا المدنيين، ينبغي أن يكونوا أداته الضاربة، بعد أن يتتوفر لهم القائد الذي لم يكن في ١٩٦٣. أما ثالثاً، فهذه اللحمة بين العسكريين، وبينهم وبين قائهم، يصعب توطيدها ما لم تؤسس على القرابة والمنطقة وحدّ أدنى من رابط عقائدي. ولصدام المدني كانت التكريتية وحدها ما يتورض عدم صدوره عن جيش فشل السعدي في ترويضه.

وتكريت تكتسب، هنا، معناها. فكثرة العسكريين فيها، وفي الدُّور المجاورة، ترقى أصولها إلى أواخر القرن التاسع عشر: آنذاك أدى تحديث نظام الملاحة النهرية إلى تراجع حرفيهما التقليدية، وهي إنتاج «الأكلاك» أو المراكب الصغرى المصنوعة من جلد منفوخة. وهذا ما أفضى إلى هجرة صوب العاصمة والإقامة في ما عُرف بـ«حي التكارنة». ولئن تحول بعضهم عمالةً لبناء السكك الحديد، أو في خط أنابيب النفط K2، انتسب كثيرون منهم إلى الكلية العسكرية الملكية بفضل مولود مخلص. فالأخير، وهو ضابط فيصلـي وسياسي مقرب من فيصل الأول، استخدم نفوذه لصالح التكارنة، عاملاً على تسهيل تنسيبهم.

ومولود نفسه كان ابنًا لكلكجي (صانع أكلاك) من تكريت، ومنها تزوج فتاة تمت بقرابة إلى أحمد حسن البكر. والأهم، ربما، أن الأرضي الخصبة والوافرة التي أقطعه إياها العرش كانت في تكريت.

إلا أن تحولات أخرى كانت تتسرّع في دائرة السلطة. فحينما استولى عارف عليها، احتفظ بكتاب العسكريين البعثيين ممن توأطوا معه لإطاحة الحرس، ولو أن المناصب والأدوار التي تولوها بقيت من صنف احتفالي. لكنه، في ربيع ١٩٦٤، استغنى عنهم بهدوء ولياقة، وكان في عدادهم «نائبه» البكر.

وبادر عارف تصليب حكمه بالاعتماد على طرفيين: أقاربه من عشائر الجميلات في محيط مدينة الرمادي، وأبرزهم العقيد سعيد صليبي الذي سلمه «الحرس الجمهوري»، تلك الوحدة النخبوية التي أنشأها وحشد فيها أبناء الجميلات، وبعض كبار الضباط القوميين والناصريين كعارف عبد الرزاق وصبيحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان. أما من البعث فأبقى على من غادروه كلياً منحازين قلباً وقالباً إليه، كرشيد مصلح وطاهر يحيى الذي لم يحمل حزبته مرّة على محمل الجد.

ولم يتکاسل صدام والقيادة الجديدة. فهم، عنوةً وسريعاً، «استعادوا» ممتلكات الحزب التي استولى عليها أنصار السعدي. فمن دون مطبعة وبعض لوازم أولية أخرى يصعب التمهيد للانقلاب. وهم كانوا على عجل فعلاً. فقد بدأوا التحضير، في أواخر أيلول (سبتمبر)، لمحاولة أجهضت في بداياتها، وانتهت به، هو والبكر ويعيشون آخرون، إلى السجن. والحال أن التفكير في الانقلاب قبل بناء الحزب دلّ بصراحة إلى الاستراتيجية المغامرة المعتمدة طريقاً إلى السلطة، حيث الأولوية للجيش و«الأهل»، كائنة ما كانت حال «التنظيم الشعبي» أو البعث. لكن خوفه من تكرار المحاولة التي قد تلقى دعم دمشق البعثية، حمل عارف على طلب قوات مصرية جاءت حمايةً لنظامه. وبينما تزايد ثقل الناصريين العراقيين في السلطة، توصلت القاهرة وبغداد إلى تشكيل «قيادة سياسية موحدة» للبلدين في كانون الأول (ديسمبر).

وبالفعل فخلال ١٩٦٤-١٩٦٥ طُرِح عدد من المشاريع الوحدوية، كما اعتمد عارف نسر الجمهورية العربية المتحدة (التي تمسكت القاهرة باسمها رغم الانفصال السوري) علماً لبلاده، بعدها أنشئ «اتحاد اشتراكي» عراقي على غرار المصري. لكن ما اعتبره النظام تراجعاً في خطر البعث، وكانت منازعات «القوميين» و«القطريين» في سوريا تتواتي، دفعه إلى الموازنة مع الناصريين. وارتکز عارف، في هذا، إلى قوى متضاربة وكيفما اتفق. فكان في عداد هؤلاء إسلاميون محافظون وقوميون ليبراليون كعبد الرحمن الباز وزعماء عشائر سنّيون. ولو لا تزايد ريع النفط بفضل اتفاق حزيران (يونيو) ١٩٦٥ مع «شركة بترويل العراق» (أي. بي. سي)، لاستحالت إدامة حكم مبعثر كهذا. إلا أن تكليف الباز تشكيل حكومة جديدة أتعش الآمال باستعادة حياة سياسية يتتيحها تفكك السلطة وافتقارها إلى أي قصد.

ويانفجار مروحة جوية بعد السلام في نيسان ١٩٦٦، تبدى ضعف النظام وقد فقد رمزه الأوحد، من دون أن يبرز في الأفق بدليل. هكذا حل في الرئاسة شقيقه عبد الرحمن عارف الذي أعاد تكليف الباز رئاسة الحكومة. وفاوض الباز الأكراد للوصول إلى تسوية لحرب الشمال، كما حدّ من امتيازات العسكريين وأوجد مناخاً يذكر بتعديدية ما قبل الجمهورية. إلا أن العسكريين منمن تألّبوا عليه نجحوا في إبعاده، ما قدّم السلطة في صورة من الهلهلة سمحت للبعشين ولغيرهم بالتسليل إلى موقع أمنية حساسة.

وتبعاً للرواية الرسمية، قضى صدام أياماً صعبة في سجنه، رافضاً وساطات طاهر يحيى للتعاون مع السلطان. لكن زوجته ساجدة أمكنها أن تزوره باستمرار، ويلعبها دور ضابط ارتباط مع بعض العناصر الخارج نقلت إليه رسائل ملفوفة بثياب طفلهما البكر، عدي. وفي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٦ وبعد عشرين شهراً في السجن، هرب صدام والشيخلي. وكان سعدون شاكر، بحسب رواية أخرى، مرتب العملية.

وبفعل تراخيه غضن نظام عبد الرحمن النظر ومضى يطلق بعثيين آخرين. لكن صدام، وكما كوفئ قبلاً عن محاولة اغتيال قاسم، كوفئ في أيلول باختيارة أميناً عاماً مساعداً للقيادة القطرية، متفرغاً لبناء الميليشا الحزبية وتنظيم السيطرة على الشارع، فضلاً عن التوسع في إنشاء الخلايا العسكرية. وكان ممن برزوا في القيادة آنذاك الشيخلي، وكذلك مرتضى الحديشي وعبد الله سلوم السامرائي وعبد الخالق السامرائي وطه الجزاوي، الذي عُرف لاحقاً بـ«طه ياسين رمضان»، وصلاح عمر العلي وعزت الدوري. وبــ«إضاحت دور الشللية وتجربة السجن في اختيار القادة الذين غدا ولاء معظمهم إلى صدام يفوق كل ولاء».

لكن شيئاً آخر كان يجري فيما البعشيين معتقلون، وهو ما عزز واحديوية المرجعية. ففي ٢٣ شباط ١٩٦٦ أطيحت القيادة القومية في سوريا بانقلاب نفذه العسكريون وـ«القطريون» اليساريون، فتمسك بــ«بعث العراق بشرعية القيادة العفلقية». ورب ضارة نافعة، إذ عمل خلافه مع انقلابي دمشق على تحريره من كل وصاية، إيديولوجية أو أخلاقية أو سياسية، قد تمارسها قيادة من الخارج. وبعد عام ونصف انشق الحزب الشيوعي وخرج «الغيفاريون» بــ«قيادة عزيز الحاج» من عرقوباً بــ«القيادة المركزية». وهذا، بدوره، طمأن البعشيين إلى أن المنافسة الشيوعية ضمرت أو، على الأقل، غدت أضعف من ذي قبل.

لكن هزيمة ١٩٦٧ ما شكل المناسبة النموذجية لإصابة عصافير عدّة بــ«حجر واحد»، خصوصاً أن بــ«بعث العراق» يومها كان أينما ضرب أصاب. فالحزب الذي هُزم في سوريا ليس الحزب «الأصيل»، بينما جمال عبد الناصر خصم له وحليف للحكم العارفي، فيما الأردن يحكمه نظام «رجعي» أصلاً. أما ما بقي من منافسة شيوعية على استثمار ضعف النظام، فعالجه البعث بشفرة تأميرية لا يردعها رادع.

وبالفعل ففي ٦ أيلول قاد رجال صدام تظاهرة ضخمة، داعين إلى العمل ضد «الطابور الخامس» المتسبب بالهزيمة. يومها كان السائد في بيئات عربية واسعة أن السوفيات مسؤولون عن نتائج الحرب لمطالبتهم جمال عبد الناصر بــ«الآن يكون

البادئ بالقتال. ولأن السوفيات غدوا حليف النظام «القطري» في دمشق، أمكن الغمز من قناة الشيوعيين بالعجز ضمناً على الوتر اللاسامي القديم الذي يجمع الشيوعية باليهودية والصهيونية. وفضلاً عن الشيوعيين بدا من تبقى من يهود العراق هدفاً سهلاً، فاضطر الحكم إلى إصدار سلسلة إجراءات ضدهم في العمل والإقامة.

ومع أن العراق لم يخسر في حرب ١٩٦٧ إلا عشرة جنود نجحت التظاهرة الكبيرة، عبر تحريك منظم للغراائز، في إعادة وصل البعث بالمناخ السنوي العربي الذي أصابه العهدان العارفيان بخلط من الفتور والدوار. وجاء التركيز على «الخطر الشيوعي» في اليسار، موازياً للهجوم على حكومة طاهر يحيى في اليمين، لقلة فاعليتها في الصراع مع إسرائيل وفسادها. والحال أن يحيى ظل، في نظر البعثيين، بروتوس الذي وجه الطعنة القاضية وغير المتوقعة حين فضل، وهو التكريتي، عبد السلام عارف على الحزب.

وما كان البعث يصنعه فعلاً إنما هو فتح أزمة عامة على مصراعيها، وهذا ما تمكّن منه إذ أبعد يحيى، وشرع عبد الرحمن عارف، من دون أن تكون له في الجيش كتلة خاصة به، يبحث في نادي رؤساء الحكومات السابقين عن بدليل. ولم يستثن البكر نفسه، إلا أن ضعف الإجماع في النادي السياسي العراقي بدا طاغياً ومعطلاً. هكذا راح البعث، وقد استكمّل الانسداد السياسي، يطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية فيما يتهيأ للانقلاب.

والأبعد أن الصراع مع العارفين دار داخل دائرة سوسيولوجية وفكّرية واحدة. فباستثناء الهامش الذي أتيح للباز، صدرت البيئتان عن مقدمات دينية ومذهبية، اجتماعية وفكّرية، واحدة، ولو تمثّلت مرّة بأهل الرمادي ومرة بأهل تكريت. لهذا لم يقسّ عبد السلام عارف على البعثيين، ما خلا الحرسين والشيعة منهم. وإذا صح أنه اعتقل البكر وصدام بسبب المحاولة الانقلابية، فهو لم يُجر أية محاسبة على ارتكابات ١٩٦٣. وقد وجد كثيرون من المرتكبين مقاعد لهم في سلطته.

فحينما تولى شقيقه عبد الرحمن وأطلق سراح البعثيين، ضعفت الحملة على حزبهم وأضحت البكر وجهاً وطنياً مقبولاً.

لقد عجز نظام العارفين الفاتر الهمة عن إنتاج لحمة تربط أطرافه المتضاربة، فافتقرت هذه الأخيرة إلى المعنى والعصبية كما أعزها الهدف. وبدا البعث الأقدر على قطف الشمار اليانعة، برغم أنه لم يعد في تلك اللحظة أكثر من اسم تمويهي للضباط التكارية. فعدد الحزبيين لم يكن إلا بضعة مئات لا أكثر.

الفصل الرابع

ثالثوٌ تكريت والجيش والحزب

عام ١٩٦٨ لم يكن لحزب البعث، بصفته هذه، دور في بلوغ السلطة. الدور كله كان للجيش ممثلاً بكتلتين تعاونتا لإطاحة عبد الرحمن عارف، وكان لهما، في ١٧ تموز (يوليو)، ما أرادتا.

أما الكتلة الأولى فضمت ضباط البعث، ورأس حربتهم التكارنة. وكان هؤلاء استفادوا من أعمال التطهير العسكري التي لم تتوقف منذ الانقلاب الجمهوري في ١٩٥٨. فالذين أحيلوا تباعاً على التقاعد تجاوزوا الثلاثة آلاف ضابط فيهم الملكيون، والقوميون، وجناح الوطنية العراقية الذي اهتز بسقوط قاسم، ثم ضباط الرمادي والموصلي ومن التقوا حول العهد العارفي.

وأما الكتلة الأخرى فثلاثة من أركان العهد هم عبد الرزاق النايف مدير المخابرات العسكرية، وإبراهيم الداود قائد الحرس الجمهوري، وسعدون غيدان قائد اللواء العاشر. والثلاثة من محافظة عارف، الرمادي.

هؤلاء تحالفوا مع البعث لأسباب تعددت: كان بعضها المغامرات التي تستهوي الضباط عادةً، وبعضها يأسهم من أوضاع سلطة تردى. ولئن توجسوا من «حزبية» البعث و«اشتراكيته» وتجربة ١٩٦٣ فقد افترضوا، بجهل مألف في الضباط، أن للحزب وزناً جماهيرياً يفيد الانقلاب. ولما شارك النايف والداود، قبل أعوام ثلاثة، في قمع انقلاب ناصري الهوى قاده عارف عبد الرزاق، خافاً انتقاماً من الناصريين لن تحول دونه سلطة مفككة كالعارفة.

وبدورهم تخوف البعثيون من طموحات الشركاء المحتملين، إلا أن حاجتهم إلى مواقعهم المؤثرة بدت أكبر. لكن الأكبر على الدوام ظل ثقتهم بقدرة على التأمر تزحزح الجبل، كثيراً ما يحتاجها مئات قرروا أن يحكموا ملايين. وهذا ما حضنهم حيال مخاوفهم من حلف مع النايف والداود وغيدان.

ييد أن عبد الرحمن عارف، بعدما حمله الانقلاب على مقادرة بغداد، أفاد أن أهداف الانقلابيين تعدّت طمع العسكريين المعهود بالسلطة. فالنايف، خصوصاً، أغراه المال الذي أبدت شركات النفط استعدادها لبذلها ساعية، منذ منح الشركات السوفياتية عقد الرميلة الشمالي، وراء عملاء يطihون الحكم. وشكّل حجب امتياز الكبريت عن شركة «بان أميرikan»، وإعطاؤه لشركة فرنسية، بنداً آخر يحث على التغيير. ولاحقاً نسب إلى النايف نفسه، في مذكرات قيل إنها لا تزال مخطوطة، أن وكالة المخابرات المركزية كانت على صلة بالانقلاب.

ولا يُجمع دارسو ذاك الحدث على براءة الشريك البعثي. فقد ألمح، مثلاً، إلى لقاء واحد، على الأقل، بين أحمد حسن البكر وروبرت أندرسون، الوزير السابق للخزانة الأمريكية الذي أكثر التردد على بغداد مُروجاً شركات بلاده ومصالحها.

على أن الموضوع الأهم لدى البعثيين ظل العودة، بأي ثمن، إلى سلطة فقدوها في ١٩٦٣. وبالفعل قطع بهم انقلاب ١٧ تموز ثلاثة أرباع الطريق بنسبة عنف لا تُذكر بالقياس العراقي. فالصراع حسم بمجرد السيطرة على الموضع الحساسة والاستراتيجية، الأمر الذي مرده إلى تهافت النظام معطوفاً إلى وحدة البيئة الجامحة بين المتنازعين أنفسهم. فحين كتب النصر للإنقلابيين عوامل عبد الرحمن باحترام غير مسبوق في التعاطي مع الحكام المخلوعين. فيبيه سقاه حردان التكريتي كأس شاي يخفف من توثره ثم وضع، بكل تهذيب، على متن طائرة أفلته إلى إسطنبول.

لكن منابع الشك بالبعث لا تنضب. فعبادة السلطة بذاتها ربما وجدت في الظروف الإقليمية ما تتغذى عليه. وحقاً ظهر من يرى في ١٩٦٨، وكان انقضى

عام على هزيمة الأيام الستة، سنة بحث أمريكي محموم عن أطراف قومية النعت تناهض عبد الناصر ودمشق والمقاومة الفلسطينية الناشئة للتو. ذاك أن انزعاج واشنطن من الضجيج الراديكالي الذي قد يصدر عن بغداد يبقى، بحسب هذا التأويل، أقل من ارتياحها إلى مواقف تربك الجهد الراديكالي الموالي لموسكو.

ومن ناحيته جاء توزيع المناصب ينتمي عن الشراكة. فقد سمي البكر رئيساً للجمهورية، وتولى البعشيان صالح مهدي عماش وحردان التكريتي وزارة الداخلية ورئيسة أركان الجيش. وفي المقابل نصبت بالنايق رئاسة الحكومة وعين الداوود وزيرأ للدفاع. واستكمالاً للملمح السنوي المحافظ للعهد الجديد، أقسم كثيرون من الضباط على القرآن حين تعاهدوا على الانقلاب، ثم أعطيت حقيقة رمزية لعبد الكريم زيدان، قائد الإخوان المسلمين العراقيين ذوي النفوذ المحدود. كذلك عبر مجلس قيادة الثورة عن التوازنات نفسها، وإن لوحظ وجود ثلاثة تكارته بين أعضائه العسكريين السبعة.

صدام لم يتقلد منصباً، لكن عملاً أهم كان ينتظره. فشركاء ١٧ تموز ممن ناموا في السرير نفسه بدا حلمُ واحدهم كابوسَ الثاني. وكان صدام بطل بعض تلك الأحلام - الكوابيس.

والحال أن التآمر لم يُغمض جفنه أكثر من ١٣ يوماً انطلق بعدها من عقاله. وفي ٣٠ تموز، وكان حربان قد حقن مئة ضابط ما بين تكريتي وحزبي في الحرس الجمهوري، حلّت ساعة الصفر. وفعلاً تعددت الأسباب وظلّ الموت، أو ما يشبهه، واحداً. فقد طلب إلى الداوود، وكان مكلفاً مهمةً في الأردن، أن يبقى هناك، فبقي. أما النايق فبدت قصته أعقد وأكثر سينمائية: فقد دعي إلى اجتماع طارئ على غداء عمل مع الرئيس البكر. وبدل أن تدخل القهوة لدى فراغهما من الطعام، دخل صدام ورهط من شلته مسلحين، فأمروه بالخروج من الباب الرئيسي على ما يفعل عادة. وأوصوه بألا ينسى، إذا ما أراد البقاء على قيد الحياة، تحية الحرس قبل صعود سيارته الرسمية.

إلاً أن النايف الذي امثل للأوامر، لم يبق على قيد الحياة. فبعد أن شُحن جواً إلى المغرب، جرت في ١٩٧٣ محاولة فاشلة لاغتياله هناك تبعتها، بعد خمس سنوات، محاولة ناجحة في لندن. وكان الأ بشع ما لقيه صديقه وزير الخارجية ناصر الحاني. ففي رواية أن مسلحين بعشرين انتزعوه من بيته ليلاً، وفي أخرى أنه دعي إلى واحد من تلك الاجتماعات مع البكر لكنه لم يعد. وفي الأحوال جميعاً، عُثر على جثة الحاني مُبَقعة بالرصاص في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨. ويبدو أن سعدون غيدان فهم الرسائل الممهورة بالدم، فقاده امثاله وتواضع حاجاته إلى الانضواء في البعث، وكفى الله المؤمنين القتال.

لكن أجواء ١٩٦٣ وإرهابها ودخول البيوت واكتشاف الجثث راحت تتجمع في سماء بغداد، وعاد اسم الحرس القومي إلى التداول، ولو وفق صيغة سلطوية مختلفة هذه المرة. في حين خريف ١٩٦٨ وأواسط ١٩٦٩، سطعت فوضى مطلقة كان يعزّزها انعدام كل خط سياسي وكل قصد ما خلا التمسك بالسلطة نفسها. غير أن البعث ضاعف التهليل لـ«ثورة ١٧ تموز» التي صنعتها ثم أتمها بـ«ثورة» أصغر. وفي تلك اللغة التي تمتّهن حجب الواقع بالثورات والثريّة عنها، قدّمت المؤامرات امتداداً لـ«ثوريٍ» ١٤ تموز ١٩٥٨ و٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. وفي أيلول (سبتمبر) أذيع أول دستور مؤقت فأعلن الإسلام دين الدولة، والعائلة أساس المجتمع، والإرث يقرره الشرع، و«اشتراكية» التمسك بالملكية الخاصة ركيزة الاقتصاد، بينما المجلس الوطني لقيادة الثورة السلطة التشريعية والتنفيذية الوحيدة. وبالطبع أكّد على أن العراق جزء من «الأمة العربية»، وأن الوحدة الهدف الخالد.

في هذه الحدود بدا البعث أداة إيديولوجية محافظة وكسولة إلاً أنها أداة أمنية نشطة. فقد استُخدم وسيلة رديفة لثبت السلطة في أيدي ضباطه، ومعظمهم تكارنة. وبقيادة صدام، تولى الحزب نوعين من الوظائف: تلك التي تقلّ عن الانقلاب فلا تستدعي إقحام جيش لم يزل ملتّبساً الولاء، أو التي تستكمل الانقلاب فلا تستنفد الجيش ولا تتركه يحتكر المجد وحده. وبذا جاء تدخل حفنة

من البعثيين في ٣٠ تموز لإزاحة النايف نموذجياً في تدليله على الدور المنوط بـ«التنظيم الشعبي». كذلك استُخدم الحزب معياراً في التبويب، تقريرياً وتبعداً، للوصول إلى سلطة متاجنة، وتاليًا مصفاة لحصر المغانم وتوزيعها. فالبعثيون التكارته غدوا قلب الدائرة، يحيطهم إطار من تكارته غير بعثيين وبعثيين غير تكارته.

أما الاستعداد لأداء بعض هذه المهام فكان ما تمرّن عليه الحزبيون في «الجهاز الخاص» أو، في تسمية موازية، «جهاز حُنين» الذي نشأ أصلاً لخدمة المحاولة الانقلابية الفاشلة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤. والجهاز هذا، لم يكن اختيار اسمه عديم الدلالة. فيُبعد فتح المسلمين مكة، تصدّت لهم قبيلة هوازن بقيادة مالك بن عوف النصري، والتقي جيشهما في حُنين، وهي وادٍ إلى جنب ذي المجاز، بحسب الطبرى. وقد بدأت المواجهة بهزيمة جعلت المسلمين ينفضّون عن محمد فلم يبق مع الرسول إلّا قلة من مقاتليه. لكنه استطاع، ببُث روح الجهاد، استعادة الهاريين وإحراز النصر، فجاء في «سورة التوبية»: «ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سُكِّينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جَنُودًا لَمْ تَرُوهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ». ولا بدّ من أن البعث كان، عبر حُنين، يحيل ضمناً إلى تجربة ١٩٦٣ واحتمالات احتوائها وتجاوزها، ومن ثم تحقيق النصر على ما فعل المسلمون الأوائل.

وكائنة ما كانت الحال، وُضع الجهاز في عهدة صلاح عمر العلي، ضاماً أفراداً كناظم كزار وسعدون شاكر ومحمد فاضل. ولئن كان العلي تكريتيًا، بدا القاسم المشترك بين معظم الآخرين ثرثهم من صدام، وضلوعهم في ارتكابات الحرس القومي عام ١٩٦٣ قبل أن ينحازوا إلى الجناح اليميني. فرجال «الأمن» البعثيون هؤلاء سيكونون «طليعة» الجيش. لكن إذا كان الجيش، كما علمت تجربة ١٩٦٣، أسوأ من أن يحافظ بذاته على سلطة عسكرية، فالتجربة نفسها علمت أن علنية الحرس القومي واستفزازيته مما يُستحسن، في المستقبل، تفاديه.

هكذا آلت العبر كلها، لا سيما التركيب الأقلية والتآمري للحكم الجديد، إلى التوكيد على مركزية الأمن. فهو وحده ما يملك طاقة الجسم والتقرير، وهو ما اختزلت إليه الشرعية السياسية برمتها. وصدام لم يخطئ اختيار الدور في لعبة رسم بنفسه شروطها وحدودها. ففضلاً عن كونه الأمين القطري المساعد، وكان البكر الأمين العام القطري، تولى نيابة رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة لشؤون الأمن القومي. وعن هذا الجهاز الضخم الذي ورث «حنين»، أمسك بمفاصل البلد ومخابراته، مولياً ناظم كزار على الأمن العام، وواضعًا الحرس القومي تحت إشرافه المباشر.

وتاماً كما كان ستالين أواخر العشرينات، لم تنجم الحاجة إلى هذه الموضع عن مجرد إرضاء لهم لسطوي، ولو كان مؤكداً. فهناك أيضاً تخليص الحكم من مظاهر تعدده ونتوئه، هي التي أودت بسلطة البعث في ١٩٦٣، وإراسوئه تاليًا على صفاء بلوري. وبالفعل سريعاً ما تحرك المبضع، بينما كان العهد يستوي كتلة ثلاثة: الأولى، كتلة رئيس الجمهورية البكر، وفي عدادها قريبة صدام. أما الثانية فيترעםها حردان التكريتي بصفته وزير الدفاع، بينما يقود الثالثة الضابط البغدادي والبعشي القديم صالح مهدي عماش كوزير للداخلية.

وغدا لا بدّ من إطاحة التكريتي وعماش واستئصال نفوذهما في الجيش والإدارة. وبالاستفادة من تنافس ضری بينهما أمكن التخلص من الاثنين تباعاً. ففي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، عُزل حردان من مناصبه ثم اغتيل في الكويت بعد خمسة أشهر. ولئن ذكرت تقارير صحافية أن سعدون شاكر من تولى تصرفاته، تلاحظت أحاديث غامضة كان أبرزها اغتيال اللواء مهدي صالح السامرائي في بيروت، بينما كان يُسرح الضابط البعشي حسن مصطفى النقيب ويُعين سفيراً.

وجاء دور عماش الذي سمي نائباً للرئيس بعد إبعاد حردان، ففضلاً عن توليه الداخلية. وفعلاً أبعد هو الآخر، في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، من كل مناصبه، بعد تسمية صدام نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. وتقول إحدى الروايات

إن البكر تدخل كي لا يُعدم رفيقه القديم في الحزب والجيش، فعيّن سفيراً. وللن قضى عماش لاحقاً في فنلندا، نشأ ما يشبه اليقين بموته مسماً.

بيد أن يوم عزل عماش كان أيضاً يوم إعفاء عبد الكريم الشيخلي، صديق صدام الحميم، من منصبه كوزير خارجية. والشيخلي، المتقدم على رفيقه في الحزبية والأوسع إلماماً ومحترفاً، يبدو أنه دافع عن آراء في السياسة والحزب خفضته، هو الآخر، من وزير إلى سفير. وفي ١٩٨٢، وقد تقاعد وعاد إلى بغداد، أطلقت عليه نيران مجهولة المصدر أردهه وضممت جثته إلى جثة وزير الخارجية السابق ناصر الحاني.

لقد اندرج التخلص من حربان وعماش، ثم الشيخلي، في مشروع أكبر هو تنمية الدوائر التي تقوم عليها السلطة، أي البعث والجيش وتكريت. فمنذ ١٩٦٨ لم يعد الحكم أكثر من نقطة التقاء بين هذه الدوائر بما يضيقها جميعاً ويصهرها في عائلة عسكرية - حزبية. ومنذ ٣٠ تموز لم تكف هذه العملية عن الاشتغال ذي الأوليتين: اجتناث كل تناُفٍ يصدر عن أي منها حيال الأخرى بما يهدد تناغمها الإجمالي، واستئصال كل تحفظ عن مطلقيه صدام بوصفه رمزاً لتقاطع الدوائر الثلاث وملائكة حارساً له.

وبالضرورة تستدعي عملية كهذه تحويل الوحدة منها ضابطاً للأخرى وحداً عليها، بحيث تخسر شيئاً من ذاتها الأصلية المفترضة أو من طبيعتها المهنية. يصح هذا في الرابطة الأهلية التكريتية صحته في السلكية العسكرية أو الرفاقية الحزبية.

على أن أولوية التطهير لمكونات السلطة ناظرت الأولوية المعطاة لمكافحة «أعداء الحزب والثورة». فعماش والشيخلي، البعيان القديمان وغير التكريتيين، كانوا نشازاً عن المنحى السلطوي الناهض على تقاطع الدوائر الثلاث. وما ابتدأ بهما استؤنف بتصفيه حزبيين آخرين عديمي الصلة، أو ضعافها، بالجيش ويتكريت، وتالياً بمطلقيه صدام.

وإذا كان البعشي القديم والوزير حتى ١٩٧٢ شقيق الكمالى، وهو ليس تكريتياً، من الضحايا البارزين للحزبية البعثة، وقد قضى مسموماً، يبقى ضحيتها الأبرز عبد الخالق السامرائي، ابن سامراء الم موضوع تارة باليسارية وطوراً بالأرثوذكسية البعثية، والذي اعتُقل في تموز (يوليو) ١٩٧٣، ثم أُعدم بعد ست سنوات. وقد بدا «طبيعياً» أن يُصفى البعشي البغدادي المقرب من صدام، أحمد العزاوي، الذي هرب إلى سوريا في ١٩٧٤ ونشط في بناء تنظيم حزبي موازٍ تدعمه دمشق، فاغتيل بعد عامين. وقبل العزاوي الذي انحاز إلى «قبيلة» أخرى و«باع»ها، عُزل البعشي التاريخي عبد الله سلوم السامرائي من مهامه في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة. ولاحقاً، في ١٩٧٧، طُرد من المجلس نفسه ووضع تحت الإقامة الجبرية بعشى قديم، من عانة، هو الدكتور عزت مصطفى.

فالحزب هو ما ينبغي الاستحواذ عليه كيما يتتطابق لا مع مشيئة صدام ومصالحه فحسب، بل أيضاً مع تاريخه الشخصي. هكذا كان يُستحسن أن لا يشهد على ماضيه «صديق» متقدم عليه كالشيفخلي، بل ألا يكون ثمة ماضٍ للحزب قبله. وبحركة مُتخمة برمزية حقود، صُفيت حسابات ميّة مع الحقبة البعثية السابقة فاعتُقل، بُعيد الانقلاب، فؤاد الركابي الذي صار، في تلك الغضون، أميناً عاماً لـ«حركة الوحدويين الاشتراكيين» الناصرية. وفي تشرين الثاني ١٩٧١، قضى، وهو الأمين القطري الأول للبعث، بطعنة سكين من أحد المساجين. وامتد الاستحواذ، على ما فعل ستالين بشيوعيين غير روس، إلى بعشين غير عراقيين. فميشيل عفلق قضى سنواته الأخيرة يكيل المدائح لصدام، بينما اعتُقل عام ١٩٧٩ الأمين العام القومي السابق منيف الرزاير، وهو أردني، ليلفظ في سجنه آخر أنفاسه. وفي العام نفسه، وبالتهمة إياها التي أدت إلى سجن الرزاير واستُغللت لإعدام السامرائي، أولم صدام لرفاقه إحدى أsexى الولائم الدموية حتى أنه بكى هو نفسه «حزناً» وأبكى. والقصة التي صورتها الكاميرا وصار النظام لاحقاً يوزعها لأغراض شتى، أهمها بث الرعب في الآخرين، بدأت في تموز بـ«اعتراف» محبي عبد الحسين رشيد المشهدى بالتأمر مع سوريا، ومن

ثم تصفيته مع أفراد أسرته. وقد قضى بالمناسبة ثلث أعضاء القيادة القطرية، وفي عدادهم عدنان حسين الحمداني وغانم عبد الجليل ومحمد محجوب ومحمد عايش وأخرون. فالمطلوب يومذاك، وقد حلَّ صدام لتوه في رئاسة الجمهورية، كان الحصول على الولاء المطلق لحزبيين ذوي أغلبية شيعية قيل إنهم تمنوا على البكر ألا «يتناهى». وبدت تصفيته الرفاق أولئك بلية الدلالة، فأمر البعثيون الموالون بتصفية البعثيين «المتأمرين» بما يضيئ الدم ويضعف احتمالات الثأر. مع هذا أشرك صدام في المذبحة ابنيه عُدي، وكان عمره ١٥ سنة، وُقصي، وكان في الـ ١٣. وحين تردد الثاني وبكي، وكان عهده الأول بالمسدس، نهره الوالد وأعلمته أن طريق الرجلة ليست خياراً حراً. بذا، كان يضيف توقيع عائلته الموحدة إلى توقيع العائلات الكثيرة المقسمة. ولم يصل ١ آب (أغسطس) حتى ذُكر أن حوالي ٥٠٠ في أرفع المناصب الحزبية والرسمية قد استؤصلوا.

ولئن جازت هذه السياسة حيال البعث، بدا تطبيقها على الأمن أولى، وهو الشرط الشارط لاستمرار الحزب والحكم. وفي ١٨ آب ١٩٧٣، وعلى يد محكمة خاصة رأسها عزت إبراهيم، أُعدم نظام كزار نفسه مع ٣٥ شخصاً على الأقل.

فالمسؤول الأمني الأول كان اعتقل وزير الدفاع التكريتي حماد شهاب ووزير الداخلية سعدون غيدان، واصطحبهما رهيتين إذ تأكد من فشل محاولته، محاولاً عبور الحدود بهم إلى إيران. وبالقاء القبض عليه، وقد قُتل في الأثناء وزير الدفاع، أشاعت السلطة أن المؤامرة الإيرانية المصدر. وبالفعل بدت محاولة التوجه شرقاً قرينة ظاهرة، بينما ضمرت شيعية كزار قرينة مستترة، وكان من أعدموا فرد آخر في الشلة القديمة هو محمد فاضل رئيس المكتب العسكري البعثي.

وفي وقت لاحق «اعترف» الحزبي والتكريتي، فاضل البراك، مرفاق البكر الذي شغل إدارة الأمن الداخلي حتى ١٩٨٩، بأنه «عميل»، فأُعدم وأعيد جثمانه إلى تكريت في ١٩٩٢.

ومضى تطهير الجيش بهمة مماثلة، وهي العملية التي تسارعت مع انتقال الرئاسة إلى صدام. غير أن العلاقة بين الأخير وبينه بدت على قدر من التعقيد: فهنا اجتمع حب القيم العسكرية والذكورية بالكره الذي يكنه الحزبي المدني للعسكر. والتقت الرغبة في تسليطهم بالرغبة في التسلط عليهم منعاً لتكرار ما حصل في ١٩٦٣. وعلى الدوام اقتنى الميل إلى تجييش المجتمع بالإصرار على تغيير الجيش. فإذا صحت الرواية التي أشارت إلى عدم قبول صدام في الكلية الحربية، فإن شبابه الأول، أمكننا افتراض سبب شخصي ينضاف إلى أسباب سياسية ويعذّبها.

وفاء بهذه الأغراض المتعارضة طُعمت المؤسسة العسكرية، منذ ١٩٧٠، بقرابة ٣٠٠٠ مفوض عشي وتكريتي في تقليد واضح لتجربة بشفية معروفة. ولأن الجيش غرفة نوم النظام، لم تقلّ عقوبة انتساب العسكري إلى حزب غير البعث عن إعدام. ومبكراً ابتدأ صدام بدفع قيادات مدنية من شملته إلى عضوية مجلس قيادة الثورة، الهيئة التي يفترض أنها أعلى سلطة. ومن هذا القبيل ضم إليه، منذ ١٩٦٩، عزت إبراهيم ومدنيون آخرون. ولم يمرّ عقد، وكان أطيح بالبكر، حتى خلا المجلس من العسكريين تماماً وانفتح الباب واسعاً لتعيينات في الجيش وترقيات كيما اتفق. وإذا ضُحِّم الحرس الجمهوري، ومهنته حراسة النظام حصراً، فصار جيشاً موازيًا، جُند المدنيون البعثيون، من التكارنة أو أعضاء الشلة، في الجيش بطريقة أو أخرى. وفي المقابل، سهلت الحروب المتالية، منذ ١٩٨٠، العسكرية وتعميم زيتها في أعلى مراتب الحزب والدولة.

وعلى العموم ظلّ تطهير الجيش ثابتاً من ثوابت النظام، سرّعته وفاقمته حرباً إيران والكويت. لكن، هنا أيضاً، لم تتأخر النذر. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨ حُكم على إبراهيم فيصل الأنباري، رئيس الأركان العامة، بالسجن ١٢ عاماً، وسُرّح اللواء عبد العزيز العقيلي، في ١٩٦٩، وحُكم بالإعدام. ولم ينقطع الحبل فسُرّح لأسباب مجهرة، خلال ١٩٧٤-١٩٧٥، بعض كبار الضباط كحسين حياوي قائد القوات الجوية، وداود الجنابي قائد الحرس الجمهوري،

وحسن مصطفى وصادق مصطفى وطه شكرجي. وفي هذه الغضون قُتل، بعد أشهر على انقلاب ١٩٦٨، بطعنة سكين في بيته، العميد البعشي القديم عبد الكريم نصرت الذي ردت دمشق مقتله إلى انتقامه لبعثها «الأصيل». وعلى ضاللة النفوذ السوري الفعلي في العراق، أُعدم في «وجبة» ١٩٧٩ العميد البعشي وليد محمود سيرت، وهو أيضاً من الحزبيين الأوائل.

وفي العقددين الأخيرين وجّهت إلى المراتب العليا ضربات متلاحقة لم ينج منها غلاة البعثيين والمقربين من صدام. فأُعدم العقيد نزار النقشبendi إبان الحرب مع إيران، وقتل العميد عزيز السامرائي، وانتهى إلى المنافي قريبه رئيس المخابرات العسكرية اللواء وفيق، ورئيس الأركان الفريق نزار الخزرجي واللواء توفيق الياسري الذي تمرد في ١٩٩١. ولم يكن هؤلاء غير أسماء مختارة عن حالة أوسع بكثير.

وكما تتضافر العسكرية والحزبية في حالات نصرت وسيرت، تتضافر التكريتية والحزبية في حالة صلاح عمر العلي أو فاضل البراك. فال الأول، وهو أحد البعثيين الأوائل ومن شلة صدام، أقصي عن مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٠ وضم إلى سفراء الخارج. وبعد عامين لحق به تكريتي وبعثي تاريخي آخر كان حظهأسوء بكثير. فمرتضى الحديشي، الذي تولى وزارة الخارجية، هو من تذهب إحدى الروايات إلى إنه سُجن وغُذب قبل أن يُقتل في ١٩٧٩ ثم يُعاد إلى عائلته على شكل بضعة كيلوغرامات.

والراهن أن تكريت تعرضت للتطهير في صورة تقاد أن تكون منهجية، فطاول عسكرييها ويعشيشاً وعسكرييها البعثيين في آن. ومنذ البدايات الأولى تصدر لائحة ثأر البعث رئيس حكومة منها: فمع فجر ١٧ تموز اعتُقل طاهر يحيى ولم يُفرج عنه حتى ١٩٧٣، فخرج أعمى ولازم بيته حتى وفاته. وفي ١٩٧٠ أُعدم رشيد مصلح، وهو وزير داخلية ويعشي سابق. وإلى حردان التكريتي، أعلن في ١٩٨٠ عن موت غامض حلّ بعدنان التكريتي الذي تولى إمرة الحرس الجمهوري بعد

١٩٦٨. وفي الفترة نفسها قُتل تركي الحديسي، شقيق مرتضى لتصفيّ، في ١٩٩٣، عائلة مولود مخلص بتهمة المشاركة في مؤامرة إنقلابية. وبالتهمة نفسها أُعدم نقيب الأطباء السابق راجي عباس التكريتي.

وفي بلد ترد أخباره على شكل شائعات، ذُكر الكثير عن استقالة البكر من الرئاسة في حزيران (يونيو) ١٩٧٩ وحلول صدام فيها، بوصفها إقالة لا يرقى إليها الشك. ولئن ذهب لاحقاً صهر الرئيس حسين كامل إلى اتهام الثاني بتسميم الأول تسميناً بطيئاً، فالمؤكد أنه انتزع منه بالتدريج صلاحياته، لا سيما الإمساك بالجيش، وأبقاءه أسير في قصره.

والمنطق الذي تحكم بتطهير تكريت لا تستنفذه علاقات القرابة، إلا أنها تساعده جزئياً في فهمه. فالعواجا التي صدر عنها صدام ملحق بتكريت، يُنظر إليها في المعيار التقليدي على أنها أدنى كعباً. وإذا صح أن العائلات الموسعة جمعت بينهما، إلا أن التزاوج بين عشائر تكريت وأفخاذها ظل أعلى مما بينها وبين امتداداتها في العوجا. والعشائر تلك، وهي ثلاثة، ليست، بأية حال، عديمة التراث والتمايزات. فهناك التكارنة أو «الأصليون» ومن أفخاذهم البوخشمان والعويسات والشياشة والبوحجي شهاب. ثم هناك البوناصر ممن تعود بهم الأصول إلى قبيلة الدليم، في ما غالباً يُعرف بمحافظة الأنبار، وقد انتقلوا منها ليسكنوا تكريت والعوجا ويبيجي ومناطق أخرى مجاورة. والبيكات أهم أفخاذهم، وهم الجمع بلسان العشائر لـ«بيك»، ما يعني أنهم الأوجه والأبرز في البوناصر. لكن هؤلاء ممن ينتسب إليهم البكر وصدام، يتفرّعون عائلات كالندا والهزام والبومسلط والبوعفور والبوخطاب والبوعبد الرشيد. ويبدو أن الصدارة فيهم كانت لعائلة ندا قبل أن تنتقل بصعود البكر، الذي صاهرها، إلى عائلة البو Becker. وأخيراً هناك الحديسيون، الآتون من حدثه، كآل المهيدي وبالطبع آل الحديسي.

ويُلاحظ، في التنقيب بأسماء معظم الفضحيات والمبعدين، أن «ظلم ذوي القربي» تحكمت به معايير لا تخلو من معانٍ. فرشيد مصلح وحردان التكريتي من

«أصلي» تكريت ممن تعالوا على أهل العوجا وكرهم الأخيرون، كما أن طاهر يحيى «أصلي» من الشياطنة، ومنهم أيضاً صلاح عمر العلي الذي كان عمّه، عبد العزيز العلي، عميد الشياطنة وكبير ملائكيهم. وفيما يعود مرتضى الحديثي إلى الحديثيين فإليهم أيضاً ينتسب راجي التكريتي وأل مخلص، ولو ربطهم صلة القرابة بالبوبكر. وأل مخلص أولى بثار العامة حين يرغبون فيمحو الماضي: فهم أبناء وأحفاد مولود، «الباشا» الذي أسس لأهل تكريت والعوجا موقعهم اللاحق في الجيش والإدارة.

أما البكر فيبدو أن سقوطه، من داخل حلقة أضيق في القرابة، أطلق بدوره تحولات داخل فخذ البيكارات نفسه. فقد غنم بيوت ثلاثة أخرى هي البوغفور، ويترعرع عنها آل المجيد، والبومسلط ويتنتمي إليها خير الله طلفاح ووالدة صدام، صبحة، والبوخطاب ومنها أخوة صدام لأبيه.

وبهذه المعانٍ جمِيعاً كُتب للبعث في العراق أن يُرسِي توتاليتارية تتساند حداثتها الأداتية وموروثها الأهلي المتتفخ بـ«أصالة» في الدم لا تنقض.

الفصل الخامس

تأسيس «جمهورية الخوف»

مثلكما بدأ العهد البعثي تطهير الدوائر التي يبني سلطته عليها، باشر بالهمة نفسها تطهير الدوائر الواقعة خارجها والتي تثير شبهة المناوأة. وفي العراق اتسم سلوك كهذا، مؤلف في الأنظمة الانقلابية، بتبكيده ومواظبيه. لكنه اشتهر أيضاً بجرعة رمزية، إن لم يكن وثنية، فائضة.

فـ«العراق القديم» بات ينبغي أن يستأصل، فكرةً وواقعاً، وأن يتحسن القيمون عليه أن استصالهم، هم أنفسهم، قد يكون على مرمى حجر. والشيء إياه يقال في العراق الكردي، والعراق الشيعي أو الشيوعي، القبلي أو المديني. ولكن أيضاً كان ينبغي استصال العراق القومي غير البعثي، والعراق الحديث الذي يتوسط مع مصالح وثقافات غريبة.

ويكلمة، بدا مطلوبًا الاستحواذ الكامل على البلد وتاريخه السياسي، وعلى خيارات سكانه في عيشهم ومعتقداتهم.

لكن لإنجاز مهمة بهذه الهيولية كان لا بد من استثار الأعصاب وتتويرها، وإثارة التعبئة المستديمة، وإطلاق جو مشهد يصارخ يلازم العراقيين كالكابوس، بحيث يرون «عظائم الأمور» بأم العين فيما يُحملون على السعي إليها والاحتفال بها أيضاً. وتدرجياً تكامل البناء الذي أريد صبغه بالملحمية. فلم يكدر ينتهي العام ١٩٦٨ حتى كان مئات الضباط غير البعثيين يعتقلون، ومعهم حوالي أربعين رجل أعمال يمثلون مصالح تجارية أجنبية في البلاد. وألقى القبض على وزراء وعلى

موظفين كبار منسوبيين إلى القومية العربية والناصرية، كأديب الجادر وخير الدين حسيب. كذلك امتد «تأديب» القوميين إلى الخارج، فلم يفتر حتى شباط (فبراير) ١٩٧٢ حين جرت في القاهرة محاولة لاغتيال ثلاثة ناصريين عراقيين. وقد اعترف يومها أركان التكريتي، قائد المجموعة في مصر، بتنفيذ أوامر الأمان العراقي.

وعلى طرف نقىض أعلنت الحكومة مبكراً، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨، عن وجود شبكة تجسس صهيونية كبيرة تم «اكتشافها» في البصرة. وبالفعل نُقل المتهمون إلى قاعدة عسكرية في بغداد، ومنها إلى مركز تحقيق حزبي.

وإذا كان الاتهام بالصهيونية من الصنف السهل المُريح لمُطلقه، فـ«اكتشاف المؤامرة» بعد هزيمة ١٩٦٧ كفيل بأن يعطي الانقلاب معنى «قومياً»، هو المفتقر إلى أي معنى كان. فالحماسة اللغظية للقضايا العربية، وأخصها قضية فلسطين، كانت تلخ على تقديم براهين عملية. والبراهين الملمسة بدت فقيرة على ما دل لاحقاً، في ١٩٧٠، انسحاب الجيش العراقي المتمرد في الأردن من طريق الجيش الهاشمي المتوجه إلى تصفية المقاومة الفلسطينية هناك. والأهم في حسابات سلطوية لا ترحم، أن الطائفة اليهودية في العراق خصم ضعيف يمكن أن يتكتل ضده من يستحيل تكتيله لهدف آخر. بذا يتحقق نصر ضخم من دون أكلاف ومخاطر، بل من دون تشكيك في أساليبه ومجادلة لصدقته.

وتكتفي مراجعة سريعة لمحطات تاريخها العريضة كي نتبين المسار الانحداري الذي حملت هذه الطائفة على سلوكه. فهي، التي تعود إلى ماضٍ يرقى إلى ٢٧٠٠ سنة، شَكَّلَ أفرادها، مطالع القرن الماضي، ٢٠ في المئة من مجموع سكان بغداد، كما ساهمت في الحياة السياسية والاقتصادية للعراق ولعب فنانوها الدور الأبرز في تطوير المقام الموسيقي، مثلما أدخل متعلموها الطباعة والصحافة والمدارس العصرية إلى البلد. ويرغم أن العهد الملكي أبقى على حقيبة وزارة لليهود، هي غالباً وزارة المال التي كان ساسون حسقيل أبرز من تسلمها، زعزعت التطورات اللاحقة عالمهم وقوضت دورهم.

فأحداث ١٩٣٦-١٩٣٩ الفلسطينية وثرت علاقة مواطنين بهم، ومذاك راح كل صعود تحزنه سياسات القومية الراديكالية يرتد عليهم سلباً. فمع انتقال الحاج أمين الحسيني إلى العراق تعاظمت الحملات الإعلامية التحريرية التي كان بدأها أعضاء «نادي المثلث» العربي وكتابه وصحافتيه أوساط الثلاثينات. ولئن اختتم ذاك العقد بهجمات فردية وتعديات متفرقة عليهم، ففي حزيران (يونيو) ١٩٤١، وكان رشيد عالي الكيلاني قد هرب وانهارت حكومته، حصل «الفرهود» مؤدياً إلى مقتل مئتي شخص منهم ونهب بيوتهم وممتلكاتهم. وإذا حلّت «النكبة» الفلسطينية في ١٩٤٨ قُيدت حركتهم ومنعوا من بعض المناصب الرسمية، فيما شاع تحويل أبسط قضایاهم الشخصية إلى المحاكم العسكرية.

وإلى القوميين الراديكاليين، أضاف بعض السياسيين المحافظين، لا سيما أبرزهم نوري السعيد، جهودهم. فما بين خلط بين اليهودية والشيوعية عشية اندلاع الحرب الباردة، وما بين تغطية على مصاعب داخلية وعربية بلغت ذروتها في هزيمة ١٩٤٨، ساد ربط عجيب بين وضع المواطنين في العراق وبين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وكان نوري نفسه صاحب الفكرة القائلة بتعويض الآخرين من ممتلكات الأولين في العراق.

وفي الغضون هذه أدلت الحركة الصهيونية بدلوها، فأشرفت على حملة تفجيرات طاولت أحياء اليهود العراقيين على تحملهم على مغادرة بلادهم خوفاً و Yas. وبالحال أنه رغم الفرهود، وبرغم كل التضييق والتهديد اللذين عانوهما، بلغ إجمالي اليهود العراقيين الذين هاجروا إلى فلسطين ما بين ١٩١٩ و١٩٤٨، ٧٩٩٥ شخصاً فحسب. وفيما كانت إسرائيل الناشئة لتوها بحاجة إلى مهاجرين صدر، عام ١٩٥٠، القانون الذي يسهل على الصهيونية عملها. فقد أتاح لمواطني البلد هؤلاء أن يتخلوا عن جنسيتهم شريطة أن يغادروا إلى الأبد. وابتداً، هنا، عملية صودرت بمحاجتها أملاكهم وانخفض عددتهم من ١١٧ ألفاً، أو ٢,٦ في المئة من إجمالي السكان حينها، إلى أقل من ٥٠ مُسناً اليوم.

على أن المياه المسمومة سالت بغزارة، ما بين هذين التاريخين، في «بلاد الرافدين».

فالآلاف القليلة التي بقيةت بعد ١٩٥٠ تعرضت لمزيد من الصعوبات في حياتها اليومية. ومع وصول البعث إلى السلطة في ١٩٦٣، مُنعوا على اليهود العراقيين بيع أملاكهم وأجبروا على حمل بطاقة هوية صفراء، حتى إذا حلّت هزيمة ١٩٦٧ عادت الأجواء تتلبد من جديد إلى أن رجع البعث إلى الحكم بعد خمس سنوات.

لكن الظروف، في ١٩٦٨، هبّت، مرة أخرى، لإنجاد النوايا السيئة. ففي ٤ كانون الأول (ديسمبر) أسرّ هجوم جوي إسرائيلي عن ١٦ قتيلاً و٣٠ جريحاً بين القوات العراقية المتمرّكة في الأردن، ولم يمرّ غير يوم واحد حتى انطلقت تظاهرة كبيرة نظمها حزب البعث انطلاقاً من ساحة التحرير ببغداد نحو القصر الرئاسي. يومها حمل الحشد الذي قدر بأربعين ألفاً، يتقدّمهم المسؤولون الحزبيون والرسميون ومجموعة من المقاومة الفلسطينية، أكفان الجنود القتلى، بما يرفع المسألة فوراً إلى مصاف من الجدية يحاذى المقدس، جاعلاً الحياد والمسافة أقرب إلى ارتكاب الإثم. وفعلاً خاطب رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر الحشد لساعتين نقلهما التلفزيون: فـ«في الوقت الذي نواجه فيه ضغطاً متزايداً وهجمات متكررة على جيشنا البطولي»، كما قال، «نواجه حركات خيانية من رعاع الطابور الخامس والمؤيدين الجدد لأميركا وإسرائيل. إنهم يختبئون وراء الجبهات والشعارات التي عرفها الشعب وفضحها. هذه الحركات المشبوهة تتولى المهام المحددة لها وتنفذ دورها في المؤامرة الأميركيّة. إنهم يريدون أن يخلقوا إشاعة خبيثة واضطرابات توظف لغرض القتل والتخرّب والعمليات من وراء خطوط جبهة جيشنا البطولي... بهدف إيقافنا مشغولين عن المعركة الكبرى مع العدو الصهيوني». ولم ينسَ البكر أن يختم بما يليق بتلك المقدمات: فـ«سوف نضرب بلا رحمة، بقبضة من حديد، أولئك المستغلين والطابور الخامس من صنائع الامبراليّة والصهيونيّة». لكن، بين وقت وآخر، كانت صرخة تعلو في

الحسد: «ماذا تريدون؟»، فيجيبها النقابيون البعشيون بصوت واحد قاطع كالسيف: «إعدام الجواسيس، كل الجواسيس، بلا تأخير». وبعد أسبوع قليلة تولت وزارة التعليم والإعلام نشر الخطاب وتوزيعه كمنشور بعنوان «كل شيء من أجل المعركة»، تتشكل منه ومما يماثله في أدب الكراهة ثقافة الأمة العراقية.

ذاك أن النظام كان يعرف أن تصدق الأكاذيب البسيطة، على ما لاحظ ألكسيس دو توكييل مرة، أسهل من تصديق الحقائق المعقدة. والحسود المأزومة التي لا يستطيع العهد الجديد أن يعطيها شيئاً ملمساً يستطيع أن يحشوها، على الأقل، أكاذيب. بيد أن الغباء كان ماثلاً هنا أيضاً: ففي ١٤ كانون الأول قدم التلفزيون العراقي تفصيلات بيانية عن كشفه الطابور الخامس المزعوم، وإذا بالشبكة التجسسية تخدم، في آن معاً، إسرائيل وإيران والأكراد والرئيس اللبناني السابق كميل شمعون وشركة فورد للسيارات. وتمخض جبل المؤامرة فولد اتهاماً لتاجر أدوات مطبخية من يهود البصرة يُدعى ناجي زلخه، بأنه مدبر الشبكة وشيطانها.

واستمرت مطاردة الساحرات ومضى النظام وراء أكباش المحارق يتسلّهم تأسياً لشرعية لا يملكونها. ففي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، جيء بالدفعـة الأولى من «الجواسيس» إلى المحاكمة العلنية. وعلى أعود المشانق، في ساحة التحرير، عُلق ١٤ متهمًا في عدادهم ٩ يهود، وسط خطابات حماسية وكثير من الضجيج الاحتفالي. فهناك تجمع مئات آلاف المشاهدين لحضور «الحفل»، ومن أريافهم المجاورة في «المثلث السندي» هبط الفلاحون المؤيدون «للحزب والثورة» كي يروا ويستمعوا ويشاركون في رقصة الغرائز.

ولم يختبِّ الوزير البعشني وعضو مجلس قيادة الثورة، صلاح عمر العلي، ظنهم. فبصوت يقطر عاطفية، كما وصف يومذاك، خاطب الجمهور الذي كان يعني ويبصق ويرمي الحجارة: «يا شعب العراق العظيم. عراق اليوم سوف لن يتسامح مع أي خائن أو جاسوس أو عميل للطابور الخامس. أنت يا إسرائيل

اللقيطة، أنتم أيها الامبراليون الأميركيون، وأنتم أيها الصهابية، اسمعوني. سوف نكتشف كل ألاعيبكم القدرة. سوف نعاقب عملاءكم. سوف نعدم كل جواسيسكم، حتى لو كان هناك الآلاف منهم».

ومضى الوزير متوجداً: «يا شعب العراق العظيم. هذه هي مجرد بداية. الساحات العظيمة والخالدة للعراق سوف تملأ بجثث الخونة والجواسيس. فقط انتظروا». وربما تذكر البعض، بعد اطراح فارق الفصاحة والبلاغة جانباً، خطبة قديمة للحجاج بن يوسف. لكن هؤلاء لا بد أنهم تذكروا أيضاً أي دم تسبب به الحجاج وخطبته لل العراقيين. والحق أن الدم كان يفتح العهد البعي صوتاً وصورةً وأخلاقاً. إذاعية بغداد دعت الناس أن يأتوا ويستمتعوا بالوليمة، مسميةً عمليات الشنق «خطوة أولى شجاعة على طريق تحرير فلسطين». وفي رد منها على الإدانة الدولية التي صاحبت الإعدامات، قالت الإذاعة: «نحن شنقنا الجواسيس لكن اليهود صلبوا المسيح». وبينما لم يتوقف الإعلام والصحافة العراقيان عن صب الزيت على النار، انفجرت سيارات مفخخة في شوارع بغداد كتبت عن بعضها الصحف المتحمسة والمستعجلة قبل حصوله.

إنه، إذاً، عهد الإرهاب. وهو، بالطبع، عهد تأسيسي لتحكيم الغرائز وتحريرها من الروادع، أخلاقيةً كانت أم مؤسسية وقانونية. ففي تلك المحاكمات، مثلاً، اعتذررت هيئة الدفاع عن اضطرارها إلى الدفاع عن جواسيس، لأنها لا تريد للخونة أن ينجوا من العقاب. وبالفعل «اعترف» المتهمون بالخيانة، الواحد بعد الآخر، بما تُسب إليهم. وبذا واضحاً، من الحجج التي قدمها أقطاب النظام وإعلامه، إن الوعي العراقي مهدد بالرّد إلى سوية طفليّة. فهذا الطقس القر EOSطي أريد منه توحيد الجموع حول الخرافات، ومنح الحشد البائس قوّة وتمكيناً وهميّن حيال « العدو» مهيض الجناح، عله يستعيض بالقوّة والتمكين هذين عن بؤسه الفعلي.

ومشاهدو الاستعراض انطروا على أنواع شتى من الكبت والجوع والحرمان،

من دون أن يندمجوا في نسيج المدن، ومن غير أن يُقبلوا على تعددها بغير الريبة والعداء. ولهؤلاء كانت السياسات القومية مدى مفتوحاً لتصعيد رغبات مجموعه وكراهية ملحة. لكنها لئن لقنت أتباعها أن يروا الأعداء آثى نظروا، فها هي تقول لهم الآن إن الإشعاع متاح والعدو مُسريل في قبضة اليد.

على أن المطلوب يبقى أكثر. فالحكم البعشي إنما يضرب الضعيف ضربة يطير لها قلب القوي. وإذا كان لسياسة بهذه أن تودي بمناعة المجتمع، فإن إبقاء المشائق معلقة والجثث متدلية لأيام، سيدا الخوف على سائر المشاعر العراقية. وبسببه مرّة، وبسبب القوة الوهمية التي تعيد تدويره في آلة الوعي الرسمي مرّة، تفشت إفساد عام عرفته الأنظمة التوتاليتارية جميعاً، مهدداً برفع الوشاية إلى مصاف القيم النبيلة. وهذا ما عزّزه، منذ ١٩٧٣، القدرات المالية الهائلة التي شرعت تراكم في يد سلطة تكثّر الأجهزة وتضخم الحزب.

لكن التعويذ على الموت ونزع الأنسنة عن القتلى هما، من ناحية ثانية، أحد شروط القدرة على القتل. والقدرة هذه ذهبت بعيداً. ففي ذلك العام، ١٩٦٩، ضُفت حسابات كثيرة بعضها مع الموتى. فقد أعلن رسمياً أن عبد السلام عارف كان عميلاً لوكالة المخابرات المركزية الأميركيّة، بينما كان الوزير رشيد مصلح «يعترف» بجاسوسيته ولا يلبث أن ينضم جثة إلى جثة عبد السلام. وهذا ما فعله أيضاً زكي عبد الوهاب، المدير السابق لشركة كوكاكولا في العراق مؤكداً على عمالته للبريطانيين. وفي تشرين الأول، صدر الحكم على عبد الرحمن البزار بالسجن ١٥ سنة بتهمة العمالة للصهيونية. ولاحقاً كُتبت تقارير صحافية مطولة عن التعذيب الذي أُخضع له البزار، أحد ألمع من تولوا رئاسة الحكومة في تاريخ العراق الحديث.

لكن الأساس البعيد لهذا السلوك كان يكمن في مكان آخر. ذلك أن طبيعة السلطة وضعفها أكثر ما يفسران، في آخر المطاف، هذا الهوس بالمؤامرات المصنوعة والمتحيّلة. وهو ما يجعلان للحركات والسكنات والإيماءات دلالات

مبالغاً فيها إلى حد الوسوسة. فالبعث الذي لم يكن أعضاؤه يتتجاوزون المئات القليلة حين حكم العراق، لم يملك من الثقة بالنفس ما يتتيح له ممارسة الحكم بأعصاب مسترخية. أما أيديولوجيته، وهي من كل وادٍ عصا، فيصعب تحويلها لحمةً جامعةً لفئة اجتماعية معينة. ثم إن افتقاره إلى أي مبرر للوجود في السلطة، ما عدا الإمساك بالسلطة نفسها، يحيل علة وجوده مادةً لتشكيك متواصل.

والأزمة التي تعانيها فكرة البعث في العراق لا تقل، والحال هذه، عن أزمة معنى. هكذا، مثلاً، رأينا البكر وصدام حسين يبحثان مبكراً عن تأليف تاريخي عراقي يضع العروبة فعلياً بين هلالين أو يخلطها بنقائضها. ففي السنة نفسها، أعلن عن ابتداء «مهرجانات الربيع» التي تستلهم تراثاً وطقوساً سابقين على الإسلام. وحين حل العام ١٩٧١، اعتمد المهرجان عدداً من نقاط البدء ترجع إحداها إلى سومر والبابليين القدامى. وفي وقت لاحق، ولا سيما إبان الحرب مع إيران، بات صدام حسين يُشتق بصورةً أوتوماتيكية من بُناة الحضارات الأولى في «بلاد الرافدين».

صحيح أن هذا كله كان يُقدمه التأويل الخرافي للتاريخ كأنه وجه آخر للعروبة ممهد لها، وصحيح أن الثقافة البعثية الجديدة لم تكف عن توجيه الدروس المستقاة مما قبل التاريخ إلى الصهاينة، مستعينةً بنبوخذ نصر وهو ينقل الأسرى اليهود من القدس إلى بابل. لكن الخلط يبقى فاقعاً حين يصدر عن حزب قومي متشدد في تطهير التاريخ. وفي الخانة هذه اندرج الإقدام، عام ١٩٦٩، على تغيير أسماء المدن والمحافظات. فقد اعتمدت لبعضها أسماء عربية كـ«ذي قار»، ولبعضها الآخر أسماء كـ«نينوى»، وظللت تلح أزمة افتعال شرعية عراقية للقومية العربية وشرعية قومية عربية للعراق.

وفضلاً عن الافتعال، غالباً ما لاح التقدم على الطريق القومي معاقاً في ذلك البلد أكثر من غيره، فتكشفت العروبة والقومية وفلسطين بصفتها ما تستعين به نزعات محلية محتجنة لا تستطيع، بذاتها، أن تطرد المختلفين من فرودهما.

وبالمعنى هذا، تنحط الدعوة القومية من دعوة تاريخية إلى النشأة والصيورة، لتصير هوساً عصبياً وحزبياً يفتت ما هو قائم أصلاً من نسيج وطني ويقضي عليه.

ولئن حاول البعض التماهي مع الطائفة السنوية العربية، وهي أصلاً أقلية عدداً، فقد تماهى مع قطاعها الأقل تقدماً في «المثلث السنوي»، لا سيما منه تكريت. أما بغداد وعائلاتها، هي التي مثلت تاريخياً ركيزة البلد الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية، فظلت ضيفاً ثقيلاً على البعض يحاول تطويقها بالأرياف.

فتماهيه هذا، إذاً، قصر عن تذليل الحقائق العنيفة للحياة العراقية. وكان ما يوجز بؤس التجربة تحويل إحدى أشد مناطق البلد تفتتاً مهمة النهوض بالدعوة العروبية والوحودية.

فمثلاً، معروفة جيداً تلك الخصومة التقليدية بين عانة وراوة المتلاصقتين، في غرب «المثلث»، تضرب جذرها في أن الراوين قصفوا العانيين في العشرينات بمدافع خلفها العثمانيون وراءهم. وهكذا دواليك تعم وتنتشر الحساسيات التي ترتب على عصبيات صلبة. فسامراء التي أقيم فيها ضريحها الإمامين علي الهادي وحسن العسكري، أثارت دائماً حسد تكريت لانتعاشهما النسبي وانفتاحها على خارجها. وحين كانت سامراء قضاء تابعاً للواء بغداد، لم تكن تكريت إلا ناحية يتبع العاصمة مباشرة. وثمة من يذكر أن التكاربة احتفلوا يومذاك بـ«استقلالهم» احتفالاً شهيراً. وعلى نحو مشابه ربطتهم حزازات بـ«أبناء عمومتهم» أهل الدور التابعة إدارياً لتكريت، فيما لم يكتم سكان الموصل برميمهم الجماعي لأن القطار الذي يصلهم بالعاصمة محكم بالمرور فيها.

وقصارى القول إن الارتكاز إلى قاعدة اجتماعية كهذه لن يمنح الدعوة العروبية أي معنى سياسي وأية شرعية تساهم في توطيد الاستقرار ودولته.

وهذا كان معطوفاً على مشكلة العراق نفسه الذي، منذ ١٩٢٠، ولد محكماً بأزمة تحوله إلى دولة - أمة، متساوية مع مجتمعها. ولئن فشلت العهود المتلاحقة

في التغلب على المعضلة المذكورة، جاء البعث وريثاً للفشل المتراكم وتعبيرأ، في الآن نفسه، عن الرغبة في نجاح تحزره الإرادية البحتة. هكذا تحول افتقاره إلى أي من أدوات هذه المهمة مصدراً خصباً للقمع الداخلي ، ومن بعده الحروب الخارجية . فالعراق الباعي ، مثلاً، جاءت قوانينه بين قوانين أكثر الدول توتاليتارية في استثناء المخالفين سياسياً من المواطنة وحقوقها، وصار أ منه بمثابة حجر الزاوية الفعلي لكل بناء سياسي أو إنشاء قومي . ومن بؤرة الأمن و«الحماية» خرج معظم رموز النظام ، كما نما البعث الحاكم نفسه بصفته أولية أمنية . والأهم أن العراقيين لم يعرفوا إلا الدساتير المؤقتة في تتبع آلي على مدى خمسة وثلاثين عاماً.

لكن هذه المقدمات إذا فسرت القسر، فسرت أيضاً الانكماش المتزايد في رقعة السلطة، وصولاً إلى العائلة والبيت الواحدين . وحتى هذين الآخرين ، وكما سرى لاحقاً، تعرضا هما نفسهما إلى التصديع والتآكل .

وكان أمران يعززان الاستعداد الخصب لما هو تأمري في النظام . فالخلاف مع سوريا، وهي بوابة العراق إلى سياسات العروبة، وسم سلوك بغداد بتوتر ظاهر . وقبل هذا، كان العداء الصريح الذي واجهه حكم البعث من إيران الشاهنشاهية، خصوصاً وقد ضاعفت دعمها للأكراد، ما ضاعف ميله الهستيرية .

وهكذا، في كانون الثاني ١٩٧٠، كشفت أجهزة الأمن خطة لإطاحة النظام مدعومة من طهران ، وكان الكشف هذه المرة أقرب من الكشفات السابقة إلى الحقيقة . فالشاه و«الحلف الإسلامي» يومذاك لم يُعرفا بأي ود للبعث، حتى لو اقتصرت «تقدميته» على ارتفاع صوته وأدائه المسرحي . والزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني الذي ضلع في المحاولة، كانت مرارته معروفة حيال حكم البعث في ١٩٦٣ ، ناهيك بشوفينية دعوته القومية دائماً . بيد أن السلطة وقد ربطت التنفيذ باللواء عبد الغني الراوي، الذي شغل مناصب وزارية في عهد عارف، شكلت محكمة خاصة ضمت طه ياسين رمضان وناظم كزار، ونفذت لتؤها

الإعدام بـ ٤٢ شخصاً، ماضيةً في ترسيخ قبضتها الأمنية.

على أن ذلك القدر من الصدق الذي حمل الحكم على تقديم أدلة ما للجمهور، هو ما اختفى كلياً في التجارب المتختلة اللاحقة. ففي ١٩٧٤ اعتُقل قرابة ١٦٠ شخصاً من المهنيين ورجال الأعمال والأكاديميين والمثقفين بتهمة الماسونية. وقد ابتدأت المأساة الملهاة بفتح صندوق أمانات مغلق بعد انتهاء مهلة الـ ١٥ عاماً المحددة. فلما فتحته السلطات «ووجدت» قائمة بأسماء مدعوين إلى حفل أقيم في ١٩٤٢ في بيت المايوجور البريطاني تشادويك الذي غادر العراق عام ١٩٥٨.

وكان يصعب، تبعاً لأعمار أولئك «المتأمرين»، أن يكونوا من النوع الذي يهدد سلطة عسكرية، خصوصاً أن المتهم الأساسي كان في الثانية والستين. وإذا صح أن الرجل لهذا انضم فعلاً إلى المحفل الماسوني، فإنه فعل في بومباي عام ١٩٠٨، أي قبل عقد كامل على انهيار سلطنة العثمانية.

والحال أن سنوات ١٩٦٨ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦، أنتجت من القوانين والقرارات والتعديلات الدستورية ما يقضي بإعدام أصناف من البشر الأعداء الذين كفوا عن الوجود في العراق، كال MASONS و الصهاينة.

ما لم يكفّ عن الوجود، على أي حال، كان عُظام البعثيين المستفحّل الذي لا يرى في الكون إلا المؤامرات. فمن لا يملك إلا المطارق لا تقع عينه، في آخر المطاف، إلا على المسامير. وكم بدت باردة، بل مثيرة للضحك، مقارنات عقدها بعض البعثيين يومذاك بالثورتين الفرنسية والروسية، لإقناع العالم بأنهم يملكون شيئاً آخر غير القمع. ويداً كافياً أن الثورتين المذكورتين شاهدتا الانقلاب العراقي في التعرض لـ «مؤامرات» الخارج وحروبه، وفي الاعتماد على الإرهاب، للإيحاء بشبه أعمق وأبعد.

على أن التزعة السلطوية الحادة والمباليغات الأمنية واحتدام الصراع مع الجوار لا تلخص كل شيء. ففي مقابل مشروعين أرادهما القادة اليعاقبة والبلاشفة للتغيير

العالم، نصح الانقلاب العراقي بتآمر مجاني وظيفته تثبيت أصحابه في السلطة لا غير والبحث، بعد ذاك، عن قضية.

وما بين مطارق هي كل عذتهم، ومسامير هي كل العام المحيط، أُسست «جمهورية خوف» قاربت الخيال الخرافي، حتى أمكن الظن أنها ميثولوجيا أخرى تتوجهها «بلاد ما بين النهرین» التي سبق أن أعطت البشرية الميثولوجيا.

الفصل السادس

محنة الشيوعيين

وكان هناك الشيوعيون. ومعهم تحضر ذكريات بشعة لعهدي قاسم والبعث: الموصل و«قطار السلام» في ١٩٥٩، و«الحرس القومي» و«قطار الموت» وسلام عادل في ١٩٦٣.

وفضلاً عن الكراهية المريرة، أحس كل من الطرفين بحسد أمر حيال الآخر. فالبعث نظر إلى الحزب اللبناني الثاني عدداً في العالم العربي نظرة مصارع إلى أستاذ مدرسة: الأول قوي بعضه، قادر على ممارسة القتل، لكنه يتمنى امتلاك شيء من معرفة الثاني، أو ما تراءى يومها كذلك. وإذا كان في وسع المصارع خنقه حين يشاء، فإنه يحس أن انتصاراً كهذا قد يكشفه على الملا جاهلاً أمياً، فيرتد عليه بالفضيحة.

إذًا، صدر بعث العراق، جزئياً، عن ذاك الحسد لمن كانوا سادة الشارع في الخمسينات ومحور الحياة الثقافية للستينات. وقد آلت بهم الحسد، معطوفاً على تطورات سياسية وأيديولوجية تعدّت العراق إلى جواره، إلى سرقة بعض ملابس الشيوعيين وإيداعها المكتبة الفقيرة للعقيدة البعثية. وبالفعل فرز حزب عفلق، على مدى الستينات، عدداً من الكتاب الذين اختصوا بهذه المهمة، فكان منهم إلياس فرح السوري وطارق عزيز العراقي وأخرون من يزوجون باستمرار «قيادة الطبقة العاملة» إلى «الرسالة الخالدة».

والشيوعيون، بدورهم، حسدو البعث كما يفعل فلاح بالكاد يكفيه قوته إذ

ينظر إلى بدوي يغنم، بالسلب والنهب، قطبيعاً بعد آخر. فهم حين أمسكوا بناصية الشارع في ١٩٥٩، وكان لهم في الجيش ٥٠٠ ضابط، امتنعوا عن القيام بانقلاب عسكري سهل أقدمت عليه، بعد أربع سنوات، ثم بعد عشر سنوات، قبضة من المغامرين البعثيين، وفي المرتين كُتب التوفيق للمحاولين.

وكان من مفارقات تلك العلاقة العجيبة أن شيوعيي العراق دفعوا غالياً ثمن صداقتهم للسوفيات الذين أوصوهم بأن لا يفعلوا، حرصاً على تحالفهم مع قاسم، في ما أفاد البعثيون لاحقاً من أنهم بلا أصدقاء يردعونهم، ففعلوا.

بيد أن الأمر أكثر من هذا. فالأخيرون كانت لا تزال لديهم مرجدية هي القيادة القومية التي شردها انقلاب ٢٣ شباط (فبراير) السوري ما بين بيروت وعواصم أخرى. وتحت وطأة هزيمة ١٩٦٧، أوصت تلك القيادة المنبوذة في كل مكان، والمعارضة لكل مكان، بإقامة «جبهات وطنية عربية» للرد على الهزيمة. وتنفيذآً لتوصية ميشيل عفلق، اتصل تلامذته العراقيون بشيوعيي بلادهم عارضين عليهم الجبهة، فتلقوها رذين: واحداً من الحزب الرسمي، أي «اللجنة المركزية»، مفاده الرفض. فمعلومات الشيوعيين، يومها، أن عدد البعثيين لا يزيد عن سبعين شخصاً وهم، أصلاً، تعوزهم الثقة بحزب عفلق، ناهيك عن التعامل معه. أما الرد الثاني فجاء من الأقليين، أو «القيادة المركزية» بزعامة عزيز الحاج. وهؤلاء المعولون آنذاك على الكفاح المسلح، أتوا رذهم أكثر جذرية في رفضه.

والبعث كان، لأسباب عدة، اختار مخاطبة الشيوعيين. فهناك التنافس مع الرفاق الآلة في سورية على الظهور في مظهر «تقدمي». ودمشق «القطريّة» كانت وزرت، للمرة الأولى في تاريخ ذاك البلد، شيوعيّاً هو سميح عطيّة الذي سلمته حقيقة المواصلات، قبل أن تعقد «معاهدة صداقة وتعاون» مع الاتحاد السوفيتي. وهناك يسارية الشعبية التي لم تفارق البُعث في سائر أقطاره. وأخيراً، وُجدت قلة من البعثيين العقاديين في العراق، كان عبد الخالق السامرائي أبرزهم، ومن أرادوا حقاً بناء «جبهة ترد على الهزيمة» وتشمل، خصوصاً، المقاومة الفلسطينية واليسار الشيعي.

ثم إن الشيوعيين، مثل سائر رفاقهم العرب، كانوا باشروا، بعد ١٩٦٧، مصالحهم مع القومية العربية. فقد خرجموا من الكونفرانس الثالث الذي عقدوه في كانون الأول (ديسمبر) من ذاك العام بلغة منفتحة عليها وعلى قضية فلسطين. ومنذ خريف ١٩٦٨، جعلوا يعزفون تكراراً على وتر «حق الشعب العربي الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير». وإذا صح أن إنشدادهم إلى التصور السوفياتي - المصري كما عبر عنه مشروع روجرز، لم يرو غليل البعثيين، فالصحيح أيضاً أن التشكيك القومي القديم بموافقهم لم يعد بدبيهياً وتحصيل حاصل كما كان من قبل.

وتجدد العرض بعد وصول البكر وصدام إلى السلطة في ١٩٦٨، فطالب الشيوعيون بإطلاق المساجين أولاً، وبحل الموضوع الكردي وإشاعة الحرية للعمل الحزبي، بينما تمسكت مجموعة الحاج، مأخذة بغيرافية السبعينات، بالرفض المطلق. وفعلاً أصدر البعث عفواً عن مساجين اللجنة المركزية السياسيين وأرجع المطرودين منهم إلى عملهم، متىحاً للشيوعيين في منافיהם الكثيرة أن يعودوا. غير أنه لم يتزحزح في ما خصّ السماح بحرية النشاط الحزبي.

وبدا واضحاً أن الشيوعيين يطلبون ما لا يمكن للبعثيين أن يحققوه، بهدف أن لا يُصار إلى اتفاق، فيما البعثيون مستعدون لأن يحققوا أكثر مما هو متوقع منهم. ذلك أن البكر وصدام العارفين بضيق قاعدة نظامهما، باتا واثقين من سيطرتهما على الجيش والأمن. إذاً ما الخطير في تقديم التنازلات حيث لا سلطة فعلية، وبما ينفي الصورة التي شاعت عن حزبها وسلطته في ١٩٦٣.

والأهم أنهم كانوا في أمس الحاجة إلى السلاح السوفياتي. والتوجه، يومها، نحو موسكو كان قليلاً اختياراً وكثيره اضطراراً. فشاه إيران لم يكن يُخفي عداءه النشيط للحكم البعثي: ففي ١٩٧٠ رعى محاولة تأميرية، وفي ١٩٧١، وقد انسحبت بريطانيا من الخليج، استولت قواته على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. ولأن التوهم لا يصل بالبكر وصدام إلى افتراض فك التحالف بين

الشاه وواشنطن، بينما علاقات العراق مقطوعة مع الولايات المتحدة منذ ١٩٦٧، بدا الخيار الروسي الوحيد الممكن. وإلى ذلك لا يمكن البعث، بين ليلة وضحاها، أن يغير السلاح السوفيaticي الذي يستخدمه الجيش العراقي منذ ١٩٥٨. فهذا من الكماليات التي تحصل في أزمة الانفراج، بينما الأفق يومها ملبد بالتوتر في الداخل كما الخارج.

أما القيادة الشيوعية فلاحظت أن بعض سياسات البعثيين الجديدة «وطنية»، بل «تقدمية». وفي هذه الخانة صُنِّف اتفاق ١١ آذار (مارس) مع الأكراد والإجراءات النفطية التي انتهت بتأميم «شركة نفط العراق» في حزيران (يونيو) ١٩٧٢. لكن القيادة ظلت تتردد، لا سيما وأن قاعدتها الحزبية لم تتزحزح عن رفضها التقارب مع «حملة السكاكيين»، مغلبة خوفها وعداءها تبعاً لماضيهم وما انطوى عليه من مناهضة تكوينية للشيوعية.

بيد أن مرجعية الشيوعيين ليست قيادة قومية مطرودة وضعيفة. إنها الاتحاد السوفيaticي، ثاني جبارين في العالم يومذاك. وبوجود أصدقاء كهؤلاء لم يكن الشيوعيون بحاجة إلى أعداء. والحال أن السوفيات أنفسهم كانوا من صنع الجبهة التي جمعت الحزبين العراقيين ابتداء بـ ١٩٧٣. وهم كانوا من حسم في النهاية، وبالاتجاه الذي حسموا فيه عام ١٩٥٩، فارضين على رفاقهم في حزب فهد زواجاً قسرياً ما لبث أن انتهى اغتصابياً أيضاً.

لكن تلك قصة كثيرة المقدمات. ففي ١٩٦٩ بدأ تقارب حذر بين البعث وللجنة المركزية أدنى، بالتأكيد، من سوية جبهوية. ذاك أن بغداد كانت اعترفت في ٣٠ نيسان (أبريل) بألمانيا الشرقية، وعقدت اتفاق كبريت مع البولنديين في أول أيار (مايو)، ثم معايدة للتعاون الاقتصادي والفنوي مع برلين في أوآخره، وأخرى مع موسكو في ٥ تموز (يوليو). وأخذ الطرفان يتباونان داخل أطر ومؤسسات تعادل درجة التقارب المتحقق. فقد وُجِدَ سوية في جمعية الصداقة العراقية - السوفيaticية ولجنة التضامن مع الشعوب الأفرو آسيوية، كما أرسل، في العام نفسه، وفداً مشتركاً إلى اجتماع مجلس السلم العالمي. وسُمِح للشيوعيين

بنشر دورتهم «الثقافة الجديدة»، كما عُين، أواخر العام، عزيز شريف السكريتير العام السابق لـ«أنصار السلام»، وزيرًا للعدل. وقبل أن يخوض الطرفان على لائحة واحدة، في ١٩٧٠، معركتهما في انتخابات نقابة المحامين، أصرّ الشيعيون على التذكير بالمسافة التي تفصل بينهما. وبالمعنى هذا أكدوا على أن توزير شريف توزير له كـ«شخصية مستقلة»، معبرين بصوت خفيض عن خوفهم من أن يكون الهدف من «التبرع» لهم بوزارة العدل انتزاع تصديقهم على أحكام إعدام كثيرة.

ويتردد ملحوظ سار الشيعيون، لكنهم لم يمتلكوا لا المぬعة ولا الشجاعة كي يعارضوا عاطفة جارفة يبديها رفاقهم السوفيات، أو يبردوا الحرارة التي تكتسيها علاقتهم بالعراق. ففي ٩ نيسان ١٩٧٢ شهدت بغداد، بكثير من الضجيج، توقيع البكر وألكسي كوسينغين، رئيس الحكومة السوفياتية، على معايدة تدوم ١٥ سنة قابلة للتجديد، تربط الطرفين بما وصفته اللغة السوفياتية الشهيرة بـ«صداقة دائمة لا تُقصم عُرها». وبموجبها تعهدت كل من الحكومتين «عدم الدخول في أي تحالف أو المشاركة في أية كتلة أو السماح باستعمال أراضيها لأي نشاط قد يضر بالطرف الآخر عسكرياً». ولئن هلل «حزب الطبقة العاملة» في العراق «لهذا المكسب التاريخي العظيم»، بدا واضحاً أن السوفيات مستعدون لأن يضخوا بالرفاق العراقيين من أجل العلاقة بحكومتهم، على ما فعلوا في بلدان، عربية وغير عربية، كثيرة.

وموسكو صارت تملك في العراق الكثير مما يستحق التمسك به. فقبل توقيع المعايدة بيوم واحد، وافقت على تقديم قرض كبير إلى بغداد لتمويل منجم للفوسفات ومصنع للأسمدة الكيماوية وخط أنابيب نفطي ومصفاة للنفط ومحطتين لتوليد الكهرباء مائياً. وفي ٢٤ حزيران (يونيو) نص اتفاق فني على تقديم الاتحاد السوفيaticي مساعدات لتطوير حقل نفط الرميلة الشمالي. وكان الغزو الإيراني لجزر الخليج، الذي حصل قبل عام، قد رفع التعاون للارتقاء إلى «مستويات أرفع» دائمًا.

ولأنه لم يكن في وسع شيوعيي العراق ألا يشاركون في صد «مؤامرات الرجعية الشاهنشاهية والأمبراليّة الأميركيّة»، تواصلت عملية تفاوض مديدة ومعقدة بين الحزبين. وعلى امتداد العملية تلك بدا حزب فهد مغلوباً على أمره. فتوازن القوى كان مختلأ بالكامل إزاء البعث، فيما أدى الانفراج الجزئي إلى انكشف بعض قيادات الشيوعيين وقواعدهم لأعين السلطة. وبينما جعل السوفيات يضغطون عليهم كي يتتفقوا مع خصوم الأمس، وبأسرع ما يمكن، كان النموذج السوفيaticي في بناء الجبهات حجة دائمة لصالح العشرين: إذ كيف يطلب الانتهاص من مفهوم «الحزب القائد» في بغداد ولا تجوز المطالبة نفسها في موسكو أو أي من عواصم كتلتها؟ أولم يكن البلاشفة الروس أول من أدخل المفهوم هذا إلى السياسة، وأول من أعطاه أنباباً من حديد يجهد صدام لإنبات مثلها في فمه؟

وفعلاً كان التفاوض مع اللجنة المركزية مضنياً، تخللت محاولة استغلال الاتفاق مع الأكراد في ١٩٧٠ لعزل الشيوعيين وتهميشهما. ولم ينقض غير أربعة أشهر حتى كشفت قيادة البعث عن شروطها الفعلية للقبول بهم أعضاء في «جبهة وطنية تقدمية». فقد طالبتهما بـ«تمثيل موضوعي وصريح» للبعث كـ«حزب ثورة وحدوي اشتراكي ديمقراطي»، وبـ«تقييم لا لبس فيه... لثورة ١٧ تموز»، وبـ«اعتراف بالدور القيادي لحزب البعث في الحكم والمنظمات والجبهة»، والتزام بعدم إيجاد «ولاءات خاصة داخل القوات المسلحة غير الولاء للثورة»، ورغبة في إقناع «الامتدادات الدوليّة» للحزب الشيوعي بالتحالف مع فروع البعث في البلدان العربية الأخرى، وـ«الرفض الكامل للدولة الصهيونية»، وـ«تبني النضال المسلح من أجل التحرير الكامل لفلسطين»، والقبول بالوحدة العربية على أنها «الهدف الأساسي والأساسي الذي يوحد كل الأهداف»، والإيمان بـ«التحول الاشتراكي للعراق». وبلغة أخرى، أريد من الشيوعيين أن يصيروا بعشرين من دون مشاركتهم مغامن السلطة.

وشكك الحزب الشيوعي بهذه الشروط وفتّها، بما يجمع بين الرزانة والتهذيب والعقلانية اليسارية لذاك الزمن، مطالب البعث. وكان لافتاً للنظر أن يعترض

الشيعيون، بين ما اعترضوا، على «التحول الاشتراكي» لأنّه «غامض» بقدر ما «يحرق المراحل». فالبلد، في نظرهم، لا يزال مطلوبًا منه أن «يستكمل ثورته الوطنية الديموقراطية». وإذا بَيَّنت هذه المساجلة أن حزب فهد متamasك في خرافته، يتحكم بها ويسطّر عليها، بَيَّنت أن حزب عفلق يسيء سرقة الخرافية الشيعية برداعه المصارع حين يستعير لسان الأستاذ.

وفي ٢٠ تموز، وفي مؤتمر صحافي استحضر المصارع إلى الحلبة، فحضر البكر الشيعين من «اللُّعب بالنار» واتهمهم بـ«نكران الجميل»، من دون أن ينسى التهديد لكل من تسُوّل له نفسه التجربة على الحكم.

وبدوره خرج المؤتمر الشيعي العام الثاني، الذي انعقد عامذاك في كردستان، بمقررات تتمسك بـ«اللاحظات لا يود البعثيون سماعها». فهي قضت بتأييد مبدأ التعاون مع البعث مرفقاً بالتحفظ عنه للأسباب المعروفة. ولشن التقى القيادي الشيعي عامر عبد الله بالبكر وصدام فقد نشر، في الوقت ذاته، في «الثقافة الجديدة»، مقالات انتقادية لما طرحة البعثيون.

ورغم كل شيء تواصل الحوار الذي لم يملك الشيعيون قطعه. فقاده من الجانب البعشي عبد الخالق السامرائي الذي ما لبث أن سُحب لتفهمه مواقف محاوريه ممن أصرّوا على ألا يكون هناك طرف قائد. وتهدد الحوار مراراً ودغدغت بعض الشيعيين فكرة العودة إلى السرية، ولكن هيهات. فقد وصل الأمين العام عزيز محمد حاملاً توصية موسكو بأنه ينبغي التفاهم مع النظام «اليساري» القائم. وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ أعلن البكر «الائحة العمل الوطني» التي مهدت الطريق إلى الجبهة، فأكّدت على محورية «التصدي لشاه إيران وجميع المؤامرات الامبرالية والصهيونية»، كما دعت إلى «تحالف وطني واسع»، وإلى «ضممان... كل الحريات الديموقراطية لجماهير الشعب وقواه الوطنية والتقدمية، بما في ذلك حرية الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والمهنية والنقابية». ورد المكتب السياسي للحزب الشيعي بعد ١٢

يوماً فبادل خشبية اللغة البعثية بخشبية مماثلة، كما رد على التحية السياسية لحزب عفلق بأحسن منها.

ويقي للشيوعيين، مع هذا، حق التشدد في ما يمسهم في أرواحهم وأجسادهم. فهم، في آخر المطاف، يتعاطون مع البعث.

هكذا طالبوا النظام بوضع «نهاية حاسمة... لكل أشكال الاضطهاد» ضدهم أو «ضد أية قوة وطنية أخرى». لكن على من تقرأ مزاميرك يا داود؟ فحتى قبل أن يبدأ التفاوض، وفي موازاته، استخدم البعثيون القوة بطرقهم المعهودة. ففي ٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ قُتل شيوعيان وجروح آخرون خلال إضراب في معمل للزيوت النباتية في بغداد. وبعد يومين فقط قُتل ثلاثة منهم إذ هوجمت مسيرة نظموها، في الرصافة ببغداد، بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للثورة البلشفية. وكانت قوات الأمن التي يمسك بها صدام من هاجم وقتل. وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٩ قُتل عضو اللجنة المركزية ستار خضير، وفي كانون الأول اختطف الشيوعي عبد الأمير السعدي. وفي ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٠ عُثر على محمد أحمد الخضري، عضو لجنة بغداد، مقتولاً في أحد شوارعها، وبعد يوم واحد قُرِّق بالقوة شيوعيون أرادوا أن يحتفلوا بعيد نوروز الكردي في العاصمة. وإذا نفى البعث، أكد الحزب الشيوعي أن مئات عدة اعتقلوا في أنحاء العراق.

والحال أن شتاء ١٩٧٠-١٩٧١ شهد حملة اعتقالات واسعة النطاق للشيوعيين في المحافظات الجنوبية. وفي كانون الثاني (يناير) مات تحت التعذيب قياديان منهم هما كاظم الجسم وعزيز حميد. وفي أيار قُبض على ثابت حبيب العاني، عضو اللجنة المركزية، في أحد شوارع بغداد وسيق إلى مكان مجهول تحت حراسة رجال الأمن العام. واضطُر، في النهاية، صديق الحزب عزيز شريف إلى الاستقالة في آب (أغسطس) من وزارة العدل لتذيع، بعد أقل من شهر، أخبار موت عضو الفرع الكردي واللجنة المركزية، الشيخ علي البرزنجي، تحت التعذيب في سجن «قصر النهاية».

أما القيادة المركزية التي تمسكت ب موقفها الراديكالي فصعدت، أواخر ١٩٦٨، داعيةً إلى إطاحة النظام. وبشجاعة رجال عصابات، هاجم مناضلوها مكاتب رسمية استولوا على أموالها، كما أطلقوا النار على منزل صدام وصلاح عمر العلي. لكن في شباط ١٩٦٩ نجح النظام في القبض على الحاج الذي حمله تعذيب لا يُطاق على كشف رفاته، فاقتيد مع أعضاء مكتبه السياسي إلى قصر النهاية أيضاً. وهناك أودى التعذيب بأكثر من عشرين في عددهم عضواً مكتب سياسي، وانهار الحاج داعياً أتباعه، عبر شاشة التلفزيون، إلى التخلّي عن العنف والتعاون مع الحزب الحاكم.

على أن يوم ١٤ أيار ١٩٧٢، وكانت انقضت أسبوعاً على معايدة البكر - كوسينغين، كان يوم الهدية المسمومة. فقد عرض البعث على الشيوعيين المشاركة في الحكم، ولم تكن قد بُنت المسائل العالقة بينهما ولا قامت الجبهة، على أن تكون لهم حصة في السلطة ما عدا الجيش، وثلاث وزارات هي الدولة والري والعدل. وفعلاً سُمِّي الحزب وزيره عامر عبد الله ومكرّم الطالباني، قبل أن يوقع على الجبهة في ١٧ تموز ١٩٧٣.

وإذ دبت الحرارة بموسكو ظلت قاعدة الحزب الشيوعي فاترة، لا سيما وأن السلطة الفعلية ليست في يد مجلس الوزراء أصلاً، بنص من الدستور المؤقت، بينما مراكز القوى كلها في يد البعث حصراً. لكن الموجبات السوفياتية ودعم النظام «في مواجهة شركات النفط وإيران والأمبرالية» كُتبت لها اليد العليا.

إذاً انطوى الأمر على مشاركة شكلية، وإن تحققت فيها للشيوعيين بضعة إنجازات. فقد كسب حزبهم مشروعية قانونية وصارت صحيفتهم السرية «طريق الشعب» علنية فغدت تطبع، في ١٩٧٥، نسخاً بأرقام فلكية. وإذا أتيح لهم نشر أدبياتهم راحوا يكسبون أعضاء جددأ. لكن التفاؤل استبد ببعضهم حين ابتدأ هدم قصر النهاية الذي قضى ما لا يُحصى من جثث الشيوعيين، وفات المستبشرين بالخطوة هذه أن السجون يمكن أن تُبنى بالسرعة التي تُهدى فيها ما دام السجن

موجوداً. كذلك جرف الوهم بعضهم فخالف تحذير كارل ماركس من أن سنونوة واحدة لا تصنع ربيعاً. وراودت هذا البعض أفكار ساذجة في ما خص صدام الذي وصف بقائد «الجناح اليساري» للبعث، كما لم يتوقف تذكيرهم بنيله وساماً من الزعيم الكوبي فيديل كاسترو.

على أن المفاجآت كانت بالمرصاد. ففي آذار ١٩٧٥ وُقعت اتفاقية الجزائر العراقية - الإيرانية وانهارت الحركة الكردية تاليأً. وهذا الحدثان ألغيا الحاجة الداخلية إلى الشيوعيين بقدر ما خفضا درجة التعويل على موسكو خارجياً. وفي الغضون هذه شرعت تظهر نتائج الارتفاع الهائل لأسعار النفط بعد حرب تشرين. فما بين ١٩٧٣ و١٩٧٨ تضاعفت مداخيل الدولة العراقية قرابة عشر مرات، وفي ١٩٧٦ غدت حصة النفط من مجموع عائدات الدولة ٨٧ في المئة. وانطلقت مشاريع التنمية الأسرع والأكثر ديناميكيةً، وفي الآن نفسه الأكثر رهافةً وحدقةً. وأضحت المجموعة الحاكمة تتصرف تصرف أغنياءً جدد مأخوذين بتقنية الغرب الأرقي، ومتبرّمين بطرق السوفيات ويطئهم وقدمهم ونوعية تسليمهم البضائع والتزامهم الرديء بالمواعيد.

وهذا لم يعن، بالطبع، أن السوفيات حُرموا كل شيء. فهم مُنحوا، مثلاً، مشروعًا ضخماً، أواسط السبعينيات، لبناء خط أنابيب البصرة بغداد. لكن الاتجاه نحو فرنسا وسائل البلدان الغربية شرع يتعاظم. وبعدما وصل حجم التبادل الخارجي للعراق مع دولة الكتلة السوفياتية إلى ١٣ في المئة من مجمل التبادل عام ١٩٧٤، انخفض إلى ٧ في النصف الثاني من ١٩٧٥، ليستقر في ١٩٨١ على نسبة هزيلة لا تتعدي ٢,٦. كذلك امتد تنوع الاستيراد إلى السلع العسكرية، وهو ما احتكرته طويلاً موسكو وعواصم كتلتها. ويفعل إخضاع الأكراد والهدوء السائد على الجبهة الإيرانية، أتيح تغيير أنظمة التسلح وتدريب الجنود على معدات جديدة بأعصاب مسترخية. وللمرة الأولى من قبل طرف غربي، وافقت فرنسا، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، على تزويد العراق ما بين ٦٠ و٨٠ طائرة ميراج، تلتها في العام التالي ٢٠٠ دبابة.

وشقت سياسة بغداد في تنويع الاستيراد طريقها، ولم يكن على السوفيات إلا أن يعتصموا بحبل الصبر: ذلك أن الرئيسين المصري أنور السادات والسوداني جعفر نميري سبق أن رسموا معياراً عربياً يمكن أن يبلغه إذلال موسكو، فبدا الانعطاف العراقي مهذباً جداً بقياسه. ثم إن الروس حافظوا على حصة، ولو متضائلة، من سوق غنية يتقبلون من القيمين عليها ما لا يتقبلونه من حكام مصر والسودان.

وتواطؤ كهذا على الصمت أتاح لسلطة البعث أن تقدم انعطافها بوصفه عاملأً تقنياً لا تخالطه السياسة والأيديولوجيا. فكيف وأن حرب تشرين وصواريخ «سام» السوفياتية لم توجِّد للاتحاد السوفيaticي تلك الشعبية التي توَّلَّها الشيوخين، بينما ظلت البيئة العراقية السنوية والمحافظة مقيدة على تحفظها الدائم عن الشيوعية؟ وبينما بدا السوفيات زوجاً مخدوعاً ومضطراً إلى التظاهر بالرضا، كان من الصعب على شيوخي العراق أن يفعلوا الشيء نفسه. فقد ترافقت تلك التحولات مع تعاظم سلطات صدام على حساب البكر، ومن ثم تضخم المشروع التوتاليتاري وتمدداته إلى كل زوايا المجتمع وتنظيماته ونشاطاته. وأحس الشيوخين بغزو كاسح ماسح ترفله قدرات مالية غير مسبوقة.

والحال أن برافقش كانت جنت على نفسها، وكان مستحيلاً عليها، تبعاً لأفكارها وتحالفاتها، أن تفعل غير ذلك. فتأميم ١٩٧٢ ثم ارتفاع العائدات في ١٩٧٣-١٩٧٤ مما تحمس له الشيوخين وأولوه مكسباً وطنياً، كان مكسباً دولياً أيضاً. وحين تكون السلطة بمنجاة من الرقابة والمساءلة، يطغى الدولي في المكسب على الوطني، فيقضي الشيوخين عند زاوية التقاطع بين الاثنين، وبين التأويل الساذج والواقع الخبيث.

لكن غزو الفضاء العام، ومعه الحيز الخاص، جاء معززاً بقمع من عيار بعبي. فمنذ أواخر ١٩٧٥ بدأت حملة تبيئ معها أن الستين السابقتين كانتا تسمينا للطريدة قبل التهامها. فقد اعتقل عشوائياً عدد من الشيوخين فتعرضوا لتهذيب

يشبه توجيهه رسالة مبكرة إلى حزبهم. ونشرت «طريق الشعب»، في آذار ١٩٧٦، سلسلة مقالات تنتقد سلوك النظام في ما خص الأكراد والاقتصاد، موحية بأنه يقترب كثيراً من الغرب. وفي نيسان بدأ الحزب يتذمر وراحت نشاطاته تتعرض للقيود، فحين حل مؤتمره الثالث في بغداد، في أيار، عبر بوضوح عن الاستياء، مطالباً بتفعيل الجبهة وتطبيق علاقاتها على المنظمات الجماهيرية التي يحاصرها البعد ويخترقها.

وجدد التدهور ذكريات ١٩٦٣. فحرمت الحيادية واللامبالية في الوظائف العامة والشرطة، ناهيك بالجيش. وكتب طارق عزيز في جريدة «الراصد» البعثية معيراً الشيوخين بعلاقتهم بموسكو. وأخيراً جاءت المحطة الانفجارية باعتقال الأمن ٣٨ ضابطاً حكموا بالإعدام الذي نفذ بكثرين منهم. ووسط الشيوخين البكر، قائد «الجناح اليميني» في البعد، ففشل أسيّر قصره في أن يغير القدر الذي رسمه صدام وصدام، في أمر الجيش، لا يقبل أنصاف الحلول.

وانفتح الباب واسعاً للوعيد الذي يقطر دماً. ففي أواخر أيار ١٩٧٨ حذرت صحيفة «الثورة» الحزبيين غير البعثيين من أن «عقوبة الإعدام الثورية» يمكن تطبيقها على كل محاولة تسلل إلى الجيش. وامتدت مداهمات الشيوخين إلى المحافظات حتى طاولت الاستدعاءات والاعتقالات ما مجموعه سبعون ألف شخص. عندها أصدر الحزب الشيوعي قراراً يدعو كل من يستطيع من أفراده مغادرة البلد أن يفعل. وقبل أن يستقيل الوزيران عبد الله والطالباني رسمياً، بدأ محازبوهما هجرة صارت من سمات المهجّر العراقي. كما ظهر، بين الشيوخين، من يدعى إلى كفاح مسلح من كردستان.

وفي تموز أصدر مجلس الثورة مرسوماً يحظر كل نشاط سياسي غير بعثي على الجنود السابقين، جاعلاً عقوبته الإعدام. وبالطبع اندرجت قراءة الصحافة الشيوعية في نشاط لهذا. ويكتفي تذكر عدد الجنود المتقاعدين والمسرحين في بلد كالعراق، لإدارك خصوبة الضحايا المحتملين لتهمة كتلك. وتلاحت، في

الأشهر التالية، التقارير المتفرقة عن إعدامات واعتقالات للشيوعین. وجرى، في الأشهر والسنوات القليلة التالية، تعذيب المئات منهم في السجون، فانتزع البعض من منازل لم يعودوا إليها. وكانت الجثث، في بعض الحالات، تُرمى أمام بيوت الأهل مشوهةً منتهكةً. وفي حالات أخرى كان على الأقارب أن يُحضروا الجثث بأنفسهم من محطات الشرطة، فيتعرضن للإهانة والبذاءات منهم من يتعرض، وأحياناً يكون ضرب، من دون أن يخلو الأمر من اغتصاب.

ولم تفعل الحرب مع إيران، ابتدأه بصيف ١٩٨٠، إلا تقديم مزيد من الذرائع للمضي في سلوك وحشي كهذا. لكن لئن بقيت السكاکين على حالها فإن ضحاياها شرعوا يتغيرون.

الفصل السابع

محنة الأكراد

قبل أن يُغمض الملا مصطفى البارزاني عينيه في مستشفى جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة، روى بعضاً من غليله. إدارة جيرالد فورد - هنري كيسنجر التي خانته كانت ولّت وحل الديموقراطيون في البيت الأبيض. وشاه إيران كان قد لفظه عرشه للتو فيما شوارع طهران تعج بتظاهرات غير مسبوقة في التاريخ. مع هذا لم يرو الملا إلا بعضاً القليل. فالالم النازل بزعيم أكراد العراق ما بين أواخر الأربعينات وأواخر السبعينات، والذي لم يصدر عن الجسم وحده، ظلل ينبع. ذاك أن صدام حسين كان في أوجه يومها، لا يؤرقه إلا انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وأشهر قليلة فقط هي التي فصلت بين رحيل الزعيم الكردي، عام ١٩٧٩، وبين صعود «السيد النائب» الذي صار «سيادة الرئيس». وسرعاً ما انكشفت للعالم كله رداء الحال في كردستان العراقية. ذاك أن أرضها الفسيحة ضئت بمكان تؤوي إليه جثة قائدها الأسطوري.

والحال أن العراق، منذ قيامه في ١٩٢٠-١٩٢١، فشل في أن يكون وطناً للأكراد. فقد انتفضوا، بعيد ولادته على يد بريطانيا بتصميم وضعته «مس بيل»، بقيادة الشيخ محمود الحميد أو البارزنجي. ومع أن الأخير أعلن نفسه ملكاً على شعبه يناظر فيصل الأول في بغداد، أخضعته طائرات سلاح الجو البريطاني وأخضعتهم.

ومنذ محمود الحميد انطوى تذمر الأكراد على بعدين ليسا بالضرورة

منسجمين: فمن جهة مطالب غيرت تحولات الزمن مقاديرها، أدناها ظل رفع الغبن وأقصاها الاستقلال، وبينهما صيغ متعددة للحكم الذاتي. ومن جهة، رفض تقليدي للسلطة المركزية ولفكرة الدولة الحديثة رفعته قيادات عشائرية وصوفية.

ولئن شملت النخبة العراقية الحاكمة في العهد الملكي بعض كبار ملاكيهم من آل بابان وأآل الفرزاز وغيرهم، بقيت مناطقهم في الشمال مُهمّلة بائسته، شأنها شأن مناطق الجنوب الشيعي، كما حوصلت لغتهم وهُمّشت ثقافتهم. ومنذ الخمسينات، وعلى امتداد الحرب الباردة، رُبط المطلب الوطني الكردي بالنفوذ الشيوعي والروسي الذي كافحه العهد الملكي بضراوة، لا سيما وجهه الأبرز نوري السعيد. وكان مما عزز الربط أن الملاً مصطفى البارزاني لجأ إلى موسكو إثر انهيار جمهورية مهاباد في كردستان الإيرانية أواخر ١٩٤٦. فتلّك المحاولة المبكرة التي حظيت بدعم السوفيات وحضورهم العسكري المباشر، ما لبثت أن تهافت وأُعدم رئيسها القاضي محمد. ذاك أن موسكو اضطررت إلى التراجع أمام الإصرار الأنجلو أميركي، بعد يالطا وبوتيسدام، على انسحاب القوات الأجنبية جمعياً من إيران. وما ضاعف للبس بين الكردية والشيوعية تركيز دائم من الحزب الشيوعي العراقي على حقوق الأكراد، وانتساب أعدادٍ من شبانهم المتعلمين إليه، وتبيء بعضهم مواقع قيادية فيه.

وعندما قامت الجمهورية في ١٩٥٨ عاد البارزاني من منفاه وساد شهر عسل لم يطل مع السلطة الجديدة. فالوطنية العسكرية التي رمز إليها عبد الكريم قاسم لم يسعها التعايش مع هوية ذاتية للأكراد، ولو من ضمن هوية عراقية جامعة. هكذا انفجرت الحرب الأولى في الشمال، وكان من تحصيل الحاصل أن تتوقف علاقة البارزاني بإيران الشاهنشاهية بقدر ما يستدخل الأكراد مقت العسكري في سياساتهم كما في عواطفهم.

وتكرر الأمر مع مجيء البعث إلى السلطة في ١٩٦٣، فساد شهر عسل آخر أقصر من سابقه، لتفجر الحرب مجدداً. لكن التزعّة العسكرية التي أمسكت، يوم

٨ شباط (فبراير)، ببغداد افتقرت إلى وطنية قاسم العراقية فيما أحلت محلها عروبية لا تماري في كراهية الأكراد. هكذا صار السيء أسوأ. ولما كان بعث واحد يحكم دمشق وبغداد، دفع السوريون بقوات عسكرية قادها العقيد البشعي فهد الشاعر، دعماً للرفاق العراقيين ضد «العصاة البارزانيين».

وفي عهدي عبد السلام وعبد الرحمن عارف، حاول أحد رؤساء الحكومة، عبد الرحمن البزار، معالجة المشكلة سلماً فحال الجيش دون ذلك. فعندما عاد البعث إلى الحكم في ١٩٦٨، تحسس الأكراد رؤوسهم وتوقعوا الكارثة.

بيد أن العهد الجديد كان مشغولاً ببغداد. فقد بدا مستحيلاً للبعشين، وهم في ضعفهم البالغ، توطيد سلطة مركبة من دون التوصل إلى وقف القتال في كردستان، ولو مؤقتاً. كما ترددوا لوهلة، متاهيين المشلحة التي واجهتها العهود السابقة جمياً، وساهمت في تقويضها كلها. فهم، وقد استغرقهم يومذاك تطهير الجيش وكشف «المؤامرات»، الفعلي منها والمزعوم، التي تواطأ فيها البارزاني والتي لم يتواتأ، بدوا في أمس الحاجة إلى هدنة في الشمال البعيد ريشما ينتهي من «تنظيف» الجوار القريب.

لكن الصحيح أيضاً أن المقدمات التي صدر بعث ١٩٦٨ عنها التقت عند ما يثير ذعر الأكراد. فإلى الإنشاء القومي لحزب عفلق بما ينطوي عليه من ارتياح بالأقليات التي «تناقض» العروبة، هناك «المثلث السنّي»، ومن ضمنه تكريت. وهذا، في واقع الحال، المنطقة التي تحاذى كردستان العراقية جنوباً وغرباً. وإذا تقع أربيل وكركوك على بعد عشرات الكيلومترات شرقاً من الموصل، فالخط الذي يمتد من دهوك شمالاً إلى كركوك جنوباً، ووسطه أربيل، يوازي نصف طول الخط الذي يمتد من الموصل شمالاً إلى سامراء جنوباً وفيه تكريت. ولئن سجلت بعض التجمعات السكنية في الخطين، وبينهما، تقاطعاً وتدخلاً، كما نشأت قرى وبلدات، فهذا مما أثار التوتر أكثر مما أشعاع التقارب. ذاك أن عشائر الغرب العربية لم تحمل لفلاحي الشمال الشرقي من الأكراد الهابطين من جبالهم،

والمنفصلين عن عشائرهم، إلا المشاعر التي تحملها، في العادة، العشائر المتماسكة للفلاحين. وهذه، في آخر المطاف، مركب من تعالي يصير احتقاراً وشكًّ يتصلب جفاءً. أما الجيش العراقي، ومنذ نشأته، فكان أكراد الشمال أكياس تمرينه، هم الذين انطروا على تطلع استقلالي تشرب الجيش معاداته واتهمه بالارتباط بخصوم العراق الخارجيين.

فإذا أضفنا إلى اللوحة شخصيتي الملاً وصدام فهمنا البقية: فال الأول زعامة أهلية وطيدة، والثاني نتاج انخلاع من كل قوام اجتماعي وعصيان على كل معيار. وهذا إذا جعل البارزاني ثقلياً على التحولات، بطيء التغيير والتغيير، جعل زعيم البعث حركة متواصلة وانقلابية غير مشدودة، بالضرورة، إلى أهداف ومقاصد. ثم إن الملا، تبعاً لسلطة متوارثة ومعطاة، كاريزمي من غير أن ينوي، بينما صدام يحاول يومياً، ويشق النفس، اكتساب كاريزم لا تطاوئه إلاً باستخدام القوة. فكان، إذاً، من الطبيعي في طاوسية ترسو على الفراغ، كالتي يتصف بها، أن لا تطيق زعامة البارزاني، تعيقها وطأة الثقة بالنفس وأبهة تنہض على البساطة.

والأبهة ضاعفتها التحالف مع إيران. فبسببه نجح الأكراد في آذار (مارس) ١٩٦٩ في شن هجوم شامل على كركوك. وقبل الهجوم بشهر، دعت طهران إلى إلغاء معاهدة سعد أباد التي رسمت، عام ١٩٣٧، الحدود المشتركة على الضفة الشرقية لشط العرب. يومها أدى الخلاف الذي أدركت بغداد جديته وخطورته، إلى حشد البلدين قواتهما على الحدود. لكنه أدى أيضاً إلى السعي وراء هدنة تتيح للبعث التقاط أنفاسه. ولأن حكمه يسعى إلى الهدنة بطريقته المميزة، ارتكب الجيش العراقي في ٨ آب (أغسطس) ١٩٦٩ مذبحة في قرية داكان الكردية، في جوار الموصل، لم يُعرف عدد ضحاياها.

ومثل شد الشيوعيين من شعورهم إلى الجبهة، سبق أن شد الأكراد إلى التحالف، إنما مع فارق واحد. فإذا كان الفرد الذي يُضطهد أو يُقتل هو الوحدة

الشيوعية التي تسع أحياناً لتشمل عائلته، فإن القرية التي ثهاجم وتحرق ويُباد من يُباد منها هي الوحدة الكردية.

هكذا ماضى البعثيون في تبريد الأمور بعد تسخينها فوّقت، في ١١ آذار ١٩٧٠، الاتفاقية التي لم يجدها في الطين الإعلامي والدعائي إلا تأميم شركة نفط العراق بعد عام وبضعة أشهر. لكن لأن البعث لم يكن جدياً فإنه أبدى، في ١١ آذار، سخاءً زاد ريبة الأكراد بجديته. فالاتفاق تعدى ما تم التوصل إليه مع البزار لجهة الاعتراف «بشرعية القومية الكردية» والتعهد بتلبية الحقوق اللغوية والإشراف في التمثيل والقرار الحكوميين، فضلاً عن الإدارة الكردية لمنطقة الحكم الذاتي في الشمال. ولئن أشار الاتفاق إلى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في كردستان، وهو ما لا يُفرح قلب البارزاني، دعا إلى اتخاذ «خطوات ضرورية» إلى تجميع الوحدات الإدارية في المناطق التي يدلل الإحصاء على أن الأكراد أكثرية فيها. وبالطبع كان لإحصاء كهذا أن يقطع بوجود أكثرية كردية في كركوك ومحيطها حيث آبار النفط. لكن الحكم، بدل إجراء الاستفتاء، شرع للتو في محاولته تعديل التركيب السكاني، ناقلاً أعداداً من العرب، لا سيما المسيحيين منهم، إلى المدينة.

ورغم ارتياهه ببغداد، وجد البارزاني نفسه محمولاً على إنهاء علاقاته بطهران. وإذا نص الدستور المؤقت لتموز (يوليو) ١٩٧٠، وذلك للمرة الأولى في العراق، على أن شعب الجمهورية يتشكل من قوميتين رئيسيتين، بينما باشرت الحكومة طبع كتب مدرسية بالكردية، سُرّج بعض مقاتلي البشمركة وخُفضت درجة تعبئة من بقي منهم. هكذا نال البعث دفعة أولى كبيرة على حساب يتلهف إلى تقاضيه.

على أن الخلافات لم تكن بسيطة. فالبارزاني اختار كركوك عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي، هي التي تكاد تعنى للأكراد ما تعنيه القدس لليهود، بينما اختارت بغداد له أرييل. كذلك سُمى الحزب الديمقراطي الكردستاني حبيب كريم نائباً لرئيس الجمهورية، بحسب ما يقضي الدستور، ورفض البعث تسميته. أما

الوزارات الخمس التي منحت للأكراد فكانت من طبيعة تقنية وإجرائية. ولم يكدر ينتهي العام حتى جرت محاولة لاغتيال إدريس البارزاني، أحد أنجال الملا مصطفى. وفي أيار (مايو) ١٩٧٢ تولى صدام بنفسه رئاسة اللجنة البعثية - الكردية، لكن بعد أقل من أربعة أشهر حاول ناظم كزار قتل الملا بطريقة جهنمية. فقد أوفد إليه ستة من رجال الدين السنة والشيعة ممن فخخهم الأمن في غفلة منهم. وبالفعل انفجرت بهم أدوات الموت في مجلس البارزاني الذي نجا. ولاحقاً، حين صُفي ناظم كزار، شاء البعث أن يدفن المسؤولية مع جثته، إلا أن أ عملاً شريرة أخرى كان يستحيل ردها إليه وحده.

ففي أواخر ١٩٧١ وأوائل ١٩٧٢، وبذرعة الانتقام من إيران لاحتلالها الجزر الثلاث، تم ترحيل ما بينأربعين وخمسين ألفاً من ذوي الأصول الإيرانية البعيدة إلى ما وراء شط العرب. ولما تبين أن كثيرين من هؤلاء أكراد فيليون شيعة، اعتبر الملا مصطفى أن العمل يندرج في تعديل التوازن السكاني.

وأدلت المخاوف بالأكراد إلى استئناف اتصالاتهم بإيران في ربيع ١٩٧٢، فيما ظاهروا تقيةً بأن شيئاً لم يكن واستمرروا يتداولون الابتسامات العريضة مع النظام. لكن خلال شباط وآذار ١٩٧٣ هُجّر عدة آلاف من اليزيديين، وبات واضحـاً أن الحرارة المعلنة بين الحزبين لا تعكس واقع الحال. وفعلاً نشرت صحيفة «الثورة»، أواخر العام، مقالات ضد قيادة البارزاني وعلاقتها بإيران، كما اتهمت الأكراد بالقيام بأعمال تخريبية لمنشآت عامة في الشمال. وما لبثت الطائرات أن عاودت قصفها، وهو ما راح يتسع حتى استحال، في ربيع ١٩٧٤، حرباً شاملـة، فدكـت زاخو وقلعة ديزا بقصف مركز فـرـ، بنتيجـته، مئات آلاف الأكراد إلى المدن.

وفي الغضـون هذه تأكـد الحـزـب الـديـمـوقـراـطي الـكـرـدـسـتـانـي منـ أـنـ التـقـيـدـ بالـاـتفـاقـ أـضـحـىـ بلاـ جـدـوىـ. فالـسـخـاءـ الـلـفـظـيـ لـ ١١ـ آـذـارـ لمـ يـتـرـجـمـ أـصـلـاـ سـلـطـاتـ فـعـلـيـةـ. فـمـاـ مـنـ مـوـقـعـ اـحـتـلـهـ كـرـدـيـ فـيـ مـجـلـسـ قـيـادـةـ الثـورـةـ، وـلـاـ فـيـ قـيـادـاتـ الـجـيشـ وـالـأـمـنـ، وـلـاـ فـيـ وزـارـةـ النـفـطـ، وـلـاـ فـيـ وزـارـتـيـ الدـاخـلـيـةـ وـالـخـارـجـيـةـ، بـيـنـماـ اـقـتـصـرـ

دورهم على قرارات إدارية تخصل منطقتهم المختلف أصلاً على تحديدها. وإذا كانوا، لفترة، قد لعبوا، أو لعبوا، ورقة البعث ضد الشيوعيين، وجد البعث فرصته ليلعب الشيوعيين ورقة ضدهم. والأخيرون كانوا مستائين فعلاً من مهاجمة المسلمين الأكراد، وقد وصل الاختراق الإيراني لهم بعيداً، رفاقاً لهم في الشمال. لكن أينما هطل المطر كانت العوائد تتجمع في أحضان العشرين.

وبإفراط استخدام «الذئاب في بغداد»، كما كان يسميهم البارزاني، علاقة الأكراد بإسرائيل التي ما كانت لتنشأ أصلاً لو لا رداءة علاقتهم بالعراق، وهي ما توارثه حكامه إدارة عن أخرى. والحال أن الأكراد العراقيين أعلنوا بطرق مليئة بالمفارقات المتاحة لهم، وببعضها بدا بالغ البشاعة، عن عراقيتهم وعن مغادرتهم أوهام كردستان الكبرى، أو إيداعها الأحلام المحترمة. فالحدث السياسي الأهم الذي عاشوه بين ١٩٤٦ و١٩٥٨ كان استقلال الحزب الديمقراطي الكردستاني عن أصله الإيراني. ولاحقاً عمل التحالف مع هذه القوة الأجنبية أو تلك على انسحابهم التدريجي من هموم كردستان غير العراقية. ففي ١٩٦٨، وقبل انقلاب البعث، أعدم البارزاني سليمان معيني الذي قاد انتفاضة للأكراد الإيرانيين. وما بين ١٩٦١ و١٩٧٥ قتل أو سُلم طهران ما لا يقل عن ٤٣ ناشطاً كردياً إيرانياً التجأوا إلى «إخوانهم» المقيمين غرباً. واستمرت هذه السياسة لاحقاً حيال أكراد تركيا، كاشفةً عن نهج سلبي ودموي في انتسابه المتعرج والمليتوى إلى الوطن العراقي.

على أن الجبل راح يقترب من عنق الأكراد، وكانت اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥ التي ارتكبها مجرمون كثرون. فالرئيس المصري أنور السادات أثر لها بأن أوغر صدر الشاه ضد الأكراد، دافعه إلى ذلك أن صدام وعده بالتحول الكامل في سياسة بغداد نحو واشنطن. والرئيس الجزائري هواري بومدين رعاها على هامش استضافة صانعيها في مؤتمر دول «الأوبيك». ومن بعيد، شارك في رسمها، منذ ١٩٧٢، وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر. أما المنفذان والموقعان وصاحبا القضية المباشران فكانا شاه إيران وصدام حسين.

وهي كانت اتفاقية مكياضية بامتياز: فالشاه تخلّى عن دعم الأكراد، وصدام تخلّى عن نصف شط العرب، فضلاً عن مطالبة البعث التاريخية بخوزستان، أو عريستان، أغنى مناطق إيران بالنفط. وطبعاً كان على البعث أن يوقف كل دعم للمعارضة الإيرانية بسائر تلاوينها. وفوراً أغلقت طهران التي حققت كسباً يعادل ما خسرته بغداد، الحدود مع كردستان بعدما سحبت وحداتها العسكرية منها.

أما الجيش العراقي فلم يتباطأ، بادئاً هجوماً مكثفاً ترتب عليه سقوط آلاف القتلى ولجرؤ ٢٠٠ ألف كردي. ورداً على مناشداتهم تظاهر كيسنجر، المشغول آنذاك بانتكاسات بلاده في جنوب آسيا، بعدم السماع. وراح البارزاني يوجه الرسالة المستعجلة تلو أخرى إليه وإلى الرئيس فورد ووكالة المخابرات المركزية من دون جواب. ومع شعور بالامتنان عميق، حاول الاتصال ببغداد نفسها وطلب العودة إلى التفاوض. وإذا رفض صدام، أمر الملا أكراده بوقف القتال منعاً لإبادتهم، فسكتت بنادق معظم الـ ٥٠ ألفاً من عناصر البشماركة. وتتالت ذيول اتفاقية الجزائر. فقد تم إفراغ منطقة يترجح عرضها بين خمسة أميال وعشرة على امتداد الحدود المشتركة من سكانها. بعد ذلك دُمرت القرى وأُعيد، بتعويضات متفاوتة تختلطها الرشوة للبعض والعقاب للبعض، إسكان أهلها في مجتمعات سكنية في ضواحي المدن. وكان لا بدّ من استخدام هذا السلاح للتأثير من الملا مصطفى شخصياً، هو الذي قتل البعث ثلاثة من أنجاله: لقمان وعبيد الله وصابر. ففي ١٩٧٦ نُقلت عشيرة البارزاني نفسها إلى جنوب العراق حيث بقيت حتى ١٩٨١. ويحسب صحيفة «الثورة» في ١٩٧٨ بلغ من أعيد إسكانهم، خلال شهرين اثنين من ذاك العام، ١٥٠ ألف كردي.

لقد وجد صدام، من دون أن يعبأ بالتخلّي عن الأرض، فرصته سانحة لتحويل الغرائز إلى سياسة. ويدورهم تعلم الأكراد، على نحو لم يبلغ هذا المستوى حتى ذاك الحين، مرارة السياسات الواقعية وتوازنات القوى في منطقة لا ترحم. فالصديق قد يكون سوفياتياً أو أميركياً أو إيرانياً، لكنه يبقى صديقاً متحولاً. أما الصديق الثابت، كما درج القول، فوحدها الجبال التي يلوذون بها.

مع هذا ما كان لهم أن يتوقعوا أن الوحشية التي سيواجههم بها نظام البعث ستحيل حروبيهم مع الأنظمة السابقة أشبه بألعاب أطفال. والراهن أن تولي صدام رئاسة الجمهورية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية جعلا المواجهات معهم تختلف جوهرياً عما كانته. فنوعية أدوات الفتك غير معهودة قبلاً، تماماً كما راحت أعداد القتلى تتناسب إلى قياسات فلكية. وهذا إنما نجم عن استكمال النظام ملامح توتالياريته أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. فضحاياه ما عادوا يقتصرون على بضعة ضباط هنا وبضعة حزبيين وعائلاتهم هناك، بل غدا المطلوب التهام مجموعات إثنية وقومية بأسرها. ولأن التوتاليارية لا ترضى بأقل من إفناء جماعات وشعوب كان الأكراد لصدام، على فوارق النسب والأرقام، ما كانه الكولاك لستالين واليهود لهتلر. فإذا مثل الشيوعيون «الخارج» للنظام العثوي، مثل الأكراد «الخارج المطلق»، حتى صاروا الضحايا المطلقين. وفي الحرب عليهم بدا كل شيء محللاً. فعلى أبسط المستويات استحوذ على الرموز، فلم يبق من صلاح الدين، الكردي، إلا أنه من مواليد تكريت التي سميت باسمه المحافظة التي تضمها. وبالطبع قدم القائد الأيوبى بطلاً للعروبة ومحراً لفلسطين أحضره التاريخ بوصفه تمهيداً لصدام. كذلك أمست الجغرافيا، إبان الحرب العراقية - الإيرانية، تهمة بذاتها، خصوصاً وقد تحالف الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني وجلال الطالباني مع طهران الخمينية إبان الحرب تلك. ولحاكم كصدام يرى في الحروب مع الخارج جزءاً عضوياً من برنامجه المضمر، شكل الموضع الحدودي للأكراد سبباً آخر للعدوان عليهم. فبدل أن يتحكم المركز العربي بالطرف الكردي، وكل ما هو بعثي وعربي وعسكري يزكي تراثياً كهذا، إذا بالطرف الكردي يتحكم بالمركز العربي. وهذا إنما يحصل في أوقات عصيبة كالتي واجهها ستالين في الحرب العالمية الثانية فحملته على تهجير شعوب وإثنيات برمتها وتشريدها أو اجتثاثها.

وفي أواسط الثمانينيات تولى ابن عم صدام علي حسن المجيد، أو «علي الكيماوي»، منصبه كقائد أعلى مطلق الصالحيات في كردستان ليُسمى، في

١٩٨٧، أميناً عاماً للمكتب الشمالي لحزب البعث. وقد كان واضحاً، منذ البداية، أن مهمته «تأديب» الأكراد بالطريقة التي يرتئي، وما ارتباه كان رهيباً حقاً. فحتى مغادرته شمال العراق في ١٩٨٩، كتب المجيد لتلك الرقعة أسوأ صفحات تاريخها منذ أن مر بها الإسكندر المقدوني عام ٣٣١ ق.م. في طريقه إلى الهند، وكانت لمسته الخاصة إدخاله السلاح الكيماوي في تقنيات مكافحة حرب العصابات وأدواتها.

هذا لا يعني أن الأمور كانت، قبل توليه، في أحسن حال. فالقتل والتهجير استمرا من دون انقطاع تقرباً. ففي ١٩٨٢، مثلاً، شرع النظام يهجر سكان المناطق التي تقع خارج الشريط الأمني كما حدده اتفاقية الجزائر. إلا أن علي حسن المجيد، في قسوته وفي استخدامه للكيماوي الذي كُثُرَ به، قضى على شيء اسمه القرية الكردية التي شكّلت طويلاً ركيزة لحضارة بكمالها، وكان لوحشيته أن طاولت عشراتآلاف السكان من دون تمييز.

و عملاً بميل بعثي، استعيرت للحملة التي بدأت تمارينها الأولى عام ١٩٨٧، تسمية من قاموس التجربة الإسلامية، هي: الأنفال، أو غنائم الحرب وأسلابها. وقد جيء بها من عنوان السورة القرآنية الثامنة التي تتحدث عن انتصار ٣١٩ مسلماً في معركة بدر، عام ٦٢٤، على مشركين كانوا أكثر من ثلاثة أضعافهم، وإباحة أرواح المشركين وأموالهم تاليًا. ولم تخف الدلالة الضمنية للاستعارة، ومفادها أن الأكراد مشركون أو مطعون في إسلامهم يستحقون كل عقاب ممكن. والمعنى هذا أعلم المجيد «الجحوش»، وهم المتعاونون معه من الأكراد، أن في وسعهم سلب القطعان والماشية والنساء والسلاح ما خلال الثقيل منه الذي يعود إليه وحده. لكن الأهم يبقى، بالطبع، تدشين الأسلحة الكيماوية في نيسان (أبريل). آنذاك استُخدمت، للمرة الأولى، في قرية شيخ ويسان في وادي بلisan، من دون أن يسترخي القتل والإعدام والتهجير وإعادة الإسكان في باقي المناطق. فلم ينقض شهر واحد حتى دمر أكثر من ٧٠٠ قرية، مجرّباً ما لا يُجرب من أعمال تعذيب وحفر قبور. فالمجيد، بحسب ما قاله هو نفسه إلى بعض

كواذر حزبه، يملك خطة عسكرية منهجية ضد البشمركة، تقضي بحشرهم في جيب صغير ومهاجمتهم لـ ١٥ يوماً متواصلة بالسلاح الكيماوي.

وفعلاً، من لم يتم بالسيف مات بغierre. فلم تبقَ وسيلة من وسائل القتل إلاً اشتغلت، بينما كان الأكراد المحك الحي لما تزعّمه عروبة البعث لنفسها من «أصلّة» و«شهامة». وفي الامتحان هذا كان الفشل مريعاً.

هذا كله ولم تكن الأنفال الرسمية قد بدأت بعد. فهذا ما كان يتنتظر انكشف الضف العسكري الإيراني كيما تركز بغداد كل جهدها على كردستان العراقية. وفي شباط ١٩٨٨ اختيرت قرية ياخ سيمار، قرب السليمانية، مسرحاً للأطفال بصفتها هذه، فأحرقت أرضها وأحرق كل ما ومن يدب عليها. ولم يتدخل «الحليف» الإيراني، ولا عاد في وسعه حينذاك أن يتدخل. لكنه عندما فعل في آذار، في بلدة حلبجة الحدودية، ردت بغداد بسلاح كيماوي مكثف أفنى، بضررية واحدة، ما بين أربعة وخمسة آلاف، وجراح وشوه قرابة ألف، فيما فرّ باقي السكان شرقاً إلى الحدود. وعلى يدي صدام وابن عمه، سجل التاريخ، للمرة الأولى، أن حكومةً ما تستخدم سلاحاً من هذا النوع في قصف سكانها المدنيين.

بذا تحولت حلبجة إلى رمز وواحد من نصب الألم الكردي والإنساني.

فعندما أوقفت طهران إطلاق النار في تموز، شرعت تذوّي المقاومة وتظهر الأرقام من تحت الأرض المحروقة. وحسب تقديرات الأكراد، بلغ مجموع ضحايا الأنفال ١٨٢ ألف شخص، بينما اعترف المجيد، بقرف وضجر، بمئة ألف، معطوفين على تدمير حوالي ٨٠ في المائة من مجموع القرى، في عدادها يقع معظم الأراضي الزراعية.

ولم تكن الأنفال وحلبجة خاتمة الأحزان الكردية. وبعد تحرير الكويت في ١٩٩١ شرع مئاتآلاف الأكراد، كما لو أن سجنهم قد انهدم، يتواذدون على بيوتهم وقراهem التي أجلتهم برامج إعادة الإسكان عنها. وكان مما عزّز فكرة انهدام السجن ذاك النداء الذي وجهه إلى العراقيين الرئيس الأميركي جورج بوش،

في ١٥ شباط، بأن ينتفض الأكراد في الشمال بعدما انتفاض الشيعة في الجنوب. ولم يتصرف المنتفضون، بالطبع، تصرف الملائكة، فانساقوا وراء مرااراتهم وقهرهم وألمهم المديد منقذين، بقسوة وحشية، ما لا تستطيع الوطنية الكردية أن تفاخر به.

وكانت أعمال إعدام وتعذيب طالت كل من وقع تحت يدهم وكان موظفاً أو عاملأً في الإدارة أو الشرطة أو الجيش أو الحزب الحاكم. واستفحلا الانتقام وشاع طقسها في موازاة انتصارات عسكرية جعل يتحققها البشماركة مستعدين السليمانية وأربيل ودهوك. لا بل حُررت كركوك نفسها ووُضعت، للمرة الأولى منذ سبعة عقود، في عهدة الأكراد. وفي ٢٤ آذار أحكموا سيطرتهم على معظم كردستان العراقية، لكن دبابات صدام كانت آنذاك مشغولة بقمع انتفاضة الجنوب. وإذا صمتت الولايات المتحدة وتخلت عنمن استجابوا مناشدتها، تقدم الجيش شمالاً فاستعاد كركوك التي لطالما تمولت بنفطها آلة الحرب على الأكراد، ومن بعدها استولى على السليمانية التي سقطت في ٣ نيسان. وأمام هجوم صدام فر مليون كردي إلى إيران وربع مليون إلى تركيا. وجاءت هذه المأساة الأخيرة تويجاً لتاريخ من خيانات الأصدقاء المتحولين، لكنها جاءت أيضاً عنصراً ضاغطاً لإقامة «منطقة آمنة» يتحمي بها الأكراد من صدام. وهم، بالطبع، يحتاجون ذلك ويستحقونه. فهو لاء الذين جعلتهم لغتهم وإثنيتهم وموقعهم الجغرافي ضحايا من الدرجة الأولى، «هم الذين يستحمون بالدم» كلما «تحرك العرب أو الأتراك»، على ما كتب أحمدي خاني، صاحب ملحمة «أمير وزين»، أهم نتاجات الأدب الكردي. أما الحمام الدموي الذي هيأ لهم صدام، ولم يُقيض لشاعر عاش في القرن السابع عشر أن يراه، فكان بذاته ملحمةً من نوع لا وجوب بعده للشعر.

الفصل الثامن

محنة الشيعة

عندما تقدمت، عام ١٩٩١، دبابات حسين كامل، صهر صدام، إلى كربلاء، وقد كتب عليها «لا شيعة بعد اليوم»، لم يكن سلوك فظيع كهذا غير جهر بما كتبه البعث طويلاً.

فالشيعة لم يكن حظهم مع ذاك الحزب أفضل من حظ الأكراد. لكن مشكلة الحزب مع الشيعة بدت أكبر من مشكلته مع الأكراد. لأن الآخرين ليسوا عرباً، وجدت الحرب عليهم غطاء يوفره تأويل شوفينيٍّ ما مهما بدا ضمنياً. أمّا هم، ففضلاً عن عروبتهم التي تُحرج حزباً قومياً عربياً، يشكلون أكثرية عدديّة مُحرجة بدورها لسنية نظامه. فهم أكبر طوائف الاثنين عشريين في العالم العربي، تقدّر نسبتهم بـ ٦٠ في المئة من العراقيين أو حوالي ١٥ مليون نسمة. ولئن كانت أكثريتهم الساحقة عربية، تعيش على رقعة أرض متصلة تمتد من بغداد جنوباً، فإنهم ضموا أيضاً أقليات صغيرة من أكراد فيليبين وتركمان ومن إيرانيين تعرّبوا. ويكفي لتقدير خصوصية الشيعة العراقية أن الطائفة الشيعية العربية الثانية عدداً، أي اللبنانية، لا تتعدي جزءاً ضئيلاً منهم يقل عن العُشر.

هكذا اتجه الحكم العراقي إلى سحق كل تذكير بهوية للشيعة حتى لو اقتصرت على الحيز الثقافي أو الطقسي. في بغداد البعثية أقرت، في ١٩٧٠، ولو لفظاً، بوجود حقوق لأكراد الشمال ويهمنهم حكماً ذاتياً. لكن إقراراً كهذا ظل مستحيلاً في ما خص أهل الفرات الأوسط. ولما استُخدمت البعثية والتكريتية أداتي استبعاد الآخرين وحصر للسلطة ومنافعها في حفنة من السكان، بدا الشيعة

صورة حية عن هذا الاستبعاد. فهم الأكثريّة العددية التي أحيلت أقلية سياسية ممنوعاً عليها العبر حتى بأفليتها هذه.

فكان لا بدّ، بالتالي، من فتح أوسع الأبواب أمام تخيل مهووس. وبالفعل رُدّ كل تعبير عن خصوصيّة شيعيّة إلى تأمّر إيراني مفترض يتصدّى به «الفرسُ» «العرب». وتأمّر كهذا لا يستقبله من العراقيين إلا المنقوصو العروبة أو المطعون في عروبيتهم، أو من تحركهم أغراض «دنئلة» في رأسها الطائفية. وبحسب المنطق الموصوف، فإن الطائفي من يرفع مطالب خاصة بالطائفة، لا من يعيد تأسيس الطوائف على نحو موسع، ويصلبها فكريّاً وشعوريّاً.

وإنما من هذا الكبت الكامل تجمعت، تحت الرماد، نيران تنتظر الفرصة التي تطلقها لهيّاً.

بيد أن المشكلة المذهبية سابقة، بطبيعة الحال، كثيراً على البعث. فما بين أوائل القرن السادس عشر وأواخر الثامن عشر، كانت تلك الرقعة التي صارها العراق مسرح المواجهة المحتدمة بين السلطنة العثمانية السنّية والسلالة الصفوية الشيعية في إيران. وكلما وُقفت إحداهما في الإمساك ببغداد، كانت تنزل القهر والثارات بالمذهب الآخر. ولما حُسم الأمر أخيراً بانتصار السلطنة، اعتمد العثمانيون على السنة من أهل المدن لإدارة الولايات ما بين كردستان الجنوبيّة وشمال الخليج. وهذا ما اتبّعه البريطانيون والحكم الملكي منذ تأسيس الدولة - الأمة في ١٩٢٠-١٩٢١.

لكن التوتر المذهبّي كان يزداد تأججاً مع كل تراجع ينتاب نزعـة الوطنية العراقيـة لمصلحة القومـية العربيـة الراديـكالية والحدـاثـية، والنـزعـتان نـاشـئـتان وـقـيدـتان التـشكـلـ. فـمـثـلاـ، إـيـانـ الحـكـومـةـ الثـانـيـةـ لـيـاسـينـ الـهاـشـميـ، عامـ ١٩٣٥ـ، وـهـوـ أـكـثـرـ قـيـادـاتـ العـهـدـ الـمـلـكـيـ عـرـوـيـةـ، جـرـتـ مـحاـولـةـ جـديـةـ لـمـنـعـ موـكـبـ مـحـرمـ جـملـةـ وـتـقـصـيـلاـ. وـكـانـ الـاجـراءـ هـذـاـ أـحـدـ الـعـوـاـمـلـ المـؤـدـيـةـ إـلـىـ اـنـتـفـاضـاتـ العـشـائـرـ الـجـنـوـبـيـةـ خـلالـ ١٩٣٥ـ-١٩٣٦ـ فيـ وـجـهـ مـنـ أـسـمـاءـ الشـيـعـةـ، بشـيـءـ مـنـ السـخـاءـ الـوـصـفـيـ، «أتـورـكـ العـرـاقـ».

وبالطبع اشتمل الحذر على الخوف من الذوبان في أكثرية سنية تنجم عن وحدة عربية ما، اشتتماله على رفض الظلم والحرمان. وانضاف إلى البعدين هذين تحفظ عن الدولة الحديثة غذته المؤسسة الدينية. فالأخيرة بوصفها العمود الفقري لمجتمع الشيعة الأهلي، لم تكتم خوفها من التعليم الرسمي والعصري المنافس لتعليمها، حاضنة تابعيها، منذ العشرينات، على الأقل يتسبوا إلى الإدارة والجيش. إلا أن العلاقة السنوية - الشيعية لا يختصرها الحذر والتناحر هذان. فلئن تردد العهد القديم في توسيع ناديه السياسي لرموز الشيعة، حقق الأمر نقلة نوعية مع عبد الكريم قاسم، رائد الوطنية العراقية غير الطائفية والمترفرع، هو نفسه، عن أم شيعية. وكان من إنجازات قاسم أنه، وإن عطل السياسة، اتجهت إصلاحاته إلى الصلب الاجتماعي فبني، في المدن، أحياً يخضع نظامها السكني للتصنيف المهني. هكذا تجاور السنة والشيعة وشرع التزاوج المختلط بينهم يخطو خطى واسعة. وظل الحزب الشيوعي، وعلى نطاق أضيق الحزب الوطني الديمقراطي (الأهالي)، بيئتين للتعدد العراقي العابر للمذاهب والاثنيات، ومثلهما كانت النقابات.

لكن البعث الذي راح، منذ ١٩٦٣، يتعرّى من حضوره الشيعي ليتماهى مع عسكر البيئة الريفية لتكريت وجوارها، بقي غريباً عن تجارب بهذه يستغربيها ويسترببها. فحين عاد إلى السلطة في ١٩٦٨ مثل للشيعة كل ما هو مكروه في مسيرتهم خلال القرن العشرين: التحدث القسري والهيمنة السنوية العسكرية والأيديولوجيا القومية العربية.

والحق إن الشيعة، وقبل أن يُذبحوا بصفتهم هذه، عانوا الآثار المترتبة على إقبالهم الواسع على الحركة الشيوعية. فبمعنى ما، جاء تدمير حزب فهد على يد البعث دفعة أولى مقدمةً تم تسليمها لهم.

غير أن الشيوعية الشيعية لم تكن الخلاصة السياسية الوحيدة لتجارب أبناء البصرة والنجف والعمارة. فهي، بالأحرى، الهاشم العريض لمتن جسده دوماً

المؤسسة الدينية برموزها وتعليمها ومصالحها، ومعها كبار الملاكين الزراعيين والعشائريين في الجنوب. ومع تخوف المرجعية من تنامي اليسار العلماني في وسطها، أواخر الخمسينات وأوائل السبعينات، حصل تقارب عابر بينها وبين دعاء القومية العربية أفاد منه البعضون. فإذا أفتى الأزهر في مصر، عام ١٩٥٩، بأن المذهب الجعفري مذهب خامس يصح فيه ما يصح في المذاهب السنية الأربعية، أفتى كبير مراجع الشيعة، السيد محسن الحكيم، في ١٩٦٠ بأن الانتماء إلى تعاليم لينين يتنافى مع الانساب إلى دين محمد.

وقد انتسب شبان شيعة إلى البعث آنذاك لكن العروبة ظلت، في نظرية الشيعة المقربلين، دعوة موروثة عن الزمن الامبراطوري إلى التعالي على «العجم» و«الفرس»، وإلى التنصل من «شعوبية» كثيراً ما فُرِّنت بالشيوعية والوطنية العراقية.

وما لبث ذاك المتن الديني العريض أن طور مداخلته الخاصة به، والتي بدأت ترث الشيوعيين قبل انهيارهم. وهذا، بدوره، ما لاح نذيرأً مبكراً بانتقال البعث من قزميته حيال الشيوعيين إلى قزمية حيال المؤسسة الدينية.

فالسيد محمد باقر الصدر، المثقف الديني وسليل العائلة المنتشرة انتشار الشيعة، أطلق في الخمسينات نشاطاً من نوع مختلف. فعلى غرار ما قام به، في مصر، حسن البنا حين أسس «حركة الاخوان المسلمين» السنية عام ١٩٢٨، أسس الصدر مشروعأً فكريأً وسياسيأً استهله بالاقتصار على التبليغ. ومهجوساً بصدّ تأثيرات الشيوعية والحداثة و«التغرب» أصدر في ١٩٥٩ و١٩٦٠ كتابيه «فلسفتنا» و«اقتصاداناً»، طارحاً «بديلاً إسلامياً» ينطوي على نظرية للسيادة الشعبية مستقاة من الفقه والتجربة الشيعيين. فجاء الكتاب الثاني، على الأقل، مساجلة غير موققة مع الماركسية بعد اختصارها إلى أدبيات مترجمة وبسيطة لستالين وفريديريك إنجلز والماركسي الفرنسي جورج بوليتزر.

صحيح أن ما بات يُعرف بـ«حزب الدعوة» أثر في شيعة غير عراقيين ممن

درسو في العراق، كالسيد اللبناني محمد حسين فضل الله وغيره، لكنه ظلَّ أساساً، بغضوبته كما بهمومه وطرحه لها، حزباً عراقياً. وصحيح أنه تحدث عن «الإسلامية» يافطةً أيديولوجية له، إلا أن إسلاميته حورت شيعية لا يُتصور الإسلام من خارجها. ويزاد كهذا تقدمت «الدعوة» ونمط في الستينات فيما الضربات تُكال للشيوعيين، ولكن أيضاً في موازاة الإحباط الشيعي المتعاظم بالأنظمة العسكرية، القومية العربية والسنوية، للبعث والعارفين. وخاطبت «الدعوة»، بالرعاية الروحية لباقر الصدر ورجال دين آخرين كالسيد مهدي الحكيم، نجل محسن، شiban الحوزات وقراء الجنوب والمهاجرين منهم إلى بغداد. غير أن الحزب وقد تأسس عملياً في ١٩٥٨، وإن لم يُعلن عنه رسمياً إلا في ١٩٦٨، تحول في هذه الغضون عن التبليغ إلى السياسة والفعالية التنظيمية والنضالية. ومثلماً نشط تحت الأرض، مضى يتطور أفكاره السجالية ضد القومية العربية والماركسيَّة - اللبنانيَّة.

في هذه الصيرورة كلها لم يَرَ البعث غير «طابور خامس» إيراني. والراهن أن الحديث عن العلاقة بإيران أغنِي وأعقد من الصورة التأمُّرية التي رسمتها القومية الضيقة والمتعصبة للبعثيين. فمن حول العتبات والمزارات الدينية في جنوب العراق، انعقدت صلات ترقى إلى مئات السنين بين شيعة البلدين المجاورين. وكانت صلاتٍ من النوع الحضاري والثقافي العابر للحدود الوطنية والتي يسعها، لو لا السياسات القومية في الجانبين، أن تنجُب بيئَةً كوزموبوليتية تُشري طرفيها على كتفِي ميناء البصرة العريق والافتتاح البحري على الخارج.

فلا إن جنوب العراق مهد الدعوة ومسرح المأساة التي تجسدَها أضরحة علي بن أبي طالب وأنجاله، وتبعاً للمدارس الدينية التي نشأت هناك، تبادلت العائلات الدينية العراقية والإيرانية الإقامة والدراسة، كما اتسع نطاق التزاوج بينها. وهذا كله أنتج، في بعض الحواضر المدينية، تداخلاً في العادات وطرق الحياة والمأكولات.

وما بين مطلع القرن التاسع عشر وأواخر الستينات خصوصاً، تحول الجنوب

العربي ومدنه المقدسة المركز الأول للتعليم الدينى لشيعة العالم. وعرف العراق، بالنتيجة، عديداً من رجال الدين المؤثرين ذوى الأصول الإيرانية، فنقل معهم بعض هؤلاء خبرات سياسية عاشهوا في بلدتهم الأصلي لم يتعرض لمثلها زملاؤهم العراقيون. فكثيرون منهم كانوا ضلعوا في اتفاقية ١٨٩١ ضد الاحتلال البريطاني للتبع في إيران، ثم في ثورة المشروطية، أو الدستورية، عام ١٩٠٩، التي أنهت حكم السلالة القاجارية. ومن هذا الرعيل وفد إلى العراق ميرزا محمد حسن الشيرازي الذي غدا المرجع الأكبر، فأفتى في ١٩١٩ بأنه لا يجوز أن يقوم لغير مسلم حكم على مسلم، ثم أفتى بعد عام بشرعية «ثورة العشرين» ضد البريطانيين.

وكان لهذه الخلفية أن عززت موقع المشايخ الإيرانيين في المؤسسات قياساً بالمشايخ العرب، الأفقر حالاً إنما الأمتن صلة بالمجتمع الأهلي عائلات وعشائر.

ولا يعني هذا أن خطوط التمايز الوطني افتحت، أو تعرضت للامحاء، بين الجماعتين. فتاريخ المرجعية الشيعية نفسها كان، في واحد من وجهه، تاريخ الصراع العربي الإيراني عليها. ففي ١٩٢٥، مثلاً، اندلع نزاع المرجعين الإيرانيين الأصفهاني والنائيني والمرجع العربي أحمد كاشف الغطاء، وذاع اسم صالح الحلي بسبب الهجمات التي شتها، كتابةً وخطابةً، ضد الإيرانيين. وبعد سبع سنوات، أعاد الحلي تفجير النزاع الذي دعمته فيه حكومة بغداد، مدافعاً عن مصالح المجتمع الأهلي للشيعة ضد المؤسسة الدينية. ذلك أن القراء، في عرفة، أولى من كبار المجتهدين بثلاث المواريث العقارية التي تُعطى للأخيرين.

وابدى المثقفون الشيعة العراقيون، في الثلاثينيات، تأثيرهم بما كان يجري في عالم الإسلام العربي. هكذا انجذبوا إلى التجديد الذي أحدثه الأزهر عملاً بتعاليم الشيخ محمد عبده وسياسات سعد زغلول التربوية، داعين إلى محاكاته. وقد برع حسين كاشف الغطاء بوصفه أبرز المدافعين عن تطوير المدرسة الشيعية القديمة جرياً على ما يحدث في مصر ومدرستها السنية.

وحتى في الرواية الكربلائية وأداء طقوسها، اختلف العراقيون عن الإيرانيين. فالعباس في «الروزخونية» ودع أخاه الحسين قاصداً الشهادة، لكنه في «القراءة» توجه إلى المعركة حيث استشهد. وخلاف كهذا إنما يستمد الأهمية من الموضع المركزي الذي للشهادة في ذاك المذهب.

أما التحامل والتنميط الشعبي المعهود في عموم الجماعات الأهلية، فذهبا ب أصحابهما الشيعة مذهب التشكيك بالعائلات الإيرانية المقيمة في العراق، وأحاطاها بالريبة المألوفة عادةً حيال «الغريب». وغالباً ما اقتنى شعور كهذا بالتباكي عليهم إذ العرب، لا الإيرانيين، سلالة الرسول المباشرة. فكانت هذه الأحساس بعض ما حاول البعث، في بداياته، استثماره عروبياً. كذلك لم تخُل العلاقة من تنافس تعليمي، وتالياً مالي واقتصادي، بين مدارس النجف وكربلاء ومدارس طهران وقم.

لكنه كان، على العموم، تنافساً معقداً. ففضلاً عن الطلاب يؤمّ النجف وكربلاء ما يربو على الخمسة ملايين حاج سنوياً، وقد يصل العدد إلى ثمانية، ومن يؤدون الطقوس على مقربة من الأضرة. ولما كانت إيران الثقل العددي الأوزن للشيعة في العالم، غداً طبيعياً أن يشكل أبناؤها جسم الزوار الأعرض.

على أن البعث الحاكم لم يتلوكاً في التكشير عن أنيابه لـ«الطابور الخامس» الإيراني، ومعالجته بسياسة تتجرأ على أعمدة التاريخ والواقع المحليين. فمنذ ١٩٦٨ عملت بغداد على الحدّ من الحياة الثقافية والدينية للشيعة، فمسّت الأوقاف وعطلت حلقات دراسية كما منعت بعض الاحتفالات الدينية، متعمدةً إذلال رجال الدين وكسر شوكتهم. وإذا بدا مقارقاً أن البعثيين إنما يقلدون سياسة عدوهم شاه إيران، التي تسببت بانتفاضة ١٩٦٣، تمرين آية الله الخميني على ثورته اللاحقة، فاتهم أن الانسجام الديني لإيران غير متواافق في العراق أصلاً.

لكن التجارب والمقارنات لا تردع مندفعاً مسؤولاً بعظامه. ففي سياق مكافحة حزب الدعوة استُخدمت محاكمة «جواسيس» ١٩٦٩-١٩٦٨ وإعدامهم للتشكيك

بعلاقات شيعية مع إسرائيل عبر همزة وصل إيرانية. لهذا الغرض صُمم عدد من «الاعترافات»، فضلاً عن إعدام عبد الحسين ناجي جيتا، مسؤول المؤسسات الحسينية في البصرة، بوصفه شريكًا لباقي «الجواسيس» اليهود. كذلك اعتُقل مهدي الحكيم في ١٩٦٩ وعُذب، ولم تكن التهمة أقل من «العمالة لإسرائيل» التي درجت يومذاك، على ما فيها من خيال فقير. إلا أن ما لم يكن دارجاً هو ترحيل السكان وتهجيرهم الجماعي. وبالفعل أُنزل البعث العقاب هذا، ما بين أواخر ١٩٧٠ و١٩٧٢، بعشرات آلاف الشيعة العرب والأكراد ممن قدمت لهم إيران الشاهنشاهية حق اللجوء. ولما كانت «إيرانية» الشيعة العراقيين تُحتسب في خط واحد، لم تؤد اتفاقية الجزائر إلى تذليل العلاقة بين بغداد والمتهمين بالهوى الإيراني، ولا خفت التوتر بينها وبينهم. ففي أربعين مقتل الإمام الحسين، عام ١٩٧٧، انطلق موكب ديني ضم ٣٠ ألف شخص من النجف إلى كربلاء مردداً أناشيد دينية تتخللها شعارات مناهضة للبعث، فهاجمه اللواء المدرع السادس للجيش تعززه المرحوميات. هكذا عرف الجنوب يومين أسودين قُتل فيما من قُتل واعتُقل الآخرون فأُعدم بعضهم و«اختفى» منهم كثيرون. وكانت المرة الأخيرة «يُحتفل» فيها علناً بمصرع الحسين وملحقاته في ظل البعث.

وعلى السلطة والحزب انعكست هذه السياسة حيال الشيعة بقدر ما صدرت عن تركيبها. ففي ١٩٦٨ لم يكن شيعي واحد في عضوية مجلس قيادة الثورة، وفي ١٩٧٠ لم تضم القيادة القطرية شيعياً واحداً. ولئن سُلم الشيعي ناظم كزار الأمن، فهو ما لبث أن اتهم بالتأمر مع إيران وأُعدم. أمّا الذين تعاقبوا على مجلس الثورة خلال ١٩٦٨-١٩٧٧ فكانوا ١٥ سنيناً بينهم خمسة ضباط وخمسة من تكريت وواحد أصوله تكريتية وستة من «المثلث السنّي» وواحد يرجع بأصوله إليه.

على أن التوتر الذي أعقب موجة الطرد الجماعي لأوائل السبعينيات حمل على ضم أربعة شيعة إلى القيادة القطرية في ١٩٧٤، وكانوا نعيم حداد وحسن علي العامري وعبد الحسين المشهداني وعدنان حسين الحمداني. وفي ١٩٧٧، ومع

بلغ التردي ذروته، أعطيت للشيعة مناصب حزبية وحكومية أخرى. لكن تصفيّة «مؤامرة» ١٩٧٩، حيث قضى ثلث أعضاء «القيادة القطرية» ومعظمهم شيعة، وجهت ضربة قاضية لتمثيلهم الضئيل. وعلى العموم بقي بعض الوجوه البعثية، كسعدون حمادي ونعيم حداد ومحمد سعيد الصحاف، ومن يتم استدعاؤهم من خزانة الحزب القديمة للتغطية على هزال الحضور الشيعي في السلطة بمناصبهم الاحتفالية.

في هذه الغضون اندلعت، عام ١٩٧٩، الثورة الإيرانية وانتصرت. وكان من الطبيعي أن تُلهب مخيلات الشيعة العراقيين من شهدوا في العام نفسه صعود صدام إلى الرئاسة وتفاقم معضلتهم. لكن مشاعر التعاطف الشعبية لا تكفي لإحداث المطابقة الكاملة بين أصحابها والخمينية الإيرانية. فالتنظيمات الدينية السياسية في العراق كانت عراقية، لم تدفع إلى الاندماج بإيران، فيما أفكار باقر الصدر لم تقل أصلًا بـ«ولاية الفقيه»، النظرية الأم لآية الله الخميني. وحتى الخميني نفسه الذي عاش منفيًا في النجف منذ ١٩٦٥، لم يترك تأثيراً ملحوظاً على شيعة العراق، ولا كان تأثيره يقبل القياس بتأثير باقر الصدر. وثمة إشارات عده إلى تنافس ضمني ساد بين الرجلين، خصوصاً أن السيد العراقي ظل يتعامل مع أبو القاسم الخوئي بوصفه المرجع الأعلى. ويبدو أن الإشارة إلى مساهمته في وضع مسودة ما صار دستوراً إيرانياً، أثارت حساسيات الإيرانيين. إلا أن السلطة البعثية التي أخافتها الثورة الخمينية، والاستجابة الشعبية لها، سارعت إلى ترحيل ما بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف شيعي. وكان في عداد هذا «الطابور - الإيراني - الخامس» آلاف التجار الذين رصدت بغداد أصولهم البعيدة لتصنيفهم إيرانيين، فصادرت أعمالهم وأملاكهم وجنسياتهم قبل أن تلقي بهم على الحدود. وفي حالات كثيرة حيل بين الأهل وأبنائهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ والـ٢٥، فمن احتجزوا ولم ير واحدهم الآخر بعد ذلك. وبأعداد كبيرة راحت تتضخم هجرة شيعية إلى إيران وسوريا والأردن وبلدان الخليج وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها.

وتتوسعاً لما ابتدأ أواخر السبعينيات، لوحظ حزب الدعوة بقسوة غير مسبوقة حتى بالمعايير البعثية. فطال القمع عائلات الدعويين وأصدقاءهم ورجال الدين من تربطهم بهم صلة ما. فإلى الناشطين القاعديين، لم يقل عدد رجال الدين الذين أعدموا خلال ١٩٧٩ عن ١٤ شيخاً. وفي ١٩٨٠ أعدم عدد مشابه منهم، في عددهم باقر الصدر نفسه وشقيقته بنت الهدى، الروائية والنسوية على الطريقة الإسلامية. وصدر، كذلك، مرسوم عن مجلس الثورة يعين العضوية في الدعوة، ويمفعول رجعي، جريمة عقابها الإعدام، علمًا بأن الإعدام كان العقاب المعتمد منذ سنوات من غير مرسوم.

وفرّ كثيرون من رجال الدين إلى طهران مصحوبين بعائلاتهم الموسعة وتابعهم. فحين طلب أبو القاسم الخوئي، كبير مراجع الشيعة في العالم وابن الثمانين آنذاك، المغادرة صودرت أمواله الشخصية وما في عهده من مال للمؤسسة الدينية. وكان من غادروا إلى طهران السيد محمد باقر الحكيم، ابن محسن الحكيم وشقيق مهدي، حيث أسس «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» مظلةً جامعة للتنظيمات الشيعية المعارضة.

فعندما باشر صدام هجومه على إيران، وبدت بغداد مالكةً زمام المبادرة العسكرية، أتبعه بهجوم على الشيعة العراقيين قمعاً وتهجيراً. وما ضاعف العنف أن التنظيمات الشيعية، وبعضاً منها حديث النشأة كـ«منظمة العمل الإسلامي»، شرعت ترد بأعمال تخريب ضد منشآت حكومية، لا سيما الأمني منها والحزبي. كذلك حاولت، في ١٩٨٠، اغتيال صدام حسين وطارق عزيز، مكررةً بعد عامين محاولة اغتيال الأول.

لكن مع التراجع العسكري الذي ظهر على جبهات القتال في ١٩٨٣، تبدلت الاستراتيجية المتبعة، فأبدى النظام رغبة غير معهودة في كسب الشيعة، خصوصاً أن أغلبية جنود الجيش منهم فيما المعارك يدور معظمها على أرضهم. وفي السياق هذا راحت تتلاحق التوكيدات على إسلامية حكم البعث، فيما جعل صدام وباقى المسؤولين يكررون زياراتهم إلى النجف وكربلاء. كذلك تم إصلاح بعض

المبني العامة في مدن الجنوب. وبمبادرة تُعزى إلى خير الله طلفاح لفقت شجرة نسب تربط صدام بالرسول، عبر التفرع عن الإمام الحسين. وعلى النحو هذا صار «الرئيس حفظه الله» سيداً من أهل البيت.

غير أن هذا لم يوقف قمع رجال الدين والتنظيمات الدينية والمشتبه بصلتهم بها. ففي الفترة التي انتهت بالعام ١٩٨٥ أحصي ٤١ رجل دين شيعي أعدموا، ومئات اعتقلوا بعضهم انضم إلى قوافل «المختفين». وبعد ثلاث سنوات، وفيما الحرب تُختتم على ما صُور انتصاراً لبغداد، تجدد الصدام ليبلغ ذروة أخرى. فقد اغتيل مهدي الحكيم في الخرطوم، وهو جمت منطقة الأهوار لاعتقاد السلطة أن الفارين والمعارضين مختبئون هناك. وفي كانون الأول (ديسمبر)، أصدرت الحكومة «خطة عمل» لتلك المنطقة، ففرضت عليها حصاراً اقتصادياً مصحوباً بحرق القرى والمزارع واعتقال المشتبه فيهم.

والحرب العراقية - الإيرانية وقعت كلها وقوعاً كارثياً على شيعة العراق. ففضلاً عن القمع، أضعف انتقال المرجعية إلى إيران موقع النجف وكربلاء واقتصادهما. ويفعل التهجير والترحيل، غداً جزءاً أساسياً من القرار الشيعي العراقي مرتهناً بطهران.

ولا يعني ذلك أن الشيعة كلهم أسلموا زمامهم لرجال الدين، وأنهم جميعاً غدوا يسرون في ركب الخميني. بيد أن وحشية النظام التي نجحت في إسكات التعدد داخل طائفة عُرفت بكفاءاتها وكوادرها العلمانية والعصرية، صيرت الصوت الوحيد الذي يُسمع صوت القوى التي انتقلت إلى إيران واستفادت من منابرها.

إلا أن جنود الجيش العراقي الشيعة خذلوا الإيرانيين رغم استمرار نشاطهم المتقطع ضد سلطة بغداد، ومثلهم فعلت عشائر الجنوب التي دافعت بضراوة عن البصرة. وحتى الذين ظلت قلوبهم مع طهران غدت سيوفهم عليها وهذا، في آخر المطاف، ما يُحسب حسابه. فمنذ ١٩٨٢-١٩٨٣، مع انتقال المعركة إلى أرض العراق، انحسر فرار الجنود من الجيش، فحاربوا «العدو الفارسي» مثلهم مثل

رفاقهم السُّنة، ومن بينهم سقط معظم ضحايا الحرب. وإذا شهدت تلك التجربة لنفوذ الوطنية العراقية لدى الشيعة العراقيين، بقي أن الذين انتقلوا شرقاً لم يلقوها في إيران المعاملة التي يمكن اعتبارها قدوة تحذى.

غير أن معضلتهم بقيت حادة ونابضة: فهم لم يوافقوا، بالطبع، على حرب شنها صدام لأغراضه، فيما واجهتهم حرية تلك بمأزق الخيار بين قناعاتهم وعدائهم للنظام وبين وطنهم.

وإذ ثقلت عليهم أسوأ آثار التردي الاقتصادي، حاول النظام كسبهم، مرة أخرى، إثبات مغامرته الثانية بغزو الكويت، بتقديمات طغى الرمزي فيها على الفعلي. ومن هذا القبيل أسمى صواريخ «سکود» التي أطلقها «العباس» و«الحسين». لكن انتفاضة ٣ آذار (مارس) ١٩٩١ أعلنت أن المشكلة أعمق من أن تعالج بالتسميات. وجاء ذاك الانفجار الذي ابتدأه جنود وضباط صغار عائدون من هزيمتهم في الكويت، عفوياً وبلا قيادة، إنما شاملًا لاتجاهات سياسية وعقائدية شتى. وسرت الانتفاضة، في غضون أيام، سريان النار في هشيم الجنوب، إلا أن الفوضى دبت معها، في النجف وفي غيرها، مصحوبة بالحرق والنهب والعبث بالجثث. وبالفعل أعدم المنتفضون عشرات المسؤولين البعثيين والمشكوك ببعثيتهم، إما بمحاكمات شكلية سريعة أو من دون محاكمة، حتى اضطر أبو القاسم الخوئي إلى إصدار فتوىين تجران عن انتهاكات بهذه.

وسمى النظام المنتفضين «غوغاء»، لكنه رد عليهم باستخدام الدبابات والمدفعية وطائرات الهليوكوبتر، قاصفاً المدن والمعابد الدينية، فضلاً عن إحراق مكتبات تحوي أعداداً لا تُقدر من المخطوطات. ويروى أن حسين كامل، بعدما حطّت به دباباته، اقترب من ضريح الحسين في كربلاء وقال مخاطباً إياه: «أنا حسين وأنت حسين، فلنرَ من من الأقوى»، مذكراً الكثرين، وبيذاعة أكبر بما لا يقاس، بعبارة نسبت إلى الجنرال البريطاني النبي الذي خاطب صلاح الدين في ضريحه وذكره بالصلبيين: «لقد عدنا يا صلاح الدين». لكت الأسوأ كان ما أورده البعض، من دون توكييد قاطع، عن استخدام النابالم ضد انتفاضة الشيعة.

وبحسب «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، فإن الذين قصوا، حتى ١٣ آذار، تجاوزوا الثلاثين ألفاً، علمًا بأن علي حسن المجيد الذي قاد الحملة على مدى ثلاثة أسابيع، رفع الرقم بتباً وصل إلى ٣٠٠ ألف.

ما لا يرقى إليه الشك، على أي حال، أن شهود عيان تحدثوا عن أكواخ متراصة من الجثث في طرق المدن وشوارعها الأعرض. وفي الغضون هذه أدت هزيمة الانتفاضة، بعد التخلّي الأميركي، إلى فرار قرابة ٣٣ ألف شيعي إلى حيث تقيم قوات التحالف الغربي في المملكة العربية السعودية، كما هرب مثلهم عدداً إلى إيران. وبذا انفجرت موجة هجرة أخرى إلى الخارج. وحصل مزيد من الإعدامات والاختفاءات، كان في عدد ضحاياها ٩٦ شخصاً من عائلة الحكيم و٢٨ شخصاً من عائلة بحر العلوم اعتقلوا كلهم و«اختفوا». ففي ليلة واحدة من عام ١٩٩١، مثلاً، «اختفى» ١٠٦ من رجال الدين لم يظهروا بعد ذاك. وفي العالم التالي شنت حملة عسكرية على الأهوار لافراغها من السكان عبر تجفيفها من مائها وإعدام شروط الحياة فيها. وانتهى سكان تلك المنطقة، وهو نصف مليون، في إيران مُخلفين وراءهم كارثة بيئية. أما الذين بقوا فرّدوا إلى حياة كفاف بدائي جعلوا ب نتيجتها أقرب إلى كائنات أثروبولوجية

وفي نطاق سياسي بعيد الأمد حلّت الكارثة الأخرى. ذاك أن تخلّي جورج بوش الأب عن المنتفضين أصحاب الشيعة برضبة جماعية وعميقة. فهو، المعنى طبعاً بمصالح الدول الحليفة له والمجاورة للعراق، ربما قصد انقلاب قصر، فيما فهم العراقيون أن الأمر أكثر من ذلك وأبعد. وفي النهاية ترافق ذبحهم، هذه المرة، مع إحساس أسود بانغلاق المستقبل، فلم يخفف من مرارتهم، إلا جزئياً، فرض منطقة حظر جوي في الجنوب صيف ١٩٩٢.

وتكررت لعبة النظام لكسب الشيعة بالكلام المعسول والإشارات الرمزية. وبعد ذاك العام صارت إحدى الصور العديدة التي يعمّمها صدام صورته في زي شيخ عشاري من الجنوب. ولئن بدأ بإعادة تعمير كربلاء، غيرت معالمتها تماماً

لتفادي ما يبدو أثراً إيرانياً في عمارتها، كما حُرّشت مساحات واسعة في مقبرة وادي السلام المقدسة وُشِّقت طريق خارجية فوق المقابر.

واعتمدت سياسة تجمع بين فرض الأمن عبر الاستعانت بشيخ قبائل شترיהם السلطة وتسلحهم، وتنلاعب على حساسيتهم «العربية» ضد المؤسسة الدينية «الفارسية»، وبين إصلاح المراكز والمعابد الدينية التي تضررت أو قُصفت، وفتحها للحجاج من الأجانب. ولئن أتيح للإيرانيين منهم أن يدخلوها مبدئياً غير أن قيوداً بيروقراطية كثيرة فرضت عليهم حتى جعلت دخولهم أقرب إلى المستحيل.

قبل ذاك، في ٢٣ آذار ١٩٩١، كان قد كُلف الباعي الشيعي سعدون حمادي تشكيل الحكومة الجديدة، من دون أن يتوقف اضطهاد رجال الدين واغتيالهم. فالقمع لم يتهيّب مرجعاً كالخوئي الذي لم يحل بلوغه التسعين دون استجوابه وسجنه لفترة، ثم قسره على الظهور مع صدام على الشاشة الصغيرة. وفي النهاية أحيل على الإقامة الجبرية حتى وفاته في ١٩٩٢، ليخلفه السيد علي السيستاني، الموضوع هو نفسه في الإقامة نفسها منذ ١٩٨٨. وبعد عامين على رحيل الخوئي اغتيل نجله محمد تقي، وفي ١٩٩٨ اغتيل كذلك مرجعان بارزان هما السيدان الغراوي والبروجري، ثم أضيف إلى القائمة، في شباط (فبراير) ١٩٩٩، رجل دين ذو تأثير شعبي واسع في النجف، هو محمد صادق الصدر ومعه نجله، بعدما أخذ عليه كثيرون علاقاته الوثيقة التي دامت سنوات مع السلطة. هذا فضلاً عن المضي في تطبيق إجراءات قصوى حملت العائلات، في صورة متواصلة، على مغادرة بلادها.

وأضحي البكاء الشيعي على الحسين يتغذى على البكاء من صدام. لكن لما كان ممنوعاً إعلان الثاني، ومتاحاً إعلان الأول من غير طقوس، فاض الموت في داخل جنوب العراق وعمّ.

الفصل التاسع

معانقة فلسطين

على امتداد تلك المسيرة الطويلة من حكمه، لا يفهم بعث العراق من دون بعث سورية. ولطالما تحكم بسجالهما زعم ضمني يتصل بالشرعية الحزبية؛ فالبعث الأول يعتبر نفسه أباً للحزب، لأن المؤسس ميشيل عفلق استقر في بغداد بعدما انقلب عليه السوريون. والبعث الثاني يعتبر نفسه أمّا للحزب، لأن دمشق مهد الدعوة. وفي السجال ذهب الطرفان بعيداً في النفي والإنكار. فحين لم يمانع العراقيون في أن تكون سورية الأم، أوحوا بأن أمومتها موصومة بالتخلي عن الأبناء والتتّرك لمصالح الأسرة. وعندما لم يمانع السوريون في إسقاط الأبوة على العراق، قرّنوها بالجور والاغتصاب.

وفي قصة الحزبين والبلدين تتالتى الرموز وتتداعى الأحداث، لكن الأهم أن العنف سيد الموقف. بيد أن مجانته المؤلمة تبقى السمة الطاغية: فنحن، بعد نزع المزاعم الكبرى، أمام حفنة من غبار ضار لا أكثر. فما من ملحمة لدينا وما من مزارع كقايين أو راعٍ كهابيل، وليس من بشر يتفرّعون عنهم أو رموز تُشتق منها.

إن الأمر كنایة عن آلة من تفاهة محضية لكنها، مع هذا، تطحن دماً كثيراً. فالبلدان جرّع واحدهما الآخر، على مدى سنوات، كأس القومية والبعث. وبالقومية والبعث، حاول كل منهما تصدير الثاني بلغة جامعة. وبالقاعدتين الضيقتين لسلطتيهما، وباللغة الجامعة التي استعملها، سطع التمويه وغدت

الرطانة كثيفة تحجب الواقع والواقع. والحال أن ضيق رقعة النظامين تحديداً ما فاقم الإلحاح العراقي على بلوغ فلسطين، أو التظاهر بذلك، تماماً كما حمل سورية على ردعه عن هدفه واعتراض طريقه. فهو، إذاً، نزاع بين دولتين مأزومتين في بنائهما وتطورهما، ومأزومتين في وعيهما نفسها بأنهما دولتان أو، بالأحرى، دولتان - أمتان. وفلسطين، بوصفها جائزة الترضية العربية، لعبت دورها المتضخم في هذا الدفع المتبادل إلى الهاوية. ولم يكن التاريخ ضئيناً بالبراهين. وبعد فشل محادثات الوحدة الثلاثية في ١٩٦٣، ابتدأ البعث الواحد يومذاك، والحاكم في العاصمتين، مناقشة وحدة ثنائية لم يقتضي لها أن تُقلع. وما لبث انقلاب عبد السلام عارف أن وجه إلى بعثي العراق الضريبة القاضية. فحين عاد العقلقيون إلى السلطة في ١٩٦٨ وقع الخبر وقعاً جنائزياً على آذان الحكم السوريين. فهؤلاء، وقد أطاحوا القيادة القومية قبل عامين، وضعوا سداً عازلاً بينهم وبين العراق العاري الذي «تأمر» على سلطة «حزينا». ولئن نظر أحمد حسن البكر وصدام حسين ورفاقهما إلى القيادة الدمشقية بوصفها «حكم ردة» عن البعث «الأصيل»، مستعيرين تسمية تعود إلى صدر الإسلام وبدايات عهد أبي بكر الصديق، أراهم أن ما من قيادة قومية حاكمة يمكن أن تحدّ، بعد الآن، من حركتهم. ومذاك نشأت مقايسة من النوع الفاوسي بين الاثنين، وواحدهما شيطان الآخر. بل بُني مذاك كل من البعثيين، وكل من السلطتين، في مقابل الثاني، حتى استحال التفكير بأي منها ما لم يؤخذ نقيسه في الحساب صعوداً وهبوطاً.

وهذا، على أية حال، لا يلغى فوارق بين سورية والعراق تضرب في أسباب أسبق من البعث وأعمق: فالجغرافيا جعلت دمشق تتحكم بالطريق إلى فلسطين. ولما كانت الجغرافيا «قدراً» في الحروب، بحسب عبارة شهيرة لنابليون، بات العراق كأنه يعand القدر. فهو مدعو إلى إثارة الكثير من الضجيج، وافتعال الكثير من الغبار، كلما تحرك أو هم بالتحرك. وفي مقابل الجمعجة، تعلمت سورية، وهي مع إسرائيل وجهاً لوجه، أن تهيّم بالطحين. بهذا أكسبتها التجربة خفةً

وشطارة حُرم العراق منهما فراح، في سياسته، يخبط ويختبط. لكن بغداد، لا سيما منذ ١٩٧٣، صارت قادرة على دخول «القضية» من بوابة الانفاق عليها. والعاملان هذان تشابكاً، مباشرةً أو مدارورةً، مع مفهومين سائدين للعروبة في البلدين: فهي، في سوريا، مدارها التقليدي شعاراً الوحدة وفلسطين. وهي، في العراق، جوهرها التمايز عن الأكراد وإشهار الممانعة في وجه إيران. وذلك، من حيث المبدأ، ما يجعل الفلسطينيين أكثر ارتياحاً إلى العراقيين الذين ينافسونهم أقل مما تنافسهم سورياً. غير أن المبدأ المذكور قليلاً ما أتاح له الاعتراض الجغرافي، مضافاً إلى رعونة بعث العراق، أن يعمل.

ويعنى ما بدت حدة الخلاف مطلوبة. فالتدخل الجغرافي والأهلي، معطوفاً على الحزبي والأيديولوجي، كان له في مسار العلاقة أثران: مضاعفة الحذر المتبادل، وجعل بناء الدولة - الأمة متزايد الصعوبة إذ، وهما «القوميان»، يُخجلهما المشروع الذي يسميه «قطرياً». وفيما جعل الدربان المتعاكسان ينسدان، لم يعد غير احتمالين مطروحين على العقول التي تقارن: فإنما أن الوحدة كلها أصبحت لزوماً لا يلزم، أو أنها أمست، في أحسن أحوالها، أهم من أن تُترك لمثل هؤلاء الوحدويين. فقصة العشرين الدامية الفصول، على خواء ورثاثة، لم تترك شيئاً من قضية «الأمة العربية الواحدة» إلا نهشته. أما «الرسالة الخالدة» التي أناطها الحزب بتلك الأمة المُتخيلة فبدت مشوهة بالمكائد والمؤامرات. ولما كان أي من النظامين لا يدخل بيت الآخر من أبوابه، غدت المكائد والمؤامرات حدثاً يومياً يصعب فرز غثه المنحول عن سميه الصحيح. وعلى خلفية من تلك المقدمات، جُرد مصطلح «الوحدة» من كل معنى كان قد تبقى بعد انهيار وحدة ١٩٥٨ المصرية - السورية، تماماً كما جُرد السوفيات والصينيون المتناحران تعبير «أممية بروليتارية» من معناه. إذ، وببساطة المنطق الشكلي، هل يمكن لبعث مجزأاً إلى هذا الحد أن يدعو إلى أمة موحدة إلى ذاك الحد؟

وبالنسبة إلى فلسطين تحديداً، وصل البعث العراقي إلى السلطة بعد عام على هزيمة ١٩٦٧، وانحسار زعامة جمال عبد الناصر، وتردي البعث السوري،

وصعود المقاومة الفلسطينية. وهو إنما أراد أن يستثمر كونه لم يُهزم، لمجرد أنه لم يوجد في السلطة حينذاك. وهذا ما أوحى له بسهولة الاندفاع والاختراق غرباً قبل أن يكتشف الصعوبات العملية المتأتية عن إيران والمشكلة الكردية في الشرق والشمال. فكيف وأن العراق قليل الخبرة في هذا الميدان، لم يكن لديه، بين انتهاء حرب ١٩٤٨ وبداية حرب ١٩٦٧، جندي واحد على تواصل مع إسرائيل؟

وكان لا بد من حسم هذا الأمر، وغيره من أمور معلقة، مع دمشق. وعلى طريق الجسم تدرجت وتغيرت عناوين الخلاف من دون أن تتغير مضامينه.

فبين ١٩٦٨ و١٩٧٢ طغت موضوعة الشرعية الحزبية، خصوصاً أن البعثيين السوريين من أنصار القيادة القومية كأمين الحافظ وشبل العيسوني والياس فرح شرعاوا، بعيد الانقلاب، يتجمعون في العراق، وما لبث عفلق نفسه أن انضم إليهم في ١٩٧٠. لكن وزير الدفاع السوري يومها، حافظ الأسد، حاول أن يجير الانقلاب العراقي لمصلحته في صراعه مع يسار البعث الذي تزعمه صلاح جديد. هكذا دعا، خلال ١٩٦٨ و١٩٦٩، إلى وحدة الحزب كما استقبل، عدداً من المرات، وزير الخارجية العراقي عبد الكريم الشيشلي. ولتعزيز موقع الأسد في مواجهة جديد ورفاقه، حجبت بغداد عن الواجهة لاجئها من القيادة القومية السوريين. ولوحظ، كذلك، أنها لم تنسب إلى دمشق أياً من «المؤامرات» الـ ١٣ التي أعلنت عن كشفها ما بين صيف ١٩٦٨ وصيف ١٩٧٠.

لكن يساري دمشق عثروا، بدورهم، على ضالتهم. فحين قُتل الباعي العراقي عبد الكريم نصرت في بيته، وكان صديقاً لعبد الكريم الجندي رئيس جهاز الأمن القومي السوري وأحد أبرز حلفاء جديد، زين مصرعه قرينة على «يمينية» الحكم الجديد في بغداد و«فاشيته». ولم يقتصر التردد على الاتهامات فأتبع باعتقالات وأعمال تعذيب أشرف عليها الجندي لبعثيين سوريين يؤيدون العراق. أما الأخير، ولم يكن قد أمم النفط أو عقد معاهدات مع السوفيات أو أنشأ جبهة مع الشيوعيين، فلم يتبق لديه، تعبيراً عن «تقدميته»، إلا تسخين الحرارة اللفظية.

واستحال التقدم على الجبهات جمِيعاً. فحينما قرر الأردنيون وال العراقيون والسوريون في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ ، بعد تحضيرات وتأجيلات عدَّة ، إقامة «الجبهة الشرقية» لمواجهة إسرائيل ، اتهم السوريون العراق بالتهرب من «مسؤولياته القومية». وبعد أقل من عامين انهارت الجبهة وسط نزاع وجدت بغداد نفسها وحيدة فيه مقابل دمشق المدعومة من عمان ، وضمناً من القاهرة . ولئن ردَّ العراق ، المزاود والمليتع بعزلته ، انهيار الجبهة إلى عدم جدية أطرافها في «التحرير» ، اتهمته سورية بأن اشتباكه مع الأكراد وإيران تنصلُّ من «المعركة الأساسية في فلسطين».

ولم يشارك النظامان آنذاك إلا في الاستنكاف عن المتن العريض للسياسة العربية . فمعاً وقفا ، في ١٩٧٠ ، ضد مشروع روجرز الذي وافق عليه عبد الناصر والملك حسين ، علمَا أن صوت بغداد ظل الأعلى في رفضه وانشقاقه .

بيَد أن موقف الجيش العراقي في الأردن عامذاك وفَر للرفاق الآلَّاء في دمشق ، ولكل من يريد أن يشهر ، مادة تشهير دسمة . فلعشرة أيام تواصلت النداءات الفلسطينية طالبة التدخل من دون استجابة عراقية . وقد تبيَّن لاحقاً أن حردان التكريتي ، رئيس أركان الجيش يومها ، تعهد للملك حسين بالوقوف مكتوفَ اليدين ريثما ينجذب الأردنيون مهمتهم .

وتلك الواقعة إنما ترقى أصولها إلى ما بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث أرسل الرئيس عبد الرحمن عارف ربع الجيش العراقي إلى الأردن وسوريا . لكن إبقاء القوات هناك لم يعد ممكناً ، لا سيما وأن الكلفة صارت ضخمة وباهظة فيما الثذر تتجمع كردياً وإيرانياً . كذلك أتت الضربات الجوية الإسرائيلية ضد المدفعية العراقية في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ تضاعف رغبة الانسحاب من الصراع وهو ، بالطبع ، ما يسهله ضمور الصراع جملةً وتفصيلاً .

واستحق حكم البكر وصدام ازدراء الشعوب العربية حين لم يُنجذب منظمة التحرير في الأردن من مذبحة محققة . إلا أن صوت بغداد الملمع والهجاء لسائر

بلدان المنطقة، نفر الحكومات العربية أيضاً فلم تمنع العراق إلا التعاطف الشكلي حيال إيران، رغم احتلال طهران جزر الخليج الثلاث في ١٩٧١. و يبدو أن صدام دافع آنذاك عن سياسة منكفة تعطي أولويتها لبناء الدولة القوية، وتبرر انكفاءها بـ «عدم جدية» الآخرين أكان في الوحدة أو في التحرير. وإنما في سياق كهذا سُحب الجيش، عام ١٩٧٠، من الأردن وسوريا، مع « وعد» بإرساله حين تقضي الحاجة وتنخرط «دول المواجهة» في المواجهة.

غير أن الانكفاء العراقي من نوع مركب. في بغداد حين كانت تدير ظهرها كانت تُبقي عنقها ملوية إلى الوراء. لهذا أقامت لها في الثورة الفلسطينية وعلى ضفافها موقع متفاوتة الصلابة. فمثلاً فعلت سوريا، عام ١٩٦٨، بإنشائها «منظمة الصاعقة» ذراعاً لها في داخل القرار الفلسطيني، فعل العراق بعد عام واحد، مُنشأً «جبهة التحرير العربية» التي قادها فلسطينيون يعيشون يوالونه. كذلك شهدت بغداد التخطيط لعديد من عمليات «أيلول الأسود» التي تولاها صلاح خلف، أبو إياد، ممتضاً بهذه المنظمة الإرهابية رغبة عناصر من «فتح» في الانتقام لقتل مواجهات الأردن. أما محمد العباس المعروف حركياً بـ «أبو العباس»، والذي اشتهر في ١٩٨٥ بعملية سفينة أكيلي ل الأورو الإيطالية، فرعت بغداد انشقاقه المبكر عن «الجبهة الشعبية - القيادة العامة» بزعامة أحمد جبريل، وتأسيسه «جبهة تحرير فلسطين».

ويبقى صبري البنا، أو أبو نضال، بحسب الاسم الحركي الذي عُرف به، المساهمة الفلسطينية الأهم للبعث العراقي. فهذا الشاب الذي أُرسل إلى بغداد، في ١٩٧٠، ممثلاً لـ «فتح»، وجد فيه العراق الرجل النموذجي يستخدمه كما يشاء. فأبو نضال لا يملك رصيداً أو إسماً سياسيين يحرص عليهما، وليس ثمة ما يردعه، ضميراً كان أم عقيدةً، من أن يكون بندقيةً يستأجرها من يدفع. ودفع العراقيون بسخاء، فحوّلوا لحسابه ما كانوا تعهدوه لـ «فتح» من معونات وأعطوه مزرعة وأغدقوا عليه أموالاً أخرى سمحـت له أن يتحول إلى التجارة والاستثمار. وأسبغـت على البنا سلطة معنوية ضخمة بصفته صلة الوصل الوحيدة بين

الفلسطينيين المقيمين في العراق والسلطة هناك. فقد رعاه أحمد حسن البكر شخصياً، هو المعروف بكراسيته الحادة لياسر عرفات، وربطته صداقة وطيدة برجل الأمن حينذاك سعدون شاكر، وربما بطارق عزيز. ولئن كُتب الكثير لاحقاً عن علاقة محتملة بين أبو نضال والموساد الإسرائيلي، أتاحت له بغداد التصرف بآلاف الوثائق وجوازات السفر المزورة.

وفي البدايات كانت وظيفة صبري البنا أن يسهل الإنكار الباعي لما حصل في الأردن، بل أن ييسر انتقال الحكم العراقي من موقع المتهم إلى موقع المتهم. وبالفعل ما أن انتهت الحرب الأهلية هناك، حتى شرع يهاجم، من بغداد، منظمة التحرير لـ «تفريطها وجنبها» في المعارك مع الجيش الأردني. على أن الوظيفة سريعاً ما اتسعت وغدت أخطر. ففي أيلول ١٩٧٣ احتلت مجموعته السفارة السعودية في باريس باسم فلسطين قضيتها. أما الهدف الفعلي فلم يكن غير تحويل الأنظار عن قمة عدم الإنحياز التي انعقدت، في الوقت نفسه، في الجزائر، فيما أرادت بغداد استضافتها عندها. وكرت بعد ذاك سبحة أبو نضال.

وكان من أبرز المداخلات العراقية في الموضوع الفلسطيني المبالغات المبكرة في إبداء العداء لليهود من غير تمييز، مع التذكير بشرور تأmerية تمت بصلة إلى يهود العراق، الأموات منهم والأحياء. فبمثل هذه الأدبيات اللاسامية التي تعاظم انتشارها هناك، وجد البعض طريقة أخرى في التعبير عن استقالة من صراع لا يملك له إلا العدة اللغوية والمزاودات.

أما في ما خص النتائج الفعلية، فجعل التاريخ السياسي للفلسطينيين في ثلث القرن الماضي يتقلب كله بين طورين تداخلت مراحلهما: فاما عداء بغداد لهم وتركهم يتحالفون مع دمشق، وإما عداء دمشق لهم وحملهم على محالفة بغداد. ولئن نجم الصراع على فلسطين عن منافسة البعدين والدولتين، فإن توظيف قضيتها على هذا النحو ما كان له إلا أن يزيد العلاقة بينهما سوءاً على سوء.

لكن نبرة المساجلة حول الشرعية الحزبية كانت قد بدأت تخفت وتتراجع مع

انقلاب الأسد وإبعاده لليساريين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠. فالافتتاح الاقتصادي الذي دشنته سوريا في العام التالي بث في أعصابها استرخاء كرسه مصرع اللواء محمد عمران في آذار (مارس) ١٩٧٢ في طرابلس بلبنان، هو الذي رأى فيه البعض رمز استقطاب يهدد النظام. وهذا ما لم يحل دون ترسيم الحدود بين البعثيين والدولتين لأغراض تقدم الأمني فيها على الحزبي والأيديولوجي. فقد اعتُقل عدد من مؤيدي القيادة القومية في ١٩٧١، وفي ٣ آب (أغسطس) صدرت أحكام غيابية بالإعدام لم تستثن عفلق نفسه، ولا أمين الحافظ رئيس «المجلس الرئاسي» إيان عهد القيادة القومية، لاتهامهم بالضلوع في «مؤامرة» مدعومة من العراق. فحين أُعلن مشروع «اتحاد الجمهوريات العربية» شاملًا سوريه ومصر ولبيا، وجدت بغداد مناسبتها للهجوم على الوحدويين «الزائفين»، ووصل الأمر بصدام أن يسمّي «الاتحاد» العتيق «خطوة أولى على طريق جريمة الاعتراف بإسرائيل». ولم ينجُ السودان من تنازع البعثيين. فإذا وقفت دمشق، ومثلها القاهرة وطرابلس، إلى جانب جعفر غيري الذي كاد يكون الشريك الرابع في اتحاد الجمهوريات، وقفت بغداد ومحازبيها القليلون في السودان إلى جانب هاشم العطا ومحاولته الانقلابية على غيري بدعم الشيوعيين.

إلا أن الشتائم والتخوين والحملات الإذاعية والصراع في البلدان بعيدة لم تمنع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، الاتصالي والسياحي. هكذا بدا أن من الممكن إرساء أشكال على هذا القدر أو ذاك من الصلابة تؤول إلى تعزيز جهازي الدولتين، من دون أن تؤثر في مكامن السلطة الحساسة، ومن غير أن تجد لها، في المقابل، صوتاً أيديولوجياً يُحرج القاموس البعثي.

وفي الحدود هذه سجلت أواخر ١٩٧١ ميلاداً عابراً إلى التهدئة في ظل ضمور النزاع على الشرعية الحزبية، أو بالأحرى قصر استخدامها على تنافس السلطتين. فقد رفع حكم الإعدام عن عفلق والحافظ، ولاح كأن البلدين يدخلان مرحلة هدوء تتوسط عاصفتين. فالنظامان كانوا أتمما بناء عدّتهما السلطوية بما طوى صفحة الصراع على شرعية البعث. مع هذا لم تكن عدّة النزاع على الهيمنة الإقليمية قد

اكتملت لديهما : فالعراق كان في ذروة اشغاله بالأكراد وإيران ، فيما سورية مشدودة الأبصار إلى جهد عسكري مشترك يُبني مع مصر ، هو ما رأينا ثماره اللاحقة في حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣ . لا بل في ٢٦ آذار ١٩٧٢ حضر صدام حسين إلى دمشق لمناقشة إقامة وحدة تضم سورية ومصر ، ثم أصدر مع الأسد بياناً ثنائياً يعلن بتهذيب أن الأمور لم تسر على ما يرام . ولم يتوقف المراقبون يومها عند التفاوض حول «الوحدة» بقدر ما توقفوا عند إصدار بيان مشترك ، مستتجين الطرق الملتوية في تعبير الدولتين البعثيتين عن نفسهما .

غير أن الخفاء كان أدق من العلن . ففي مقابل إقامة القيادة القومية والزعيم السوري المعارض أكرم الحوراني في بغداد ، زار وفد رسمي سوري عاملذاك الملا مصطفى البارزاني كما تشكل في دمشق ، أواخر العام ، «التجمع الوطني العراقي» الذي ضمّ بعثيي سورية العراقيين القلة والقيادة المركزية للحزب الشيوعي ومجموعات ناصرية صغرى . وعلى العموم بقي الصراع مضبوطاً ، فوقف عند حدود الجيش ولم يتخذ ، لدى أي من الطرفين ، شكل الإرهاب .

وفي الغضون هذه شرعت قضايا الدول تحظى بدرجة من الصراحة أعلى ، ولو ظلت اللغة البعثية تموّها بـ «الوحدة» تارةً وطوراً بـ «فلسطين» . فقد طرأت أزمات تتصلان بتصدير النفط العراقي عبر سورية ، دارت أولاهما حول الرسوم التي ينبغي أن تدفع لها من جراء نقله في خط أنابيب كركوك - بانياس ، فيما نشبّ الثانية حين قرر العراق ، أواخر صيف ١٩٧٣ ، أن يبني خط أنابيب إلى تركيا يتجاوزها ، ومن ثم يحرّمها الرسوم . وكان ما أشعل المعركة قرار تأميم شركة نفط العراق في ١ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ وما أحدثه من أزمة سيولة طارئة كان لا بدّ من حلّها على حساب سورية .

وما زاد الطين بلة أن ارتداد الواقع على الزيف الأيديولوجي جاء قاسياً لا يرحم المزاعم : فالأنابيب تصب في دورتيول الواقع في لواء الاسكندرية . وهذا إذا ما بدا إقراراً بتركية الأرض التي تعتبرها سورية «سلبياً» ، فإن له بعدها رمزاً لم

يستوقف الرفاق العراقيين. فالشبان الثلاثة الذين نقلوا البعث إلى «بلاد الرافدين» كانوا من ذاك اللواء، والثلاثة ما كانوا أصلاً ليصيروا بعثيين لو لا محنة أهلهم هناك. وكان في وسع العراقيين لو نظروا جيداً إلى الخريطة أن يجدوا ما يحرك في البدن رعشة خفيفة: ذاك أن نفطهم سوف ينتهي قريباً من بلدة أرسوز التي أعطت اسمها لعائلة زكي الأرسوزي، أستاذ الشبان الثلاثة الذين جعلوهم بعثيين.

وفيما الأمور هكذا وقعت حرب تشرين ١٩٧٣ التي مهدت لمرحلة جديدة من استعار التزاع. فبغداد استجابت بسرعة مطالبة دمشق إرسال جنود إلى الجبهة، وهو مما كان يستحيل تجاهله وعدم استجابته. هكذا، وإذ فقدت سورية المبادرة بعد انتصارات الأيام السابقة، استقبل الجولان، في ٢٢ تشرين الأول، ٢٢ ألف جندي عراقي تولوا، مع الجنود الأردنيين، وقف التقدم الإسرائيلي. لكن السوريين بدوا متخفين من دور ما تلعبه القوات العراقية في الداخل، خصوصاً أن الخواطر كانت لا تزال هائجة بسبب خط الأنابيب التركي.

وما إن انتهت الحرب حتى أعلنت بغداد معارضتها الحادة قبول دمشق وقف إطلاق النار من دون استشارتها، بعدما احتكرت وحدها مجد «انتصار تشرين». فالأولى المستترّة بصراعها مع الأكراد وإيران، انتابها ما يشبه الغيرة حيال الثانية التي حظيت بشرعية «الانتصار» بعد انفتاحها الاقتصادي وتوطيدها القبضة السلطوية، ناهيك عن نجاحها في الجمع بين تحالفها مع السوفيات وإفادتها من دعم الأنظمة المحافظة في الخليج.

وتؤكدت هذه التصورات مع توقيع معايدة فصل القوات في ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٤ ثم استقبال سورية الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، أواسط حزيران، من دون أن يؤثر ذلك في «معاهدة الصداقة والتعاون» التي كانت قد وقعتها مع موسكو في شباط (فبراير) ١٩٧٢. وواجه العراق هذه البراعة الدمشقية بالرفض «المبدئي» لكل التحركات السياسية السورية والعربية التي جدت بعد تشرين.

لكن الأيدي البيض على فلسطين قضيتها ما لبث أن فاض سخاؤها. فالعام

١٩٧٤ الذي توسطته معاهمدة فصل القوات، انتهى بخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة حيث خير العالم بين «غصن الزيتون» و «البندقية». والتطوران أشعرا بغداد بعزلة لم تكتم الاحساس بها كما لم تكتب الرعونة في مجابتها. فقبل توجهه إلى الأمم المتحدة، عرض البكر وصدام على عرفات أن ينتقل إلى العراق لـ «مواصلة النضال» من هناك، كما لو كانا يستوحيان تجربة رشيد عالي الكيلاني مع الحاج أمين الحسيني أواخر الثلاثينيات. وكان من المفهوم أن يحلم عرفات بمستقبل غير ذاك الذي انتهى إليه المفتى المقدسى. وفي النهاية، وعبر مؤتمر صحافي في العاصمة العراقية، أسس الأمين العام لـ «الجبهة الشعبية»، جورج حبش، «جبهة الرفض» المناهضة لعرفات ودمشق سواء بسواء. وفي تعهداتها التصدى للعمليات «الاستسلامية والتصفوية»، زُخمت جبهة الرفض نشاطاً إرهابياً تولاه وديع حداد. ولاحقاً قضى حداد، أقرب المقربين إلى جورج حبش، بمرض غريب التقاطه في العراق، حيث قيل إنه سُم.

لكن ما ساعد البكر وصدام على الانتقال إلى هذه السياسة التدخلية كان زيادة أسعار النفط حيث لعبت حرب تشرين دوراً أساسياً. أما بغداد وقد تعلمت البعث من دمشق، فتعلمت منها المكيافيلية أيضاً. فتحت غطاء لفظي يساري راحت تمهد للتحول يميناً، على ما دلت اتفاقية الجزائر. وكان من المفارقات أن الجبل بالاتفاقية المذكورة إنما حصل في الجولان: فعندما قرر العراق إرسال ٢٢ ألف جندي، طلب من طهران ترتيب الأجواء واستعادة العلاقات الدبلوماسية، وهذا ما تحقق له فعلاً في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٣. وهنا ساد حوار طرشان يزيده غموض اللغة البعثية غموضاً. فال العراقيون جادلوا ضمناً بأنهم إذا ما تنازلوا إيرانياً فإنما فعلوا لإقالة سورية من عثارها. وجادل السوريون، بضمونية أقل، بأن العراق كلما اتجه غرباً يكون قد اتجه يميناً أيضاً.

والأهم ما بدا واضحاً على الدوام من أن دمشق تريد للعراق أن يبقى غارقاً في مستنقعه مع الأكراد وإيران، من دون أن يبلغ الحدود التدميرية التي بلغها في ١٩٨٠ وصاعداً. بهذا تبقى بغداد «خائنة» لقضية عربية تتعامل دمشق معها وحدها

من دون شريك. وبفعل مشاعر «قومية» مشابهة، أرادت بغداد لدمشق أن «تنحرف» عن الخط القوي في مصارعة إسرائيل وأميركا، أي أن «تخون»، بما يبرر لها تصنيفها في زمرة «الخيانة» والتقدم، من ثم، لقسم دورها بذرية إنقاذهما، إن لم يكن من الأعداء فمن نفسها الأمارة بالسوء. وجعلت أواسط السبعينات الحذر السوري حيال العراق يفوق بأشواط مثيله العراقي حيال سورية. فالحزب «الأصلي» يقيم في بغداد من دون أن يُعدم المتعاطفين في البلد «الأصلي»، فيما الحساسية السورية تجاه المواقف القومية والفلسطينية يمكن أن تتماهى مع اللون المذهبى للحكم البغدادي. والأهم، ربما، أن التراجع الاقتصادي السوري باشر ظهره آنذاك، فيما كان العراق يتمتع بثراء تنفقه الدولة، الممسكة بالاقتصاد، على هواها. على أن الصحراء الحدودية شهدت آخر محاولات رأب الصدع، وعلى رمل الصحراء لا يبقى، في العادة، شيء. هناك التقى البكر والأسد مطالع ١٩٧٤، حتى إذا تودعا فهم أن كلاًّ منهما سيستشير جهنمه.

وفعلاً استبشرت الجهنمان فزورتا الاثنين مادةً مفيدةً. ففي العام ذاك باشر أحمد العزاوي بناء التنظيم البعثي العراقي في سورية، كما منح اللجوء لعراقيين أكراد معارضين سلحاً من دمشق قبل أن تقام لهم معسكرات تدريب هناك. ولم يعد خافياً أن البلدين يدشنان صراعاً على الهيمنة الإقليمية يستخدم فيه الحزب كما يُقيض له استهلاك الكثير من البشر والزمن والجهود. وإنما لأجل إحراز هيمنة كتلك نشأ صراع يُخاض بالواسطة محاذياً منطق الحرب الباردة حيث قاتل الأميركيان والسوفيات بقوى وبلدان غيرهم.

لقد تحرر العراق، بفعل اتفاقية الجزائر، من المشكلة الكردية والنزاع مع إيران، وغدا على أتم الاستعداد لـ«معانقة» فلسطين. وبدا من «الطبيعي» أن تتهمنه سورية بالتفريط والاستسلام للإمبريالية ماضيةً في هجومها الضاري على الاتفاقية المذكورة. لكن العراق بعدما كان يغار منها لاستمدادها العون من الجغرافيا ومن المهارة التي رتبتها خبرة الجغرافيا، غدت سورية تغار منه. فبغداد الآن تملك

الاستعداد العسكري والسياسي، والقدرة الاقتصادية، ناهيك بما أثارته لها اتفاقية الجزائر من قبول لدى الغرب والمحافظين العرب، من غير أن تنهار علاقتها بموسكو.

وإذ غدا العراقيون يصفون الموقف السوري بـ«الخياني» الصريح، تبدى أن سورية ومصر على أهبة تشكيل محور ضد العراق. ولم تتزحزح لغة التمويه شرعةً. فوسط هذا الحريق واظبت بغداد على دعوة دمشق إلى الاندماج العسكري. وفي موازاة استعداد الطرفين لفتح معركة الزعامة الإقليمية حيث يُلغى واحدهما الآخر، بقي كل منهما يتمسك بأهداب لغة شديدة التواضع مُسمياً نفسه «قطراً» لا يُؤرقه إلا الذوبان في «الأمة العربية».

الفصل العاشر

حرب الزعامة الإقليمية

في أواسط السبعينات، إذاً، قرر العراق، المدجج بعوائد النفط، أن لا يترك المنطقة لسوريا. لكنه قرر أيضاً أن لا يترك سوريا طليقة في استخدام مياه الفرات، النهر المشترك بينهما. وهذا لثن تكرس موضوع نزاع مديد يضمرا حيناً ليظهر حيناً، راحت بغداد تكيل الشتائم لدمشق واصفةً نظامها بـ«الفاشية واليمينية والعمالة للإمبريالية». وكلما قوي الخلاف على الفرات ضرت الحملة بينهما لتعود إلى حيث ابتدأت أواخر السبعينات.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. ففي شباط (فبراير) ١٩٧٥ استدعت بغداد سفيرها من دمشق ردأ على ما اعتبرته دعماً منها للأكراد، واستمرت العلاقات على مستوى القائمين بالأعمال حتى ١٩٧٧. وفي آذار (مارس) «كشفت» سوريا «مؤامرة» عسكرية مدعومة من العراق، ما تلاه اعتقالات واسعة ل العسكريين وحزبيين كما حشدت القوات العسكرية للبلدين على جانبي الحدود. وبعد شهرين وسعا بيكار النزاع فتبادلا إغلاق شركات الطيران والمكاتب التجارية وغيرها، فيما اندفعت دمشق في دعمها فصائل من المعارضة العراقية، لا سيما «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي كان تأسس لتوه في أوروبا. وفي دمشق أقام مؤسسه جلال الطالباني منذ ١٩٧٢ كممثل لمصطفى البارزاني ثم كمنشق عنه، كما أقام مقر تنظيمه.

وعلى العموم تبدى كأن اتفاقاً منهجاً عُقد بين بغداد ودمشق على الخلاف،

فأضحي السعي إلى «ساحات» تشتباكان فوقها، وأطراف وسيطة تشتباكان بها، على أشدّه. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥، وفي ما بـدا تجاوزاً لسورية وعليها، زار صدام حسين لبنان كـي يسجل دعمه لـ«الحركة الوطنية» اللبنانيـة والمقاومة الفلسطينية. لكن سوريا ما لبـثـت أن قـضـمت «الـسـاحة» كلـها، حتى طـغـى تـدـخـلـها عام ١٩٧٦ في لبنان على العلاقة الثنائيـة بين الدولـتين الـبعـثـيتـين. فقد أـمـسـتـ بيـرـوـتـ أهمـ مـحاـورـ المـعـاجـابـهـ الإـقـليـمـيـهـ بـسـبـبـ «ـالـورـقةـ الـفـلـسـطـيـنـيـهـ»ـ فـيهـاـ أـسـاسـاـ،ـ ولـكـنـ أـيـضاـ بـسـبـبـ ماـ كـانـتـ العـاصـمـهـ الـلـبـنـانـيـهـ كـمـطـبـعـهـ لـلـعـربـ وـمـتـنـفـسـ لـأـصـواتـهـ وـسـاحـهـ لـمـعـارـضـيـهـمـ.ـ وإـذـاـ تـخـوـفـتـ بـغـدـادـ مـنـ أـنـ اـحـتـالـلـ لـبـنـانـ يـضـعـ الـورـقةـ الـفـلـسـطـيـنـيـهـ وـمـعـهـ بيـرـوـتـ فـيـ الجـيـبـ السـوـرـيـ،ـ قـطـعـ صـدـامـ حـسـنـ رـحـلـهـ لـهـ فـيـ الـخـلـيجـ،ـ فـيـ نـيـسانـ (ـاـبـرـيلـ)،ـ لـاـكـتـشـافـهـ «ـمـؤـامـرـهـ سـوـرـيـهـ»ـ لـاغـتـيـالـهـ.ـ وـبـدـأـ الـعـرـاقـ،ـ فـيـ حـزـيرـانـ (ـيـونـيوـ)،ـ يـحـرـكـ قـطـعـاتـهـ الـعـسـكـرـيـهـ عـلـىـ حدـودـهـ الـغـرـبيـهـ،ـ غـيـرـ أـنـهـ أـخـبـرـ دـمـشـقـ بـأـنـهـ يـأـمـلـ مـنـهـ أـنـ تـفـتـحـ لـتـلـكـ الـقـوـاتـ طـرـيـقـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـجـوـلـانـ،ـ وـمـنـ بـعـدـهـ فـلـسـطـيـنـ.ـ وـمـاـ لـبـثـ دـمـشـقـ حـيـنـ قـدـمـتـ روـايـتهاـ لـلـمـوـضـوعـ أـنـ نـزـعـتـ قـشـرـةـ الـهـزـلـ «ـالـقـومـيـ»ـ عـنـ اللـبـ الـفـعـلـيـ،ـ مـتـهـمـهـ بـغـدـادـ بـالـسـعـيـ إـلـىـ غـزوـهـاـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ وـقـوفـهـ وـرـاءـ أـعـمـالـ شـغـبـ فـيـهـاـ.ـ فـعـنـدـمـاـ فـشـلـتـ الـأـخـيـرـهـ فـيـ الضـغـطـ عـلـىـ الـأـولـىـ كـيـ تسـحبـ قـوـاتـهـ مـنـ لـبـنـانـ،ـ سـجـبـتـ هـيـ قـوـاتـهـ مـنـ الـحـدـودـ الـمـشـترـكـةـ.

ولخيـبةـ الـعـرـاقـ وـلـاحتـقـانـهـ،ـ لمـ يـنـفعـ الشـرـاءـ النـفـطـيـ كـثـيرـاـ وـلـاـ نـجـحـ فـيـ التـغلـبـ عـلـىـ عـوـامـلـ مـوـضـوعـيـهـ أـخـرىـ وـعـدـيدـةـ.ـ هـكـذاـ جـاءـتـ هـزـيمـةـ بـغـدـادـ أـشـدـ تـذـكـيراـ بـالـعـزلـةـ مـنـ سـابـقـاتـهـ وـأـكـثـرـ تـسـبـيبـاـ لـلـتوـتـرـ الـمـحـتـقـنـ.ـ ذـاكـ أـنـ الـجـامـعـةـ الـعـرـبـيـهـ،ـ ضـدـاـ عـلـىـ مـوـقـعـهـاـ،ـ مـاـ لـبـثـ أـنـ أـفـزـتـ التـدـخـلـ السـوـرـيـ وـوـفـرـتـ لـهـ غـطـاءـ الـشـرـعـيـهـ الـعـرـبـيـهـ عـبـرـ قـمـتـيـ الـرـيـاضـ وـالـقـاهـرـهـ فـيـ تـشـرـيـنـ الـأـوـلـ (ـأـكتـوبـرـ).ـ وـطـالـبـ الـعـرـاقـ بـاـنـسـحـابـ سـوـرـيـهـ مـنـ لـبـنـانـ،ـ وـهـوـ مـاـ كـانـ مـطـلـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـنـ وـ«ـالـوـطـنـيـنـ»ـ الـلـبـنـانـيـنـ يـوـمـهـاـ،ـ فـيـمـاـ طـبـقـ قـرـارـهـ وـقـفـ الـعـملـ بـخـطـ الـأـنـابـيبـ السـوـرـيـ كـلـيـاـ.ـ وـلـئـنـ اـتـهـمـتـ دـمـشـقـ بـحـرـمانـهـ أـحـدـ مـقـومـاتـ صـمـودـهـاـ فـيـ وـجـهـ إـسـرـائـيلـ،ـ بـرـرـتـ بـغـدـادـ إـجـرـاءـهـاـ بـرـفـضـهـاـ الـاحـتـالـلـ السـوـرـيـ لـلـبـنـانـ.

والراهن أن العام ١٩٧٦ كان صعباً جداً على دمشق. فقد تكاثرت الأخبار عن محاولات انقلابية كما جرت محاولة لاغتيال الأسد نفسه في اللاذقية. وفي أواخر نيسان تجدد الخلاف حول خط الأنابيب: فأنذاك بدأت بغداد تحول ٥٠٠ طن يومياً عبر الخط التركي، أي نصف إجمالي صادراتها من حقول النفط في شمال العراق. وبهذا خسرت سوريا نصف ما تكسبه كرسوم مرور.

وتعرى الصراع على النفوذ من كل مصلحة مشتركة، ليصير أقرب إلى جوهر الأشياء وعاديتها. فما من شيء يؤثر في شيء خلا العداوة التي تتغذى على ذاتها. ذلك أن العراق استقل تماماً عن سوريا في ما خص تسويق نفطه. ومع أن العائدات التي يجنيها من التصدير التركي بقيت أقل مما كان يحرزه عبر سوريا قرر، في ٩ تموز (يوليو) ١٩٧٧ زيادة طاقة الخط التركي. وبدورها لم تبق دمشق مكتوفة الأيدي فأغلقت، في ٢ كانون الأول، كل موانئها وحدودها أمام نقل البضائع والترانزيت من العراق وإليه. وبعد حوالي عام، أي في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ استكملت إغلاق حدودها معه.

وكان للإعلام المسموع دوره. ففي ٢٦ تشرين الأول بدأ «صوت سوريا العربية» بثه من بغداد، وهو ما توافق مع إسقاط مؤتمر القاهرة شرعنته على «قوات الردع العربية»، وعملياً السورية، في لبنان. وبعد شهر واحد شرعت إذاعة دمشق ببث برنامجاً للمعارضة العراقية.

لكن قبيل انعقاد قمة القاهرة، وتحديداً في ٢٦ أيلول (سبتمبر)، جدّ طور جديد أعلى في العدوانية، فُسُجل أول عمل إرهابي مرعي عراقياً داخل سوريا. فقد اختطف عناصر من «منظمة حزيران الأسود» أربعة أشخاص من فندق سميرامييس في دمشق، مطالبين بإطلاق سراح مساجين سياسيين وتغيير السياسة السورية حيال لبنان. وتبيّن، في ما بعد، أن قائد هذه المنظمة المختبرعة إسماً ووظيفة ليس سوى أبو نضال. وكان السلوك مرآة السلوك كما الإعلام مرآة الإعلام. فإلى مصر البعشي العراقي المعارض أحمد العزاوي عامذاك، اختتم

العام على هجمات مسلحة تعرضت لها السفاراتان السوريتان في روما وإسلام أباد، وفي ١ كانون الأول استهدفت محاولة اغتيال وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، فلم ينقض عليها غير ١٣ يوماً حتى انفجرت عبوة في مطار بغداد قتلت ثلاثة وجرحت كثيرين. وفي بيروت بكررت القوات السورية في الجهر بنوائياها. فهي ما أن دخلت العاصمة اللبنانية في ١٥ تشرين الثاني حتى أطبقت على الأحزاب والمغار والصحف القرية، في صورة أو أخرى، من العراق.

ولم يكن العام التالي، ١٩٧٧، غير تكرار لسيرة سابقة. فقد امتد العنف إلى الفلسطينيين وإلى الشوارع، حيث اشتبكت الصاعقة التي أنشأتها دمشق وجبهة التحرير العربية التي أنشأتها بغداد. وفي كانون الثاني (يناير) حكمت محكمة أمن الدولة السورية العليا بالموت على مجموعة من «المجرمين العراقيين» اتهموا بزرع متفجرات في أمكناة مأهولة من دمشق وحلب. كذلك اتهمت بغداد بقتل محمد الفاضل، رئيس جامعة دمشق، في شباط ١٩٧٧. لكن العراق اتهم سوريا، في هذا الشهر نفسه، بالوقوف وراء أحداث النجف وكربلاء، ويأنه مصدر لتسليل عناصر من الاتحاد الوطني الكردستاني إليه. وبعد شهر واحد ذكر أن صدام نفسه ترأس فرعاً خاصاً مهمته الفعلية تنظيم الإرهاب العراقي في سوريا. وفي أواخر العام، في ٢٥ تشرين الأول تحديداً، تعرض خدام لمحاولة اغتيال ثانية وهو في زيارة إلى أبو ظبي.

حتى رحلة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، في تشرين الثاني ١٩٧٧، لم تكفي لتهيئة الحرب بين الطرفين «الوحديين» والهائجين على سياسة مصر. على العكس تماماً قدمت الزيارة لبغداد حجة أخرى، فرأى أن دمشق تستخدم الرئيس المصري «كاسحة ألغام لها على طريق الخيانة». وإذا راحت العاصمة العراقية تغدق المعونات على خصوم سوريا في لبنان، طمعت العاصمة السورية بشطب دور الاثنين، بغداد والمنظمة، معاً.

وجاء العنف الأرعن للعام ١٩٧٨ يتجاوز الشرق الأوسط ليسطع على مدى العالم. فأبو نضال اغتال ممثل المنظمة في لندن سعيد حمامي بدفع وتكليف عراقيين، كما قتل ممثل المنظمة في الكويت علي ياسين وممثلها في باريس عز الدين القلق. وفي نيقوسيا، وبما أدى إلى مذبحة متعددة الجنسيات في مطارها، اغتال الأديب المصري يوسف السباعي الذي رافق الرئيس أنور السادات إلى القدس. كذلك حاول أبو نضال اغتيال يوسف أبو حتش ممثل المنظمة في إسلام أباد، فتسبيب جرائمه في أحد أمر التزاعات بين فتح والبعث الحاكم في العراق. وقد خيض معظمها في بيروت تحت رقابة العين الساهرة للسوريين.

وخلال ربيع ١٩٧٨ وصيفه عصفت بسوريا نشاطات إرهابية متالية، فلم يشدّ عن قاعدة الصراع إلا سماح دمشق لوحدة من المتطوعين العراقيين بالعبور إلى الجنوب اللبناني الذي تعرض، عامذاك، لاجتياح إسرائيلي صغير.

مع هذا أدت «المبادرة» المصرية، مسبوقةً بوصول «اليكود» إلى الحكم في إسرائيل، إلى إشعال السوريين بالرهبة والجد. هكذا راسل الأسد البكر في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، بعد يوم على انتهاء زيارة السادات، علمًا بأن دمشق كانت، يوم انتهاء الزيارة، تفرض آخر إجراءاتها لمحاصرة العراق اقتصاديًّا، أو ما أملت أن يكون كذلك. وفي الرسالة التي حملها إلى بغداد رئيس الحكومة الليبي عبد السلام جلود، طلب الرئيس السوري نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، فكان مؤتمر طرابلس ما بين ٥ و٢٠ كانون الأول.

والحال أن سوريا، وهي المعنى الأول، بذلت كل ما يسعها لعقد مؤتمر طرابلس الذي انبثقت منه «جبهة الصمود والتصدي». لكن هناك أيضًا خالف العراق الآخرين جميعًا فوقت ضده طرابلس والجزائر وعدن ومنظمة التحرير، فضلاً عن دمشق. ذاك أن بغداد، الحريصة على انتزاع دور لها بأي ثمن كان، أرادت أن يُعقد المؤتمر فيها، كما طالبت بمقاطعة كاملة لمصر وتحرير الأراضي العربية كافة لا الجولان فحسب. وهي لم تنس مطالبة سورية تحديدًا بالتراجع عن

موافقتها على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٨٣ والانسحاب من لبنان، فيما لم تسحب اتهامها لها بالمسؤولية في ما قام به السادات. وكان البكر قد اقترح في رسالة إلى الدول التي شاركت، وفي عداتها سورية، إنشاء جبهة تضم العراق ولبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير من دون سورية نفسها، اللهم إلا إذا انسحب من لبنان وتخلت عن موافقتها على قراري مجلس الأمن. فجاء المطلب العراقي يرقى إلى إنشاء جبهة لدول لا حدود لأي منها مع إسرائيل، تكون لـ «الصمود والتحرير» بدلاً من «الصمود والتصدي»، وهو ما بدا لاعقلانياً إلى حد فاجأ العقيد الليبي معمر القذافي.

لكن الفيل الذي كان يخبط في دكان خزف تحول، بل مع البصر، إلى حمامه وديعة. فقد نشأت الجبهة التي لم ينتسب العراق إليها فحاول، على نحو غير متوقع بتاتاً، أن يلعب دور الوسيط بين الجبهة الوليدة لـ «الصمود والتصدي» والمحافظين العرب. هكذا راهن على تضامن عربي يجافي راديكاليته الفائضة قبل أسبوع. وفي دوره الجديد هذا بات عليه التخلص عن مطالباته السابقة لدمشق بما فيها «تحرير كامل الأراضي العربية». ووفاء بهذه الصورة الجديدة أبدى العراق استجابة لوسائلات عربية وسوفياتية هدفها ثبيت الانفراج الأمني وتطوير التقارب مع سورية. وفي هذه الغضون جمدت الأخيرة نشاط الطالباني، كما سمحت لصلاح الدين البيطار، شريك عفلق في تأسيس البعث، بزيارة مدینته دمشق. لكن المطلوب للتغلب على رداء العلاقة وشكوكها لم يكن أقل من معاهدة كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية. إذاك، ورداً عليها، وقع الأسد والبكر وصدام «ميثاق العمل القومي المشترك» في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨، كما تحدثت إحدى الروايات عن «تفاهم» على أن يكون البكر رئيس دولة الوحدة والأسد نائباً له. وهذا، إذا صحت، كافٍ لإشعار صدام بقدر من الاستبعاد والعزلة. على أن ضمانة صدام كانت معرفته، وهو في هذا شيخ العارفين، أن شفرة «الميثاق» مثلومة وسكيته لن يتسرى لها قصّ أطري اللبن.

ومنذ البداية، ومع عودة الكلام على «وحدة القطرين» إلى الواجهة، بدا

واضحاً أن على العراق، فيما يُقبل «عمقاً استراتيجياً» لسوريا، أن يدفع. ولأنه دفع تحققت، عام ١٩٧٩، إنجازات متفاوتة. في بغداد شاهدت حلمها في احتضان مؤتمر قمة عربي يصير حقيقة. كذلك أعيد فتح الحدود الثنائية إلا أن الشرطة في البلدين استفرت كل طاقتها على الرقابة والحدن في متابعة العابرين من البلد الآخر وإليه.

لكن لئن أنشأ «الميثاق» عدداً من الأجهزة أهمها «الهيئة المشتركة السياسية العليا»، فإنها والهيئات الأدنى التابعة لها، لم تسفر عن شيء، وبالكاد التأم بعضها. صحيح أنه لم ينقض غير يومين على ولادة «الميثاق» حتى وقعت اتفاقية ضاعفت حجم تجارة البلدين، كما نصت على إقامة مراكز تجارية في العاصمتين، غير أن ما كمن وراء الأكمة كان أخطر. فخلال أشهر التقارب اشتهرت بغداد سلعاً بقيمة ١٧ مليون ليرة سورية من القطاع العام فيما اشتهرت ما قيمته ١٨٣ مليوناً من القطاع الخاص. وتبيّن، من ثم، أن الطرف العراقي الأقوى اقتصادياً استخدم الاتفاقية لتصديع الموقع الاقتصادي للسلطة السورية. وإلى هذا، لم يحصل تغيير في ما خص قسمة مياه الفرات ولا في مجال استئناف تصدير النفط عبر سوريا، وهو ما تضاربت المعلومات بشأنه. كذلك لم تسمح دمشق للعقلقيين السوريين المقيمين في بغداد بالعودة إلى بلدتهم، علماً بأنها أبعدت عن الواجهة معارضتها العراقية كما فعلت بغداد بحجبها معارضتها السورية. وأهم من كل ما عداه أن التعاون العسكري لم يحصل. وتبدى أن الحبكة أتقن صنعها. فدمشق التي لوحّت بوحدة نضالية مع بغداد، معطوفة على تحالفها مع موسكو، هددت المحافظين العرب بما لا يمكن إلا أن يكون من صنف الكيمياء الراديكالية. وبهذا صارت سوريا أقدر على استحلاب الدعم العربي المحافظ.

وفي المقابل، قضت جلافة البعث العراقي بطرح الأمر على نحو مُقلق ومنقر. في بغداد ما دامت ستدفع ثمن المشتريات السورية من الأسلحة، فإنها تريد لقواتها أن تعبر إلى سوريا فوراً، وأن تقوم وحدة الحزبين تمهيداً لوحدة الجيشين. وإذا طالب العراق بوحدة فورية، كاملة ومركبة القرار، سعت سوريا

إلى الفيدرالية والتدرج. فالأنف الدمشقي مدرب منذ وحدة ١٩٥٨ على هذه الروائح، خصوصاً أن الحزب العراقي أكفاً بكثير من نظيره لأنه، بين وظائفه الأخرى، منظمة أمنية، فيما البعث السوري مستقل نسبياً عن الأجهزة الأمنية لبلده.

كذلك دلت التجربة على أن صراع الاثنين للحلول محل مصر أقوى من رغبتهما في بناء محور سوري - عراقي يعرفان أن الفشل مكتوب عليه، كي لا نقول شيئاً عن الوحدة كهدف أبعد. ثم إذا عاند العراق الواقع الموضوعية، فسوريا غدت أكبر مما كانته في الخمسينات، حين اقتصرت على مجرد موضوع للصراع المصري - العراقي. وفي النهاية ظل ما يقع في نطاق علاقة البلدين موسوماً بالمؤقت والعاشر. فالعراق بدا للسلطة السورية مشروع تهديد إن لم يكن مشروع توسيع وابتلاع. أما سوريا فأرادت، في نظر الحكم العراقي، أن تفيد من تقديمات بغداد المالية وما توفره من «عمق استراتيجي» لسياساتها من دون أن تشركها في القرار.

وحيث حل صدام في الرئاسة تضاعفت الريبة السورية. فقد سرع اندفاعه في طلب الوحدة الفورية الكاملة، هو الذي طالما اعتبر رمز «المشروع القطري» في العراق قياساً بالبكر «القومي». فاما أنه يريد قتل «الميثاق» بتعجيله وإظهار السوريين «خونة» للوحدة، وإما أن عظامه الذي تغذى بحضوره مؤتمر هافانا لعدم الانحياز عامذاك، يدفعه إلى توسل الوحدة جسراً إلى الهيمنة الإقليمية.

وكانت الكراهية الصافية تتحكم بالعلاقة بين الأسد وصدام، فيما ساد شيء من الود علاقة الأول بالبكر الذي يقال انه حذر السوريين من نائبه الصاعد. وعلى أية حال فحين توجه عبد الحليم خدام لتهنته بالرئاسة واجهه صدام، بحسب رواية شائعة، بعلاقة تربط سوريا بـ«مؤامرة» ١٩٧٩ الحزبية والتي كان يفترض بها أن تعلن الوحدة الفورية برئاسة الأسد، فيما يكون عبد الخالق السامرائي نائباً له. وبالطبع نفى خدام، لكن النفي لم يغير شيئاً. فالعراق كان في وارد آخر. وبغض

النظر عن الادانات اللفظية لمصر، كان «السيد النائب» قد قطع، منذ اتفاقية الجزائر، شوطاً في التقارب مع السادات.

وإذا صح أن الأخير بذهابه بعيداً أخرج اللفظية العراقية بقدر ما استنفرها، إلا أن بغداد كانت، منذ ٢ شباط ١٩٧٨، استأنفت علاقاتها القنصلية والثقافية والتجارية مع القاهرة، وفي آذار استأنفت العلاقات الدبلوماسية من دون سفراء. كذلك تقاطعت في الأساسيات مع السياسة الغربية كما جاء الدليل الساطع في حرب ١٩٨٠ ضد إيران الخمينية. وفي النهاية كان العراق، من خلال حربه على إيران، من أعاد مصر إلى العصبة العربية.

وكان مما أحبط «الميثاق»، وهو لا يستدعي الكثير لاحباطه، أن سوريا شهدت في ١٩٧٩ مسلسلاً من الأعمال الإرهابية والتخريبية ليس العراق معنياً بها بالضرورة، إنما استدعي التصدي لها مطلقاً الحرية في القرار والتصرف. أما العراق، بدوره، فبذا مشغولاً بالثورة الإيرانية وتداعياتها ميلأ إلى التركيز، عوداً على بدء، على جبهة الشرق. وبانهيار «الميثاق» عاد الإرهاب يتعاظم في سوريا، ما بين حزيران وأيلول ١٩٧٩، فاغتيل حوالي ٧٠ شخصاً معظمهم من الكوادر العليا في الدولة والحزب ثم جرت، في ٢٦ حزيران ١٩٨٠، محاولة على حياة الأسد نفسه. وفي الطرف الآخر انعقد في بغداد، في آذار من ذاك العام، «المؤتمر العربي الشعبي القومي» حيث ظهرت رموز المعارضة السورية من هاجموا دمشق بضراوة. وكان من المشاركين البيطار الذي ما لبث أن اغتيل في باريس، في تموز، لتنقل جثته إلى العاصمة العراقية ويدفن فيها. كذلك أعلنت قوات الأمن العراقية عن اكتشافها كمية من السلاح في السفارة السورية ببغداد التي اقتحمتها في ١٨ آب (أغسطس). وبعد شهرين قطع العراق علاقاته بسوريا بذرعة مدها إيران بالأسلحة، فيما تواصل الهجوم العراقي عليها وعلى ليبيا المتهمتين بالتواطؤ مع طهران «ضد العرب». وكانت حجة سوريا التي كررتها مراراً في ما بعد، أن إيران معادية للإمبريالية فيما العراق لم يغُزها إلا ليمعنها من ضم جهدها إلى الجهد العربي ضد إسرائيل.

والحق أن دمشق أوجعت بغداد التي كادت تعرّب حربها على إيران لولا موقف السوري النافر. ففضلاً عن الحصول على تمويل خليجي نجح العراق في جميع القمم العربية، من عمان في ١٩٨٠ وفاس في ١٩٨٢ ثم عمان مجدداً في ١٩٨٧، في تأمين الدعم العربي انطلاقاً من موقفه «القومي» المحافظ.

وكان الظن أن سوريا تؤثر غرباً فإذا بها، مع حرب إيران، تؤثر شرقاً أيضاً. ولم تتكاسل بغداد في الرد. فالعام ١٩٨٠ شهد تأسيس «الجبهة الإسلامية» السرية في مدينة آخن بألمانيا الغربية، وربما في دمشق نفسها، ضامنة بعض أطراف المعارضة الراديكالية من بث الإعلام العراقي نشاطاتهم وروّجها. لكن لئن فاقت دمشق بغداد حذراً فإن الأخيرة ساوتها مع الغطس في حرب إيران وظهور فقرها، بينما كانت المعارضة تسمع صوتها والأكراد يعودون إلى نيش بنادقهم المخبأة.

ومنذ ١٩٧٩ دعمت سوريا الحزب الشيوعي العراقي، كما زار دمشق عامذاك إدريس البارزاني، نجل الملا مصطفى، واستقبله الأسد من دون أن تتردى العلاقة السورية بالطالباني. وفي هذه المممعة ضرب أبو نضال في تموز، فاغتال أمين عام منظمة الصاعقة، زهير محسن، حيث لم يتوقع أحد: في أحد كازينوهات مدينة كان الفرنسية. وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠ تأسست في دمشق «الجبهة الوطنية القومية والديمقراطية في العراق»، ثم أقام حزب الدعوة وجوداً له في سوريا، وكذلك فعل الضابط المنشق حسن مصطفى النقيب الذي سُمي نفسه «قائد الثورة العراقية»، كما نشأت هناك «جبهةقوى الثورية والإسلامية والقومية» ونشرت في دمشق مطبوعات للمعارضة العراقية.

وربما توزّعت بغداد في «مؤامرة» كشفت في كانون الثاني ١٩٨٢، وتناولها لاحقاً الإعلام العراقي تناولاً مسهباً. إذ يبدو أن ضباطاً خططوا، بتنسيق مع الإسلاميين السوريين، لانقلاب تستهلّه ضربات جوية لمقرّي قيادة البّعث والرئيس الأسد. وقد اعتُقل يومها عدد من العسكريين، لا سيما الضباط في سلاح الجو وأعدموا. واتهمت بغداد، بدورها، «عملاء سوريين» بزرع عبوة لم تنفجر لمجلة

«الوطن العربي» المؤيدة للعراق في باريس في ١٩ كانون الأول ١٩٨١، كما اتهمت «عملاء» آخرين بتفجير سفارتها في بيروت، في الشهر نفسه، بالتعاون مع إيرانيين. وما هي إلا ثلاثة أشهر حتى اندلع القتال في طرابلس بشمال لبنان بين القوات السورية من جهة وميليشيات «التوحيد» الإسلامية والبعث العراقي وحركة «فتح» من جهة أخرى، فيما كانت بغداد على غزل مفتوح مع القوى المسيحية اللبنانية المناوئة لسوريا.

ولم يتردد الأسد في خطابه يوم ٧ آذار ١٩٨٢ في تحويل العراق مسؤولية أحداث حماة، لكن بعد أربعة أيام فقط أُسس في باريس، وربما في دمشق، «التحالف الوطني لتحرير سوريا» ومقر سكريريته الدائمة ببغداد، وهو ما سمي في ١٩٩٠ «الجبهة الوطنية لإنقاذ سوريا». أما دمشق فأقدمت، بحسب اتهام بغداد، على زرع قنبلة أخرى انفجرت هذه المرة بمكاتب «الوطن العربي» في ٢٢ نيسان ١٩٨٢، وهو الشهر الذي أعيد خلاله إغلاق خط أنابيب النفط. وأسوأ مما عداه أن تلك المرحلة سجلت حدثين من طبيعة نوعية. ففي ٧ حزيران ١٩٨١ دمر الإسرائييون مفاعلي «تموز» النوويين في العراق، لكن الاستياء العربي الواسع لم يتبلور تضامناً مع بغداد فاعلاً ومؤسسياً. وبعد عام حصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان فكان العراق مستغرقاً في حربه مع إيران. بيد أن أحداً لا يستطيع استبعاد شبهة الخبث والشر: ذلك أن محاولة أبو نضال، بمساعدة أمنية عراقية، اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرغوف، هي التي استخدمتها الدولة العبرية ذريعة لها للانقضاض على لبنان وفلسطينيه.

وشهدت الفترة التي بدأت بأيار ١٩٨٣ إحدى أعنف معارك «الرفاق والأخوة» وأهل «المتراس الواحد». فالحرب، في لبنان، نشبت ضرورةً ومتوجهة بين دمشق و Yasir Arafat مدعوماً من بغداد، وتسرعت مع «حرب المخيمات» البدائية في أيار ١٩٨٥، حيث لعبت «حركة أمل» اللبنانية الشيعية دور الدرع السوري الضاربة. فلم يبدُّ مرةً أن فلسطين ولبنان امتداد لمشروع سوري أمبراطوري كما بدا إذاك، ولم يبدُّ مرةً أن الشمشونية تتحكم بنظرة أحد هذه الأطراف إلى الآخر كما بدا

آنذاك. ورغم هذا عرف عام ١٩٨٥ اختراقاً على إيقاع منطق التلاعب البعشي بالوحدة ولغتها. فيما خضع العراق لضغط إيران العسكري الكثيف وللضغوط السياسية العربية والسوفياتية كي يتقارب مع دمشق، رفعت الأخيرة عقيرتها بأن الوحدة هي ما يوقف الحرب المدمرة مع إيران.

وبدا لوهلة، في ١٩٨٦، أن الأمور قد تتحسن. لكن أحاديثاً أخرى كانت تنضاف إلى السوابق في تعزيز الشكوك. فقد انفجرت عبوة في مكتب الجمعية الألمانية - العربية المؤيدة للعراق في برلين الغربية في ٣٠ آذار، وأتهم الإسلامي السوري عدنان سعد الدين والأمن العراقي بتفجير باصات مزدحمة بالركاب في سورية. وما لبث أن تبيّن أن ذلك التقارب مدروس جداً لخدمة أغراض لا صلة لها بالوحدة. فإيران كانت، في شباط، قد احتلت الفاو فيما علاقاتها بسوريا تتردى بسبب ازداج نفوذهما في لبنان وفي «حزب الله»، كما بسبب شحنات النفط المهددة بالتوقف. لكن يبدو أن دمشق طبقت، مرةً أخرى، نظريتها القائلة إن السياسة امتداد للتجارة بوسائل أخرى. فبتظاهرها بالإيجابية حيال بغداد، حصلت على ما تريده من طهران وأقنعت الدول العربية بنوایها الإيجابية.

ولم تتوقف جهود الملك الأردني حسين ولا جهود موسكو، فنجحا أخيراً في جمع الأسد وصدام أواخر نيسان ١٩٨٧ في الصحراء الأردنية. وفي هذه الصحراء لم يكن الحظ أعلى مما كان في الصحراء العراقية - السورية عام ١٩٧٤. ويبدو، على أية حال، أن القصة المضجعة تكررت فطرح الأسد الوحدة الفورية مقدماً الرئاسة للثاني الذي دعا، بدوره، إلى اتباع الخطوة خطوة. وهذا لم يكن جدياً ولا ذاك. ما كان جدياً أن الاتفاقية النفطية الإيرانية السورية كانت قد انتهت مذتها في آذار، فحين تم لقاء نيسان قلقت طهران فجددتها.

وبتوقيع العراق على وقف النار مع إيران في آب ١٩٨٨، تغيرت المعطيات. بغداد صار في وسعها الآن أن تفترغ للغرب فشأر من سورية وتسعر معها الحرب بالواسطة. وبالفعل لم يحل شهر حتى تسعرت بشغور منصب الرئاسة اللبنانية

وظهور حكومتين، واحدة مدعومة من دمشق على رأسها رئيس الحكومة السابق سليم الحص، والأخرى عسكرية مدعومة من بغداد على رأسها قائد الجيش ميشال عون. وفي آب ١٩٨٩ أفضى النزاع إلى قتال وأرقام قتلى من أعلى ما شهدته مراحل الحرب الأهلية - الإقليمية في لبنان.

لكن النزاع انتهى باتفاق الطائف الذي عُدَّ نصراً لدمشق وهزيمة لبغداد، تماماً كما كانت الحال مع قمتي القاهرة والرياض في ١٩٧٦. واستمرت بغداد تخوض حرباً محبطة أخرى من خلال قيادة عون المحلية المحبطة. وفيما شاغب العراق بالعسكري اللبناني على سوريا، شاغبت سوريا على نطاق أكبر بكثير عليه، فانضمت إلى «التحالف الدولي» بقيادة أميركية لتخلص الكويت من الغزو والاحتلال العراقيين.

وفي خلال غزو الكويت، ربط صدام حسين بين التفاوض للانسحاب منها والتفاوض مع إسرائيل حول فلسطين، فكانت جنايته على الفلسطينيين الذين ساعدوه بأن بالغوا في التهليل لغزوهم. وكانت المأساة طردهم من بلدان الخليج في صورة من صور العقاب الجماعي والعنصري، فيما راحت خزائن منظمة التحرير تنضب من أموال كانت البلدان الخليجية مصدر معظمها.

وقبل ذلك وبعده، اكتشفت بغداد أن طريقها مسدودة إلى أهم أسواق المشاريع النضالية في المنطقة خلال التسعينات. ذلك أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان أغلقتها دمشق وطهران على غيرهما، قوى محلية ودولية، بحزام عقة مشدود. وبغض النظر عن مدى رغبة بغداد في تقديم الدعم، وهي مسألة فيها نظر، نجح خصمها الإقليميان في تهيئتها تماماً وفي إظهارها نمراً مقيداً بالسلسل يسكن رأسه عقل دجاجة.

الفصل الحادي عشر

الحرب على إيران

لم يكن تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية، يوم ١٦ تموز (يوليو) ١٩٧٩، متعة صافية من كل ما يعكر. ففي العام المذكور سبق الحدث الرئاسي حدث آخر ربما ذكره بما لا يحب أن يتذكر. فالشاب الذي انتسب إلى البعث إيان شعور البعث بالقزمية حيال الشيوعيين العراقيين، و«السيد النائب» الذي لم يقنع أحداً بأنه وريث جمال عبد الناصر في الزعامة العربية وجد نفسه، هذه المرة، أمام تحدي أكبر وأخطر. ففي ١٦ كانون الثاني (يناير) حزم شاه إيران حقائبه وغادر طهران، مريضاً بالسرطان وبائساً من «رخاوة» الرئيس الأميركي جيمي كارتر المتشدد في «حقوق الإنسان». لكن أكثر ما دفع الشاه إلى المغادرة أن الحشود التي نزلت إلى الشوارع لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

صحيح أن المستبد الشرقي الذي كانه البهلوi آثر أن يقي شعبه مستنقعاً دموياً لاح في الأفق. لكن الصحيح أيضاً أن آية الله الخميني، ابن السادسة والسبعين، كان مشدوداً إلى النصر إشداد سهم إلى هدفه. فقد بدا نصره أشبه بالحتم أو القدر، لا يحول دونه أي «سيف» قد يتصدى لـ «الدم»، بحسب معادلة أقامتها الأديبيات الشيعية وجددتها الخمينية.

وبالفعل وصل الشيخ الجليل والمتوجهm إلى طهران في ١ شباط (فبراير) فكانت مهابته وتقطيب وجهه وسود ملبوسها كافيةً لأن تُشعر حُكام بغداد بعادية لا

يُحسدون عليها. فالجالسون في أقبية الأمان يتوهمون صناعة التاريخ، شاهدوا التاريخ يُصنع، على مقربة منهم، في الهواء الطلق.

ولا شك أن الجماهير التي مهدت للخميني ثم استقبلته أصابت صدام بغم لا علاج له. فهو سليل حزب لا ينافس تشدّه بالجماهير إلا نقص جماهيريته. أما الذين انضموا فيه، وكانت ست سنوات قد انقضت على الطفرة النفطية، فليسوا من طينة أولئك الذين جانبتهم الطفرة النفطية في إيران. ذاك أن الأخيرين، على عكس المستفيدين والمتتفعين، عُجزوا بالجدية في ما يعتقدونه وبالاستعداد للموت في سبيله.

لكن الحدث الإيراني الكبير لا بدّ عجل، من جهة أخرى، في انتقال «السيد النائب» إلى الرئاسة. فصدام، لا أحمد حسن البكر، الرجل الملائم لمجابهة تحدي كهذا، إذ هو الأشد عناداً وتصميماً على وضع الأهواء المستحيلة موضع التنفيذ.

ثم إن للخميني، وقد عُرف بالحقد بين صفات أخرى عديدة، ثأراً على السلطة البعثية في بغداد. فآية الله حين نفي من بلده انتقل إلى النجف حيث أقام منذ ١٩٦٥. بيد أن حملة البعث على الشيعة ومؤسساتهم الدينية دفعت إلى إبعاده عن العراق في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ ليستقر، بعد ذلك، في ضاحية نوفل لو - شاتو الفرنسية قريباً من باريس. وفي الأثناء هذه شرد البعثيون من شردا، وأعدموا من أعدموا من رجال دين شيعة هم أصدقاء للخميني وزملاء حوزة.

وعلى النحو هذا بدا «طبيعياً» في السلطة التي أقامها آية الله، عام ١٩٧٩ ، أن تستفزّ الجيران على المقلب الآخر من شط العرب. هكذا حصلت مناورات بدأها الإيرانيون الذين قصفوا الحدود في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ، ما جرّ الطرفين إلى اشتباكات موضعية بعد أسبوع واحد. وكان يمكن للتوتر أن يقف عند هذا الحد لو توافرت إرادة دولية في قمعه، أو لو لم تتوافر إرادة عراقية في إطلاقه. إلا أن العالم كان ما بين ساو عن المنطقة وراغب في حربها، فيما بدا صدام في أمس الحاجة إلى الحرب.

ولفّ الخميني عنقه المكتنزة بجبل صدام الرفيع. ففي ١٧ أيلول ألغى العراق من طرف واحد اتفاقية الجزائر، فتسبب إلغاؤها بکوارث تفوق تلك التي نجمت عن توقيعها قبل خمس سنوات. ذاك أنه لم تنقض غير خمسة أيام حتى غزت القوات العراقية إيران من أربع نقاط حدودية، على امتداد جبهة طولها ٣٠٠٠ ميل، تقع ضمنها مديتها وميناءا خورمشهر وعبدان النبطيان.

وقد ذُكر، آنذاك ولاحقاً، أن الإسرائييلين سرّبوا إلى بغداد، عبر أطراف خفية وغير مباشرة، معلومات مبالغأ فيها عن الضعف الإيراني. طهران، بحسب هذه الصورة المضللة، جيشهما مفكك لا يلزم لإخضاعها أكثر من أسبوع واحد. ويبدو أن صدام، متأثراً بهذه المعلومات، ولكن أيضاً بتجربة الانتصار الإسرائيلي على ثلاثة بلدان عربية في ستة أيام من ١٩٦٧، قرر أن يحسم الأمر بضربة «بليتزكريغ» سريعة وخطففة.

هذا ما قد يُشبع نهم الراوي البوليسي. غير أن أسباباً أبعد وأعمق كانت تعتمل في الخلفية. فالتحركات الشيعية في الجنوب العراقي ومحاولة الاغتيال التي كادت تقضي على وزير الخارجية طارق عزيز في نيسان (أبريل) ١٩٨٠، في بغداد نفسها، كانت كلها علامات ينبغي سحقها في المهد. وفعلاً أقسم صدام بالثار والانتقام بعد تلك المحاولة التي أشعرته بأن الهجوم خير وسيلة للدفاع. والأجواء راحت كلها تدلّهم. فلئن دعت طهران الجمهورية إلى «تصدير الثورة» إلى الجوار، حاولت المخابرات العراقية تحريك تمرد في خوزستان أو عربستان. ولم ينته الشهر الذي تعرض فيه عزيز للاغتيال، حتى استولى ستة من شبان خوزستان العرب، سلاحهم بغداد ومؤلتهم، على السفارة الإيرانية في لندن، قبل أن يُقتلوا جميعاً.

على أن العوامل الدافعة إلى الكارثة أسبق من ١٩٨٠. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، افتح الشبان الخمينيون نشاطهم الإرهابي باحتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز العاملين فيها، موقرين لإله الحرب العراقي فرصة

أخرى نادرة. فقد ألت محاولة واشنطن إنقاذ «وكر الجواسيس»، بحسب التسمية الخمينية للسفارة، إلى فشل مريع شهدت عليه رمال الصحراء الإيرانية في نيسان من العام التالي.

وما من شك في أن صدام عصفت به المهمة التي عجز عنها الأميركيون، فدغدغت عُظامه في الصميم. وهو، بعد كل حساب، يستطيع أن يقدم هجومه على إيران هديةًّا لواشنطن، بالمعنى الذي كان يقدم الهدايا العضلية، إبان شبابه الأول، لحاله خير الله. ولما أعلن جيمي كارتر في كانون الثاني، وقبل أشهر على مغامرته الإنقاذه الفاشلة، أن الخليج «منطقة حيوية» للولايات المتحدة، شعر الرئيس العراقي بأن المكافأة لا بد أن تكون مجذبة.

على أن المرحلة نفسها كانت تتململ بتطور كبير آخر. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ حصل الغزو السوفيaticي لأفغانستان. وسرعاً ما ابتدأ التخطيط لـ«جهاد» ضد الغزو يصيب طهران بنفس الحجارة التي تُرشق بها موسكو. وفي السياق هذا ألحَّت مهمة جديدة على الولايات المتحدة وبعض العرب: مصادرة الإسلام السياسي من اليد الإيرانية الراديكالية وصبه في قناة الأنظمة المحافظة والنفوذ الغربي. وصدام، مرة أخرى، يمكنه أن يكون «الشقاوة» الذي يضرب النظام الخميني بينما يتولى «المجاهدون» تصدير القوات الروسية في بلد़هم.

وطلبَ كهذا له، على أذن الرئيس العراقي، وقع الموسيقى. فهو العالق مع سوريا في صراع صعب على النفوذ، يتختبط فيه ويراوح ويُستنزف، يسعه الآن أن يتحول زعيمًا غير منازع لعالم الإسلام السنّي. ذاك أن مصر كانت اختارت، بكلام ديفيد، وجهةً أخرى موليةً ظهرها لزعامة العرب، فيما استولى على تركيا انقلاب الجنرال كنعان أفرين وسريلها بأجندة أمنية على شيء من الهوس.

وبدت الحرب، على النطاق الأيديولوجي، مواجهة بين ميشولوجيَا الوحدة الإسلامية ذات الروح الشيعية والعَصَبِ الإِيراني، وميشولوجيَا الوحدة إِيَاها بجرعة

متخمة عربياً وسنياً. لكن، ومع الفارق الكبير في تصديق الخرافة والاندفاع فيها، تراءى لصدام أن حرباً كهذه جسره المضمون إلى مجد موظد. فهي وحدها ما يتكلّل محو عبد الناصر من الذكريات وإحلاله في مساحة لم يحلم بمثلها زعيم مصر الراحل.

وربما جاز التكهن بأن تلك الخلالية المتعددة العوامل حوت أيضاً سبيلاً آخر، شخصياً. فربّيب العوجا وتكرير نتاج فقدانين لم يبراً منها، تحكمها بكثير من أفعاله: فقدان أبيه طفلاً، وانفصاله من ثم عن أمه، ثم فقدان سلطة الحزب إبان شبابه عام ١٩٦٣. وكان فقدان شط العرب، بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، ليجعله نتاج فقدانات ثلاثة كبرى. فكيف وأن الأخير أثقل وطأة على النفس لأن صانعه ليس إلاً صدام المهجوس بأن يعيد ويستعيد ما تسبّب غيره بتبدلاته؟

هكذا قدمت له إيران الضعف، والتي تتخطّطها المرحلة الانتقالية، ذريعة يستوي فيها مع نفسه ويضفي المعنى على تاريخه الشخصي. ولم تكن الرواية الخمينية التي بدأ بتطويرها مع ابتداء القتال، غير نكء لجراح صدام واستصغار له، هو الها رب دوماً من صغاره. فحرب إيران، في تأويل آية الله الوفي لتقليل الثنائيات الفارسية، ترقى إلى رسالة خلاصية وكونية تتولّ تصدير الثورة. أما حرب صدام، في المقابل، فلا تعدو كونها مهمة وضيعة لخدمة أسياد مستكرين. ولئن كان هدف الثوار الإيرانيين موصولاً بالسماء، مثله مثل ولاية فقيههم، فهدف صدام ليس إلاً إنكاص الإسلام والمسلمين إلى الجاهلية وتعدد الآلهة. فهي إذاً، في القراءة الخمينية لها، معركة الكرامة ضد العمالة بقدر ما أنها مواجهة بين الإسلام والوثنية.

وما لم تقله الخمينية من كلام مهين قالته الواقع. فحتى الذين لم يستلطفوا ثورة آية الله ونظامه، أقرّوا، بأنها «ثورة»، وهو ما لا يصح في انقلاب تأمّري أوصل البعثيين، ومشابهיהם في العالم العربي، إلى سلطانهم. وفيما كانت الأموال العراقية تنهر على أوروبا، عبر قنوات عدّة، أهتم كبار مثقفي الغرب بثورة الشيخ

الإيراني فحاوروها أو ساجلوها أو استغربوا طابعها الإكزوتيكي أو حذروا من خططها العالمي. أما النظام المجاور فلم يمسسه أحد إلا برأس أصابعه.

وأهم من ذلك أن صورة الثورة التي يتآمر عليها الداخل والخارج، والتي حاول البعث أن يزعمها لنفسه بإعداماته خلال ١٩٦٨ - ١٩٦٩، شرعت تحرزها إيران التي لاح عراق صدام ثورة مضادة لها. وفي استنطاق دارج للتاريخ الراديكالية بدا تشبيه الحدث الإيراني بالثورتين الفرنسية والروسية، ولو من هذه الزاوية فحسب، أقرب إلى المعقول بما لا يقاس. ففي الحد الأدنى، نقلولي الفقيه بلاده من عهدها الملكي إلى الجمهوري، تيمناً بما فعله الفرنسيون والروس من قبل، فيما لم يؤد الانقلاب العراقي المتمادي إلا إلى كشف صعوبات البناء الجمهوري وتسخيفه.

وطور بعث العراق نظرية «البوابة الشرقية للوطن العربي»، مخاطباً العواطف القومية والمذهبية التي يُقلقها الانتصار الإيراني، ومستجدياً معونات الدول العربية الغنية والمجاورة للعراق وإيران. لكن المدهش، في أية قراءة لظاهر الأمور، أن الخميني لم يفعل إلا ما يسرّ العرب المسكونين بالعداء لإسرائيل والولايات المتحدة. فهو سمي أميركا «الشيطان الأكبر»، ومزق اتفاقيات الشاه معها وبارك احتلال سفارتها، كما أوقف تدفق النفط الإيراني عليها وانسحب من «منظمة المعاهدة المركزية» (الستون) التي أنشأتها واشنطن. وفي حركة رمزية بعيدة الدلالة، حول الخميني سفارة إسرائيل في طهران مقرًا لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي المقابل، ولما كانت الجبهة العربية المقاومة لإسرائيل قد فقدت مصر، لم تفعل حرب العراق على إيران غير تبديد ما تبقى من جهد عربي يستدعيه التصدي للدولة العبرية.

إلا أن الأمور لا تقاس بظاهرها وحده. فمن الطرفين الإيراني والعراقي، ومن حلفائهم العابرين، راحت التحالفات المشبوهة تُسقى بمياه خالطها وحل كثیر. فالسوفيات، مثلاً، سارعوا إلى إبداء خوفهم من الأصابع الأميركيّة وراء السلوك

العربي، هم الذين استشعروا أن آيات الله مُستهدفو ن مثلهم. فحين زار الرئيس السوري حافظ الأسد موسكو، بعيد انفجار حرب الخليج، أصدر بياناً مشتركاً مع الزعيم السوفيaticي ليونيد بريجنيف يدعم حق إيران في «تقرير مصيرها بشكل مستقل ومن دون أي تدخل أجنبي».

كذلك أذنت موسكو لدمشق وطرابلس ببيع سلاح روسي إلى النظام الخميني، فيما مضت تبيع سلاحها للعراق. وفي ١٩٨٠ استأنف رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن بيع التجهيزات العسكرية إلى طهران، بادئاً بقطع غيار لمقاتلات أف - ٤. ولم يحل غضب جيمي كارتر الذي أوقف هذه العلاقة المحظمة لدى انكشفها، عن استعادتها إثر وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض. أما الذي تولى «إقناع» واشنطن فلم يكن إلا الأمين العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ديفيد كيمحي. وبالفعل آلت هذه الصلة التي لقيت كل الحماسة لدى وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هايغ، إلى ما غدا بعد سنوات قليلة فضيحة «إيران غيت» الشهيرة.

على أن هذه الغابة المتشابكة لا تحجب بعض ثوابت الحرب العراقية - الإيرانية. ففي المنعطفات الأساسية كانت بغداد من يلعب لعبة أميركا، فيما طغى على الأخيرة الارتياح إلى التصدع الذي يضرب البلدين معاً. فكان عزيزاً على قلب ريغان أن تطيع إيران الخمينية وال العراق البشعي والعسكري واحدهما الآخر ولو بقيت بغداد، في عرفه، أهون الشررين. فهي مستعدة للتواطؤ مع واشنطن، كما أنها لم تسط على سفارتها ولا أقامت نظاماً دينياً متزماً يرى في الولايات المتحدة فندقاً للشيطان الرجيم. وبهذا المعنى وحده جعل ريغان يهبت لإنجاد العراق كلما بدا تهاويه ممكناً على أيدي آيات الله. وبدورها عذلت الاستراتيجية الإسرائيلية بعض توجهات زميلتها الأميركية الكبرى: فهي شاركتها الرغبة في تداعي الطرفين لكنها اعتبرت أن طهران، غير العربية، أهون الشررين.

وكائناً ما كان الحال جسد صدام، منذ أيلول ١٩٨٠، المعتوه السعيد في هذه

الفجيعة المتطاولة. أما العمليات العسكرية نفسها فامتلكت، في دلالاتها، فصاحة لا تُجاري.

ففي البداية تقدم العراق في العمق الإيراني في موازاة هجمات متبادلة على الموانئ النفطية للبلدين، كما راحت تشتد المقاومة في مواجهته. وسرعاً ما تبيّن أنّ وهم الـ «بليتزكrieg» أخلٍ مكانه لاستنزاف مديد ومُكلّف. ففي ١٩٨١ شرع الإيرانيون يستوعبون الهجوم ليتمكنوا، بعد عام واحد، من إخراج الجيش العراقي من خورمشهر ويعبروا حدود العراق، حاملين بغداد المدحوشة والمشدوحة على المطالبة بمقاييس سلام. أما طهران، وقد تصلب عصبها وحقد مرشدتها، فطالبت بإزاحة صدام ودفع تعويضات عما تكبّدته شرطاً للتفاوض. وبالطبع رفض الرئيس العراقي بعثوه المعهود. وفي مسرحية دموية باتت شهيرة، قتل بيده وزير صحته رياض إبراهيم أحمد أو أجبره، بحسب رواية أخرى، على الانتحار، لأنّه تجرأ على مطالبته بالتنحي ما دام تنحيه يوقف الحرب. وبغض النظر عما إذا كان إبراهيم قد انتحر، أو قُتل بمسدس صدام، فالثابت أنه لفظ أنفاسه في اجتماع لمجلس الوزراء.

لكن الانتصار على وزير الصحة ليس كالانتصار على الإيرانيين. وسرعاً ما راحت الأرقام تعكس المأساة التي زحفت من الاقتصاد كما زحفت من حياة البشر. فقد أظهر تراجع العائدات النفطية مصاعب العراق في سداد ديونه وتمويل الحرب. ذاك أن تسهيلاته على الخليج دُمرت مع بدايات النزاع المسلح، وفي نيسان ١٩٨٢ أغلقت سوريا خط أنابيب كركوك بانياس. وإذا صح أن مشترياته العسكرية من الاتحاد السوفيتي وفرنسا أعادته على الصمود، مثلما فعلت المساعدات والقروض العربية، إلا أن الاستدانة من الكويت وحدها بلغت، حتى ذاك الحين، سبعة بلايين دولار. وفوق هذا احتل الجيش الإيراني، في تشرين الأول ١٩٨٣، ٢٧٠ ميلاً مربعاً من الأرض العراقية، فردت بغداد بنصف المدن الإيرانية والمدينة النفطية في جزيرة خرج، أهم محطات التصدير النفطي الإيراني، ما حمل طهران على التهديد بإغلاق مضيق هرمز. وتتويجاً لهذا الجنون المفتوح

هاجمت إيران، في شباط ١٩٨٤، الحقل النفطي في جزر مجنون وجوارها داخل العراق الجنوبي.

وفي حرب كل منهما على اقتصاد الآخر، ازداد حقد الخميني تجذراً في تواريixe الميتة والخرافية. فلما لم يُذعن صدام لطلب التناحي في ١٩٨٢ أعلن آية الله، في تموز، «الجهاد» ضد «الشيطان»، بينما كان الهجوم الإيراني يتركز على البصرة. وإذا أبدت طهران، بعناد لم يبارحها، استعدادها للذهاب إلى النهاية استخدمت، خلال ١٩٨٤، تكتيك «الموجة الإنسانية» في القتال. هكذا ألت، من دون أن يرف جفن لآيات الله، بالشبان والأطفال في حقول من الألغام توصلهم إلى الجنة. وفي نيسان، باشر الطيران العراقي هجماته على التصدير النفطي الإيراني في الخليج بحقوله ومحطاته. لكن الأهم، في حسابات صدام على الأقل، أن العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن استعيدت في تشرين الثاني فراحت تتكاثر الإشارات إلى غزل يتجاوز عذرите المكتومة إلى قدر من الإباحية الصريح.

وفعلاً تشجع العراق فوسع بيكار المواجهة، مهاجماً السفن الإيرانية وناقلات النفط. أما في البر، فعبرت القوات الإيرانية، في آذار (مارس) ١٩٨٥، نهر دجلة بـ ٥٠ ألف جندي لتغلق الطريق الأساسي الذي يربط بغداد بالبصرة، ما استدعي هجوماً عراقياً مضاداً وسقوط أعداد هائلة من القتلى في الجانبين. وفيما قصفت بغداد طهران وأصفهان وشيراز ومدن إيرانية أخرى، استقبلت الملك الأردني حسين والرئيس المصري حسني مبارك في ما قُسر تضامناً عربياً مع العراق.

وبدورها لم تلن طهران التي ضاعف انزعاجها هذا الاحتضان العربي والسنوي لغريمها. فعندما حاولت الأمم المتحدة، في نيسان ١٩٨٥، التدخل لوقف إطلاق النار أبدت إيران عدم استجابة كما رفضت، في تموز، التفاوض مجددة مطالبها بإزاحة صدام. ولئن قُدر عدد القتلى الإيرانيين آنذاك بأكثر من نصف مليون، لم تفتر همة آيات الله فهاجمت قواتهم، صيف ذاك العام، في كردستان شمالاً وفي

الأهوار جنوباً. وياذر العراقيون، من جهتهم، فشنوا هجمات جوية ناجحة على جزيرة خرج ليدمروا، من ثم، موقع أخرى استخدمتها طهران بدليلاً منها.

وكان كل نصر بنصر وكل هزيمة بهزيمة في لعبة من التعادل الميت والمُميت. فقد أعلنت بغداد في كانون الثاني ١٩٨٦ أنها استعادت جزر مجنون. لكن في ٩ شباط عبر ٨٥ ألف جندي إيراني سط العرب واحتلوا جزيرة الفاو مهددين اتصال العراق بالخليج، كما هوجمت القوات العراقية ما بين الفاو والبصرة. وأمام هذا التراجع النوعي الذي هز قيادة الجيش وأدى إلى إطاحة بعض ضباطه الكبار، قدمت واشنطن لبغداد صوراً ملتقطة بالساتلات لتجمعات الجنود الإيرانيين كان لها قائدة عسكرية قصوى.

والحال أن الولايات المتحدة لم تُرِد انتصار صدام بقدر ما أرادت منعه من الهزيمة. بيد أنها، وعملاً بنظرتها هذه، لم تجد غضاضة في أن تععن العراقيين كما ظهر لدى افتضاح «إيران غيت»، أو «علاقة إيران كونترا» أواخر ١٩٨٦. فقد تبيّن أن رئيس المجلس الإيراني، هاشمي رفسنجاني، صالح في محاولة إدارة ریغان بيع أسلحة إلى بلاده يُفتق بعض أثمانها على مقاتلي «الكونترا» النيكاراغويين المناهضين لحكم دانييل أورتيغا اليساري، كما تفضي إلى إطلاق الرهائن الأميركيان في بيروت.

وفي هذه الغضون كان الطرفان المتحاربان والمنهكأن يلفظان بعض ما تبقى لهما من أنفاس. ففي شباط فتحت إيران جبهة جديدة في كردستان ما لبث أن تبيّن أنها عاجزة عن إدامتها بينما كان مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار. وفي أيار (مايو) غزا العراق مجدداً واحتل جزءاً من مهران التي استرجعتها إيران في تموز.

وكان لا بد، بتوافقٍ واسع ضد آيات الله ونظامهم، من تدويل ما للنزاع ينهي تعادل الكرّ والفرّ جاعلاً طهران الطرف الذي يصرخ أولاً. ففي أواخر ذاك العام طلبت الكويت الحماية لملاحتها من الهجمات الإيرانية. وبالفعل عرضت

موسكو، الباحثة عن ثقب تسلل عبره إلى الخليج، تأجيرها أربع ناقلات. لكن الضربات الجوية العراقية المكثفة والتي أفضت إلى خفض التصدير النفطي الإيراني من ٢,٢ مليون برميل يومياً في أواسط ١٩٨٦ إلى أقل من ١,٥ مليوناً في ١٩٨٨، كانت تدّوّخ «الاقتصاد الإسلامي» وتضعه على شفا انهيار كامل. وفي آذار ١٩٨٧ استجابت واشنطن لما بدأته موسكو، على اختلاف نوايا الاثنين، فأطلقت لـ ١١ ناقلة كويتية أن ترفع علم الولايات المتحدة.

غير أن ما ظل مستوراً انكشف في أيار، فوصف الرئيس ريغان هجوماً غير مقصود من الطيران العراقي على سفينة «ستارك» الأميركية بأنه نتيجة «للعدوان الإيراني الذي يتسبب بعدم الاستقرار في الخليج، ما أدى إلى الخطأ العراقي». ومنذ تموز راحت السفن الأميركية ترافق الناقلات الكويتية في المياه التي لغمتها طهران. لكن الولايات المتحدة دعت كذلك إلى مقاطعة إيران عسكرياً لأنها وحدها، كما رأت، أصل الداء في تهديد الخليج أمناً وسلامة. فلم ينقضِ غير شهر خضعت خلاله بعض السفن الغربية للهجمات، حتى أيدت فرنسا وبريطانيا وبلدان أخرى في «حلف الأطلسي» (الناتو) الجهد الملاحي الأميركي في الخليج. وتشجع العراق ثانية في شباط ١٩٨٨ فاستأنف «حرب المدن»، وما هي إلا أيام حتى ضرب حلبجة بالسلاح الكيماوي.

ولم يردع الطرفين صدور تقرير للأمم المتحدة في نيسان يبرهن على سقوط ضحايا في الجانبين بنتيجة «استخدام سلاح نووي». فالمنطقة كانت تتبدى كلها على أتم الاستعداد للتوجه جماعياً إلى الفناء الذاتي، لا يمنعها من ذلك إلا الافتقار إلى الهمة المطلوبة لسلوك ذاك الطريق. ويمعزز عن استخدامهما الشمشوني لـ «سلاح نووي» ما، بات واضحاً أن خطر أي منهما صار محصوراً بنفسه وبالبلد الآخر وحده.

إذاً نصبح توجيه الضربة القاضية إلى طهران. ففي نيسان إياه انفجر لغم بسفينة ملاحية في الخليج، ما دعا الولايات المتحدة إلى مهاجمة منشآت نفطية إيرانية على الساحل وإغراق ست سفن بحرية وبالتالي. وبعدما عاود العراق

استرجاع الفاو، سمي الخميني، في حزيران، هاشمي رفسنجاني قائداً للقوات المسلحة التي كانت قد مُنيت بهزائم كبيرة في شمالها قرب البصرة وفي مجنون ومهران وكردستان. ولم يعد لا في وسع رفسنجاني ولا في وسع أي من آيات الله وحجج الإسلام تتعديل المسار البائس. فقد تأكد، نتيجةً للانحياز الأميركي الذي وازاه حضور ملحوظ في مياه الخليج، أن المهمة تتطلب الله نفسه لإنجازها، وأن الإيرانيين إنما ينطحون الصخر. ولأن هذه الحقيقة تأكّدت لهم أيضاً، أعلنوا في ١٨ تموز موافقتهم غير المشروطة على قرار مجلس الأمن ٥٩٨ الذي كان صدر قبل عام ورفضه طهران.

وبانكسار غير معهود فيه ظهر الخميني نفسه على شاشة التلفزيون ليقول إنه فعل ما هو أسوأ من تجرع كأس السم بتخلّيه عن تدمير صدام حسين. وفي الشهر نفسه كانت النيران الأميركيّة تُسقط بالخطأ طائرة ركاب إيرانية وتقتل ٢٩٠ شخصاً، ولا يلبث خبراء في الأمم المتحدة أن يصدروا تقريراً يتهم العراق باستخدام غاز الخردل في الهجمات التي شنها على المدنيين الإيرانيين.

لقد قضى أكثر من مليون قتيل في الجانبين، وتم تدمير كلي أو جزئي لأكثر من ٥٠ مدينة وبلدة، وماذا كانت النتيجة؟ في أيلول ١٩٩٠، وبعد شهر على غزو الكويت، اقترح العراق توقيع معاهدة عدم اعتداء مع إيران على أن توضع خطط لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. والأهم ما حمله إعلان بغداد من أنها مستعدة لأن تلتزم كل معاهداتها السابقة مع طهران بما فيها معاهدة ١٩٧٥ التي أعلن صدام الحرب لإحباطها.

وبالفعل بدا الخميني في هزيمته أكبر من صدام في «انتصاره». فال الأول لاح مأساوياً فيما لاح الثاني ملهاوياً سخيفاً أطلق الاعتداد بالنفس من كل عقال ليعود، على نيف ومليون جثة، إلى النقطة التي انطلق منها. وفي هذه الغضون، سُمِّم البعث الأجواء العراقية، وجزئياً العربية، بعنصرية غير مسبوقة في منطقة الشرق الأوسط، مصحوبة بعبادة لشخص صدام هي الأخرى غير مسبوقة. فالحرب إنما هي «قادسية صدام» في إحالة إلى معركة العام ٦٣٧ م. التي حملت الإسلام إلى

فارس. وبهذا يكون المعنى الضمني أن العرب المسلمين الحقيقيون، فيما الفرس «المجوس» ممن سبق أن عُيّر بهم الزرادشتيون وبباقي التابعين للأديان الفارسية القديمة. وتعاظمت، خلال الحرب، الجهود التي بدأئت مع وصول البعث إلى الحكم لربط الشعوبية والبهائية، بوصفهما انحرافاً عن الإسلام، باليهودية.

ومنذ ١٩٨٠، عام نشوب الحرب، بات «تحرير» القدس على يد نبوخذ نصر يتلازم مع وقوف اليهود في جانب قورش، ملك الفرس الذي حاصر بابل، وفتحهم أبوابها له. وكان للضريبة الإسرائيلية التي دمرت المفاعلين النوويين العراقيين بعد عام أن عممت «نظريّة» التعاون اليهودي - الفارسي ثاراً من سبي نبوخذ نصر.

ولم يدخل العراق صدام بالخرافات التي راحت تتباهى. فتولى منظرون بعثيون، عراقيون وغير عراقيين، الترويج لفكرة «الانتصار النفسي» على إيران. ذلك أن الأخيرة جسد فيما العروبة، وباستعارة نيتشوية مبتذلة، نفس تضيّع بالأصلحة وتملك «المعاناة» التي لا تعرفها الأجساد الممحضة. كذلك شرع بتأسيس «جماليات بعثية» رُذل، تبعاً لها، شاعر «فارسي» كأبي نواس، صاحب الشارع والتمثال الشهيرين في مدینته بغداد. وبموجب «الجماليات» هذه ظهر اتجاه نام إلى محاصرة الثقافة الشعبية كونها ما دون قومية، امتداداً لما كان حاوله قبل عقود ساطع الحصري الذي اصطدم بمعانعة شيعية واسعة.

وخسر العراق، في الواقع لا في الخرافة، ٤٥٠ بليون دولار في تلك الحرب، وقالت إيران إنها تكبّدت ألف بليون. وفضلاً عن مئات الآلاف ممن قضوا توسيع الهوة بين السنة والشيعة العراقيين، وبين العرب والأكراد، فكسب صدام عبادة شخصيته على حساب الوطن بأسره. لكن درجة العبادة فيها ساوت، دائماً، درجة الفرض والقسر. فهو لم يصبح عبد الناصر ثانياً، بل واجه واقعاً جديداً وجد حلّه في حرب أخرى: إذاً إلى الكويت هذه المرة.

الفصل الثاني عشر

غزو الكويت

لم يفهم المراقبون تماماً ما الذي قصده وزير الخارجية العراقي في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٩٠. فقد وجه طارق عزيز، يوم الاحتفال بالذكرى الحادية عشرة لتسليم صدام رئاسة الجمهورية، رسالة غير متوقعة إلى الجامعة العربية، هي مضبطة اتهام لدولة الكويت. فالأخيرة، بحسب عزيز، سرقت نفطاً قيمته ٢,٤ مليون دولار من حقول الرميلة في بدايات الحرب مع إيران، كما سعت إلى خفض مداخيل العراق النفطية عبر زيادة إنتاجها، مُقيمةً منشآت عسكرية على أرضه. وعرج عزيز على دولة الإمارات متذمراً من أنها، هي الأخرى، ترفع الحصة المقررة لها من الإنتاج النفطي، وتشترك الكويت رفضها اعتبار ديونهما على بلده هالكة.

لم يكن سراً أن علاقات العراق بغيرانه ليست على ما يرام. فقبل شهرين فقط كانت انعقدت قمة عربية في بغداد سرت الصحف عنها أن صدام تصرف، في إحدى لحظاتها، كثور هائج. بل قيل إنه خاطب زعماء عرباً بلغة لا يقولها مُضيف لضيف. مع هذا مرت القمة على خير وتحدى البعض عن سحابة صيف، مذكرين بـ«طبع صدام». وكانتاً ما كان الحال أعلن هو نفسه في كلمة ختامية أن القمة كانت ناجحة جداً. وقد بدا، في ظاهر الأمور، أن المؤتمرين انشغلوا بدعم الانتفاضة الفلسطينية والتنديد بالاستيطان الروسي اليهودي ومبركة مبادرات السلام العراقية حيال إيران أكثر مما بخلافات بغداد مع جيرانها العرب.

كذلك لم يقاطع أي من هؤلاء القمة التي اقتصرت مقاطعتها على سوريا، وبالتالي لبنان.

هكذا بدت الحرارة التي في رسالة عزيز أعلى بكثير من مناخ المؤتمر البغدادي. وهذا ما تأكد بعد يوم واحد، وكانت تحل ذكرى الانقلاب البعشي عام ١٩٦٨. فقد هاجم صدام سياسة الإنتاج الكويتية والإماراتية، وأتبع هجومه بالذلة المعهودة في الرطانة القومية العربية، وهي أن النفوذ الأميركي يسند الدولتين بهدف تدمير مصالح العرب. لكن الأهم أن صدام هدد، أيضاً، باستخدام القوة لحمل متوجي النفط على التزام حصصهم.

إذا هي أزمة ذات احتياط متفجر، جاءت أحدهات ملتبسة تزيدها تفجيراً. فما أن انقضى أسبوع على كلام صدام حتى كان لقاوه بسفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل غلاسي. فحين تذمر الرئيس العراقي من جارته الصغرى، أجابته بأن علاقاتهما الثنائية مما لا يخص بلدتها. وقد فهم صدام من إجابتها أن واشنطن لا تمانع في غزو الكويت. ولم يكن أحد يقدر حينذاك حجم المادة الخصبة التي ستتوفرها عبارة غلاسي للتحليلات، المعقول منها والتأمري.

لكن، ما أصل هذه الأزمة المفاجئة التي ولدت في شهر سبتمبر؟ لا شك أن الكويت والإمارات أنتجتا أكثر من حصتها، غير أن تفسير سياستهما يبقى أعقد من الاتهام العراقي. فقد عرفت بلدان الخليج ذروة ازدهارها عام ١٩٨٠، بسبب سياسة التسعير المرتفع لمنظمة «أوبيك». وهذا، أصلاً، ما أتاح لتلك البلدان، خصوصاً منها الكويت، تمويل حرب صدام على إيران. بيد أن الأمور شرعت تتغير أواسط الثمانينيات لأسباب تتصل بالسوق نفسها. ذلك أن ارتفاع الأسعار السابق أدى إلى هبوط الطلب، فشهد عام ١٩٨٥ انخفاضاً في إنتاج بلدان الخليج، ما عدا العراق، إلى أقل من ٥,٥ مليون برميل يومياً، عندما كان الرقم ١٣,٧ مليوناً عام ١٩٨٠. وفي ١٩٨٦ انهارت الأسعار فابتداً الكويت والإمارات تزيدان إنتاجهما، لا للحصول على عائدات أكبر إنما للحاق بتراجع الأسعار

ومحاولة تعويضه. أما العراق، الذي كان قد بلغ في إنتاجه أقصاه، فأعوزته القدرة على التعويض عن خسائر انخفاض السعر.

وهذا يبقى مزعجاً لبغداد من دون أن يكون الموضوع الأهم. وفي الحالات كافة فهو ليس مما يفضي، بالضرورة، إلى حرب. لكن أزمة الاقتصاد العراقي الناجمة عن حرب السنوات الثمانية هي التي أنتجت ضعف المناعة في جسد باتت نسمةً تطرحه أرضاً. فالبلد الذي هاجم بلد آخر سكانه ثلاثة أضعاف سكانه ومساحته قرابة أربعة أضعاف مساحته، لم تخطط قيادته لاقتصاد حرب ينطوي على شيء من تقشف. فخلال ١٩٨٠-١٩٨٢، مثلاً، وكان الاستهلاك الكمالى لبلدان النفط في أوجهه، استورد العراق سلعاً غير عسكرية بـ ٤٢ بليون دولار، أي بمعدل ١٤ بليوناً سنوياً، وهو أربعة أضعاف الاستيراد العراقي غير العسكري لعام ١٩٧٥، و٧٥ في المئة من واردات البلد النفطية لتلك السنوات. وقد أدى التزاع المسلح إلى انخفاض دخله الإجمالي، والقاعدة أسعار ١٩٨٠، من ٥٤ بليون دولار عامذاك إلى ٢٧ بليوناً عام ١٩٨٨. أما الديون التي تراكمت عليه فمثلت ثلاثة أربع دخله القومي لعام ١٩٨٨، سنة انتهاء الحرب، فضلاً عن جيش أ Rossi تضخميه يهدد، تحت وطأة التراجع الاقتصادي، بالعودة إلى سيرة الانقلابات الأولى.

لقد حبت إيران، إذاً، بالكويت. وفعلاً احتشد في ١٣ تموز ٣٠ ألف جندي عراقي على حدودها، فلم ينقض شهر إلاً أصبح العدد ١٠٠ ألف.

لكن تنفيذ فكرة الحرب، التي قيل إن صدام لم يناقشهابداية إلاً مع علي حسن المجيد وصهره حسين كامل، اعتراه بعض الإيحاءات المضللة. ففي ٢٥ تموز، صدر بيان مصرى - أردني - عراقي يقول إن بغداد وافقت على تسوية الخلافات مع الكويت والإمارات. وتفاعل بالخبر كثيرون: ذلك أن القاهرة وعمان وصنعاء كانت أنسنت مع العاصمة العراقية، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، «مجلس التعاون العربي» الذي ضم إلى الوظائف الاقتصادية والتنمية التي لم يُقيض لأي

منها الاقلاع، أغراضًا سياسية وصفتها الصحافة «بتعزيز كتلة الاعتدال العربي». ويدا يومها أن الاعتدال المذكور مدعو إلى تسهيل اندراج النظام البعثي في العادمة والوضع الطبيعي بعد سنوات حربه مع إيران.

غير أن المتفائلين خانهم التفاؤل بقدر ما غالب طبع صدام تطبيه. ففي اليوم الأخير من تموز التقى فعلاً مندوبي العراق والكويت في مدينة جدة بالسعودية، لكن المفاوضات انهارت في اليوم التالي. هكذا صار العرب والعالم، ما بين مصدق ومكذب، يتهيأون ليوم الويل والثبور الذي يهدد به صدام. والحال أن غنى الكويت، فضلاً عن الأزمة المقيمة في النسيج الوطني العراقي، رسمما علاقة البلدين الجارين بلون من الارتياح دائم. فإن العهد الملكي داعبت نوري السعيد فكرة ضم الإمارة الصغيرة، فمما كاد عبد الكريم قاسم ينفذها لولا إجماع عالمي عربي، وتحد القاهرة الناصرية بلندن وواشنطن، حائلاً دون ذلك. وبدورهم استشعر الخليجيون دوماً أن جيرانهم في الشمال يتشارفون عليهم وعلى حداثة عهدهم بالشراء، فضلاً عن أصولهم وتراثهم البدوية. بل غالباً ما اندفع التشاوف عنصرياً في بعض البيئات القومية، العسكرية والحداثية، التي تتماهى بالتقدم الغربي في أكثر صوره أداتية. ففكرة الدولة القوية والكبيرة ذات المجتمع العسكري لا تطابق ما رمزت إليه الكويت وبقى بلدان الخليج الصغرى. أما ثراوتها فبقي، في نظر هؤلاء المشارقة، «حقاً» لـ«الأمة العربية» بأكمليها. وقد وجدت تصورات كهذه ما يغذيها في المرحلة الناصرية وأدبياتها الهجائية لـ«الرجعية» و«عملاء الاستعمار»، لا سيما ما أنتج منها إبان حرب اليمن في الستينات. وجاءت، بعد ذاك، الأفكار الاشتراكية واليسارية تعزز المقدمات الناصرية وتحشوها معاني ودللات.

ولم يُعد الكويتيون والخليجيون الحجاج فتساءلوا، مثلاً، متوجسين: لماذا لم يفكّر بنا المشارقة القوميون، قبل اكتشاف نفطنا، حين كانوا أفضل حالاً بكثير منا؟ أما أن تكون بلداننا مصطنعة، فالاكتيرية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلدان، مثلنا، مصطنعة.

لكن المساجلات التاريخية والنظرية التي راحت تنحط إلى شتائم، لم تخفف حدة السؤال الواقعي الحائر والمثير: هل يفعلها صدام مع الكويت التي ذهبت بعيداً في إمداده بالمال إبان حربه مع إيران، كما لم يبق شاعر كويتي إلا وكتب له قصيدة ولم يبق معنى إلاً غنى له؟ وهل يتجرأ، دفعة واحدة، على المصالح النفطية العالمية ومبادئ حق تقرير المصير والقانون الدولي وفكرة الدولة - الأمة وخربيطة المنطقة، فضلاً عن منظمتي الأمم المتحدة والجامعة العربية؟ والأدعى للدهشة أن منعطف الثمانينات - التسعينات كان يسجل تداعي الكتلة السوفياتية، ما يعني أن الإقدام على عمل كهذا تنطح لدور هيولي. فهل يطرح زعيم العراق نفسه بدليلاً عن موسكو الشيوعية، وهل يكفي العُظام الذي يملكه، على وفته، للوفاء بالعُظام الذي تتطلبه مهمة كهذه؟ ثم أن النظام البعشي يشبه التراكيب السلطوية التي أطاحتها الحرب الباردة فهل يعقل فيه، هو الذي يفترض أنه انتقل إلى موقع دفاعي، أن يرشح نفسه للبدالة عن أقوىاء ترثوا؟

كان المشروع يبدو جنوناً صرفاً. بيد أن صدام فعلها ظاناً أنه يدوس بقدم فيل جثة نملة. وبذرعة دعم «قوميين» و«ثوريين» مزعمين يعارضون أسرة الصباح، عبر جيش العراق الحدود فاحتل، في الثاني من آب (أغسطس)، الكويت وحقول نفطها. إلا أن هذه الحجة التي استلهمت تدخل مصر في اليمن دعماً لانقلاب عبد الله السلال، عام ١٩٦٢، جعلت الكهرباء تسري في أوصال العالم. فإذا بنا لا أمام فيل ونملة، بل حيال ذبابة أدخلها تيس في أنفه.

فقد سارع مجلس الأمن إلى تمرير ما عُرف بالقرار ٦٦٠ الذي يدين الغزو، معلنًا أنه ما لم ينسحب العراق فوراً، وبلا شروط، فسوف تُستخدم ضده القوة والعقوبات. وبعد يوم التقى في القاهرة ٢١ وزير خارجية عربي فدان ١٢ منهم الغزو محذرين من التدخلات الأجنبية في الشؤون العربية. ويدا الانقسام واضحاً: فإذا امتنع الأردن وموريتانيا والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية عن التصويت، وغادرت ليبيا الاجتماع، رفضت دول «مجلس التعاون الخليجي» تحفظ الجامعة عن التدخل الأجنبي. فهذا، في نظرها، لا ينطبق على ما تقرره

الأمم المتحدة التي تنتهي إليها دول الجامعة. وارتسمت حدودٌ جغرافية واقتصادية للخلاف العربي: فهناك إقليم غني بالنفط يحس أن الأقاليم الأخرى، في عالم «الأخوة» العربية، تستهدفه.

وتلاحت قرارات وتطورات بارزة، فصدر في ٦ آب، عن مجلس الأمن، القرار ٦٦١ يفرض عقوبات اقتصادية على العراق. ويعده بيوم وافقت الرياض على حلول قوات أجنبية على أرضها تدافع عنها وعن الخليج. وبالفعل أرسلت واشنطن، في ما عُرف بـ«عملية درع الصحراء»، قوات لحماية السعودية.

لكن العراق كان في وارد آخر. هكذا أقدم على إجراءات تجمع بين البؤس والافتعال المراهق، وخد بينهما ولاه لفظي لمنظومة أيديولوجية «وحدوية» و«اشتراكية». فقد سمي علاء حسين، الملازم الكويتي، «رئيساً للحكومة الكويتية المؤقتة» بعدما استدعي إلى بغداد حيث منح رتبة عقيد. وأعلن، في ٨ آب، عن «وحدة» بين البلدين تُعيد «الفرع» إلى «الأصل»، فيما كان الرئيس الأميركي جورج بوش يؤكّد، بالصوت والصورة التلفزيونية، أن استقلال الكويت وسيادتها مصلحة حيوية لبلاده، وحيث بدأت بريطانيا وفرنسا إرسال قوات إلى الخليج تحول حديث العواصم الغربية عن «الجيش الرابع في العالم» مادة متعددة الوظائف. فهناك، بالطبع، التضخيم المقصود، لكن هناك أيضاً مهمة استئنافاً أعرض حليف ممكن بأقل خسارة ممكنة. وفيما كانت تولد نظرية «صفر قتلى»، مع كسب الحرب الباردة بلا قتال، لاح التمايز واضحاً بين خلفيتين ثقافيتين. ففي مقابل التهويل الغربي بخطر الخصم، جعل صدام يستصغر خصومه مستأنفاً ميلاً معهوداً في الحروب العربية السابقة.

وجاء يوم ٩ آب فصدر، بالإجماع، قرار آخر عن مجلس الأمن يعتبر ضم الكويت لاغياً ويقضي بتشكيل لجنة خاصة للإشراف على مدى التقييد بالعقوبات على العراق. وأيضاً لم يفهم صدام أن الجبل الذي يتم التلویح به لن يُطوى قبل استكمال شنقه. ولم يفهم عرب كثيرون: وبعد يوم واحد التقى في القاهرة ١٢

عضوًأً فقط من أصل الـ ٢١ الذي هم أعضاء الجامعة، وصوتوا على إرسال قوات إلى الخليج دفاعاً عن بلدانه. لكن اليمن ومنظمة التحرير أيدتا العراق، بينما أيد الأردن وموريتانيا القرار بتحفظ، وامتنعت الجزائر واليمن عن التصويت، وتغييت تونس.

وأخرج صدام من قبته مبدأ «الربط» بين انسحابه من الكويت والانسحبين السوري من لبنان والإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان. وكان في هذه المبادرة ما يكفي من رد على التحية السورية بأحسن منها. وإذا رفضت واشنطن «الربط» واعتبرته ينتم عن عقلية لصوصية، علا نجم صدام في السماء العربية حتى ضاقت به السماء المذكورة. فالمثقفون بأكثريتهم الساحقة والمحبطون بالتجارب القومية أو اليسارية، المحلي منها والعالمي، بايعوه زعيمًا غير مسبوق لقضية غير مسبوقة. وأهم الدعم جاء من القواعد الأصولية الأكثر راديكالية والتي كانت في ذروة صعودها في بلدان كالسودان والجزائر ومصر، تعيش لحظة انفكاك عن القوى الأكثر تحفظاً واعتدالاً داخل الكتلة الإسلامية العربية. وتتالت تظاهرات التأييد الضخمة ما بين المحيط والخليج، لا سيما في الأردن، مصحوبةً بالأعمال الوثنية التي غدت شهيرة كحرق الأعلام والدمى. وفي موازاة إضافته «الله أكبر» إلى العلم العراقي، وتركيزه على «الإسلام» في خطاباته وأحاديثه، شاعت هتافات جماهيرية تهدد «بالكيماوي يا صدام/ أهجم أهجم للأمام» و«بالكيماوي يا حبيب/ دمر دمرز تل أبيب».

إذاً، ولفتره ظهر لاحقاً أنها أشبه بنيزك يخطف السماء، تجاوز الزعيم العراقي زعامة عبد الناصر. وفي المقابل، شقت النوايا المكبوتة حيال الكويتيين طريقها العريض المعبد. وبالفعل لم تبق شتيمة إلاً كيلت لـ «الإمارة العميلة» وأميرها وأسرتها الحاكمة وشعبها.

والنموذج الكويتي أبعد ما يكون عن الكمال. فرصيده في مسائل الجنسية والعملة الواقفة سالب لسائر الرصيد العربي. أما في خصوص «البدون» فربما

كانت الكويت أسوأ العرب. مع هذا شهدت تلك الإمارة محاولات نسبية جداً ومبكرة في الديمقراطية برلماناً وأحزاباً ونقابات ثم صحفة. أما العنصر الأفعل في كبحها وتعطيلها فلم يكن داخلياً بقدر ما جسده انعكاس التوتر والتوجهات الراديكالية في الجوار عليها. وكانت السياسات النفطية والاستثمارية للكويت من أشد السياسات العربية عقلانية واهتمامًا بالمستقبل، فيما قدمت دعماً مادياً متواصلاً ومرموقاً للمنظمات الفلسطينية، معطوفاً على التحويلات والتبرعات المالية للجالية الفلسطينية الكبيرة هناك. وبعد كل حساب ففي الكويت تأسست «فتح» نفسها وهناك عاش مؤسسوها بمن فيهم ياسر عرفات.

وتبيّن، مرة أخرى، أن الحماسة سخّنت العقل أكثر مما يتحمل. وإذا تعزز إحساس الكويتيين بأن الشعارات القومية والدينية والفلسطينية أصبحت كاسحات ألغام لغزوهم، رأوا إنقاذهم الوحيد في الرئيس الأميركي. فهو كان يأمر قواته، آنذاك، بمنع تصدير النفط العراقي، ومنع الاستيراد العراقي ما خلال المواد الغذائية. وردة صدام على الضغوط الدولية التي تصحبها استعدادات واضحة، فأعلن، في مرسوم أصدره يوم ٢٨ آب، أن الكويت المحافظة التاسعة عشرة في العراق، وسوف يمتد فوقها حكم عسكري معهود به إلى علي حسن المجيد.

وجريدة الكل وقف التدهور. فحاوت الأمم المتحدة، في ١ أيلول (سبتمبر)، لكن المفاوضات في عمان بين طارق عزيز والأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار لم تصل إلى نتيجة. ولم تفتر همة الأقطاب العالميين، فتشارك بوش وأخر الزعماء السوفيات ميخائيل غورياتشكوف في عقد قمة في هلسنكي، مُصرّين على رفض كل استجابة تقل عن تطبيق قرارات مجلس الأمن كلها. لكن، في المقابل، أرسلت بريطانيا وفرنسا، أواسط أيلول، مزيداً من القوات، ثم أرسلت مصر ١٥ ألف جندي ليبلغ مجموع جنودها في الخليج ٢٠ ألفاً. وأيضاً لم يفهم صدام فهدد، في ٢٣ أيلول، بإحراق النفط ومهاجمة إسرائيل. وبالطبع دوى التصفيق والهتاف العربيان لهذه المسرحية من الدرجة العاشرة التي حالت دون رؤية المسرح الفعلي. والمسرح الفعلي كان في الزوايا

السياسية الخلفية التي يصار فيها إلى تطويق العراق واستكمال ما يفعله الحشد العسكري. ففي ٢٧ أيلول قررت إيران وبريطانيا استئناف العلاقات الدبلوماسية، وبعد يومين استقبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، فشبّه غزو بلاده بالغزو الإسرائيلي للضفة الغربية وجنوب لبنان. وفي موازاة الاستعداد الحربي، تواصلت الحرب السياسية والدبلوماسية من دون كلل. ففي ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر)، صدر القرار ٦٧٤ متهمًا بغداد بانتهاك حقوق الإنسان وبإنزال خسائر اقتصادية بالكويت. وبعدما زجا الاتحاد السوفيتي والشرعية والدولية، مضى بوش ووزير خارجيته بيكر يقدمان دروساً أستاذية بحق في بناء الأحلاف. وقد انتهى بهما المطاف إلى بناء تحالف للحرب عابر للcarat يشمل ثلاثين بلداً. وفي السياق هذا، زار الرئيس الأميركي دمشق في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، وأعلن أن الرئيس الأسد سيشارك التحالف قتاله.

ومضي صدام، من ناحيته، يمعن في غباء صعب التفسير حاول كثيرون ثنيه عنه، فإذا بلغ عدد جنوده ومجنديه في الجنوب والكويت ٧٠٠ ألف، تلقى طارق عزيز تحذيراً صريحاً من غورياتشوف حول ضرورة الانسحاب. وبعقلية تاجر صغير يتشارط، افترت شفتا وزير خارجية العراق عن بسمة واثقة. وبعد يومين عاودته البسمة إليها وهو يسمع بإعادة بريطانيا علاقاتها مع سوريا إثر قطيعة دامت أربع سنوات. ولم يقلق الدبلوماسي العراقي لصدور القرار ٦٧٨ الذي يأذن لكل الدول الأعضاء، ما لم ينسحب العراق قبل ١٥ كانون الثاني (يناير)، «باستخدام كافة الوسائل الضرورية» لفرض القرار ٦٦٠. وحيال تبديد الفرص كلها، وتطويقاً للرأي العام المناهض للحرب في بلده، ولالمعارضين في الكونغرس، ولبقايا تحفظات سوفياتية، أبدى بوش استعداده أن يستقبل عزيز أو يرسل بيكر إلى بغداد لمناقشة «كل أوجه أزمة الخليج»، وللذهاب «ميلاً إضافياً على طريق السلام». ولم يتعب مسرح السماحة في بغداد، فتنسب إلى مجلس قيادة الثورة قبوله «فكرة الدعوة واللقاء»، إلا أن العراق أصر أيضاً على حضور «مندوبي البلدان والأطراف

المعنية بمنازعات وقضايا لم تُحلّ»، مؤكداً أن مستقبل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سيكون على رأس الأجندة. واستمر الولد الصغير يلهم بأمور كبيرة محاطاً بالهتاف والتصفيق. وفي ٥ كانون الأول (ديسمبر) أدى وليم ويستر، مدير المخابرات المركزية الأميركية، بشهادة خطيرة أمام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس. فذكر أن استمرار العقوبات العسكرية على العراق سيحرمه، في ثلاثة أشهر، قدرته على استخدام طيرانه الجوي. أما قواته البرية فستخسر، خلال تسعه أشهر، طاقتها على القتال. ولم يخفت ضجيج الاحتفال العربي الهائج.

هكذا اكتمل الاستعداد، فلم يبدأ العام التالي، ١٩٩١، حتى كان عدد الجنود الأميركيان في الخليج يتجاوز الـ ٣٨٠ ألفاً. وبعد ممانعة وافق عزيز، في ٤ كانون الثاني، على لقاء بيكر في جنيف، من غير أن ينسى الإلحاح على أهمية تناول الموضوع الفلسطيني. وفي طريقه إلى أوروبا أكد وزير الخارجية الأميركي ورئيسحكومة بريطانيا جون مايجر أن ما من تمديد لمهلة الانسحاب في ١٥ كانون الثاني. ومن جديد واجه عزيز التحذير باللامبة، كما واجه بـ «إباء عربي»، وتذكير بحضارة العراق الضاربة آلاف السنوات في التاريخ، فضلاً عن رفضه نقل الرسالة الأميركيّة إلى صدام لأن رئيسه لا يُعامل بطريقة كهذه. فما إن فشل وزيراً الخارجية في التوصل إلى اتفاق حتى أحرق مايجر الورقة العراقية معلناً عن افتتاح مؤتمر لأزمة الشرق الأوسط بمجرد الانتهاء من موضوع الخليج.

وفي ١٢ كانون الثاني خَوْل الكونغرس بوش استخدام القوة، وبعد يوم واحد أُعلن دي كويار، من بغداد، فشله في التوصل إلى حلّ. لكن بحركة تقصدت السخرية والباروديا، «صوت» بالإجماع «برلمان» العراق، في ١٤ من الشهر نفسه، بـ «السماح» لصدام بأن يستخدم كل السلطات المطلوبة للمواجهة. وفي اليوم ذاته تعهدت إسرائيل بأن لا تمارس ضربة وقائية للعراق مستجيبة ضغوطاً أميركية متواصلة كي لا تتدخل منعاً لإحراج العرب. وأصدر دي كويار مناشدة أخيرة لوقف «نزاع لا يريد أحد» في ١٥ كانون الثاني، موعد انتهاء مهلة الأمم المتحدة. وفي ١٦ بدأت «عملية عاصفة الصحراء» على الكويت وبغداد.

هل كان صدام يملك خطة عسكرية تفسر تصلبه وتصلبه رئيس دبليو ماسيته طارق عزيز؟ لا . والحال أن الحيرة التي خلفها انعدام المقاومة العراقية أنسنت المراقبين حيرتهم الأولى بالغزو . فقد قُصفت وزارة الدفاع والمطار ومصافي النفط والقصر الجمهوري ، ثم ضُرب «الحرس الجمهوري» على الحدود بين الكويت وال سعودية . لكن صدام ، على ما يبدو ، كان مولعاً بالأصوات التي تهدر في الشوارع أكثر من ولعه بالإنجاز العسكري . هكذا سقطت سبعة صواريخ «سكود» في إسرائيل ، فيما دمر صاروخ «باتريوت» أميركي صاروخاً عراقياً موجهاً إلى القاعدة الجوية الأميركية في الظهران . ومن دون أن تصيب إسرائيل بأضرار ، حصلت على «باتريوت» بينما كانت أسعار النفط تهبط من ٣٠ دولاراً للبرميل إلى ١٨ . وفي هذه الأثناء «انتقلت» ٨٠ طائرة حربية عراقية إلى إيران ، فاعلنت الأخيرة أنها ستزرعها عندها وتحتجز الطيارين حتى نهاية الحرب .

وحتى بعدها سُدت الأبواب لم ييأس الروس . ففي ٥ شباط وصل إلى بغداد مندوب غورباتشوف الخاص ، يفغيني بريماكوف ، للقاء صدام حيث أُعلن العراق استعداده للتفاوض حول وضع الخليج . وبعد عشرة أيام ، وكانت العمليات الحربية قد تقدمت ، أبدى استعداده للانسحاب من الكويت ، لكنه ربط موقفه بوقف نار شامل ويعطيل قرارات مجلس الأمن التي صدرت في ١٩٩٠ . ورفض بوش الشروط ، فتوجه عزيز إلى موسكو ثم إلى طهران فإلى موسكو مجدداً ، موافقاً على خطة سوفياتية للسلام رأتها واشنطن ناقصة كثيراً ومتاخرة أكثر . ولئن عذّلها الروس بقيت دون المطالب الأميركية . على أن الجيش العراقي كان ، قبل ذلك بخمسة أيام ، قد أقدم على أحد أبشع الممارسات الحربية وأكثرها أذىً مجانياً ، فأشعل ١٧٥ بثراً نفطية كويتية من أصل ٩٥٠ ، ما أدى إلى أضرار مادية وبائية جسيمة .

هكذا بدأ الهجوم الكبير في ٢٤ شباط ، فأذاع راديو بغداد في اليوم التالي أن القوات أمرت بالانسحاب من الكويت إلى مواقعها في ١ آب بما يتلاءم مع القرار ٦٦٠ . ولم يمرّ غير يومين حتى سقطت مدينة الكويت ومطارها ، ووجد

الأميركيون أنفسهم يقاتلون الحرس الجمهوري على بعد ٥٠ ميلاً غربي البصرة.

لم تلق القوات المتحالفه، إذاً، مقاومة تذكر. العراقيون استسلموا بالألاف بؤساء سيئي التدريب والقيادة، لم يتذوقوا الطعام لأيام. وال الحرب كانت مونولوجاً عسكرياً بقدر ما كانت تكثيفاً لمواجهة بين مجتمع متختلف ذي قيادة مستبدة وعشوائية ومجتمع متقدم ذي قيادة ديمقراطية. وفعلاً ضاع الجنود العراقيون كلياً أمام التقدم في التقنية، فضلاً عن سلاح الجو. وقبل أن يتبيّن أن التحسينات التي أقيمت كانت ظاهريّة وأقرب إلى تصاميم دعوية، سارع صدام، مع بدء القتال، إلى سحب معظم حرسه الجمهوري معيّداً توزيعه حول بغداد. أما جنود الجيش الأقل حظوة فتركوا وحدتهم يلاقون هزيمتهم المُرّة وحتف بعضهم التعيس.

وفي ٢ آذار (مارس) مرر مجلس الأمن القرار ٦٨٦ الذي يطلب من العراق القبول بالـ ١٢ قراراً سابقاً وبإطلاق المحتجزين المدنيين والموافقة على دفع تعويضات عما نزل بالكويت. وفي اليوم التالي أذعن ضباط صدام في خيمة صفوان، في أقصى الجنوب الشرقي للعراق، موقعين على استسلامهم الذليل.

لقد كانت فجيعة عبّشية بكل معنى الكلمة. فالولايات المتحدة خسرت ٧٩ جندياً و٢١٣ جريحاً و٤٤ مفقوداً، فيما خسرت بريطانيا ١٣ وفرنسا ٢ والبلدان العربية المشاركة في التحالف ١٣. أما الأرقام العراقية التي لم تجد من يحصيها فتفاوتت بين ٢٠٠ و٧٠٠ ألف قتيل. وبلغت خسائر العراق ٢٣٠ بليون دولار وخسائر الكويت ١٦٨ بليوناً في عداتها إطفاء وإصلاح الآبار التي أشعلها العراقيون وحرق آبار جديدة للتعويض عن التالف منها.

ثم إن الحرب دمرت البنية التحتية للعراق. يكفي أن الطلعات الجوية فوق بغداد وبباقي المدن نافت على المئة ألف طلعة، ألهي خلالها ٨٨ ألف طن من الذخيرة. فلشنّ قدرة العراق على القتال حطمت قوات التحالف نظام توليد الطاقة الكهربائية ومصافي التفاظ والوحدات الصناعية الرئيسية ونظام معالجة المياه، فضلاً

عن الطرق والجسور ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، ناهيك بالمنشآت العسكرية والسلاح الجوي. هكذا لم ينتكس العراق إلى ما قبل طفرته النفطية فحسب بل، وكما لاحظ فريق من الأمم المتحدة، إلى ما قبل التصنيع.

وحاكمت الكويت في تلك الأثناء بالطريقة التي يُحکم فيها العراق، فنُصبَت المشانق في ساحاتها العامة، فيما تعرضت للسرقة والانتهاكات. وقد أثْمِي عدي صدام حسين تحديداً بالنَّهْب بطرق شتى، منها إنشاؤه لجاناً كلفها إحضار الذهب والسيارات الفارهة التي كانت في حوزة العائلات الثرية في الكويت. وقدر عدد الأسرى الكويتيين ممن اصطحبهم جيش صدام لدى انسحابه بأكثر من ٦٠٠ شخص ظلت بغداد تؤكِّد أنَّهم «لم يوجدوا».

لقد تصرف «الشقيق» العربي الأكبر حيال «شقيقه» الأصغر كما تصرف «المرابطون» و«المرحدون» الهاجمون من الصحراء على دول الطوائف الأندلسية. ومن هذا العطب الكبير أصيَّبتعروبة بشوخ لم تستطع معاهدة كامب ديفيد المصرية - الإسرائيليَّة أن تُنزله بها. وإذا انتشرت بين العرب والعرب عنصرية بشعة لم يُصرَّح بها قبلاً على هذا الوضوح، فقد أكثر من مليوني مصري وفلسطيني ويمني مهاجر أعمالهم وعادوا بائسين مطرودين إلى بلدانهم. وحتى قبل أن تنتهي الحرب كان العراق «القومي» قد أعاد بعض العمال المصريين المهاجرين إليه على شكل «نعوش طائرة». ولئن عانى، بعد ذلك، مصريو العراق وفلسطينيو الكويت ويمنيو السعودية، فإن منظمة التحرير فرغت خزائنهما من المال بقدر ما تحولت قضيتها التي كانت موضع إجماع عربي، ولو متفاوت الجدية، إلى موضع انشقاق ساطع. أما الكويت فرفضت أن يحميها الجنود المصريون والسوريون، وأثرت، والتجربة وراءها، حماية أميركية. وغدت الدعوات إلى نظام أعدل في توزيع الثروة تلوح لأعين الكويتيين ورقاً مزركشاً تُلفَّ به هدايا مسمومة هي السرقة والنَّهْب. وإذا تكبَّدت بلدان الخليج بلايين الدولارات التي استدعها تمويل الحرب، تأسس الحضور العسكري الأجنبي هناك مقدماً، بعد سنوات، حجة للإرهاب الذي ارتبط باسم أسامة بن لادن. وأما صدام الذي قام من قبره بعدما

تخلى الأميركان عن انتفاضتي الشيعة والأكراد فعين، في ٦ آذار، علي حسن المجيد وزير داخلية لقمع الجنوب. وعلى العموم، مثلما أنجبت الحرب على إيران «قادسية صدام»، أنجبت الحرب على الكويت «أم المعارك» أو «أم الحواسم». وقد أمست هذه الأخيرة، الموصوفة بأنها «المنازلة الكبرى»، أحد أهم الاحتفالات الوطنية السنوية للعراقيين.

الفصل الثالث عشر

من الحداثة الحديدية إلى «أصالة» العشائر

يوم ٢٩ آذار (مارس) ١٩٩١، و«أم المعارك» انتهت للتو، فوجئ بعض العراقيين بما لم يسبق أن رأوه. فإلى القصر الجمهوري حضر وفد ضخم ضم قادة العشائر، فـ«بaidu» صدام حسين وـ«عاهده» ومحضه الولاء.

الذين كانوا لا يزالون مأخوذين بحداثية البعث صدموا. لكن مذاك راحت تتقاطر على القصر وفود مشابهة «تاباع» الزعيم، كل واحد منها يرفع «بيرق» عشيرته قبل أن يلقيه على قدمي صدام. ولم تغب عن تلك المناسبات إشارات رمزية وطقسية منبعثة من البادية خال بغداديون كثُر أنها بادت. فمن خفض العقال على الرأس إلى إنشاد «الهوسات» الحربية، لاح كأن ريحًا مفاجئة عصفت بـ٢٣ عاماً من حكم البعث. أما من ساوره الشك فتبعد شكه وهو يسمع الرئيس، في أحد استقبالات ذاك العام، يعتذر عن الإصلاحات الزراعية التي ارتكبها حزبه فأضيعفت ما تتمتع به شيخ العشائر من سلطة.

الأمر لم يكن انعطافاً. فبحبل السبعينيات الحداثة بالتسعينيات العشائرية كان مسألة وقت تعرض لشيء من التأجيل. ذاك أن البعث، وإن أعاد إنشاء المجتمع العراقي بخطة تنمية باهظة، ضوت ملحمةه تلك أسباب انفجارها اللاحق. ففي رحمها ثوت ملحمة مضادة لها، أشد هيولية منها، اسمها: تفكيك الوطن العراقي ذرات لا تني تتشظى.

والقصة تبدأ بالهدية الاستثنائية التي تلقاها صدام، لا من السماء، بل من بطن الأرض. فالطفرة النفطية للسبعينات بلغته على جناحي حركة السوق وحرب تشرين ١٩٧٣، فمثلت الأداة الأفعى في توسيع القاعدة الهزيلة للسلطة. فبموجها انكبت البكر وصدام مبكراً، فضلاً عن تصفية الخصوم والخصوم الوهميين، على كسب المجتمع عبر رشوته. وإذا لعب عُظام «السيد النائب» دوره في الإنفاق الامبراطوري، فإن روافد عدة اجتمعت فألفت ذاك النهر المسكون بالفيضان.

فالبعث اعتمد، اجتماعياً، توجهاً أبوياً دولتيّاً تشوّهه يسارية شعبوية. و«طبيعي» في أنظمة بهذه أن يبدأ بالإصلاحات الزراعية فصدرت ثلاثة منها حتى ١٩٧١. ففي العراق، كما في كثير من بلدان «العالم الثالث»، ثمة مشكلة أرض عالقة، فيما القطاع الفلاحي يتمتع بوزن يستوجب مخاطبته وانتقاء قاعدة منه تدعم النظام بقدر ما يُنفعها ويُستمنها.

لقد أدخل الحكم الجديد تعديلات على الإصلاح الزراعي الأول في ١٩٥٨ اعتبرت أكثر راديكالية، فيما شرعت تعالج بعض النواقص الإجرائية للإصلاح عبد الكريم قاسم. وفي ٢١ أيار (مايو) ١٩٧٠ صدر القانون الأهم، الرقم ١١٧، لكنه جاء مسبوقاً، في اليوم نفسه، بالقانون الرقم ١١٦ الذي قضى بإنشاء المجلس الزراعي الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية وزيري الإصلاح الزراعي والزراعة والري.

إذاً، ولد الطفل مشدوداً بلباسه الدولي المحكم. فعهد قانون الإصلاح إلى المجلس بجميع الصالحيات المتعلقة بالسياسة الزراعية، حتى بدا البُعد السلطوي باطنًا للظاهر الاقتصادي الراديكالي. والحال أن الإصلاحات ألغت التعويض عن الأرضي المصادر. فُرِّغ عن كاهل المستفيدين من إعادة توزيعها عباء مالي بينما تخلصت الدولة، بدورها، من أحد بنود إنفاقها. وبباشر الحكم البعشي، إلى ذلك، دعم السلع الأساسية، مؤثراً خدمات اجتماعية و برنامجه رفاه محدود، كما خفض الضرائب. ولشن لم يتبلور النهج المذكور ويتکامل إلاً بعد تفجر عائدات

النفط بعيد ١٩٧٣، غير أنه أعطى الانطباع المطلوب: فالحكومة الباحثة عن الشعبية لاحت، لقطاع عريض من العراقيين، ساهرة فعلاً على شعبها.

أما التدقيق فأفسح المجال لشكوك صلبة. صحيح أنه منذ ١٩٦٩ ارتفع حجم الاستثمار في الزراعة، ثم جاء الإصلاح ليُبدي بعض العناية بالعلاقة بين نمط الأرض ونظام الري وبين سقف الملكية المسموح بها. كما أقيمت تعاونيات أجبر المزارعون على الانضمام إليها كيما يفيدوا من البذور والمخضبات والخدمات الأخرى المدعومة. بيد أن هذه السياسات لم تنجح في الحد من الانحدار النسبي للزراعة العراقية ولم توقف انخفاض مستويات الإنتاجية. وبسرعة تبدى أن التنمية إنما حُرمـت من مساهمة هذا القطاع الذي جعل عبئاً عليها. ذلك أن التوظيفات ظلت أقل من أن تتغلب على مفاعيل الإهمال الذي راكمه الماضي، إلا أنها أيضاً جاءت اعتباطية وغير منسقة يغلب عليها الارتجال المحكوم بتقديم التنفيعات، فضلاً عن طابعها البيروقراطي الملائم حكماً.

والهدف بقي هو: خلق قاعدة تابعة للنظام من خلال استخدامه الانتقائي لسلطته الاقتصادية، وهو ما عبرت عنه إجراءات عدة: فبمصادرة ملكيات الخصوم السياسيين والم漲ـيـ، بزخم أكبر، في مصادرة الأراضي عموماً، توافرت لـكـبار رموز البعث فرص عريضة كيما يوزعوا «المكرمات» على البعض، وكـيـ يـشعـروا آخرين بما سيخسرـونـهـ إنـ لمـ يـبـاعـواـ. وتـزاـيدـتـ هذهـ المـهمـةـ سـهـولـةـ معـ تحـولـ الدولةـ المـلـاـكـ الأـكـبـرـ تـبعـاـ لـوضـعـ الـيـدـ عـلـىـ الـأـرـاضـيـ المصـادـرـ والأـرـاضـيـ التيـ يتـطـلـبـ استـشـمارـهاـ نـظـمـ رـيـ حـدـيـثـةـ وـمـكـلـفةـ. وـعـبـرـ إـعادـةـ تـوزـيعـهاـ، أوـ تـأـجـيرـ المصـادرـ منهاـ، مـكـنـ الـبـعـثـيـونـ نـفوـذـهمـ الـأـبـوـيـ. فقد وـفـرـتـ التعاونـيـاتـ، مـثـلاـ، شـكـلـاـ فـعـالـاـ منـ السيـطـرـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـسـيـلـتـهـ تنـظـيمـ الـمـحـاصـيلـ وـتـزوـيدـ الـمـخـضـبـاتـ وـالـطـرـقـ الأخرىـ فيـ التـحـكـمـ بـأـوـالـيـاتـ تـسوـيقـ الـإـنـتـاجـ. فوقـ هـذـاـ، قـامـ بـعـضـ الـمـتـنـفـذـينـ بمـصادـرـ أـرـاضـيـ عـامـةـ وـخـاصـةـ عـلـىـ نـحـوـ لـمـ يـقـدـمـ عـلـيـهـ أـيـ مـنـ الـمـلـاـكـيـنـ الـشـرـهـيـنـ فـيـ الـعـهـدـ الـمـلـكـيـ. كذلكـ وـزـعـتـ عـقـودـ الـحـيـازـةـ وـالتـأـجـيرـ عـلـىـ الـأـتـبـاعـ، مـاـ وـسـعـ شبـكةـ الـمـرـتـبـيـنـ بـالـبـعـثـ وـسـلـطـتـهـ.

وأك النهج هذا إلى تفضيل من كانوا أصلاً يملكون أرضاً من يمكن أن يتقطعوا مع الحزب الحاكم وعيها ومصالحه. ففي أواسط السبعينيات كان حوالي ثلث الأراضي الزراعية لا يزال مملوكة من ٣ في المئة من المالكين. وهذا إن قوى السلطة إجمالاً عزز، بالأخص، جناح البكر - صدام في وجه من هم أكثر راديكالية داخل البعث وخارجها.

لكن المؤشر الآخر على التغير الاجتماعي راحت تنقله الاحصاءات السكانية. فالهجرة من الريف إلى المدن، بأرقام عام ١٩٨٠، جعلت الأخيرة تؤوي ٦٩ في المئة من مجموع السكان. ولما كان التحول كثيفاً وسريعاً، أفضى إلى إضعاف التواصل الاجتماعي عبر تريف المدن التي تمزق نسيج تلاحمها التقليدي. أما الريف، في المقابل، فضربه الإفقار والتفریغ من سكانه. فخلال ١٩٧٧-١٩٨٠ كانت نسبة النمو السنوي المتوقعة ٦,١ في المئة في المناطق المدينية بينما حققت الأرياف نمواً سالباً هو - ٢,٩ في المئة. وبطبيعة الحال مثلت بغداد التي فاق سكانها عام ١٩٧٧ ثلاثة ملايين، أو أكثر من ربع السكان، مركز الاستقطاب الأول.

وكان مما تسبب في الهجرة أن المسافة كبرت، بدل أن تصغر، بين المراكز والأطراف، كما اقتصر تحسين الخدمات الصحية والتعليمية على المدن وحدها. ثم إن الأخيرة قدمت فرص عمل أكثر بكثير وأجوراً أرفع بما لا يُقاس. هكذا ترافق التحول الديموغرافي مع تراجع دراماتيكي للأرياف التي تركّزت خارجها التجارة والبناء والنشاط العقاري مما ألهبته عائدات النفط. وقد استدلّ على ذلك في الشروط السكنية لغالبية من لم يهاجروا، مقيمين في قرى كثيرة من بيوتها بدائي، معظمها من طين وقصب، ومتشابه حجماً وشكلًا. وقد اتّخذت التجمعات السكنية هناك، القائم معظمها على امتداد الأنهار والقنوات، شكل عناقيد ضعيفة الانتظام تربط بينها طرق ضيقة وأزقة أكثرها غير معبد. ولئن احتوت البلدان الأكبر حجماً على نقاط تجمع مركزي وعلى مسجد ومقهى، إلا أن انتفاعها بالخدمات الرسمية ظل محدوداً جداً وبدائياً.

والسياسة نفسها أثبعت حيال دائرة المال والأعمال. فعلى رغم النبرة الاشتراكية الصاخبة لم تnel التأميمات من هذا القطاع، بينما شجع أصحاب المشاريع الفرديون على المساهمة في «تعمير العراق». وفي بعض الحالات، كالمقاولات والبناء، كانت السبعينيات الفترة التي سمحـت لبعض هؤلاء بمراركمة شروط الثراء: فقد أرسـيت الأسس التحتية لمشاريعهم كما أنشـئت الصلـات المفيدة لها بالتواريـز مع الفورة النفطـية. إلاـ أن غياب التأمـيم لا يعني غياب البيـروقراـطـية.

فهذه كانت المـصـيـدة الفـعـالة لـعـلـاقـاتـ التـزـلـمـ. ذـاكـ أنـ تـقـرـيرـ أيـ المـشـارـيعـ هيـ التيـ تـعـتمـدـ، وـمـكـافـأـةـ المـسـتـحـقـينـ بـإـاعـطـائـهـمـ العـقـودـ، وـمـنـحـ الرـخـصـ لـاستـيرـادـ البـضـائـعـ وـالـمـوـادـ الـخـامـ، وـالـسـيـطـرـةـ عـلـىـ التـبـادـلـ الـأـجـنبـيـ وـالـتـفـاوـضـ مـعـ النـقـابـاتـ الرـسـمـيـةـ، كـانـتـ كـلـهاـ أدـوـاتـ يـسـتـخـدمـهـاـ الـحـكـمـ لـضـبـطـ النـشـاطـ الـاـقـتـصـادـيـ.

ويـقـوـةـ حـضـرـتـ الشـعـبـوـيـةـ وـالـزـيـوـنـيـةـ فـيـ السـيـاسـةـ الـمـتـبـعـةـ حـيـالـ العـائـدـ النـفـطـيـ. فـأـسـاسـاـ جاءـ تـأـمـيمـ شـرـكـةـ نـفـطـ عـرـاقـ فـيـ ١٩٧٢ـ بـمـثـابـةـ خـطـوـةـ لـاـ يـرـقـىـ الشـكـ إـلـىـ شـعـبـيـتـهاـ، وـمـاـ لـبـثـتـ أـنـ كـرـتـ الـزـيـادـاتـ النـفـطـيـةـ ذـاتـ الـوـتـائـرـ الـفـلـكـيـةـ. وـمـعـ اـتـفـاقـيـةـ الـجـزـائـرـ وـتـوقـفـ الـحـرـبـ فـيـ الشـمـالـ، أـتـيـحـ لـلـحـكـمـةـ أـنـ تـرـكـزـ عـلـىـ التـنـقـمـ بـالـعـوـائـدـ الـضـخـمـةـ. فـفـيـ ١٩٧٥ـ بـلـغـتـ تـلـكـ الـعـوـائـدـ ثـمـانـيـةـ أـضـعـافـ مـاـ كـانـتـهـ أـوـاـخـرـ ١٩٧٣ـ، بـحـيثـ أـضـحـىـ الدـخـلـ مـنـ الـذـهـبـ الـأـسـوـدـ حـوـالـيـ ٨ـ بـلـايـنـ دـولـارـ سنـوـيـاـ.

ولـمـ تـبـاطـأـ الـحـكـمـةـ فـيـ الرـسـمـلـةـ عـلـىـ تـطـورـ نـوـعـيـ كـهـذاـ. فـقـدـ جـدـدـتـ وـوـسـعـتـ أـنـظـمـةـ الضـمـانـ الـاجـتمـاعـيـ كـمـاـ حـظـيـ التـعـلـيمـ وـالـصـحـةـ باـسـتـشـمـارـاتـ ضـخـمـةـ، إـضـافـةـ إـلـىـ مـشـارـيعـ إـسـكـانـ حـاـوـلـتـ عـبـثـاـ اـسـتـيـعـابـ الـهـجـرـةـ الـرـيفـيـةـ إـلـىـ المـدنـ. كـذـلـكـ أـكـمـلـتـ السـلـطـةـ نـظـامـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ فـيـضـانـاتـ دـجـلـةـ وـالـفـرـاتـ الـتـيـ طـالـماـ هـدـدـتـ الزـرـاعـةـ. وـخـلـالـ السـنـوـاتـ الـقـلـيلـةـ تـعـزـزـ الـانـطـبـاعـ بـأـنـ حـكـمـةـ الـبـعـثـ تـنـقـذـ فـعلـاـ وـعـوـدـهـاـ السـخـيـةـ. لـكـنـ، فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ، قـدـرـ ماـ يـنـفـقـ عـلـىـ شـرـاءـ الـأـسـلـحةـ بـحـوـالـيـ ٤٠ـ فـيـ الـمـئـةـ مـنـ الـدـخـلـ النـفـطـيـ.

وـفـيـ مـطـلـقـ الـأـحـوـالـ كـرـسـتـ الـعـائـدـاتـ قـدـرـةـ الـبـكـرـ وـصـدـامـ عـلـىـ التـقـرـيبـ

والتباعد. ولأنها كانت تُستخدم على هذا النحو، الاعتباطي وال fasid، تشدد النظام في إيقائها بمنأى عن العين العامة. لهذا استحال، مثلاً، الجزم بالأرقام التي تتصل بأمور «استراتيجية» في الاقتصاد، إذ اعتُبر نشرها جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي ظل هذه البرامج الموسعة، لا سيما السلاحـي منها، تحسنت عـلاقات العراق بالدول الغربية. فقد صارت بغداد سوقاً مهـمة، ويتـذليل مشاكلـها مع طهران الشاهنشـاهـية لم يعد يـنظر إليها بـوصفـها حـليـفـاً لـموـسـكـوـ. ورغم أن التجـارـة مع العالمـينـ العـربـيـ والـثـالـثـ عـرـفـتـ تـعـاظـمـاًـ،ـ بـالـعـنـيـنـ المـطـلـقـ وـالـنـسـبـيـ،ـ غـيرـ أـنـ تـعـاظـمـ ضـيـنـ خـانـةـ ضـيـقةـ.ـ فـيـنـ ١٩٧٧ـ وـ ١٩٧٩ـ شـكـلـ الـاسـتـيرـادـ منـ اليـابـانـ وـ الـبـلـدـانـ الـغـرـبـيـةـ ٧٥ـ فـيـ الـمـئـةـ مـنـ الـاسـتـيرـادـ.ـ أـمـاـ الصـادـراتـ،ـ وـمـعـظـمـهاـ نـفـطـ،ـ فـذـهـبـ أـكـثـرـهـاـ إـلـىـ بـلـدـانـ الـغـرـبــ.ـ

وفي السـبعـينـاتـ أـمـسـىـ العـرـاقـ وـرـشـةـ مـفـتوـحةـ فـزـحـفـتـ،ـ عـلـىـ بـغـدـادـ،ـ أـسـرـابـ المـقاـولـينـ وـالـمـسـتـثـمـرـينـ وـالـوـسـطـاءـ وـعـاـقـدـيـ الصـفـقـاتـ.ـ وـقـدـ جـاؤـواـ مـنـ كـلـ فـجـ عمـيقـ موـقـرـينـ لـصـورـةـ الـبـعـثـ «ـالـحـضـارـيـةـ»ـ مـادـةـ إـمـدادـ لـاـ تـنـضـبـ.ـ فـالـعـرـاقـ مـوـصـولـ بـالـعـالـمـ سـلـعاـ كـمـالـيـةـ وـأـسـلـحـةـ وـلـغـاتـ جـعـلـتـ رـدـهـاتـ الفـنـادـقـ تـذـكـيرـاـ حـدـيثـاـ بـبـابـ الـقـدـيمـةـ.ـ وـبـدـتـ شـوـارـعـ الـعـاصـمـةـ فـيـ نـظـافـةـ الثـلـجـ فـيـ مـاـ السـكـانـ مـنـظـمـونـ مـضـبـوـطـونـ لـاـ يـقـرـيـوـنـ الـفـوـضـيـ وـلـاـ تـقـرـيـبـهـمـ.ـ وـتـولـىـ السـلـوكـ الرـسـميـ حـيـالـ الـمـرـأـةـ تـلـويـنـ هـذـهـ «ـالـحـضـارـيـةـ»ـ الـحـدـاثـيـةـ.ـ فـالـسـلـطـةـ كـانـتـ اـسـتـعادـتـ الـعـلـمـ بـقـانـونـ الـأـحـوـالـ الـشـخـصـيـةـ الـمـتـقـدـمـ،ـ الرـقـمـ ١٨٨ـ،ـ لـسـنـةـ ١٩٥٩ـ.ـ وـمـنـذـ ١٩٧٠ـ ضـيـنـتـ مـساـواـةـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـأـجـورـ بـحـسـبـ قـانـونـ الـعـلـمـ الرـقـمـ ١٥١ـ.ـ وـفـيـ أـوـاسـطـ السـبـعـينـاتـ بـدـئـعـ بـنـشـرـ شـبـكـةـ لـمـراـكـزـ مـحـوـ الـأـمـيـةـ بـيـنـ النـسـاءـ فـيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ الـعـرـاقـ فـضـلـاـ عـنـ مـراـكـزـ إـرـشـادـ صـحـيـ وـمـهـنـيـ،ـ وـأـتـيـحـ لـلـمـرـأـةـ أـنـ تـبـوـأـ مـنـاصـبـ مـتـقـدـمـةـ فـيـ قـطـاعـاتـ عـدـدـ عـلـيـاـ وـدـنـيـاـ.ـ وـفـيـ أـوـاـخـرـ ١٩٧٨ـ انـطـلـقـتـ حـمـلـةـ وـطـنـيـةـ شـامـلـةـ لـاـسـتـصـالـ الـأـمـيـةـ فـيـ الـجـنـسـيـنـ تـحـتـ طـائـلـةـ الـعـقـابـ لـمـنـ يـتـخـلـفـ.ـ وـبـالـطـبـعـ كـانـ الـاتـحـادـ النـسـائـيـ الـبـعـثـيـ،ـ تـحـتـ صـورـتـيـ الـبـكـرـ وـصـدـامـ،ـ يـقـودـ وـيـنـظـمـ وـيـوجـهـ مـحـتـكـرـاـ النـشـاطـ هـذـاـ.

هكذا وُضعت المرأة العراقية بين الحداثة الحديدية والأبوية الذكرية. لكن التقدم ظل، في الأحوال كافة، شيئاً آخر. فالعائد الذي جادت به الطبيعة، مصحوباً بانعدام نظام يراقب ويحاسب، حول العراق نمطاً ريعياً يوسع المسافة بين المجتمع والدولة وصولاً إلى القطيعة. ذاك أن الأخيرة لا تعتمد على إنتاج الأول ولا على ما يجري في مؤسساته وحياته الداخلية من جراث. فالحكم حتى حين يستثمر لا يندرج فعله في عملية مجتمعية مركبة ولا يصب في إعادة إنتاج اجتماعي. فالمهم أن يحكم الحكم كما يشاء، وللغرض المذكور يروح ينفق ويقدم «المكرمات». أما المجتمع فليفعل ما عنّ له شريطة أن لا يمسّ الأمن والجيش والسياسة ولا يهمس من وراء ظهر الحكم. وبموجب تقاليد الاستبداد الشرقي تمضي السلطة في سلطتها بالعشوانية والمزاجية اللتين تحلوان لها فيما يبقى «الشعب» بلا صدى على القرار السياسي ولا أثر.

وكما تحل الرشوة حيث ينبغي أن تحل الشرعية الدستورية، تتأسس حلقة مفرغة أضرارها تتنامي تصاعدياً. ذاك أن التزايد المستمر للحاجات يرتبط حكماً بنمو القوة الشرائية الناجمة عن العائد النفطي. وإنما على النحو هذا تراجع إنتاج العراق الداخلي ما دام أن العملة الصعبة، المتتحقق آلياً، تكفي لدفع كلفة الاستيراد. ويسبب مداخيل السبعينيات تمدد الاعتماد على النفط إلى مساحة حيوية جديدة: سد الحاجات الغذائية للسكان. وبالفعل فإن ٩٠-٨٠ في المئة منها راحت تؤمن باستيراد المواد الغذائية التي بلغت فاتورتها، مطالع السبعينيات، ١٢ ضعف ما كانته مطالع الستينيات. وهذا، حين نتذكر مقومات الاكتفاء الغذائي التي وقّتها للعراق إمكانات زراعية كبيرة وغير مستغلة، يساوي كارثة.

وحتى لو وضعنا جانباً الحروب اللاحقة والحصار، منح النزوح الاستهلاكي أولوية للاستيراد أعادت نمو الصناعة المحلية وشجّعت الهجرة من الريف طلباً لأجور المدن المرتفعة. وجاء ارتفاع سعر العملة أوضح تعبير المنحى الاستيرادي الذي يمنع إنماء مرتكزات محلية لاقتصاد وطني.

لقد وَطَدَ البعث دولة أخطبوطية على ريع يموّل استبدادها. فوُسعت البيروقراطية التي تغلغل في مناحي الحياة جمِيعاً وضوئفاً، مثلاً، أفراد «الجيش الشعبي» في ١٩٧٦. وما بين فرص عمل وأدوات رقابة وسيطرة، تعاظم التركيز على شخص «السيد النائب» والانفاق على التمهيد لما غدا عبادته. فهو صانع العراق الجديد وحاميه، وهو في الآن نفسه لحمة التماسك الذي يشد أطراف الفئة الاجتماعية الناشئة والمستفيدة من كونها «أهل الثقة».

هكذا تولت الدولة، وقد غدت مصدر تراكم رأس المال الخاص، تحويل المجتمع شكلياً فحسب. وفي الغضون هذه طرأ توسع طفيف في الصناعة، لكنه تضخّم في البناء والتجارة والخدمات. ففي ١٩٧٠ - ١٩٧١ وجد ٨٢٩ مقاولاً مسجلون رسمياً ليارتفاع العدد، بعد ثلاث سنوات، إلى ٢٧٨٨. كذلك ارتفعت الأرباح في قطاع البناء الخاص من ٣٥ مليون دينار عراقي عام ١٩٧٥ إلى حوالي ١٥٦ مليوناً بعد عام. لكن من أصل ٣١ أغنى مؤسسة في قطاع المقاولات واستشاراتها، عادت ملكية ٤ إلى بغداديين معظمهم بعثيون، و٨ إلى رماديين، و٧ إلى تكريتة، و٢ إلى نجفيين، و٢ إلى بصرانيين. أما الباقيات فإلى عرب ريطتهم، ماضياً أو حاضراً، صلة بالبعث. وفي مقابل ٣٢ مليونيراً كبيراً في ١٩٥٨ وقرابة ١٠٠ في ١٩٦٨، ارتفع العدد إلى ٨٠٠ في ١٩٨٢. ورغم التردي الاقتصادي للحرب مع إيران زادوا، بنهايتها، إلى حوالي ٣٠٠٠ مليونير، نسبة كبيرة منهم ينتمون إلى تكريتة أكثرهم مقاولون.

والحال أن البورجوازية الجديدة، في صلتها بتكريت والحزب الحاكم، نشطت العلاقات القرابية والجهوية على أنواعها، فلم يتربّ على نشأتها أفق عصري، أو علاقة أحدث، أو فكرة أرقى. وتعزز الاتجاه هذا مع الضربات التي كيلت للشيعة مُجبرةً كبيرةً نسبةً من رجال أعمالهم على المغادرة.

وتبعاً لطبيعته، ما كان لتحديث كرسول كهذا إلاً أن يشرع المسارب أمام إهدار المال العام. فتضافر الميل الاستهلاكي الحديث النعمة مما رمز إليه صدام

وعائلته، والنزعة العُظامية بما أنجبته من تماثيل ومشاريع ضخمة حجماً وكلفة، رشحاً العراق الغني لفقر مائل.

وفي الطرف الطبقي المقابل، اختلفت الهجرة الريفية لعهد البعث عن سابقاتها. فبسبب كثافتها وسرعة إيقاعها لم يواكبها، لدى العمال،وعي سياسي أو نقابي. بل ظلت عماليّة عمالها جزئية وناقصة، بدليل ما استوعبه الطفرة النفطية منهم فحوّلتهم موظفي خدمات، وأتاحت لبعضهم القليل التسلل إلى المقاولات.

بذا جفف البعث الأفكار والروابط التي تلبي مصالح تعادلها. ومع التعطيل الذي أنزله بالمجتمع المدني المُصادر، نشأ فراغ احتياطي يبحث عن يملأه. فهناك صدام في جانب وهناك صفر مطلق في الجانب الآخر. على أن الفراغ الاحتياطي يلزم الفقر الساطع كيما يصير فراغاً معلناً. وهذا تكفلته الحروب. فحين قرر الزعيم مهاجمة إيران، عام ١٩٨٠، كان لا يزال بلد الغني، رغم كل شيء، يتمتع بفائض مالي قدره ٣٥ بليون دولار. ومذاك انطلقت مسيرة الانتقال الصريح إلى الفاقة. فالاقتصاد الربيعي قصمت الحرب عموده الفقري، تبعاً لقيامه على العائد النفطي وحده، فضلاً عن المضي في تغليب الاستيراد الكمالي.

لكن مثلما كانت بذور الكارثة مقيمة في الإزدهار السابق، أقامت العشائرية وقيمها في قلب المرحلة الحداثية القومية. فاصطباغ البعث بالتكتيكيه وما رتبه من توزيع المناصب والوظائف قضيماً دعوى الحداثية البعثية. وما بين أوائل السبعينيات وأواخرها مثل حزبيون كعبد الخالق السامرائي وعدنان حسين الحمداني احتجاجاً عقائدياً على الاصطباغ هذا. بيد أن الحكم كان قد أعدَّ إعداداً صلباً، لا يعبأ بالمعانعات، لتحول من هذا النوع.

فإلى القيم القومية تربعت قيم العائلة المقدسة ومثالاتها. فالبكر هو «الأب القائد»، وهي «الأبُوّة» التي استحقّها بعده صدام، فيما خير الله طلفاح الذي عيّنه انقلاب ١٩٦٨ محافظاً لبغداد، هو «خال الحزب والثورة». وإذا مارس طلفاح دور

لص بغداد، فصادر بساتين وأراضي ووزع ما شاء منها في تكريت وبغداد، رعى حملة في شوارع العاصمة بحثاً عن المجاهرين بالإفطار في رمضان. بل ذهب خطوة أبعد مصدرأ قرار «العفة والطهارة» الذي يمنع ارتداء الملابس القصيرة ويقضي برش سيقان الفتيات والنساء باللون الأسود، «دفاعاً عن الشرف العربي». ولئن لم يطل العمل بهذا القرار، إلا أنه نمّ عن إحدى العواطف القوية في البيئة البعضية.

وفي البداية، آثر النظام دمج العشائر فيه عبر الجيش وقوى الأمن. وقد تعددت وسائل الدمج ما بين مكتب الحزب العسكري، و«مكتب العلاقات العامة» الذي تولاه صدام شخصياً، وهو بمثابة جهاز أمن قومي، و«لجنة العشائر» التي أنشأها القيادة القطرية أوائل السبعينيات. وعملاً بتوجيهات الزعيم تنشط هذه الأخيرة في المناطق الحدودية مع سوريا حيث التداخل الأهلي وتهريب السلاح، فضلاً عن تسلل الأفراد. وقد عرف صدام عن كثب تلك الطرق التي سلكها لدى هربه إلى سوريا في ١٩٥٩. لكن البعث في سياساته حيال العشائر، السنوية كما الشيعية، أحدث انقلابات في بنيتها تولى تمويلها بالرشوة. وفي حالات عدّة أحلت في الصدارة قيادات حزبية أو متتفقة تعود بأصولها إلى العشائر، من غير أن تكون راسخة فيها. ومن هؤلاء أقام كثيرون في المدن فضلاً عن صلاتهم بمصادرهم في الbadia. وقد تلقيت الدعاية العراقية الوجهاء العجدد المفروضين فسمتهم «مصنوعين في تايوان»، تعبيراً عن الرخيص قياساً بسلح أخرى غربية كانت تتدفق على بغداد.

وفي مطالع السبعينيات كانت ألغيت الألقاب والنسب ورُدّت الأسماء إلى العائلة النواة التي غالباً ما اختصرها اسم الأب. لكن هذا الموقف «الثوري» كتم التراكيب الدموية والجهوية للنظام نفسه. فمن دون أن يتقلص حجم التكارتة فيه، حُذفت كلمة «تكريتي» من أسمائهم. ولاحقاً تم تقرير بعشرين بلا عشائر وحمائل، كسعدون شاكر والمسيحي طارق عزيز أو الشيعي نعيم حداد. غير أن هؤلاء، وهم من شلة صدام، يضاعف افتقارهم إلى الظهور القبلي ولاءهم له،

ويلتحقون طوعاً، من ثم، بالترائب الدموي والجهوي الذي يرعاه.

والأهم في التمهيد البعشي لسطوع العشائرية كان «مؤسسة» وحدات الحماية التي ربما شكلت، من خلال تفرعها عن «جهاز الأمن الخاص»، أهم مؤسسات النظام. فعبر إمساكه بالأمن أنشأ صدام «الحماية» من التكريتيين وأبناء المناطق المجاورة. فكان يأتي بواحدهم وهو في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فتولى السلطة أموره المالية وترشف على زواجه وتأثيث بيته. وهؤلاء الإنكشارية البعشيون يغدو ولاؤهم الوحيد لـ «عمتنا الكبير» صدام. ولما انطوت مهمتهم الأصلية على حماية أقطاب الحزب والدولة، باتوا العين الساهرة للعم الكبير على المشكوك في ولائهم من هؤلاء الأقطاب.

وتحولت «الحماية» سلكاً حيث يلعب الدم والسرية، بالمعنى المعهود في المافيا الإيطالية، دوراً مركزياً. فهؤلاء يُستقدمون من التكارنة والعشائر الحليفة من غير أن يمرروا في أي تشكيل اجتماعي أو سياسي، ليُعزلوا تاليًا عن المجتمع الأوسع. وبوعيهم المدقع هذا يتم إخضاعهم لدورات عسكرية مكثفة تنمّي القسوة فيهم، فيما يعيشون في تجمعات عائلية مغلقة وفي مناطق سكنية معظمها حول القصر الجمهوري. أما قادتهم فلهم أماكن للمتع الليلية معزولة وأسواق معزولة هي الأخرى. فهم لا يبارحون جحورهم إلا في مواكب من سيارات معتمدة الزجاج، تنهب الشوارع بسرعة خاطفة فيما الرشاشات بادية من نوافذها جاهزة للإطلاق على من يقطع طريق الموكب. وعادة ما تخلو الطرقات من المارة لدى عبور المواكب هذه.

وجزئياً تذكر هذه اللوحة بميليشيات الحروب الأهلية، وجزئياً بالمجتمعات المضادة السلكية والحزبية، لكنها حكماً تحمل على التذكير بالعشائر وقد لوثتها الحداثة بالسيارات والبنادق، لا سيما وأن روابط القربي والمنطقة قاسم مشترك بين الطرفين.

وبمعنى ما وفدى كبار النظام من «الحماية»: فصدام ابتدأ أشبه بكبير مرافقي

البكر تماماً كما صار نجله، قصي، لديه. كذلك استهلّ علي حسن المجيد صعوده بمرافقة حماد شهاب، وفاضل البراك بمرافقة البكر، ولعب عبد حمود، وهو تكريتي و قريب، سائر أدواره انطلاقاً من حمايته صدام. ولم يكن بلا دلالة لعائلة رقصت طريقها إلى السلطة بالدم، أن تبدأ وراثة قصي لأبيه بتسلیمه أجهزة الأمن والحماية. فهنا تتقاطع الحداثة الأداتية والقيم العشائرية تقاطعاً وثيقاً، فيلوح صاحب «الدور» و«الوظيفة» صاحباً، في الوقت نفسه، لـ «المروءة» و«العهدة».

بيد أن المفصل كان الحروب. ففي أواسط الثمانينات شرع النظام يفسح المجال لاقتصاد السوق آملاً بتحجيف العبء عن قطاعه العام. لكن، وكما حصل في أوروبا الشرقية، تشكل العمود الفقري لبير وقراطية مشاريع الدولة من أعضاء الحزب الحاكم ومسؤوليه. وتدرجياً وجد هؤلاء أنفسهم إما في البطالة أو حيال انخفاض في «أجورهم». ومقابل نقص مواردها وتراجع قدرتها على التقديمات، انكمش بعض وظائف الدولة فبرزت العشائر بصفتها الصريرة هذه. وفعلاً أعيد لزعamasها قسط من قوتها فيما راح الإعلام الرسمي يخاطب في الجنود قيم عشائرهم الأصلية. وفي أواسط الثمانينات عادت الألقاب والنسب إلى التداول، ثم في التسعينات راح يتزايد عدد ممثلي العشائر في «المجلس الوطني»، أو البرلمان المفترض. ولم يفعل غزو الكويت وما تلاه من حصار غير مفاجمة الاتجاه هذا. فقد أضيفت إلى صدام صفة نبالة الأصل، وبمناسبة عيد المولد النبوى في ١٩٩١ ربط صدام نفسه بين قيادة حزب البعث وبين جودة الأصل، وهي ما يمكن أن يكون تنويعاً للأفراد على «أصالة» الأمة. كذلك سُمى الزعيم حزبه «قبيلة القبائل». والأهم أن السلطة أمعنت في ترديها الاقتصادي كما ضعفت شبكتها الأمنية وأدواتها، ما وسع الفراغ الذي كمله انكفاوها على بغداد. كذلك شرخت الطبقات المأجورة، الدنيا والوسطى، فيما كانت تُضاف ضرائب جديدة وينمو «اقتصاد» التهريب. وعموماً، تصدّعت البنى والمقومات الحديثة، اقتصاداً وطبقات وحزباً ودولة، ولم يظهر في الساحة إلا العشيرة.

وهذا ما تعدى «المثلث السنّي». ففي الجزء الذي استرجعته الحكومة من

كردستان، تعاظم دور العشائر التي تعاملت مع بغداد ضد البشماركة. وفي الوسط والجنوب اختارت السلطة حلفاءها من أوساط العشائر التي تصدّت للإيرانيين في الثمانينات.

وتكييف الحزب، فأعاد إلى الواجهة وجوهاً قديمة كانت طوتها الستينات وشيوخ الرطانة الاشتراكية للبعث. هكذا جيء بسلطان هاشم أحمد، من الموصل، ليحل في وزارة الدفاع، وبالارستوغرادي الباعثي محمد عبد الرزاق السعدون إلى وزارة الداخلية. لكن قبل ذلك، ومنذ ١٩٩٢، جعلت الصحف العراقية، بطريقتها، تعكس الواقع الجديد. فالصادرة صارت تحتلها برقيات المبايعة من زعماء العشائر، لا برقيات التأييد التي ترسلها المنظمات الحزبية.

وفي أيار ١٩٩٦ قطعت السلطة شوطاً أبعد إذ «نظمت» العلاقات بين العشائر والدولة، فأوكلت إليها مهمة فرض الأمن وجباية الضرائب في مناطقها، مقابل تسليحها ورذ الأراضي التي سبق أن صودرت منها إليها. وتعهد الحكم معاملتها معاملة خاصة بحيث يُعفى شبانها من الخدمة العسكرية ويحظى وجوهها بجوازات سفر دبلوماسية.

وإذا غدت العشائر، مع نهاية القرن، تساعد الأدوات الأمنية في بعض وظائفها في العاصمة، انتقل «المضيف» ليصير شقة حديثة في المدينة، وأضحت أبناء القبائل يرُون البغداديين، ما دهور الأمن وأثار حساسية بعض أجهزة السلطة. ووجدت تطورات كهذه ما يزكيها في التناقضات التي تطرأ بين الأعراف وما تبقى من قوانين، والحسد الذي كنته العشائر لموقع التكارته، فضلاً عن أن تلك التراكيب، في الحالات جميعاً، ليست مشهورة بمودة السلطة المركزية. في هذا المعنى انتقلت إلى الجيش نفسه حالات ثأر دموي، وفي ١٩٩٢ انفجر النزاع بين عسكريين جبوريين وأخرين تكارته لأن الآخرين اتهموا الأولين بالتخطيط لانقلاب. وفعلاً اعتُقل وأعدم بعض ضباط الجبوريين فيما هرب إلى الخارج

الوزير السابق حامد علوان الجبوري. وفي أيار ١٩٩٥ انتفض الضباط الصغار من الدليم لإعدام أحد كبارهم، العقيد مظلوم الدليمي. وبين إجراءات أخرى اضطر مجلس قيادة الثورة، في آذار ١٩٩٧، أن يصدر القرار الرقم ٢٤ مانعاً العشائر من التعرض للموظفين.

لكن السيطرة الذكرية، في هذه الغضون، استحكمت مستخدمة القيم الاجتماعية البدوية استخدامها الوعي الديني. فالمرأة التي لم يتغير، رغم إجراءات التحديث الأولى، موقعها في العائلة والمجتمع، وجدت نفسها الآن تحت سنابك مفهوم الشرف/العار. ترافق هذا مع التدين المتعاظم للحياة وتکاثر عدد المحجبات في شوارع المدن. وإذا انزوت النساء في البيوت وانسحن من سوق العمل الذي قلت فرصه وتراجع مردوده كثيراً، أضحت السكن في بيت العائلة الموسعة لتأخر زواج الشاب أو الشابة مصدر تجديد للقيم القديمة. وبالغت المعالجات الاقتصادية في الاتكاء على النساء ممن حُرمت واحدتهن، إذا قل عمرها عن ٤٥، السفر إلى الخارج ما لم يرافقها محرم ذكر. لكن العقاب «القانوني» صار أيضاً عشائرياً من النوع الأكثر وحشية. ففي ١٩٩٤ قرر قطع أذن من يفر من الجيش، وتتالت ممارسات سمل العيون وقص الألسنة ووشم الجبهة وبتر الأعضاء. وما كادت هذه القوانين تفتر قليلاً حتى أعيد العمل بها، بقوة وزخم، في ٢٠٠٠. فمن «يتطاول على مقام الرئيس» أو «يتلفظ ألفاظاً نابية بحق عائلته»، يقطع لسانه. وقد استعرض في شوارع العاصمة بعض من قطعت ألسنتهم كي يكونوا عبرة لمن اعتبر.

وثقل على النساء كابوس الشرف. ففي ذاك العام نفسه أريقت دماء كثيرة في حملة لضرب «أوكار البغاء» في بغداد وبعض المحافظات تصدرها شعار «تعيش الماجدة العراقية وتسقط العاهرات». وبعدما سمحت السلطة البعثية في طورها الأول بوجود أماكن محددة في العاصمة، كالكمالية، وفي البصرة، كحي الطرف، للحب بالأجرة، بات يقطع رأس كل من «ثبت» إدانتها بالبغاء، كما ثُفرض العقوبة ذاتها على الرجال الذين «يسهلون» عملها. لكن رأس المتهمة لم يكن

يقطع إلاً أمام دارها، فُيعلق الرأس على السياج في حضور رموز من البعث واتحاد النساء.

لقد حضر الثأر بأحرق أشكاله في عقاب ضحايا دفعتهم حروب النظام وإفقارها إلى ما اندفعوا فيه. وتبعاً لرواية فروا إلى الأردن، نفذ «فدائيو صدام» عمليات قطع الرأس بسيف حاد وثقيل، قتل من جرائها ٥٠ امرأة ورجلًا في بغداد وحدها.

الفصل الرابع عشر

موضوع للثقافة

لم يجد متابفو الشأن العراقي غير الدهشة يحتملها في نيسان (أبريل) ١٩٩٥ . فقد أسقطت الجنسية العراقية عن محمد مهدي الجواهري وعبد الوهاب البياتي والصحافي سعد البزار، بوصفهم «خونة باعوا أنفسهم للدولار». وما استحق العقاب لم يكن أكثر من حضورهم مهرجان الجنادرية الثقافي في المملكة السعودية.

الدهشة لم يكن مردّها ان الجواهري، وعلى مدى عقود، أبرز الشعراء الكلاسيكيين الأحياء في العالم العربي، أو أن البياتي من أسماء المحدثة والتجديد الشعريين. كذلك لم يستغرب العارفون لجوء النظام البعثي إلى سحب الجنسية من حيث المبدأ.

مصدر الدهشة والاستغراب أن البعث الحاكم كان نجح في حمل الكثيرين على تصديق الصورة التي عمّها عن ذاته، وهي حكماً تجافي سلوكاً كهذا. فالسائد، الذي أشاعه «مهرجان المريد» وغيره من النشاطات التي لا تُعدّ، أن ما لا يتهيّئه النظام مع السياسيين إنما يتهيّئه مع المثقفين.

طبعاً لم يتوقع أحد من صدام حسين سلوكاً دينغوليّاً من النوع الذي واجه به الجنرال الفرنسي رفض اعتقال جان بول سارتر، إلا أن أحداً لم يتوقع أيضاً سلوكاً غويزليّاً يجعل كلمة «ثقافة» سبباً لتحسس المسدس.

فمنذ بدايات حكمه عُني ببعث العراق بالثقافة والتعليم، الا ان عنایته بها كانت من الصنف الذي يستبطن غوبيلز فيما يوحى، دعائياً، بدعيغول. ذاك ان خلق «الانسان الجديد» من المهمات التي ينطيها النظام التوتاليتاري بالتربيّة والإبداع والإعلام، بقدر ما يعهد بها الى القمع والتديجين، فيسخو على الثقافة بالتالي ويمنع في استعراضها. وبعد تموز (يوليو) ١٩٦٨، استُخدم توفير فرص العمل سلحاً للتنفيذ والحجب كما اشتربت الدولة، عبر مؤسساتها المختلفة، أعداداً هائلة من اللوحات الفنية. وعلى العموم قدّمت رشوّات وسعت نطاقها السياسة الأبوية التدخلية، والاستثمار الأبوي في الميادين الابداعية، الفعلي منها والاستعراضي.

وقد اندفع الميل هذا بعيداً في ١٩٧٩ وما تلاها، فتعاظم التدخل والتوجيه كما تأسست عبادة صدام موضوعاً ممتازاً للتعبير الثقافي. هكذا صير الى تحويل كامل لا للنصوص فحسب بل للأمكنة أيضاً. وبالفعل تعرضت الحيز العام في العراق لغزو المبني والتماثيل والنصب، فضلاً عن الجداريات والشعارات.

وكان صدام نفسه، وقبل عامين على تسلمه الرئاسة، ألقى في موظفي وزارة التربية العراقية خطاباً نبههم فيه الى أن «عليكم بتطويق الكبار عن طريق أبنائهم، بالإضافة الى الروافد والوسائل الأخرى. علموا الطالب والتلميذ أن يعرض على والديه إذا سمعهما يتحدثان في أسرار الدولة (...) عليكم أن تضعوا في كل زاوية إيناً للثورة، وعيناً أمينة وعقلاً سديداً يتسلّم تعليماته من مراكز الثورة المسؤولة (...) كما يجب أن تعلموا الطفل أن يحذر من الأجنبي لأن الأجنبي هو عين بلاده، وببعضهم وسائل مخربة للثورة (...) إن الطفل، في جانب من علاقته مع المعلم، كقطعة المرمر البكر في يد النحات، حيث يملك القدرة على إعطائها الشكل الجميل المطلوب، دون أن يتركها للزمن وتقلبات عوامل الطبيعة».

وليس ثمة ما يدلّ على ان «السيد النائب» كان يملك ما يكفي من إمام بتجربة ألمانيا الشرقية، حيث حاولت المدرسة الرسمية الحلول محل الأهل، فيما

عمل جهاز «ستازي» الأمني الشهير على إفساد سائر العلاقات، داخل البيوت كما بين جيران الحي السكني او موظفي الوحدة الادارية.

المؤكد، على أية حال، أن أكثر ما يسرّ الانسان البعثي «الجديد» تلك التحولات السكانية والديموغرافية التي شقت طريقها. ف بهذه توافرت للبعث المادة الأولية لصناعة كائن متزوع عن كتل التلاحم التقليدي وضعيف الصلة، او عديمها، بذاكرة الماضي. فالعراقيون الذين كانوا يعدون، في ١٩٧٥، ١٠ ملايين صاروا قرابة ٢٥ مليوناً في مطلع القرن الحادي والعشرين. أما سكان بغداد الذين لم يتعدوا، في ١٩٦٨، المليون ونصف المليون فأمسوا، أواخر الثمانينات، ٥ ملايين نسمة. لكن لتن نمت بغداد، بين ١٩٦٢ و١٩٧٥، ثلاثة أضعاف فان مدن الضواحي نمت عشرة أضعاف في الفترة نفسها. وفي الموازاة، ويفعل الزيادات السكانية، زادت المادة الخام القابلة لتصنيع النظام. في بين ١٩٧٦ و١٩٨٦ ارتفعت نسبة تلاميذ المدارس الابتدائية ٣٠ في المئة، والتلميذات ٤٥ في المئة. اما في المرحلة الثانوية فكانت الزيادة بنسبة ٤٦ في المئة، وللبنات ٥٥. وتولى التعليم نظام مركزي ظل، حتى أواسط الثمانينات، يواكب النمو السكاني بإنشاء المدارس والجامعات. لكن مركبة التعليم لم تقتصر على مناهج موحدة موضوعة، كما في كل أنظمة الحزب الواحد، على هوى القراءة البعثية للتاريخ والعالم. فهي تعدّت ذلك الى عسكرة التلاميذ والطلبة، ولو تفاوتت درجاتها تبعاً للمرحلة وتحدياتها. فهم، مثلاً، كانوا يؤدون التحية العسكرية لصدام «الأب»، ويلبسون قمصاناً تتزين بصورته، وينشدون الأناشيد له وللبعث، مرفقة أحياناً بعيارات نارية، كما يحفظون عباراته «الحكمية». فصدام كان جزءاً لا يتجزأ من المناهج التي يلقنها بعيشه الغد ورقابته، من خلال صورته، ماثلة في الصفوف كلها. فقد حفظ التلاميذ خطبه عن ظهر قلب لكنهم، في حصص التاريخ، درسوا «مناوراته العسكرية» أيضاً، وفي دروس الدين عُرِفوا بتقواه، لا بل في صفوف الكمبيوتر كانت صورته حافظة الشاشة، واحتفظ الأدب الإنكليزي بحصبة له. ومن المرحلة الابتدائية حتى التخرج من الجامعة لقُم الطلاب «المعطيات» نفسها عن القائد، المرة بعد

الأخرى. أما التجربة على ذكره بالسوء فعد خطرأ على التلاميذ واهلهم واساتذتهم في آن، إذ لن يلبث أن يظهر، في المدرسة، بعض ملتزم ينقل الخبر إلى المقر المحلي للحزب.

والحال أن صدام الذي كان القائد والزعيم المعظم بات أيضاً، وبعد انقطاع العراق عن العالم الخارجي، المثال الذي يتمثله صغار البلد كما يتمثل رفاقهم في باقي العالم مادونا أو البيتلز أو جيمس دين.

وقد استقرت مصادرة التعليم وتبعيشه، بعد الحروب والمرارات، عند نزوع اسبارطي معلن وحاد. ففي ١٩٩٧ بات الاولاد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ و١٧ سنة مجبرين على الانتساب إلى معسكرات تجري فيها تدريبات قاسية تتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل الدولية. وبعد ثلاث سنوات أقيمت معسكرات لمدة ثلاثة أشهر سنوياً، الهدف منها تدريب الأطفال حتى عمر الرابعة عشرة بوصفهم «أشبال صدام». وعلى الأهل الذين يتخلّفون عن إرسال أبنائهم إلى مخيمات الأشبال، فُرضت عقوبات كالغاء بطاقة التموين العائلية.

ولم تكن الحياة الجامعية أفضل حالاً. فالىربط الاستاذ الجامعي او عميد الكلية بدور أمني، وتميّز الحزبي رتبة ومرتبة عن غير الحزبي، نشط المخبرون بذرية الحماية من الاعداء. فوجد، مثلاً، في جامعة الموصل سجن خاص وغرف للتحقيق مع الطلاب والمدرسين، واقامت مكاتب لضباط الأمن داخل الحرم الجامعي والمؤسسات العلمية، فضلاً عن حجب العالم الخارجي على نحو فاقمه الحصار التسعيني. فلم يقتصر الحجب على الإنترنوت والفاكس والاشتراك في المجلات والصحف الصادرة خارج العراق، بل شمل أيضاً فرض الرقابة على المراسلات والكتب الواردة او الصادرة، وتحريم الاتصال بالأساتذة العرب أو الأجانب. ولم يفت صدام التشديد على ربط البحث العلمي في الجامعات بخطط برامج التصنيع العسكري ويراجحها. وأنه خصص مبالغ ضخمة نسبياً لانجاح عسکرة البحوث وفر، بهذا، فرضاً لأساتذة الجامعات لتحسين ظروفهم بعدما

تدنى مرتب واحدهم الى ١٥ دولاراً شهرياً. وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ألزمت الجامعيين قضاء ٤٥ يوماً من العطلة الصيفية في التدريب يخدمها البعثى المتقدم في مؤسسات التصنيع العسكري، والأقل ولاة في مؤسسات وزارة الصناعة والمعادن. وهذه النشاطات ومثيلاتها ما سمي، في العراق، «تعشيق الجهد الأكاديمي لأساتذة الجامعات مع المجاهدين في التصنيع العسكري».

وعملت الثقافة، من ناحية أخرى، على استكمال التأسيس الذي تتولاه التربية والتعليم. فلم تكتف سياسة البعث الثقافية، في سنوات حكمه الأولى، بترويج المواقف الرسمية والسعى إلى استيعاب المثقفين. إذ فيما كان العائق السوري يحدّ من الصدى العربي لبغداد، حاولت الجسور الفنية والأدبية ربط ما تقطعه دمشق، قافزةً إلى الثقافي من فوق حاجز الجغرافيا، لبلوغ نتائج سياسية.

والعراق، على هذا الصعيد، ليس كأي بلد عربي. فهو صوله إلى السلطة، وضع البعث يده على كنز إبداعي وقف أمامه وقفة بدوي أمام مدينة معقدة. ففي ذلك البلد يكمن الانتاج العربي الأكبر للشعر، والبلد هو المهد الأبرز للحداثة الشعرية. لكن العراق أيضاً وطن الفن التشكيلي بامتياز: فبسبب جود سليم وفائق حسن وشاكر حسن آل سعيد وغيرهم، أصبحت بغداد الخمسينيات مركزاً لبعض أشد تجارب التشكيل حيوية، وعلى نحو لم يسبق له مثيل في آية بقعة عربية. وفي الموسيقى والغناء، عُدّت عاصمة العراق دائماً إحدى عواصم ثلاث للطرب، والآخريان القاهرة وحلب. أما في استهلاك المعرفة، فشارعت عبارة بلغة الدلالة تقول إن القاهرة تكتب وبيروت تنشر ويغداد تقرأ.

ويبقى أن الخلفيات التي تنفع مصدراً للإمداد، هي ما توافر منها للعراق الكثير: فهو، بقدر من استعادة الماضي وقدر من اختراعه، «بلاد ما بين النهرين» بقدر ما هو حضارة العباسين المسلمة. وهو تراثات فرعية لسنة وشيعة ويسوعيين ويهود وصابئة، ولعرب وأكراد وتركمان وأشوريين. ثم أنه بيئة لم تقتصر

محافظتها على تقليد العالم العثماني، إذ كان الكثير من العائلات العراقية المحافظة ذا أصول تركية حديثة العهد نسبياً. لكنه، كذلك، حاضن لمناخ ثوري عصف مرأة عسكراً انقلابياً، ومرة حزباً شيوعاً، وثالثة راديكالية شيعية، وعلى الدوام قوميين عرباً مهتاجين.

وهذا جميئاً غيره البعث إلى هذا الحد أو ذاك، فلم يبق حيز من حيزات الثقافة إلا ارتد عليه الأثر البعثي.

فالموسيقى شرعت تحول، منذ ١٩٦٨، جزءاً من إعلام السلطة، مثلها مثل باقي الأنشطة الثقافية. بذا جعلت تنفصل عن موروث طويلاً ما اتصل اتصالاً طبيعياً بعناصر محلية واقليمية. وإذا بدت القطيعة في السنوات العشر الأولى من حكم البعث أقل حدة مما بعد ١٩٧٩، إلا أنها نفع هناك على أصول الافتراق عن المسار الوجданى في الغناء، وتوقف التجديد في التلحين الموسيقى المستند على محاياقة التقاليد الشرقية والعربية. فقد صار الغناء للوطن غناء للبعث «الصامد» عبر صوتي السورية المقيمة في العراق دلال الشمالي والعرacıي داود القيسى الذي أمسى لاحقاً نقيب الفنانين العراقيين. وتراجع، كذلك، التقسيم المعهود للغناء والألحان (مديني، ريفي، بدوي) إلى فوضى لحنية تزكيها ثقافة تريف المدينة التي كانت إحدى ترجمات الهجرة المتتسارعة والمعطوفة على سيطرة ذوي الأصول غير المدينية على المدن.

آنذاك شحيبت أغانيات وألحان صانها بأصواتهم وموسيقاهم فنانو الغناء الشعبي البغدادي، كناظم الغزالى ورضا علي ومائدة نزهت وأحمد الخليل وعفيفة اسكندر وسليمة مراد، وفنانو المقام العراقي، كمحمد القبنجي ويونس عمر وغيرهما، لتنتشر أغاني بعيدة عن ذائقـة أهل المدينة. لكن هذه الأخيرة، وعملاً بالتغيير الديموغرافي، ما لبـثت أن تحولـت تدريجـاً من كونـها ريفـية الطـابـع كتابـها وـمـعـنـوها وـمـلـحـنـوها من جـنـوبـ الـبـلـادـ، إـلـىـ أـخـرىـ تـأـلـفـهـاـ مـدـيـنـةـ تـكـتـسـبـ طـابـعـ الضـواـحـيـ المـتـجـاـوـرـةـ.

ولاحقاً، ومع سنوات رئاسة صدام وما صاحبها من حروب، ولد ما عُرف بـ«أغنيات المعركة» التي مارست ما يشبه التأمين للحناجر، فشاع غناء يمعن في تمجيد الحرب حيث البارود «رائحة هال». وضمرت، خلال المرحلة تلك، الأشكال التقليدية مثلما توقفت مسارات التلحين الحديثة لتدور الأغاني حول «الفاو» و«المدافع» و«الطائرات»، ودائماً معها، وفي الصدارة منها، صدام.

وفي أجواء ثقيلة الوطأة كهذه، اقتصرت المغایرة على المطرب كاظم الساهر الذي أنسد، من ألحانه، للحب في أزمنة الحرب، فوفر استثناء لا يندرج في السياق الفني العراقي لكنه صالح لتعزيزه. فهو حاول، بطريقته، استيراد ما أحدثه الفيديو كليب والنجومية في الغناء الغربي، ومن ثم توظيف وسامة المبدع في توضيب إيداعه. وهذا، منظوراً إليه على خلفية الوضع العراقي، قابل لأن يوحى التطبيع، ولو بضميق وسطعية، مع ما يستجد في العالم المتقدم.

لكن إلى الساهر الذي هاجر أوائل التسعينيات، هجر عشرات الموسيقيين والمعنىين العراق. فـ«الفرقة السيمفونية الوطنية» التي تُعتبر من الأعرق عربياً، إذ تأسست في ١٩٤٨، غابت لسنوات بعد مغادرة قائدتها محمد عثمان صديق ونخبة من عازفيها توفي أحد أبرزهم، أسعد محمد علي، في المنفى. ويسبب المواقف السياسية للملحن كوكب حمزة، المقيم في الخارج، عوقب أهله بالقتل، فيما آثر حسين نعمة، مطرب السبعينيات الذي سماه البعض «عبد الحليم حافظ العراق»، أن ينكفِّ إلى بيته في الناصرية ويعزل الفن مبكراً.

وفي أعوام الحصار وحصاد ثمار الحروب، انسحبت الأشكال اللحنية والغنائية أمام طغيان فرضته فجاجة تجمع الخفة إلى جلافة عديمة الكياسة والحدقة. وقد وجد الشكل هذا منبره في «تلفزيون الشباب» الذي يديره عدي صدام حسين، ويستخدمه مصدراً للتقرير والتبييد في الحقل الفني.

ويوجه الإجمال، تم الانقضاض على الذائقـة العراقـية في غناء المـوال والمـقام، فيما حلـت الرـشـوة هنا أـيـضاً. فالـذـي يـغـنـي عنـ الـحـربـ، ولـهـاـ، كانـ

يحظى به «مكرّمة» خاصة من صدام، غالباً ما تكون سيارة فاخرة. كذلك رُتّبت هبات لمن يكتب أغاني تمجّد صدام وال الحرب، ورُصدت مكرمات رئاسية لأصحاب الألحان التي تثير الحماسة كما نُظمت، منذ ١٩٩١، «مسابقة أم المعارك» للتألّيف الموسيقي.

ولو حظّ، في المقابل، أن إسم مطربة واحدة لم يظهر على مدى نيف وثلاثين سنة، في البلد الذي عرف منيرة الهوزوز وصديقة الملاية وزكية جورج وسليمة مراد ولميعة توفيق ووحيده خليل ومسعوده وزهور حسين وإنصاف منير ومايدة نزهت وغيرهن. أما اليهود واليهوديات ممن لعبوا دوراً بالغ الأهمية في الغناء العراقي فطالهم إغفال شبه كامل.

والفن التشكيلي لم يكن أفضل حظاً. ففي ١٩٦٨ كان جيل الفنانين الشبان قد تطور انطلاقاً من المرتكزات التي أرساها جيل جواد سليم، وشرع نضجه الفني يتصلب ويتمايز. بيد أن الانقلاب البعشي أثر إلى أبعد الحدود على الفنون التي سعى إلى دمجها في نظرته السياسية. ولشن عرفت سبعينيات الريع النفطي نشاطاً ملحوظاً ومدعوماً رسمياً، إلا أن ذلك النشاط نفسه فاقم الرعاية الحكومية والتدخلية. هكذا، مثلاً، حصن «المتحف الوطني للفن الحديث» الفنون البصرية شارعاً في إقامة عروض منتظمة لا سيما في المناسبات البعثية والعروبية. كما تزايدت مشاركة الفنانين العراقيين في معارض وبياناليات عالمية، إلا أن هؤلاء جعلوا يحملون معهم إلى العالم ما ينتجونه ضمن شروط الانتاج البعثي. وعبر الشرق الأوسط وأوروبا تابعت الحكومة بنشاط ملحوظ إقامة مراكز ثقافية عراقية كان أحدها، وأنشطها، مركز لندن. وخلال السبعينيات والثمانينيات غدت هذه المراكز أساسية في تنظيم كثير من معارض الفن الحديث، لا للفنانين العراقيين فقط بل أيضاً لفنانين عرب وعالميين. كذلك طُبعت المجلات الأنيقة والمكلفة التي راحت، منذ الحرب مع إيران، تتحسر تباعاً. وفي الوقت نفسه غدت بغداد مقرًّا نشطاً للأحداث الفنية العراقية والعربية التي كان غالباً ما يضمون سياسي. ففي ١٩٧١، مثلاً، نُظم معرض ضخم لـ«جماعة البلد الواحد»، كُرس

لاستكشاف الرسم والحرروف العربية بوصفها العناصر التعبيرية في تكوين العمل الفني. وبعد عام عرفت المدينة فورة فنية عالمية رعتها الدولة، كما أقيم مهرجان الواسطي، رسام الممنمنات الشهير الذي عاش في القرن الثالث عشر. وتلا ذلك، في ١٩٧٣، عقد المؤتمر الأول للفنانين العرب في بغداد، ما شكل انطلاقاً لـما صار «اتحاد الفنانين العرب». وفي السنة التالية انعقد هناك البينالي العربي الأول. وعلى النحو هذا استمر الأمر فشهد العام ١٩٧٩ افتتاح متحف «الفنانين الرواد» عارضاً أعمالاً يعود بعضها إلى أوائل الخمسينات. وجرت، في هذه الحدود، محاولات متغيرة لتعزيز المصالحة مع الفن واستيعاب فاعليه والاستحواذ، من ثم، على ماضي العراق الثقافي.

والحق أن العاصمة لم تحتكر الاستعراض الجديد. فالمراكز الرسمية للفن وكليات تدریسه نشأت أيضاً في المدن الكبرى كالبصرة والموصى. وقد استفاد المبدعون العاملون بموجب الخطوط التي رسمتها الدولة من هذا المناخ. فقد أتيح لأسماء غدت مهمة لاحقاً، أن ت تعرض وتبرز. كما ظهرت مجموعات مستقلة ومختلفة لم تعمّر طويلاً، الا إنها أنسنت لصعود أسماء ذاعت بعد ذلك لينتهي معظمها، بعد سنوات قليلة، في الخارج.

وعلى العموم شهدت السبعينات نهضة ورواجاً مصحوبين بالسياسات التدخلية والأبوية. لكن الحرب مع إيران أنهت التجربة المذكورة وافتتحت هجرة الفنانين الواسعة.

واستمر، في الثمانينات، الدعم الرسمي للفنون لكنه أصبح أشد تدجيناً وإقحامًا في الحرب والسياسة. فبعدما افتتح، في ١٩٧٩، «معرض الملصق العالمي الأول»، ترکز المعرض الثاني على الضربة التي كانت اسرائيل، قبل أشهر، قد كالتها للمفاعلين النورويين العراقيين. هكذا سادت الموضوعات التي تتناول الصهيونية وعدوانيتها، أو حق العالم الثالث في التقنية. ولئن مضت بغداد تكرّم فنانين عراقيين وعرباً وعالميين، غدت الدلالات السياسية للتكرّم أشد

نفوراً. كذلك، انتشرت الغاليريات الفنية في العاصمة، لكن معظمها أمسى موصولاً، على نحو أو آخر، بوزارة الثقافة. وفي ١٩٨٦ افتتح «مركز صدام للفنون» فحل محل «المتحف الوطني للفن الحديث»، حتى إذا اندلعت حرب غزو الكويت، وُجهت للفن ضربة فاقت سابقاتها جميعاً. فقد تضاعفت الرقابة تضاعفاً المصاعب المادية للفنانين وعزلتهم عن العالم الخارجي ما أطلق، بدوره، موجة هجرة أخرى.

وبنتيجة سياسة تدخلية وحربين وحصار، وهنت صلة الانتاج العراقي بالجديد في العالم. ولم يبق، كي يُستكمل اغلاق الدائرة، الا منع السفر بقصد الدراسة. وبالنتيجة وجد فنانو العراق أنفسهم، وللمرة الأولى، إزاء وضع مُزِّر جداً. فقد باتت زيارة متاحف البلدان الأجنبية حلماً، دع جانباً معارضها ومتابعة تطوراتها.

واقترن الانكفاء على الذات بالعداء للغرب الذي هو، من جهة، عدو النظام، ومن جهة أخرى، فارض الحصار. واستجابة لنرجسية جريح ولإيديولوجيا حاكمة كارهة للغريب، بولغ في العودة إلى «التراث» الذي جمع فهمه بين مقدمات عربية - إسلامية وأخرى عراقية تتجاوز الإسلام إلى ما قبله، كما تتجاوز العرب إلى الأكراد والتركمان، والسنّة إلى الشيعة. غير أنه ظل يصب، في اللحظات الحاسمة، عند رؤية إسلامية عربية سنية تنتهي إليها حقب العراق وجماعاته. وفي مقابل المعارض عن الزعيم وأطوار حياته، وعن البعث وأعياده، والحكم وإنجازاته، غدت «الهوية الوطنية» و«التراث والمعاصرة» المواضيع الأثيرة للسجالات الفنية.

والنزعـة التراثـية هذه لم تكن جديدة. فمنذ وصول البعث إلى السلطة تـم رعاية الأعمال التي «تحـيـي» التـرـاثـ، والتي أـنـفـقـتـ عـلـيـهاـ مـبـالـغـ طـائـلـةـ. فقد بـولـغـ في الاـشـادـةـ بـهـ، ثـمـ جـعـلـ مـادـةـ لـلـدـعـاـيـةـ فـيـ مؤـتـمـراتـ لاـ حـصـرـ لـهـ، وـعـبـرـ نـشـاطـ المـراـكـزـ الثقـافيةـ العـراـقـيـةـ فـيـ بـقـاعـ الـعـالـمـ، وـبعـضـ مـجـلـاتـهـ الـأـنـيـقـةـ. وـتـوـلـتـ أـيـضـاـ هـذـهـ المـهـمـةـ الفـرقـ الجـوـالـةـ لـعـرـضـ الـفـنـ وـالـأـدـبـ الشـعـبـيـ، وـالـمـعـارـضـ الـدـولـيـةـ وـالـمـهـرجـانـاتـ،

الادبي منها والشعري، التي أقيمت في بغداد بصورة منتظمة، بتمويل كامل من الدولة، وبحضور كبار الادباء العرب. وعلى ما يجري عادةً في خصوص التراث، أعاد البعث اختراعه بالطريقة التي يريد. لكنه، فيما كان يفعل ذلك، مهد للتطور التالي حين غدت شفرة التراث أشد نضالية وعدوانية حيال الآخر.

وبالنزعه التراثية ويعيرها تطور نهج تبدّلت أفضل ثماره في انتعاش الحروفية العربية على نحو مُضجر متكرر، فيما تمثل أسوأها في بورتريات صدام والجداريات التي شوّهت وجه بغداد، فضلاً عن لوحات رُسمت بالدم، أو قيل ذلك، إبان الحرب مع إيران.

وفي الغضون هذه أصبحت درجة القرب من النظام المحدد الأول لحصول الفنان على مواد أولية وعلى فرص عمل، فضلاً عن تمكّنه من العرض. وإذا تم تحويل فنانين كبار إلى موظفين يزبنون بيوت الحكماء، ويررون ظمائم المzman إلى إشعار أهل الفن بالدونية حيال أهل السلطان، قضى في المنفى، وفي الفقر والنسيان، آخرون بارزون كخالد الجادر ومحمد علي شاكر ورسول علوان. ولم يخل الأمر من دم صريح، فأعدم شمس الدين فارس، اليساري وأول فنان عراقي يختص بالجداريات في موسكو.

ولم تكن السينما بين الأنشطة التي برع بها العراق. مع هذا توقف انتاجها في ١٩٩٢، عند الفيلم التاسع والتسعين الذي كان عن «الملك غازي»، الرمز المسيطر نفسياً والمحبوب من البيئة القومية في العراق. فقد انسحب وزارة الثقافة من الانتاج بعد أفلام كثيرة أقدمت عليها وعجزت عن تحقيق مردود مادي منها فيما خانها المستوى الفني المقبول.

والحال ان دور السينما التي شهدت بغداد بداياتها مطالع القرن العشرين، لعبت العقوبات التي تلت حرب الكويت دوراً حاسماً في القضاء عليها. وكانت صناعة السينما العراقية بدأت مطالع الأربعينات، وتمثلت في بضعة مشاريع خاصة نجح أصحابها في التعاون مع مشغلين بالسينما في فرنسا ومصر ولبنان. وفي

١٩٥٩ أمم العهد الجمهوري الصناعة هذه، الا ان الرقابة عليها والتدخل فيها تعاظما بعد ١٩٦٨ . بيد ان الطفرة النفطية عادت عليها باستثمارات ملحوظة فراحت الأفلام الموجهة سياسيا تكسب، خلال السبعينات، بعض الشيوع في مهرجانات دولية عالمثالثية او في بلدان الكتلة السوفياتية، وكانت أفلاما ترورج العراق البعثي ونظامه وايديولوجيته القوميين وتجربته «الاشتراكية». وقد بلغ البذخ في الترويج حد استقدام الممثل البريطاني البارز أوليفر ريد ليلعب نجما في فيلم «المأساة الكبرى» عن ثورة العشرين ، حيث كان الضابط البريطاني المتعجرف الذي اغتاله مسلحون الثورة. كذلك جعلت سيرة صدام فيلماً للمخرج المصري توفيق صالح، تبعاً لرواية كان الشاعر الراحل عبد الأمير معلنة كتبها في جزءين بعنوان «الأيام الطويلة»، ثم أمر بتدريسها في المناهج التثقيفي لتنظيمات البعث. وفي الفيلم المذكور أدى دور صدام قرينه الشاب، وصهره اللاحق، وقتيله في ما بعد، صدام كامل.

على أن النظام لم تعوزه الحجج «النظرية» في مواجهة استفحال الحصار والعزلة. فهو ما لبث أن قلب المأساة إلى خيار حر وفاضل. فقد حاولت المؤسسة الثقافية الجديدة «بيت الحكم» المرتبطة بـ«ديوان الرئاسة»، إيجاد « إطار نظري» للعزلة باعتبارها موقفاً من «العولمة الأميركيّة». وبالاستفادة من بعض أدبيات مناهضة العولمة أسبغت على وسائل الاتصال المعاصرة وشبكة الانترنت أوصاف الهيمنة الأميركيّة ونعوتها. وفي العام ٢٠٠٠ أقامت مؤسسة «الدراسات الاستراتيجية» التي عُرفت بكثافة إصداراتها الشهيرية والفصصية وبكتابها، «المؤتمر الفلسفـي الأول» حيث أصدر الباحثون الحكم النهائي على العولمة بوصفها «هيمنة أميركـية لا بد من مقاومتها»، مؤكدين أن العراق «جسم أمره وأغلق الباب أمام أي خطـر للـعولمة».

والراهن ان السلطات العراقية حافظت على منع الانترنت، المُراقب، خارج الاستخدام الحكومي وفئة محدودة من الموظفين والأساتذة المضمونى الولاء. هكذا لم يتجاوز عدد مستخدميه في ٢٠٠١ الى ١٢٥٠٠ شخص كلهم رسميون في

صورة أو أخرى. فقبل عامين فقط أصدرت السلطة قراراً يتناول «الجرائم التي يحاسب عليها القانون للاستخدام غير المشروع للحاسوب ولشبكة المعلومات»، جاعلاً الانترنت رديفاً لـ«التخريب الثقافي وتدمير البنية الفكرية القومية والوطنية». كذلك راحت الدوريات الثقافية الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام، وعن مؤسسة «بيت الحكم»، تركز على «الجانب المظلم» للانترنت، وترجم مقالات تسعى إلى الكشف عن «سبل مكافحة جرائم الحاسوب وشبكة المعلومات».

أما في مجال الابداع المكتوب فبدت الأمور أفحى. فقد انتشرت قصائد التكتب ومدح صدام وحرويه، لا سيما الحرب مع إيران التي أريد تأسيس شرعية ثقافية، ومن ثم سياسية، عليها. هكذا نشأت «القصيدة المليونية»، وثمنها مليون دينار، وقصيدة النصف مليون والربع مليون والمئة ألف. وغدا هناك شعراء يحملون ألقاباً نضالية وحزبية. فشفيق الكمالی الذي تولى وزارة الثقافة والاعلام قبل ان يصفيه حزبه الحاكم، سمي «شاعر البعث»، وهي التسمية التي أطلقت بعد ذلك على محمد جميل شلش. وُسمى عبد الرزاق عبد الواحد «شاعر الرئيس»، وغزاي درع الطائي «شاعر القوات المسلحة» ورعد بندر «شاعر أم المعارك» وساجدة الموسوي «شاعرة أم المعارك». وبقي الشاعر المركزي للسلطة سامي مهدي، البعشي التاريحي الذي عُرف بتخوينه مجلة «شعر» اللبنانيه ورمي كل محاولة لكتابة شعر حديث بالعملة والتآمر على العروبة.

لقد حدد قانون المطبوعات العراقي للعام ١٩٦٨ ، والمعروف بالقانون الرقم ٢٠٦ ، سقوف التعبير السياسي والثقافي. فقد منعت المادة ١٦ منه كل مساس برئيس الجمهورية واعضاء مجلس قيادة الثورة او الجهات ذات الشأن المرتبطة بهم. كما حرّمت كل مساس بالعلاقات مع الدول العربية او الدول الصديقة، او بالثورة وايديولوجيتها والجمهورية ومؤسساتها، وكذلك بالافكار والتصورات التي تنشر الدعاية الامبرialisية والانفصالية والرجعية والمناطقية والصهيونية والنازية والهادفة الى زعزعة الأمن الداخلي والخارجي. ومنعت المادة ايها الدعوة الى ارتكاب الجرائم والافعال التي تمس هيبة الدولة، او الى العداء والصدام بين أبناء

الشعب لأسباب دينية او لأغراض تسيء الى الوحدة الوطنية، والى الاديان الموجودة في العراق، والاخلاق العامة والشخصية.

ولئن كنا نقع في القوانين العربية على الكثير من هذه الفقرات، إلا أن تطبيقها العراقي بدا دائماً أقسى وأشد صرامة، ولو تخلل التفسير الرسمي لها قدرً بعيد من التأرجح تبعاً لتحولات العلاقات الخارجية للسلطة.

مع هذا ففي السنوات القليلة من عمر «الجبهة» البعثية-الشيوعية، أمكن نشر أدبيات غير بعثية من دون ان تكون، بالطبع، مناهضة علناً للبعث. لكن ذلك كله تغير بوصول صدام الى الرئاسة، ثم الحرب مع إيران، فذوى كل ما يوحى الاختلاف والمعايرة، ما خلا بعض أعمال لكتاب مصريين عارضوا سياسات الرئيس السادات وانتقلوا إلى بغداد ينشرون فيها. وبلغ التسييس أوجه مع حرب الخليج الأولى، فظهر كتاب شبان توجهت وحداتهم الى الجبهات فراحوا يكتبون قصصاً من وحي المعارك. وشاعت كتابات في الشعر والقصة عن الموت والشهادة وال الحرب المقدسة التي هي المطهر والبدء والفجر الجديد. وانتشر أدب تمجيد الحرب والواقع أسيراً في أيدي الايرانيين، كما تكررت صورة الأم التي تزهو وتفرح لمقتل ابنها. وعم إكبار «البكاء الجميل» و«الخراب الجميل»، فيما وُجد من يتحدث عن «الشعر البعثي العربي»، كما نشأ «نص الفاو». ونشرت قصص روايات وقصائد ودواوين شعرية لا تكتم عنوانينها الدلالات كـ«الرقص على أكتاف الموت» وـ«تحت لهيب النار» وـ«سماء في خوذة» وـ«نشيد الدم» وـ«الخوذة والنورس» وـ«خوذة عدنان» وـ«حججات الفاو».

وإذ ولد «الكاتب المقاتل» وسطع نجمه، تم التغني، كذلك، بالجنود والأفراد المقاتلين، عملاً بأمثلة البطولة الخارقة والشخصية الايجابية. فكتب، شرعاً ونشرأ، عن بطولات «العريف عبد العباس» وـ«النقيب جلال» وـ«إشرافات الشهيد عباس بن شلب» وـ«الشهيد عبد الزهرة» وـ«أغانيات العريف صباح» وقصة «الملازم غسان» وقصة «العريف ابراهيم» وـ«العريف زرزور» وـ«العريف عبد علي». كذلك

كتب عن «خوذة» و«تحت خوذة الحرب»، وعن «خريف الغزاة».

واخترق النشاط الكتابي، الموتى والاستشهادى هذا، مبالغات في الوطنية العراقية الممزوجة بالعروبة واحتكار الاسلام، وفي «الحضارية» التي لا يرقى الى شيء منها الجيران الأعداء شرق سط العرب. كذلك ذاع التباهى بالعودة الى ما قبل التاريخ حيث «تحالف» اليهود مع الفرس العجم. ولم يخل الأمر من وضع «منهج فلسفى» يحدد «مفهوم الموت البعثي» في زمن الحرب. وتکاثرت، بدورها، مدايا صدام على الطراز الشعري القديم الذي ينسج نسج الكاريكاتور على منوال الأمويين والعباسيين. وما بين قصيدة تسمى «البشير» وكتاب مُهدى اليه بوصفه «الانسان الكبير»، عانى مبدعون كثيرون كمحمد خضير معاناً باسترناك وبطله جيفاغو، فانكفاوا على ذواتهم، بالقدر الذي سمح لهم فيه أن ينكفوا. وفي المقابل، شارك كتاب وروائيون عرب ذوو شهرة بعيدة في الاحتفاليات هذه، وراح تتقاطر وفود منهم على جبهات القتال فيما سجل البعض «انطباعاتهم» عن بسالة العراق في حراسة «البوابة الشرقية للوطن العربي».

لكن، برغم ذاك الكم الهائل من الروايات والشعر، لم يولـد نص واحد جيد عن أدب الحرب، عراقياً كان أم عربياً. وعلى دفعات، راح معظم شعراء العراق وأدبائه يهاجرون الى الخارج حيث عاش محمد مهدي الجوادـي وعبد الوهـاب البياتـي ويلـند الحـيدـري وسعـدي يـوسـف ومـظـفـر النـواب وفـوزـي كـرـيم وصادـق الصـايـغ وهاـشم شـفـيق وغـيرـهم. فقدـم العـراق حقـاً أـهم ظـاهـرة عـربـية عن الانـشقـاق بالـمعـنى السـوفـيـاتـي لـلـكلـمة. وفي مـطـالـع ٢٠٠٠ حـسـمت المؤـسـسـة الثقـافـية أمرـها وسـمـت نحو ثـلـاثـين مـثـقـفـاً عـراـقيـاً في الـخـارـج «يـكتـبـون في الصـحـفـ والمـجـلاـتـ المعـادـية»، مـحاـولةً إـحـكامـ الفـصلـ بيـنـهـمـ وبيـنـ تـأـثيرـهـمـ عـلـىـ الدـاخـلـ العـراـقـيـ.

والحال أن الأدب الذي أـلـحقـ كـلـياً بـالـنـظـامـ لمـ يـمـلـكـ بـطـرـيرـكـاً كـغـورـكـيـ، وإن اـمـتـلـكـ أـكـثـرـ منـ رـقـيبـ كـجـدـانـوفـ. فـبـرـزـ، فـيـ هـذـاـ الإـطـارـ، الشـاعـرـ حـمـيدـ سـعـيدـ، رـئـيسـ تـحرـيرـ صـحـيـفةـ «الـثـورـةـ» وـوـكـيلـ وزـارـةـ الثـقـافـةـ وـالـاعـلـامـ وـالـأـمـيـنـ العـامـ لـاتـحادـ

الكتاب، وقبله عبد الأمير معلة، كاتب سيرة صدام الذي شغل أيضاً وكالة الوزارة نفسها. ولم يكفّ النظام عن محاولة اختراع مثقفه النموذجي الذي كانه ذات مرة رجل البعث الأمني والتكريتي فاضل البراك، إلى أن أُعدم وطويت صفحة قسوته المشوّبة بانتهاكات لا توصف. أما عزيز السيد جاسم، الشيعي والبعشي الذي استُخدم في السجال ضد الشيوعيين إلى أن كتب «الإمام علي سلطة الحق»، فحالت شيعيته ونزاذه دون هذا الموضع الذي رشحه له كثيرون. وفي ١٩٩١ سبق إلى السجن واختفى مع من اختفوا.

لكن الرشوة ظلت رفيقة القمع الدائمة. فمنذ البداية بدا واضحاً أن البعثية، أو التظاهر بها، شرط الحصول على فرصة عمل في أي من القطاعات الثقافية والاعلامية والتعليمية. وحتى الاعتراف بالشاعر او الكاتب، مثلهما مثل المغني والرسام، فبقي مرهوناً بتمجيد صدام وسياساته. كذلك خُصصت للأدب جوائز عديدة، ارتبط معظمها بالحرب مع ايران، كجائزة الفاو وجائزة قادسية صدام. وفضلاً عن فرص العمل التي وفرتها منابر الدولة، أمنت المهرجانات الكثيرة، لا سيما مهرجانى المريد وبابل، فرصاً لمن يبحث عنها بقدر ما خدمت الوظائف العربية لسياسة النظام. فال الأول، وهو عن الشعر، دُشن بعد وصول صدام إلى الرئاسة واختيرت له مدينة البصرة الشيعية حيث سوق الجمال القديمة التي تطورت لتصير ملتقى للشعراء والخطباء العرب. والثاني، للشعر الشعبي، بدء العمل به في الجنوب الشيعي أيضاً، بعيد وصول البعث إلى السلطة. وبعد الحرب مع ايران صار المهرجان هذا من أفتک أسلحة الثقافة العنصرية في الصراع «الحضاري» ضد «الفرس المجروس».

وعلى العموم، ظل «الانتصار» على إيران أم المناسبات. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، مثلاً، شهدت بغداد حدثين ضخمين كان أولهما معرضاً عالمياً للفن التشكيلي عُرضت فيه آلاف الأعمال التي تمثل ٦٠٠ فناناً قدموها من شتى أنحاء العالم، كما وزّعت خلاله ٢٣ جائزة بينها ٦ ميداليات ذهبية وأعطي كل فائز ١٥ ألف دينار عراقي. وبعد أسبوعين أقيم مهرجان المريد التاسع للشعر العربي

تحت اسم «مربد النصر»، فُدعي إليه عدد من أصحاب أشهر الأسماء في الشعر والأدب والنقد العربي من ١٩ دولة عربية. يومها منح الفائزون، وكثيرون منهم مدحوا صدام في مناسبة أو أخرى، جوائز اتخذت شكل ميدالية صدام للفنون. وهكذا، ولا سيما بذريعة الانتصار على إيران، جعلت ثقافة العراقيين أداءً لإعاقتهم. فإذا بها غناه لصدام ومدائح له وصور عنه وعن عائلته. لقد زحف القحط على تلك الثقافة التي كانت مدهشة ذات يوم، فانتهى بها الأمر لأن يصبح موضوعها الممتاز ذاك الطوطم الحديث.

الفصل الخامس عشر

ذات للثقافة و... للحياة

ما بين تسلم صدام الرئاسة وأواسط الثمانينات، جعلت بغداد مقصدأً لمهندسين معماريين من أبرز من عرفهم المعمار في العالم. فكان بينهم الأميركي روبرت فنتوري والياباني مينورو تاكیاما والإسباني ريكاردو بوفيل وغيرهم ممن استهواهم العروض العراقية وممن لم تستهوهم فانسحبوا. لقد حضروا من أبعد زوايا الأرض للمشاركة في مشاريع إعادة بناء المدينة. إلا أنهم لم يكونوا وحدهم من يهندسها. فصدام حسين كان لديه، هو الآخر، تصور واضح لما ينبغي أن تبدو عليه عاصمته في المستقبل. لا بل شارك بنفسه في بعض الحلقات الدراسية التي عُقدت لبحث الأساليب والمناهج المعمارية، من دون أن يرشرح شيء عن مساهماته التي يغلب الظن أنها لم تتعدد التوجيهات العامة.

فالتأثير الذي خلفه البعث، في العمارة وصناعة المشهد المديني العام كان، في الواقع الحال، أضخم من سواه. وهنا تربعت عبادة صدام تماماً كما يقتضي التربيع: جزءاً من المكان محفوراً فيه حجراً وصخراً وحديداً، يخترق المستقبل وينحفر فيه من موقعه هذا. والنشاط الفني، كما هو معروف، أبقى من السياسي، لا سيما متى كان نصبأً لا يفنى فيخلد، بهذا، صاحبه وحقبته.

ففي ١٩٨٥، وفي ذروة الحرب مع إيران، أمر ببناء قوس نصر تأخر افتتاحه حتى ٨ آب (أغسطس) ١٩٨٩ فربط الافتتاح بمرور عام على «النصر العظيم». وقد فُسرت الفكرة التصميمية على النحو التالي: «تفجرت الأرض وانهالت اليد

التي تمثل القوة والعزم، حاملة سيف القادسية، وهي يد السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) مكبّرة ٤٠ مرة، لتفّت بشرى النصر لل العراقيين الشامي، وتجّر الشبكة التي مدت بخوذ جنود الأعداء وتناثر قسم منها متعرجاً بالوحل». وتجسد العظام الهيولي، في هذا النصب، على أكمل ما يكون التجسد. فالأرض المتفجرة من مادة الكونكريت المسلح، والساعد والقبضة من البرونز، فيما الوزن الكلي ٢٠ طناً لكل منها قبل أن يثبتا على هيكل حديد يزن، بدوره، ٢٠ طناً.

هذا النصب، الذي تلا نصبي «الشهيد» و«الجندي المجهول» المهولين أيضاً، اعتُبر المرادف البعشي لقوس النصر في ساحة الشانزيليزيه بباريس، إلا أنه كان أكبر حجماً. فساعدنا الرئيس وقبضته، وهي ساعدان وقبضتان نُقلتا حرفياً وبأدق التفاصيل بما في ذلك شعيرات صدام، تنبثق من جوف الأرض مثل جذوع أشجار برونزية عملاقة طولها ١٦ متراً، وهو ارتفاع قوس النصر الفرنسي. ومن ثم يرتفع السيفان إلى علو يبلغ الأربعين متراً فوق سطح الأرض. كذلك جُمعت، من مخلفات الحرب، ٥٠٠٠ خوذة إيرانية أحضرت من ميدان القتال مباشرةً وقُسمت مجموعتين متساوietين وضع كل منها في شبكة مهترئة. وقد صُهرت أسلحة الجنود العراقيين من أجل صنع نصلي السيفين اللذين يفترض أن يكونا لسعد بن أبي وقاص، قائد جيش المسلمين الذي هزم الفرس في القادسية.

والحال أن أحد هواجس الزعيم المبكرة كان إعادة تشكيل الإسلام وما قبله، بل التاريخ عموماً، في صورة خرافية تنتهي إليه. فالرجل ينبعث ابئثاقاً من الأرض فينزلها وتميد تحته ليرقى، من ثم، إلى مادة من مواد طبيعتها. فهو، إذاً، من الطبيعي الراسخ لا من الصناعي العابر والزائل. وبالمعنى هذا شاهد العراقيون في ١٩٩٢ تدشين «نهر صدام» الذي ذهبت الدعاية الرسمية إلى أنه سيروي ما جفنته سلطته في الأهوار.

بيد أن تلبية إلحاح العظمة غالباً ما ارتبطت بأحداث أريد لها، بدورها، أن تصطبغ بدوي ضخم. ففي ١٩٨٢، وكان مقرراً أن يعقد في بغداد مؤتمر لدول

عدم الانحياز يهيء الزعيم العراقي لوراثة فيديل كاسترو في زعامة الحركة، وبعد ثلاث سنوات على استضافة بغداد مؤتمر القمة العربي الشهير ضد مصر ومعاهدة كامب ديفيد، تحولت العاصمة العراقية ورشة بناء عملاقة. فأموال النفط، ولم تكن قد جفتها الحرب، استخدمت على نحو موسع في تغيير الفضاء المحيط، والبشر وبالتالي. فقد شُقت في بغداد طرق جديدة أوسع وُخصت بالبناء مناطق بعينها ووضعت قيد التنفيذ مشروعات لتعمير ٤٥ مركزاً للمحال التجارية في أنحاء متفرقة من المدينة وعدة متزهات عامة، منها مركز سياحي جديد أقيم على جزيرة صناعية في عرض نهر دجلة، وعدد لا يحصى من المباني الحديثة التي تولى تصمييمها مهندسون عراقيون وأجانب من ذوي شهرة عالمية. كذلك وضع برنامج عاجل لإنشاء شبكة من قطارات الأنفاق، المترو، إلى جانب كثير من النصب الجديدة. وكما الحال دائماً ترك للرؤساء الذين تتجاهلهم الملاحم أن يكتبواها. فانفجر الهرجة الريفية في السبعينيات الذي تسبب في رفع أسعار البيوت وإطلاق المضاربات العقارية، وفر لقطاع البناء ركيزته الحاسمة. لقد زود المهاجرون الجدد سوق العمل المديني العمل الرخيص نسبياً. ومع هذا تعاظم الطلب فاستدعي استقدام أعداد إضافية وضخمة بلغت المليونين من الخارج. ومن العمال المهاجرين المصريين والمغاربة والسودانيين والقادمين من جنوب آسيا وجنوب شرقها تشكل الجيش الذي يبني ويعمّر.

واستمر الإنفاق العظامي سنوات في الثمانينات، فتجلى بعض نتائجه في «شارع حيفا» الذي افتتح وسط ضجيج إعلامي صاحب عام ١٩٨٥، إذ طمست معالمه القديمة تماماً وحيل، فيه، بين البغداديين وماضيهم. لكن قبل ذلك، وفي ١٩٨٣، أقيم نصب «الشهيد» تكريماً لضحايا الحرب، وهو يتالف من منصة دائيرية قطرها ١٩٠ متراً تجثم فوق متحف سفلي وتحمل قبة من شقتين يبلغ ارتفاعها ٤٠ متراً. وقد أقيم هذا الطاقم الذي بنته شركة ميتسوبيشي، وسط بحيرة صناعية واسعة، ما كلف الخزينة ربع مليار دولار.

ودمجاً لـ «حضارية» سطحية وتراثية «أصيلة»، صعدت في الثمانينات مبانٍ

عملقة تنتمي إلى ما بعد الحداثة الرخامية تخترقها نوافذ مقتبسة عن المشربيات العربية. بيد أن «قوس النصر» لم يكن التصب الوحيد احتفالاً بـ«النصر العظيم». فقد أقيمت ساحة في كورنيش مدينة البصرة حيث انتصب ثمانون تمثلاً بالحجم الطبيعي والشكل الفعلي لضباط عراقيين وقادة لقوا حتفهم في معارك حرب الخليج. وهذا المشروع بالذات حظي بأولوية خاصة لدى السباق المحموم لإعادة بناء البصرة والفاو بعد دمار شبه كامل أنزنته بهما الحرب. وكانت السمة الوحيدة المشتركة بين هذه التماثيل كلها أن عيني كل واحد من الرجال شاخصستان بنظرة صارمة نحو إيران عبر مياه شط العرب، بينما تمتد إحدى ذراعيه مشيرةً بإصبع الاتهام في الاتجاه نفسه.

كان تعظيم الحرب وصدام نوعاً من صناعة إلهية تستبطن الخلق من الصفر. وقد عُرف نابوليون الثالث،محاكاً لنابوليون الأول وفخامته، بشيء من هذا الطموح الذي لبّاه جورج أوجين هوسمان معيناً بناء معظم باريس. ومن موقع مغاير سجلت روسيا السوفياتية ما عُرف بالعمارة الستالينية فجمعت المتانة والضخامة والوظيفية إلى تقليد المصنع الكبير وتعويضه. لكن العُظام والبناء التنصبي لم يلتقيا كما فعلا في زعيم ألمانيا النازية حتى من قبل أن يصبح كذلك. ذلك أن هتلر الشاب كان مولعاً برسم مخططات لنصب في برلين حلم بإقامتها حين كان التضخم الاقتصادي يطعن العاصمة إبان جمهورية فايمار. هكذا وضع، في ١٩٢٥، تحطيطاً لقوس النصر مستوحى من القوس الفرنسي إنما بأحجام أضخم. ولئن كان الزعيم مهندساً معمارياً محبطاً، فإنه عول على الفنان الكبير ألبرت شوير الذي وزّره وكلفه هذه المهام وغيرها في الدولة النازية.

يبقى أن عُظام صدام لم ينجح في جعل نصبه فناً. ذلك أن السوقية الخارقة والعامية الرخامية في تبعيتها أسلوب الخطاب المباشر والرمزيات السياسية الصارخة، تركت آثاراً تصعب مزاوجتها مع عمل ساع إلى الخلود. وكان من علامات العجز هذامحاكاً واقع مبتذل بمزيد من ابتداله، وعدم التناسق الكامل بين الأشكال الرازفة إلى صدام وبين محیطها وخلفيتها، لأن تكبير ذراعاه تكبيراً

مفرطاً في الضخامة، يخل بالعمل كله. وبفعل ذهنية لم تبرأ من الاستعراض الرخيص والأثر المباشر، امتنع معظم المعماريين الدوليين الكبار عن العمل في بغداد. فقد قضت الخطة الرسمية المعروضة عليهم أن يشاركوا، وهم متعددو الأساليب والأنماط، في عمل جماعي واحد ينتهي احتفالاً بإعجاز صدام.

وعلى العموم ظل التراث والعظمة وصدام نفسه ثوابت المشروع الهيولي هذا. ففي ١٩٨٠ شرعت التقاليد العباسية في فن العمارة تنبئ من جديد في بغداد، فتقام مساجد وتوسيع أخرى بما يلائم التأويل البعشي لتلك العمارة. وفيما كانت تندلع الحرب مع إيران، شهدت العاصمة العراقية افتتاح صدام معرضاً دام أسبوعاً عن «تراثنا العمراني وفن المعمار العربي الجديد». وبانقضاء الثمانينات أعلن عن إعادة بناء مدينة بابل، أو عاصمة مُلك نبوخذ نصر، بحجارة الشيرمالait. ومشروع نصبي كهذا كان ابتدأ التفكير به في ١٩٧١ لينطلق التنفيذ، الذي استدعى تحويل نهر الحلة، بعد سبع سنوات. ولم يكن خافياً أن المشروع، الذي توقف إبان احتمام الحرب مع إيران، ولد مسكنوناً بمخاطبة الشيعة ودمجهم في الوطنية العراقية ذات التأويل القسري والبعشي. ورغم الصعوبات التالية أعيد العمل به لدى انتهاء الحرب، فاستهلك ما مجموعه ٦٠ مليون قرميدة، وأسس نصباً معلناً لصدام ونصباً ضمنياً للعداء العنصري لإيران. وأهم من هذا ربما أن بناه كانوا ألف عامل سوداني اشتغلوا طوال ثلاثة سنوات سبعة أيام في الأسبوع. فإذا الصياغة البعثية للعالم تنطوي على علاقات شبه فرعونية ظُنِّ أن مئات السنين، بلآلافها، قد طوتها.

لكن، واعترافاً بدَين الأردن في الحرب، ويدعمه العراق ضد إيران، أقيمت في «شارع حيفا» نسخة مطابقة للتمثال المتواضع لفيصل الأول، أول ملوك العراق وشقيق عبد الله جد الملك الأردني حسين، الذي كانت الغوغاء قد هشمته في ١٩٥٨. بيد أن صدام لم يأمر بسداد هذا الدين إلا قبل ثلاثة أسابيع على افتتاح قوس النصر الخارق الخاص به. هكذا سُمح لفيصل الأول بحضور لا يتعدى الهاشم الضئيل لمتن صدامي شاسع.

لقد وفرت هندسة العمارة الأداة التي تنقل الزعيم العراقي من موضوع للثقافة، تعيد النصوص والرسوم والأغاني صنعه، إلى ذات لها يعيد صنع الكون والحياة والعالم. وهذا الانتقال هو ما تعاظم، ولو ازداد سوقية وابتذالاً، بكتابة صدام الرواية.

ففي العام ٢٠٠٠ غدا العمل الثقافي، في ظل الانهيار الاقتصادي الشامل، مطالباً بالتعريض عن فقدانات عدّة. ولئن صار على حاكم العراق أن يتزل شخصياً إلى الحلبة، ألتحت أسباب كثيرة على صبغ نزوله بالنص المكتوب. فهو يبغي أن يسد ظماء إلى المجد في ظل عزلة كاسحة عن العالم، كما في ظل قدرات محدودة في إدراك المجد وبناء النصب. وهو عليه، كذلك، أن يمضي في سعيه إلى توفير لحمة تفعل ما كانت تفعله، من قبل، الرشوة المالية. أما ضحايا التردي الاقتصادي، أي الشعب العراقي بررمته، فغدوا أقل قابلية لتلقي الرسائل الإيديولوجية التي تبّتها نصب مكلفة وتاريخ مزعومة أصبحت ترفاً خالصاً.

هكذا، وفي ١٣ شباط من تلك السنة اجتمع صدام بعدد من كُتاب العراق، حيث كرر وعداً كان أطلقه قبل أيام بكتابة رواية تضم أفكاره التي لا تعبّر عنها الأحاديث والخطب السياسية. لكن كُتاب القصة والرواية والسيناريو وأدب الأطفال ممن التأموا في حضرته، أو حملوا على الالتزام، خرجوا من الاجتماع بنصف مليون دينار لواحدهم هو بمثابة «مكرمة رئيسية». كذلك شُكّلت، في الاجتماع إياه، لجنة من عشرة كُتاب مهمتها تطبيق حديث الرئيس عن الرواية بوصفها وثيقة أدبية «ترقى إلى ما جاءت به أم المعارك، وتحول عبر بُنيتها الحكاية خطابات الرئيس السياسية إلى رؤى فكرية تصل إلى القارئ العربي وترسخ في وعيه».

وبيّنت «وكالة الأنباء العراقية» أن صدام قال للكُتاب: «نريد أن نسمع منكم أفكاراً وأراء تتعلق بعملكم وجهودكم في هذا المجال»، مؤكداً ضرورة أن «يتناول الإنسان الذي يكتب رواية نماذج من الحياة». كذلك سأل الأدباء وبينهم مُبدعون جديرون لم يحملهم إلا الخوف على الحضور وتلقي المكرمات، أن يجعلوا نتائج

«أم المعارك» إبداعاً. ولم يتوزع الرئيس عن مطالبهم بتحويل أحاديثه السياسية وخطبه أعمالاً أدبية. فهو طالب حتى «المقاتلين بأن يكتب كل واحد منهم، وإذا لم يستطيعوا ذلك [كان] عليهم أن يستعينوا بأحد الكتاب». وكان من وصاياته الأخرى أن يشرع الكتاب في كتابة «الرواية الطويلة» كي يتمكنوا من متابعة الواقع اليومية التي شهدتها العراق ومنها الغارات التي تشنها الطائرات الأميركية والبريطانية.

كان هذا جديداً وجديداً كانت «رواية» صدام التي ما لبثت أن صدرت في ١٦٠ صفحة بعنوان «زبيبة والملك». وهي لم تحمل اسم المؤلف الذي استبدلها، على الغلاف، بـ«رواية لكتابها» التي تكررت تعرضاً بـ«روايات» صدام التالية. لكن التجهيل لهذا كان هدفه المبالغة في الإيضاح. فالصحف العراقية سارعت إلى نشر «قراءات موسعة» للرواية أسبغت عليها صفات العبرية والفرادة.

فزيبيه، رمز العراق، شابة من عامة الشعب يأتي إليها الملك في بلاد الرافدين القديمة، رمز صدام، ليتعلم الحكمة منها. ذلك أن الأخير يسعى إلى الاقتراب من الشعب إلا أن الأوساط الفاسدة القريبة منه تمنعه منذ ذلك. وإذا يغير اللقاء بينهما مجرى حياته، يحiku تجار أثرياء وزوج زبيبة وحزقيال اليهودي الذي يضارب ضد العملة الوطنية، مؤامرة مع العدو ضد البلاد. أما زبيبة فتخلت، كما لو أنها اكتشفت أنه هو الذي يملك كل حكمة، عن حكمة الشعب التي تجسدها، مأسورةً بعقرية الملك الذي كان يأتيها مُتخفيأ. وفي المعركة الأخيرة ينضم الملك إلى أتباعه لمواجهة العدو، وتُقتل زبيبة لتغدو «شهيدة الشعب»، بعد أن توطّد بين الملك والشعب علاقة حميمة تحملهما على التصدي معاً للمتأمرين ودحر الأجنبي. أما بعد مصرعها فتتحول «شهيدة كبيرة من شهداء الشعب» ويعلن الملك، فيما يرفع من مكانتها، أنه «تزوجها قبل المعركة الأخيرة».

ولم يكتم هذا العمل المفكك وعيَا بدائياً وفولكلوريَا عن الحكم والحاكم، لكنه لم يكتم أيضاً العُظام الملكي لصدام. وهو إذ يعكس، ويخاطب، إدراكاً

طفلياً للعالم، يقدم نصاً يلهث في مواكبة تبوب سياسي صارخ في كليشيته. على أن أواخر ذلك العام سجلت اعتماد «مكتب الثقافة والإعلام القومي» «زبيبة والملك» مادة تنفيذ لتنظيمات الحزب من درجة «نصير» وصولاً إلى نائب أمين سر القيادة القطرية. وبعد أشهر، باشر المخرج المسرحي العراقي سامي عبد الحميد تدريبات لتقديمهما مسرحياً، بعدما أعاد الشاعر الفلسطيني أديب ناصر كتابتها على شكل نص شعري. ولم تفت عبد الحميد، الذي اشتهر بتقديمه «ملحمة جلجامش» للمسرح، ملاحظة «سمات المسرح الملحمي» في رواية صدام. وإذا تردد أن كلفة التحويل المسرحي ستبلغ ربع مليون دولار، راح الفنانون من تطحنتهم أو ضاع لهم المالية التعسة يتسابقون على المشاركة فيها. وبالفعل فهي نهاية نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ عرضت المسرحية على المسرح الوطني في بغداد في ذكرى الاحتفالات بميلاد الزعيم، كما ذُكر أنها ستقدم على المسارح الأردنية والسورية. وللمناسبة نفسها صورها المخرج العراقي فارس طعمة التميمي للتلفزيون. وترجمت «زبيبة والملك» إلى الصينية، وفي تشرين الأول (أكتوبر) وقعت دار نشر فرنسية مغمورة هي «لوروشيه» بروتوكول اتفاق لنشرها، فيما ذُكر أن الحقوق يملّكها المدعو جيل مونييه، الأمين العام للجامعة الصداقية الفرنسية - العراقية الذي تربّطه، منذ ١٩٧٥، علاقات وثيقة بالعراق وبطارق عزيز خصوصاً، وينشط في الدعوة إلى رفع الحظر. وفي شباط ٢٠٠٣ صدرت الرواية في باريس مكتوبًا على غلافها ما نجده تعريفاً بأرخص الكتب والأفلام السينمائية في بحثها عن التشويق: «حب وخيانة ومؤامرات وحروب».

في هذه الغضون، أصدر صدام، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١، رواية ثانية أسمّاها «القلعة الحصينة». وكان تلفزيون العراق قد استبق الصدور ببث إعلانات متكررة عنها فوصفها بأنها «رحلة مضنية في عالم الفضيلة والنضال وصراع ضد الباطل ودعاته ومناجاة روح وتهذّج حواس ويبحث عن رفيف موقف مشرف». ومثل «زبيبة والملك» لم يظهر اسم كاتبها فيما أعلن أن ريعها سيخصص «للقراء واليتامى والمساكين والمحاججين والأعمال الخيرية».

ولقيت «القلعة الحصينة» ما لقيته سابقتها، ففاضت المقالات والبحوث تتنافس على نشرها الصفحات الثقافية في صحف بغداد، فيما ينشط اتحاد الأدباء في العاصمة والمحافظات في إقامة الندوات التي تسbig العبرية على «الكاتب النجيب» و«الأديب الغيور». وقد لوحظ بين النوعوت التي تكررت: امتلاكها الحس الملحمي والبعد الصوفي واعتبارها استلهاماً لا يناسب للتاريخ.

و«القلعة الحصينة»، وهي في ٢١٧ صفحة، تروي على لسان بطلها صباح الحاج حسن «الظرف غير الطبيعي في شمال الوطن منذ عشر سنوات». وعلى الغلاف الكيتشي لوحة لرسام عراقي تصور بطل الرواية وشقيقه وفتاتين على رأس إحداهما المسجد الأقصى. أما الغلاف الأخير الذي لا يقل كيتشية، فيحمل صورة لفارس عربي على ظهر جواده، وأمامه مجموعة طائرات وصواريخ عراقية منطلقة باتجاه فلسطين. وتحكي الرواية، التي جاء معظمها على لسان بطلها صباح، عن الوضع في كردستان من خلال تعطيل إتمام عقد قرانه من زميلته الكردية شاترين، بسبب الظرف غير الطبيعي هناك. وصباح، وهو أيضاً يتقطع مع شخص صدام مُحْوِرًا، مناضل متحضر عن أسرة فلاحية ساهم في القتال في «القادسية» وأسر وصمد ببطولة، ثم قاتل في «أم المعارك»، وتخرج من كلية الحقوق حيث قاد التنظيم الحزبي في الجامعة. وهناك التقى بشاترين وعشقاها على رغم سلوك والدها التاجر الذي يتعاون مع الإيرانيين واليهود في كردستان. ولاحقاً عمل صباح محافظاً وقائداً للفدائين في عمليات تهدف إلى حماية الوطن.

وكرت السبعة فصدر، في ٢٠٠٢، الجزء الأول من رواية ثلاثة لصدام بعنوان «رجال ومدينة»، قيل إنها ستتحول إلى فيلم سينمائي يخرجه محمد شكري جميل، رغم توقف الإنتاج السينمائي في العراق منذ ١٩٩٢. وفي الرواية هذه بدا التشابه أقرب إلى تطابق بين سيرة الرئيس العراقي والبطل

ويقع الجزء المذكور في ٣١٣ صفحة ضاماً في فصوله كشفاً لأدوار البطل، صالح السيد حسين المجيد، حيث استبدل الزعيم اسمه الأول بصالح. وقد جاء

في المقدمة أنها «تفصح بثقة عن شخصية كاتبها كون أحدها لم تكن نصباً من الماضي أو رمزاً تاريخياً مجرداً، وإنما هي سيرة ناطقة لحياة شعب، من خلال فارس تعفف منذ نعومة أظفاره عن التورط في اللامبالاة وترك الوطن يحترق». كما تتحدث عن «فارس مغوار غير هياب، يلوح للمجد لكي يدنو منه». ومرة أخرى، لم تحل فجاجة الكتابة ورثاكتها دون إعلان المخرج جواد الحسب، في نيسان من العام نفسه، عن تفرغه للإخراج «القلعة الحصينة».

قصبة بطل هذه الرواية التي أُعلن عنها، أيضاً وأيضاً مع بدء الاحتفالات بذكرى ميلاد صدام، «قصة فارس مغوار ولد وهو يحمل على جسده آلام قومه وأمته، ويحلم بزمن يكون فيه الموقف شرفاً والحياة قضية والعمل جهاداً. وهي حافلة برموز حية ما زال بعض صناعها أحياء وساحات حركتهم خالدة». وقد أضافت وكالة الأنباء العراقية: «إن أسلوب الرواية الجديدة ابتعد عن أسلوب الحماس العاطفي مثلما ابتعد عن المفاضلة بين الذاتي والموضوعي، وهي سيرة تنطق باسم النضال بعد أن نقّب كاتبها عن منابعه الأصلية وتفيأ بوهج الأمل، لتنقض عن كل خذول دواعي التقوّع بعد أن تزوده بمهاميز العثور على ذاته». ولم يفت الوكالة الرسمية أن تذكر أن «كاتب الرواية رفض أن يكتب اسمه عليها تماماً كما فعل من قبل مع روایته زبيبة والملك والقلعة الحصينة».

أما الجزء الثاني من الرواية الذي طُبع ولم يُوزَع بسبب الحرب الأميركيّة، فحمل عنوان «أخرج منها يا ملعون». وهنا أيضاً تكرر التجهيل المقصود به الإيضاح، كما وضعت لها مقدمة أشار فيها صدام إلى أن الشيطان يدخل أحياناً البشر «فيضرر الدراويش أو المعنيون بالطب الروحي للضرب بعصا على الأرض التي يقف عليها المسكون بالشيطان ليقولوا: أخرج منها يا ملعون». والشيطان هذا يعيش بين أعمدة الخشب في البيوت العتيقة «لكن مثل هذا الوجود الشيطاني تحول، في العصر الحديث، إلى وسائل الاتصال وشاشات التلفاز». بيد أن الشيطان الذي يطارده صدام موجود أيضاً في النساء اللواتي يضعن عدسات ملونة في عيونهن، وجوده في محرك طائرة، أو في احتلال أجنبي.

ويصور الكاتب رجلاً حكيمًا اسمه إبراهيم له ثلاثة أولاد ماتوا بعدهما خلف كل واحد منهم ولدًا، والابناء هم حسقيل ويوف ومحمود. وإذا بدت الاستعادة الفقيرة واضحة في ربط الأديان السموية الثلاثة بإبراهيم، فما يستوقف صدام حسقيل اليهودي بصفته شرهاً يحب المال وانتهازياً خائناً يتحالف، ضد العرب، مع امرأة فارسية متزوجة منشيخ قبيلة عربي. وفي مقابل اليهود والفرس والنساء والدساسات ووسائل الاتصال الحديث، تلوح الشخصية الإيجابية في سالم الذي يناضل كي يخرج حسقيل الملعون من بلاد الشام. ولا يتحقق، في النهاية، خروج الملعون إلا باحتراق برجين عاليين بناهما حسقيل. وبحريق كهذا كانت «نهاية أمريكا».

ويبدو أن هذا الاستعراض الجديد للمخيّلة الضحلة وخرافاتها السقيمة والعنصرية، جاء هذه المرة مقيداً بحدود رسمها أسامة بن لادن. وأغلب الظن أن الأخير ما كانت هذه الشراكة لتأتّح له لو لم يكن فاراً مختفياً وعجزأ، وبالتالي، عن أي استثمار فعلي لها.

لكن الأمر لم يقف عند الروايات. فإنّان الانشغال بـ«الرجال ومدينة»، أصدرت وزارة الإعلام العراقية كراساً صغيراً يتضمن «وصايا» كان الرئيس العراقي كتبها سابقاً «رصد فيها حركة الفرد والأسرة والمجتمع»، واعتبرها باحثون عراقيون تصدوا للتعرّيف بها أنها «تعكس تجربة الرئيس صدام حسين، وتتفّذ من خلالها إلى ميادين السياسة والإدارة والفكر والتاريخ والثقافة والمعرفة». وهذه «الحكمة»، بوصفها تمارين للوعي الطفلي في لحظة ادعاء متّفع، كانت من عناصر التحوّل ذاتاً للعقل والثقافة في العراق. فصدام، كذلك، أصدر «أعمالاً كاملة» له في عشرة أجزاء فغداً أقرب زعماء العالم الثالث إلى زعيم كوريا الشمالية الراحل كيم إيل سونغ. وهو لئن جمعته بماوتسى تونغ «الحكمة» وصورة شهيرة له يبدو فيها سابحاً، بقي أن الإله الصغير المكبوت الذي خرج من بطنه ظلّ أقرب ما يكون إلى كاريكاتور ستالين. فالأخير الذي أثار إعجابه، بدأ حياته مناضلاً حزبياً وريفيّاً جورجياً جلفاً من أسرة أقنان، يبرع في السطوة على المصارف بقدر ما يشجب

حضوره في حضرة المثقفين. وهو، مثله، لم يقتصر، بعد الإمساك بالسلطة، في إهانة المثقفين والتخلص من أي واحد فيهم يُبدي قدرًا من التماسك والاعتزاز بشخصه أو عمله.

غير أن الزعيم العراقي احتل المشهد العام بأكثر مما فعل ستالين أو ماو تسي تونغ اللذان قاما بأعمال جبارية لم يفعل صدام شيئاً منها. فهو لم تكفيه المشاريع النصبية الضخمة والعظيمة، فاختار أوجهها له بز فيها أوجه كيم إيل سونغ الكثيرة. فإذا ما أريد تدشين مقر لنقابة المصورين عُلقت على المدخل صورة كبيرة لصدام وفي يده كاميرا. وإذا ما قرر إنشاء مكتب للفلاحين عُلقت صورته في زي فلاج. والشيء نفسه يقال عن صورة صدام الأب في دور حضانات الأطفال، ناهيك بمتحف لحياته وأسلحته ومعرض لصوره يقوم هو نفسه بافتتاحه متاملًا ومعجبًا. فهناك صدام ما لكل وظيفة ومهنة وقطاع ومنطقة وطائفة، يلبس لبوسها ويظهر على هيئتها، فضلاً عن اسمه الذي تسمى به المؤسسات والجامعات والمستشفيات والمراکز وسفارات الأنهر والأمكنة على أنواعها. وإنجازاً، كان في وسع الله وحده أن ينافس الزعيم العراقي على تعدد أوجهه وعلى قدرة الانوجاد في المجالات والحيزات كلها في وقت واحد، بما فيها داخل البيوت من طريق شبكات الأمن الموسعة. ولما استحال إعلان المنافسة مع الله أمكن التصریح بالمنافسة مع الأنبياء: فبعد كل ذكر لاسمه وضع «حفظه الله» وأحياناً «حفظه الله ورعاه» بين هلالين، بالمعنى الذي تضاف فيه لاحقة «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» بعد كل ذكر لنبي الإسلام. لكن لأن الإفصاح عن التشبيه بالنبي مسألة حساسة أيضاً، بدا من المضمون الاقتصار في التشبيه على عظماء التاريخ كصلاح الدين الأيوبي المنسوب، هو الآخر، إلى تكريت، أو ملوك ما بين النهرين الذين بدأ صدام أحياناً مسكوناً بعظمتهم وجبروتهم. أو هذا على الأقل ما أوحى به شعار بعضه ولد في الحرب مع إيران وغدا شهيراً: «نبوخذ نصر الأمس، صدام حسين اليوم».

لكن الأخير لتن حلم بالتاريخ والنصب، ظلل بادي الاستعداد للهبوط إلى

الدُّرُك الرُّعاعي الذي صدر عنه. فاللُّولُع بالِّمُتَعَالِي لم يدفعه إلى التَّعَالِي عن وضاعة وعن جوع قديم. وكانت القصور والسيارات والأحذية الفرنسية التي اقتناها بكثرة، هو وأبناؤه وأقاربه، من عناوين هذا الجوع الذي لا يُسْدَّ. كما كان العدوان على المدن بفظاظة ريف هاجم، وعلى التعليم بجموح أمني مسلح، من ثوابت سلوكه. فالشهادات الجامعية انهالت عليه وعلى أنجاله وإخوانه الذين نجحوا جميعاً بامتياز. وثمة غير حادثة عن أستاذة سُحب منهم لقب الأستاذية لرفضهم مثل هذا التَّوَاطُؤ على التعليم. فيروى، مثلاً، أن أستاذ القانون الدولي، عبد الحسين القطيفي، كان من ضحايا هذه المعاملة لرفضه، في ١٩٧٧، إنجاح سكرتير صدام، الرائد علي العبيدي، في امتحان الماجيستير.

وكما فعل بالجامعة فعل بسائر المؤسسات ومنها الجيش. فهو الذي لم ينخرط فيه، وربما لم ينجح في الانساب إليه شاباً، حول نفسه «مهيباً ركناً». وبصفته هذه، وقد حملها على محمل الجد، رسم الخطط الاستراتيجية للمعارك التي خاضها جيشه وانتهت إلى كوارث عسكرية. إلا أنه أيضاً رفع الجنود والعرفاء المقربين منه إلى عقداء وعمداء وألوية وقادة في انتهاك صريح للمؤسسة العسكرية. وما أنزله بالجيش أنزله بالدولة والحزب، فعين ورفع بعيداً عن كل معيار عقلاني يمكن الركون إليه، حتى تماهى الولاء للدولة والحزب بالولاء له.

إذا جعلته الأشكال والمظاهر التي بدا عليها أقرب إلى عارض أزياء متواصل الاستعراض، فهذا ما رافقه إلباس المحيطين به، حين يجتمعون إليه، زياً واحداً هو الزي العسكري في الأغلب. وسار هذا التركيز على الفراداة والتفريد جنباً إلى جنب العزلة التي تعاظمت وندرة السفر إلى الخارج منذ اندلاع الحرب مع إيران. وهذه جميعاً عزّزت ميول صدام التآمرية وتوجّسه من يقرب ومتى يأكل، فتناولت الصحافة بإفاضة توظيف من يتذوق طعامه قبله، ووجود بدلاء له ولأبنائه يشبهونهم.

فالنرجسية الخبيث، الضاربة في طفولة شقية، ظلت من أشد خواصه تأثيراً.

بسبيها لا يُرى المعنى ما لم يُستقَ منه أو يرده إليه، ولا يوجد الشخص الذي يستحق المودة أو التقدير لأنَّه هو وحده محتكر العواطف الإيجابية كلها. وما دام صدام يُحب أن يُحب، بصورة جنونية، ظل هتف الجماهير له في حرب الكويت أبقى وأعم من هزائمه فيها. والراجح أن تلك المرحلة عنت له الكثير وثبتته في خرافاته التي انزوى داخلها بعيداً عن الواقع، لا يجرؤ أحد من مقربيه على تنبيهه إليه. فباستثناء حرب الكويت لم يقع صدام على شيءٍ من المحبة التي مُحضها جمال عبد الناصر أو آية الله الخميني. حتى بعض منافسيه، كحافظ الأسد وياسر عرفات، وجدوا من يكتشف فيهم صفات إنسانية يشبهون فيها البشر الآخرين مما لم تنضح به شخصية صدام. فهو بارد ويعيد وعنيف وممتليء بنفسه وعديم الكاريزما ولا يملك الموهاب الخطابية مما اشتهر به الزعماء الشوريون والانقلابيون. وهذا جميعاً ما ساهم في حرمانه من التحول أحد زعماء التحرر الوطني أو العالم الثالث أو الاشتراكية أو حتى القومية العربية. فكان أكثر المتضامنين معه، في معظم فترات التضامن مع عراق صدام لهذا السبب أو ذاك، يحرجهم ما يفعلون فينزلون بعض الجهد للتمييز بينه وبين القضايا التي يؤيدونها.

وهذا لم يحل، رغم كل شيءٍ، في فرض نفسه على نحو أقرب إلى العنوة والاغتصاب، ذاتاً صانعة لحياة العراقيين التي راحت، على نحو متناهٍ، تصير موتاً.

الفصل السادس عشر

من «الأستاذ»؟

ما إن اطمأن البعثيون إلى سلطتهم في ١٩٦٨ حتى كلفت قيادتهم القطرية صلاح عمر العلي بمهمة في البرازيل. فإلى هناك كان انتهى المطاف بمؤسس الحزب ميشيل عفلق الذي شاء أن يختتم حياته مع أقارب له مهاجرين إلى أميركا اللاتينية. فـ«أستاذ البعث» كان حزبه في العراق قد خسر السلطة أواخر ١٩٦٣ بعد اقتتاله الداخلي. ويعد أقل من ثلاثة سنوات خسر حزبه في سوريا السلطة الثانية التي آلت إلى جناح عسكري لا تربطه بعفلق إلا الكراهة.

حزيناً وكسير القلب قرر «الأستاذ» أن يبتعد إلى آخر أطراف الأرض. وربما تذكر، هو المولع بالصور المستقاة من التاريخ الإسلامي، طارق بن زياد يحرق مراكبه حين حطت القدم به وبجنوده على أرض الأندلس. لكن مسلمي ذاك الزمان أحرقوا المراكب لأنهم إما أن يتتصروا ويمكثوا أو أن يموتوا. أما العودة فلا.

مؤسس البعث، في المقابل، انطوى قراره على الموت وحده. فهو وداع «الوطن العربي» بعبارة أب مخدوع ويصوت متشارم تاريخي: «لا هذا العسكر العسكري ولا هذا البعث يعني».

بيد أن النهر الذي لم يجد مجراه، بحسب وصف أطلقه عفلق الشاب على نفسه حين كان يكتب شعراً، وجد في صلاح عمر العلي من يلوح له بالجري. فالتميذ حاول إقناع أستاذه بالعودة كي يقود الحزب «الأصيل» الذي كتب له النصر في العراق. وكان أحمد حسن البكر الأشد إلجاجاً في هذا الطلب: فهو يحترم

عقله ويوده إلا أنه، أيضاً، حريص على كسب الشرعية البعثية في التنافس مع الحزب السوري.

ولم تكن مهمة عمر العلي سهلة. فـ «الأستاذ» أبدى من العناد والتصلب الكثير فلم يلن إلا بعد جلسات مديدة. وربما قبل أن يوافق خطرت له سيرة الرسول العربي حين أقام سلطته في يثرب التي انقض منها على مسقط رأسه، مكة. لكنه، في الحالات جميعاً، انتهى في مطار بغداد محاطاً باستقبال كبير يتقدمه رئيس الدولة والحزب أحمد حسن البكر نفسه.

وأعطي «القائد المؤسس» مكتباً كبيراً كما أحاطت حياته ببنية لا حاجة له، هو المتقدس البسيط، إلى مثله. أما في الصالحيات الفعلية فلم يحظ بشيء يذكر. ذاك أن الحزب الذي بات يحكم العراق مادة أمنية وتكتيرية قبل أي شيء آخر. وما من شك في أن صدام، النجم الصاعد، ما كان قلبه يتسع لشخص آخر ولا كان يملك الرحابة التي تسمح بحضور شخص آخر في دائرة الضوء، حتى لو كان هذا الشخص أحد أبرز أسباب صعوده. ثم إن المهام العملية التي يستدعيها الحفاظ على السلطة لا تتحمل التبشير والبطء العفلقيين. فهنا، في بغداد البعثية، من لا يعيش بالسيف بالسيف يقضي.

هكذا راح «الأستاذ» يحظى بالتبجيل وهو يلحظ تلامذته الأولى يتسلقون تباعاً. وقد بلغت فجيئته ذروتها مع اعتقال عبد الخالق السامرائي في ١٩٧٣ ثم إعدامه بعد ست سنوات، فتطبع مع الفجائع. و يبدو أنه، وقد تقدمت به السن، آثر أن يحفظ رأسه ويحتفظ بالحياة المريحة التي توافرت له في بغداد. وحتى رحيله لم تصدر عن مؤسس البعث إلا كلمات التعظيم يقولها في صدام الذي هو مرة «القائد الضرورة»، ومرة «هدية السماء إلى البعث وهدية البعث إلى الأمة العربية». وإبان احتدام الحرب مع إيران التي جعلت تعير البعثيين بمسيحية مؤسسيهم، أُعلن عن اعتناق عفلق الإسلام، وما لبث أن أُعلن موته في ١٩٨٩.

والحال أن اعتقال عبد الخالق السامرائي قضى على آمال كثيرين من الحزبيين

في رؤية حكم حزبي صافٍ. فالموضوع الفعلى يومها كان تأهيل صدام للحلول محل البكر حين تسع الفرصة. وهذا ما عنى انحصار اللعبة السلطوية في دائرة ضيقـة من البعثيين التكارتة الموزعين ما بين الجيش وأجهزة الأمن، والذين يرتبطون في ما بينهم بشبـكات قرائية متفاوتة الصلابة.

فإبعاد البكر، الذي اتخذ شـكل استقالة محاطة بالتكريم، لم يتوج استبعاده التدريجي عن مراكز القرار فحسب، بل تـوج أيضاً تحولات تتـعدـاه. فقدـ غداً الحزب أكثر اصطباـغاً بشـخص صدام، كماـ غداً الجيش خاصـعاً تماماً للأمن، والـدولـة أشد رضـوخـاً لاعتـباطـيات المـزاجـ. أماـ فيـ داخلـ تـكريـتـ فـدلـ ذـاكـ التـطـورـ علىـ تـراجـعـ عـائلـةـ الـبـوبـكـرـ دـاخـلـ الـبـيـكـاتـ لـمـصـلـحةـ آلـ طـلـفـاحـ مـنـ الـبـوـمـسـلـطـ، وـهـمـ أخـواـلـ صـدـامـ، وـآلـ إـبرـاهـيمـ مـنـ الـبـوـخـطـابـ، وـهـمـ أخـوـتـهـ غـيرـ الـأشـقـاءـ، وـآلـ الـمـجـيدـ مـنـ الـبـوـغـفـورـ، وـهـمـ أـبـنـاءـ أـعـمـامـهـ الـذـينـ تـعزـزـتـ صـلـتـهـ بـهـمـ مـعـ اـقـترـانـ حـسـينـ كـامـلـ وـشـقيـقـهـ صـدـامـ بـأـبـتـيهـ رـغـدـ وـرـنـاـ.

ويبدو أن التمهيد للانتقال لم يخل من عنـفـ داخلـ العـائـلـةـ، مـُسـتـيقـاًـ العنـفـ الأـكـبـرـ الـذـيـ شـهـدـهـ الـحـزـبـ لـاحـقاًـ مـعـ تـصـفـيـةـ «ـمـؤـامـرـةـ»ـ ١٩٧٩ـ. فـقدـ ذـكـرـ أنـ نـجـلـ الـبـكـرـ الـثـانـيـ، مـحـمـدـ، هـدـدـ بـقـتـلـ صـدـامـ، كـماـ ذـكـرـ أـنـ هـيـ شـهـرـ مـرـةـ مـسـدـسـهـ عـلـيـهـ. وـفـيـ الـحـالـاتـ جـمـيـعاًـ قـضـىـ مـحـمـدـ وـعـائـلـتـهـ فـيـ حـادـثـ سـيـرـ «ـغـامـضـ». كـذـلـكـ تـرـددـ أنـ نـجـلـ الـبـكـرـ الـأـكـبـرـ، هـيـشـ، أـطـلـقـ النـارـ فـعـلاًـ عـلـىـ عـدـنـانـ خـيـرـ اللـهـ فـيـمـاـ كـانـ الضـغـوطـ تـتوـالـىـ عـلـىـ أـبـيـهـ كـيـ يـتـازـلـ لـصـدـامـ.

وعـدـنـانـ خـيـرـ اللـهـ كـانـ ضـحـيـةـ التـصـدـعـ الـآـخـرـ الـذـيـ أـلـمـ بـالـعـائـلـةـ أـوـاـخـرـ الـثـمـانـيـنـ، مـفـضـيـاًـ إـلـىـ إـضـعـافـ آلـ طـلـفـاحـ الـذـينـ يـنـتـمـيـ إـلـيـهـمـ. فـابـنـ خـالـ صـدـامـ وـشـقـيقـ زـوـجـتـهـ وـرـفـيقـ طـفـولـتـهـ وـمـوـضـعـ حـسـدـهـ فـيـ يـفـاعـتـهـ، هـوـ الـذـيـ وـلـأـهـ لـاحـقاًـ وزـارـةـ الدـفـاعـ. ويـبـدوـ أـنـ عـلـاقـةـ الـاثـنـيـنـ شـرـعـتـ تـتوـرـ إـيـانـ الـحـربـ مـعـ إـيـرانـ لـأـنـ عـدـنـانـ لـمـ يـتـحـمـلـ بـعـضـ الـقـرـارـاتـ الـهـوـجـاءـ الـتـيـ رـاحـ يـفـرضـهـ صـدـامـ عـلـىـ مـسـارـ الـقـتـالـ، كـماـ لـمـ يـسـتـسـغـ قـسوـتـهـ فـيـ عـقـابـ الضـبـاطـ وـالـجـنـودـ. فـحينـ اـنـتـهـتـ الـحـربـ

خلفت لدى كل منهما مرارة حيال الآخر: فوزير الدفاع، على ما تُسبِّب إليه، استاء من حصر «الانتصار» في الزعيم الأوحد دون سائر العسكريين والضباط والضحايا، فيما استاء الأخير من الهمة التي حظي بها ابن خاله، بصفته وزير الدفاع الذي ارتبط «الانتصار» به شخصياً فيما استقطب محبة ضباطه وجنوده. ولم يخل الأمر من توتر عائلي آخر أدى إليه اقتران صدام، أواخر الثمانينات، بالمدعومة سميرة الشاهبندر، ما ساء زوجته وشقيقة عدنان، ساجدة طلفاح. كذلك تردد أن آل المجيد، ممثليين بحسين كامل، أوغروا صدر صدام على عدنان خير الله بوصفه أبرز ممثلي آل طلفاح. وكانتا ما كان الأمر، ظهر من يتهم صدام بقتل قريبه الذي قضى في أيار (مايو) ١٩٨٩ بتحطم مروجية في الجو.

وفيما كان نجلاه، عدي المولود في ١٩٦٤ وقصي المولود بعد عامين، يكبران انحصرت الواقع المؤثرة في آل المجيد وأل إبراهيم. فأبناء هذين الجبين هما اللذان أعادا ترميم موقع السلطة الأمنية والعسكرية بعد تصفيية الانتفاضتين الشيعية والكردية إثر حرب الكويت. لكن يبدو أن التنافس بينهما وانحياز عدي إلى الأولين هو ما أفضى إلى تصفيية موقع الآخرين. وهنا أيضاً اختلطت الزيجات والقرابات والمنافع. فإلى مصاهرة بيت صدام مع الأخرين من آل المجيد كُتبت التعasse على المصاهرة الأخرى مع آل إبراهيم. ذاك أن النجل الأكبر، عدي، كان قد اقترن بسجا، ابنة عميه برزان إبراهيم الحسن، وابنة خالته أيضاً تبعاً لزواج برزان من أحلام طلفاح، شقيقة ساجدة، زوجة أخيه صدام. وقد انهار زواج ابني العمين والخالتين وتترك الزوج زوجته بائسة محطمة. وما لبث عدي أن أطلق النار متقدداً في بعض الروايات وبالخطأ في رواية أخرى، على عمه الآخر وطبان فأصابه في رجله. ووطبان، الذي كان يومها وزير داخلية، هو أيضاً زوج خالة عدي لاقترانه بإلهام طلفاح، شقيقة ساجدة وأحلام، بعدما كانت قد اقترنت للمرة الأولى بهيثم، نجل أحمد حسن البكر.

غير أن المعركة بين النجلين والصهرين التي كسرت شوكة آل المجيد، هي التي فاقت سائر المواجهات العائلية أهمية وبدت أوثق اتصالاً بالمسائل السياسية

والسلطوية المطروحة. فالشقيقان حسين وصدام كامل، وهما ابنا عم بعيدان لصدام قبل أن يصاهره، فرزا إلى الأردن في آب (أغسطس) ١٩٩٥ مصحوبين بعائلتيهما. وقد اكتسب عملهما هذا خطورته لا من القرابة فحسب، بل أيضاً لأن حسين كامل وزير التصنيع والصناعات الحربية فيما العالم كله يهجم بأسلحة الدمار الشامل المنسوبة إلى صدام. وهذا فضلاً عن دعوته لإسقاط النظام وإعلانه برنامجاً لسلطة بديل وتقديمه معلومات للمخابرات المركزية الأميركيّة. ولما لم يجد الأخوان أي ترحيب بهما، ولم يعد في وسع عمان أن تتحملهما، عادا إلى العراق واثقين بتعهد العم أن يعالجهما بالصفح والغفران. لكن السواطير كانت ثُسَن في انتظارهما، فما إن انقضت أيام ثلاثة على العودة حتى تولت العشيرة، في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٩٦، القضاء عليهما، بعد فصل زوجتيهما، ابنتي صدام، وأطفالهما عن الشقيقين. وفي هذا القتل الطقسي لعب عدي وعلى حسن المجيد الدور الأبرز فاستُخدمت العائلة ضد العائلة تماماً كما استُخدم الحزب، في ١٩٧٩، ضد الحزب.

ولم يبق في الصدارة الفعلية سوى النجلين ومعهما ابن العم المباشر على حسن المجيد. ويبدو أن تنظيم أمر عدي وقصي قضى بمنح الأول شؤون الثقافة والشبابية والرياضية والإعلام، بما فيه صحيفة «بابل»، وإيكال ما يتصل بالأمن والحماية للثاني. فهما كان الضجيج يسابقهما وهما يكبران. فما إن شرعاً يتصديان للشأن العام، حتى تسبيباً في إسباغ لقب آخر على والدهما الذي صار، أيضاً، «أب الليثين».

وقد بدأت قصة عدي، المهزوز عصبياً والكريه الذي يذكر بجلافة والده دون انضباطه وتماسكه، صيف ١٩٨٢. آنذاك أذاعت الصحف العراقية خبر حصوله على أعلى معدلات النجاح في البلاد. وهو ٩٩ في المئة متخرجاً، بهذه الصفة، من الصف السادس العلمي من كلية بغداد. وتكرر الشيء نفسه، بعد أربع سنوات، لدى تخرجه من كلية الهندس المدنية أولاً بين طلاب جامعة بغداد. وكانت اللبنة الأولى في عمارة سلطته تأسيس «نادي الرشيد الرياضي» عام ١٩٨٥

وعنه صدرت صحيفة «الرشيد الرياضي» التي تميزت بطبعاتها الفاخرة ليعاد تسميتها بعد ذاك «البعث الرياضي». وفي ١٩٩٠، ووسط تكهنات عن توريثه المبكر، أصدر مجلس قيادة الثورة كتاباً يلزم المعنيين مخاطبة عدي بلقب «أستاذ» الذي تفرد به قبلأً ميشيل عفلق. فكان صدام أراد بالتسمية هذه، وكان «الأستاذ» الأصلي قد رحل لتوه، أن يُحرز انتصاراً رمزياً آخر على ماضيه، محولاً «الأب» الصانع إلينا مصنوعاً. وبالفعل أنشأ الأستاذ الجديد «منتدى الأدباء والصحفيين الشباب» الملتفين حول «البعث الرياضي»، فتأمن له الجم眾or الرياضي و«الثقافي» الذي استولى به على نقابة الصحفيين واتحاد الأدباء وجمعيات الفنانين والمصورين الفوتوغرافيين والشعراء الشعبيين. وقد وُحدت ورُكّزت مصادر السلطة هذه في «المجمع الثقافي» الذي انتخب عدي رئيساً له. وعلى خطى الوالد جعل يؤسس أجهزة موازية لأجهزة الوزارة، فأقام إذاعة وقناة تلفزيونية للشباب، وغدا رئيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق ورئيس مجلس إدارة صحيفة «صوت الطلبة» التابعة له، فيما تولى ابن عمه عمر سبعاوي التكريتي منصب النائب الأول لرئيس الاتحاد. وبدا من تحصيل الحاصل أن يرأس عدي اللجنة الأولمبية العراقية فأرخي لساديته التفتن في اضطهاد الرياضيين سجناً وتعذيباً، لا سيما متى عادوا من مباريات لم يحالفهم الحظ فيها.

وعلى العموم قدم النجل الأكبر نفسه رئيساً سلطة موازية للإدارات والوزارات، تمثل الشباب في مواجهة الترهل البيروقراطي، والولاء النقى لصدام في مقابل الولاء المزغول. وهذه السمة الملزمة للنظم العسكرية والتوتاليتارية حظيت في العراق البعشي بخصوصية مدهشة. فقد وُجد، مثلاً، مكتب الثقافة والإعلام في مقابل وزارة الإعلام، كما وُجدت لجنة شؤون النفط مقابل وزارة النفط. لكن عدي صار، أيضاً، نجم أبناء المتنفذين، كلؤي ابن عدنان خير الله وزياد ابن طارق عزيز، ممن استخدمو نفوذ الآباء للتجاوز على الناس والتحكم باللليالي الصاخبة في النوادي المغلقة للنخبة البعثية. ومما عرف به «الأستاذ» بذخ مدهش وولع لا حدود له بتبديل سياراته بما يتلاءم مع ألوان بذلاته، أو العكس،

وقيادته السيارة بسرعة جنونية، والحصول على أية فتاة أو امرأة تعجبه ولو اغتصاباً. فهو يبحث عن اللذة بمرضية تشبه سعيه وراء العنف. وكان هذا الكاليغولا الصغير، إلى ذلك، شغوفاً بالفساد الذي مارسه لفترة قصيرة في الكويت، وعلى مدى سنوات في العراق حيث فرض الخوات على التجار باسم «صندوق مساعدة الفقراء» الذي أنشأه. ومثل والده، عاش حياة بذخ وقصور ويخوت وسيارات فاخرة. ومثله أيضاً خطأ نحو القوات المسلحة فحصل على منصب فريق ضربة واحدة.

بيد أن عدي أقدم، أواخر ١٩٨٨، على قتل مرافق والده كامل حنا جاجو، ما اضطر صدام إلى سجنه ٤٠ يوماً. وقد وجد من يربط القتل بتواءل المرافق مع أبيه في زواجه من سميرة الشاهيندر، ضدأً على رغبة أم عدي، ساجدة. وبوجه الإجمال خدم بإقدامه على القتل صورة شقيقه الأصغر والأهدأ قصي. لكن عدي، على ما يبدو، رد بالتعدد إلى مجالات نفوذ الشقيق الأصغر، معلناً في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ عن تشكيل جهاز أمني جديد هو «الدائيو صدام». والدائيون هؤلاء، وهم من ثمار التسييس والتعبئة المفروضين على المدارس والرياضية والنواحي، إنما ارتبط نشئهم بكثير من الدعاية التي أشاعتتها صحف عدي، فقدموا أشداء صليبيين يأكلون الأفاعي ويقترون، إبان تدريباتهم، أفعلاً مقززة مشابهة. وبعد أربع دورات تدريبية في معسكر خاص أقيم في مطار المثنى، ظهرت هذه القوة بملابسها الصفراء إلى العلن ضامةً ٧٥٠٠ مجند. ولم تكن المناسبة سوى الاحتفالات بعيد ميلاد الأب القائد.

على أن الدائيين شاركوا لاحقاً في التصدي لتمرد عشيرة الدليم كما في سحق عائلة حسين كامل إثر عودته من الأردن. وكثيرون منهم انتقلوا إلى الجنوب لترويع الشيعة فعاملوهم بقسوة دموية كانت غربتهم عن الفرات الأوسط تحولها غزواً محضاً.

لكن كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ كان شهر يُمن على العراق يخترق بؤسه المريع. فقد تعرض عدي لمحاولة اغتيال كاد يقضي بسببها فخرج من

المستشفى، بعد أشهر طويلة، معاً. بيد أن إصابته واقترابه من الموت جعلاه يندفع أكثر فأكثر وراء شهوته وغرائزه. وفي الغضون هذه حُسم أمر الوراثة لصالح قصي الموصوف برصانة أكبر بما لا يُقاس.

ولقيت هدية صدام الثانية لشعبه الاستقبال نفسه: ففي ١٩٨٨ أُعلن عن تخرج قصي بوصفه طالباً أولاً بين طلاب العراق. إلا أن النجل الثاني شابه أباء إيان العمل السري أكثر مما شابه في عجرفته بعد السلطة. فهو منكفي ومواظب يمارس قسوته القصوى بالكتمان، فيسخر ويُمْوَّه عن نفسه بتصرفية المساجين، إلا أنه يفعلها في الزنازين والأمكنة بعيدة عن عيون الرقباء متقدياً منهم السياسيين الذين يجري تصويرهم خطراً على النظام. فقصي، على عكس شقيقه الأكبر، لم تستهوه الأضواء من أي نوع كان فابتعد في المدرسة والجامعة عن الأبهة، وعزز موقعه بزواجه من سَهر، ابنة الفريق التكريتي ماهر عبد الرشيد، أحد «أبطال» الحرب مع إيران في أطوارها الأولى. وبرصيد أمني أبرزه المشاركة في حماية والده على رأس شبان العشيرة، تولى قصي رئاسة المكتب العسكري كما انتخب عضواً في القيادة القطرية للبعث.

وهنا أيضاً تشابك العائلي بالسياسي. ففي أواخر الحرب مع إيران عُزل ماهر عبد الرشيد مع ضباط آخرين اتهموا بالعجز عن استعادة الفاو سريعاً. ومن ناحيته تخلى قصي عن سهر مع وضع أبيها في الإقامة الجبرية ومنعه من الظهور في بغداد. واكتملت محنـة العائلة بمصرع الطيار طاهر رشيد، شقيق ماهر، في حادث جوي «غامض».

الشيء الوحيد الذي تكرر بإيقاع ثابت هو أن الأقارب هم الذين كانوا يتولون الأجهزة الأمنية في لحظات حظوظهم برضاء صدام. وهذا ما خلق نوعاً من المماطلة بين الأمن، بوصفه الحرس الحريري للنظام، وبين العائلة. فالأخ غير الشقيق، برزان، تولى رئاسة دائرة المخابرات التي تولاها لاحقاً ابن خالة صدام فاضل سلفيج. كذلك شغل المنصب نفسه سبعاوي شقيق برزان، كما شغل شقيقهم

الثالث وطبان وزارة الداخلية. وأسس حسين كامل «جهاز الأمن الخاص» في ١٩٨٢ وتولاه، يساعده فيه قصي الذي حلّ فيه محله بعد هربه إلى الأردن.

وفي النهاية استقر الأمن العراقي على خمسة أجهزة يمسك بها الأقارب، فتتقاطع في أدوارها وتتلاطم فيما يتحكم بها تنافس يحول دون إحراز أي منها قوة فائضة تهدد مجمل النظام. وظل الأهم «جهاز الأمن الخاص» الذي نشأ إثر محاولة الاغتيال التي تعرض لها صدام في مناخ الحرب مع إيران. فالجهاز هذا ذراع الحماية الأبرز، خصوصاً حماية الزعيم نفسه. وهو المسؤول عن «الحرس الجمهوري الخاص» الذي تفرع عن «الحرس الجمهوري» بإشراف قصي. كذلك يحرس الأمن الخاص ويتجسس على الوزراء والمسؤولين مهتماً بالعمليات الأمنية ضد الشيعة والأكراد وبباقي المشتبه بهم. وهو من يشتري الأسلحة والتقنيات من الخارج كما يضمن تشغيل الصناعات الحربية الأكثر استراتيجية فيما يُعيّن عينه ساهرة على باقي الفروع الأمنية. أما «الحرس الجمهوري الخاص»، أو «قوات الحماية الخاصة»، فنشأ في ١٩٩١ بعدما تضخم «الحرس الجمهوري» وصار من الصعب التأكد من ولائه المطلق. وهذا أيضاً مما يشرف عليه قصي. فالحرس الخاص، وتعداده ما بين ١٥ و٢٦ ألف رجل، هو من يُعهد إليه الأمن الخاص تنفيذ الحماية المباشرة، فضلاً عن ضمان الطرق المؤدية إلى بغداد.

ولئن ورث البعث «جهاز الأمن العام» عن الدولة العراقية منذ تأسيسها في ١٩٢١، إلا أنه غيره تماماً. فقد غدا أقرب إلى بوليس سياسي بالمعنى السوفيافي للكلمة، يعني بالظاهرات المقلقة للسلطة في المجتمع عموماً بما فيه الحزب الحاكم. أما قبضته الضاربة «قوات الطوارئ» فيقودها، كما يقود الجهاز برمته، رافع عبد اللطيف طلفاح التكريتي.

كذلك ورث البعث «مديرية الاستخبارات العامة» عن الدولة العراقية في ١٩٣٢، ليركّز اهتمامها على الدول والأنظمة المجاورة، لا سيما متى ربطتها علاقات سيئة بالعراق، فضلاً عن متابعة سلك الضباط ورصد المعارضين في

الخارج واغتيالهم متى لزم الأمر. وقد حظي الجهاز المذكور باهتمام المخابرات السوفياتية (كي جي بي) وتدريلها أكثر مما حظيت الأجهزة الأخرى.

وبدورها انبثقت «المخابرات العامة» عن حزب البعث نفسه وتولى إدارتها العامة طاهر عبد الجليل الحبوش التكريتي. والمخابرات هذه فرعان داخلي وخارجي. وإذا تغلغل عناصرها في السفارات العراقية في الخارج جاعلينها نقاط ارتكازهم، شمل مجال عملها البعثيين والناشطين السياسيين والسفارات والأجانب المقيمين في العراق، فضلاً عن متابعة أعمال التخريب التي يُشتبه بها معارضون حقيقيون أو مُتخيلون.

وأخيراً، هناك «جهاز الأمن العسكري» وهو أصلاً فرع من الاستخبارات، نشأ في ١٩٩٢ وتولاه خليل ثابت التكريتي. وهو يرصد الجيش أساساً، لكنه مباشر الصلة بالرئيس دون المرور في حلقات وسيطة.

وفي وظائفه ربما كان بربان التكريتي أهم شخصيات النظام العراقي لجهة التقاءع بين العائلي والأمني، كما بين السياسي والمالي، فضلاً عن الداخلي والخارجي. وبين ١٩٧٤ و١٩٨٣ تولى مديرية المخابرات فكان المسؤول المباشر عن أعمال قتل حصلت في العراق والمنافي وعن أعمال تهجير حلت بالعراقيين في بلد़هم. وفي الغضون هذه عمل مصرفيًّا لأخيه حتى قيل إنه أشرف على تحويل عشرات بلايين الدولارات إلى حسابات مصرافية في الخارج. فحين سُلم سفارة بلده في الأمم المتحدة في مقرها بجنيف، بين ١٩٨٨ و١٩٩٨، أنشأ شبكة باللغة الاتساع لغسل الأموال تضم ما ينوف على مئة حساب بنكي. وقد استُخدم بعض عائد المال المغسول هذا في تمويل شبكة موازية من العملاء العراقيين ترصد المعارضين في أوروبا ومناطق أخرى بإدارته المباشرة. ورغم هذا، سقط بربان بسبب تردي علاقته مع عدي بوصفه الصهر الذي لا يُطاق. فالعائلة ذات النسبة المرتفعة جداً في زيجاتها الداخلية، باتت الأداة الأولى للسلطة وأداة تقويضها في آن.

وفي الحالات كافة ازداد ضيق هذه العنكبوتية - العائلية وتضاعف انغلاقها مع الحصار، كما تعاظمت تناقضاتها الداخلية. فما بين تردٍ اقتصادي وانحسار في قاعدة النظام وفي نطاق اشتغاله، احتلت شلّية الأمن والمؤامرة حجماً غير مسبوق. فالعراق، مع التكارثة وأهل العوجا، حُكم بعائلة لا تاريخ لها في التعليم والمؤسسات والاقتصاد الحديث ولا في الانفتاح على العالم الخارجي. عصبيتها وجدت تعبيرها في الزيجات الداخلية، كما وجدت في البُعث، الجمهوري والراديكالي، قاطرتها إلى السياسة. غير أنها لم تكتف بتعطيل السياسة بل غدت سلالة ملكية معنفة في الفساد، حتى إذا انكمش ريعها وترجعت هيبتها وارتدت عليها عصبيتها وزيجاتها التي استخدمتها في تمتين السلطة، تكشفت عن مكائد وعفن وانحطاط. هكذا انقلب المكان الذي أريد حصر الدم والسلطة والثراء فيه ليصير، أيضاً، مكاناً تُحصر الأزمات فيه. وفي الغضون هذه، ظل التوسيع الأمني القاسم المشترك بين الطورين والمهمتين: فكما هو شرط تمتين الحكم في يد العائلة فإنه شرط التحكم بالعائلة نفسها من قبل هذا الجب أو ذاك، وهذا الشخص ضد ذاك.

وبدا الجيش، بين أدوات السلطة ومؤسساتها، في مقدم من يدفعون كلفة التوسيع المذكور. فهو موضع الرقابة الأمنية الدائمة إلا أنه، كذلك، مادة تكيف متواصل. فإلى تبعيشه المتواصل وإثقاله بالمفوضين الحزبيين والأجهزة المدنية، وإلى اصطدام قياداته بلون تكريتي طاغ، تعرض للتهميش المتنامي. فقد سرح الكثيرون من كبار ضباطه على دفعات، وأبعد العسكريون عن مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية، وتولى قيادتهم بعض من لا يملكون أيّاً من مواصفات القيادة وشروطها، كعلي حسن المجيد وحسين كامل.

والواقع أن الجيش عولج هكذا في طوري الصعود والتفسخ. وبعد ما عدّ أفراد القوات المسلحة، في ١٩٨٠، عشيّة الحرب مع إيران، ٦٧٧ ألفاً، أي خمسة عشرة العاملة النشطة اقتصادياً، خُفض لكن هذا العدد البالغ الضخامة، والمناط به امتصاص البطالة، بنسبة ٤٥ في المئة بعد حرب الكويت لصالح أجهزة الأمن

المتكاثرة والمتضخمة والمعنية بحماية النظام والعائلة وأجيابها قبل كل شيء. هكذا استقر على ٣٧٥ ألفاً يتولى أمانة سر قيادتهم العامة علي عبد الرشيد التكريتي، ويتولى قيادة سلاحهم الجوي مزاحم صعب التكريتي، يقابلهم ٧٠ ألفاً من «الحرس الجمهوري». وكان هؤلاء الأخيرون، ممن يقودهم ماهر سفيان التكريتي، يحظون بمعاملة أفضل ومرتبات أعلى. أما الحزب فاتخذ مساراً آخر. فقد استمر الاهتمام بزيادة عدده الذي ارتفع في ١٩٧٦ إلى ٥٠٠ ألف ما بين عضو عامل ومؤيد ونصير. لكن الارتفاع الصارخ وغير الطبيعي الذي جعله، بعد ثلاثة أعوام، مليوناً و٨٠٠ ألف، دلّ على التراخي في شروط الترقى وفي الانضباط والتراتب الصارم. واستمر هذا المنحى مذاك حتى تفاوت التقديرات لأواخر التسعينات بما بين مليونين ونصف المليون وخمسة ملايين. وفي الآن نفسه استمر العمل بالقانون الرقم ٢٠٠، الصادر في ١٩٨٢، والذي يعاقب بالإعدام من يعتقد «غير فكر البعث».

بيد أن الباحث عن ميشيل عفلق في هذا الحزب و«فكره» لن يرى شيئاً يُذكر. فالحزبيون صاروا «أبناء صدام» تماماً كما بات «فكر» البعث امتداداً لعبادته. ولئن غداً البعثيون مجرد جهاز متضخم ومتندع، بقي من التشدد في معايير الترقى ما يطاول الولاء للزعيم والمرضى عنهم في العائلة. ومنذ ١٩٦٨ توالى انحسار نسبة الذين حصلوا على تعليم جامعي بين أعضاء القيادة القطرية لينتهي الأمر، في التسعينات، تبوياً للأمية في الموقع القيادي. وتكتفي نظرة عجلى إلى الذين اصطفاهم صدام كي يقود بهم الحزب والدولة والجيش، لنسدل على المقاييس الحاكم. فهو لاء الذين صنعوا هم أنفسهم هم الذين تصدروا، وهم كانوا يتصدرون بالقدر الذي يفتقرن فيه إلى المقومات بما يحوجهم أكثر إلى أن يكونوا مصنوعين. فعزت إبراهيم الذي سماه نائباً للرئيس وفريقاً أولً ونائب قائد القوات المسلحة ونائب أمين عام القيادة القطرية، بائع ثلح متجل لم يحظ بغیر تعليم ابتدائي بسيط. ولم يكن طه ياسين رمضان أكثر من عريف بعشى في الجيش لينتهي نائباً لرئيس الجمهورية. أما علي حسن المجيد فقفز من نائب ضابط إلى فريق أول

وزير دفاع، كما قفز حسين كامل من شرطي في موكب حماية خير الله طلفاح ثم في فريق ساجدة، ابنة خير الله وزوجة صدام التي ذُكر أنه «سحرها»، إلى فريق أول وزير دفاع وتصنيع حربي، متولياً المهمة التي أنفقت عليها بلايين الدولارات وصارت شاغلاً كونياً. وحمل عبد حمود، أيضاً، لقب فريق كما تعاطى في ملف أسلحة الدمار، هو الريفي المحدود المؤهلات ما خلا مرافقة صدام. وأطلق انقلاب البعث في ١٩٦٨ بربان التكريتي من سجنه حيث قضى بعض شبابه بسبب جريمة اتهم بارتكابها، ليجعله مديرأً للمخابرات فسفيراً. وبات نبيل نجم التكريتي، المضمد في «مستشفى الطفل العربي» ببغداد، سفيراً فوكيلأً لوزارة الخارجية، وتحول نائب الضابط عبد الغني عبد الغفور وزيرأً وعضوأً لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية.

ومنذ ١٨ آذار (مارس) ١٩٨٠، ويقصد الإيحاء بحياة سياسية من دون أحزاب، أنشئ «مجلس وطني» أو برلمان يُنتخب أعضاؤه بالاقتراع العام لولاية مدتها أربعة أعوام. لكن هذه العادة المعروفة في أنظمة الاستبداد حين تبحث عن واجهات «ديمقراطية»، بلغت في العراق مدى كاريكاتورياً لم تبلغه «برلمانات» الأنظمة المشابهة. ووصلت الكاريكاتورية إلى أبعد ما تصل في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٥، وكان قد مسح شاربيه للتو بدم حسين كامل وأخيه. فقد أجرى أول استفتاء حول رئاسته منذ توليه السلطة فنال ٩٩,٩٦ في المئة. ثم كرر التجربة نفسها في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٢ فأعيد انتخابه رئيساً لسبعة أعوام أخرى بموافقة ١٠٠ في المئة من الناخبين الذين شاركوا بنسبة ١٠٠ في المئة من السكان.

الفصل السابع عشر

ختام بلا مسك

لم تكن الهزيمة في الكويت كسائر الهزائم التي حصدتها صدام. كانت، في الحقيقة، أم هزائمه التي سماها أم معاركه. فالولايات المتحدة الأميركيّة جعلت من الثوابت الملزمة لإداراتها، على اختلافها، أن لا تتعامل مع الرئيس العراقي. وهذا ما رسم بغداد هافانا أخرى في ظل كاسترو. فقد تقرر هذه الإدارة أن تحاصره وتحتويه، وقد تقرر تلك أن تسقطه، لكن المشترك أن واشنطن، كائناً من كان حاكمها، لن «تعيد تأهيله». وبسبب تفسخ الاتحاد السوفياتي الذي افتتحت به التسعينات صارت للموقف هذا قوة قدر لا يُرَد. وحتى لو اعترف صدام بإسرائيل وانضم إلى الزعماء العرب الذين وقعوا الصلح معها، وهو ما تداولته معلومات وترجيحات صحافية، فإن السيف سيقى مسلطًا على عنقه.

والهزيمة في الكويت مهدت، كذلك، لتطبيق قرارات مجلس الأمن، لا سيما فرض الحصار. فالتحالف المنتصر، الذي آثر التخلّي عن انتفاضتي الشيعة والأكراد، آثر أيضًا ترك العراق كله على حاله. فالمنتصرون لم يفكروا في التوظيف السياسي لانتصارهم العسكري. فهم لم يفرضوا على نظام بغداد أن يفتح ذراعيه للمنفيين السياسيين ولا لتشكيل الأحزاب أو إدخال الكتب أو تأسيس الصحف. لا بل لم يهتموا بمصالح شركاتهم التي كان في وسعها أن تفدى إلى العراق وتستثمر وتملي وقائع مغايرة، اقتصادية ومن ثم سياسية. وبكلمة، لم يعبأوا بإنماء الأسباب التي تقوض النظام من داخله. على العكس تماماً، فرضوا عليه حصاراً محكماً وقع ظلمه الشديد على العراقيين أنفسهم.

فإذا قيل بالمسؤولية الجماعية للشعوب والمجتمعات التي تنجذب أنظمة طاغية ومحاربة من دون أن تزيحها، بقي أن للمسؤولية الجماعية حدوداً هي العقاب الجماعي. فكيف حين يهبط العقاب على من هم الأقل مسؤولية فيما لا يتأثر المسؤول الأول والمباشر إلا قليلاً؟ وفي عقابها الجماعي هذا أظهرت الولايات المتحدة قسوة نادرة لم ينافسها إلا الغباء السياسي. فالعزل الذي يذكر بأخلاقيات القرون الوسطى، حيث كانت تُسُور المدن ويُترك للطاعون أن يفتت بها، أفاد صدام على حساب المجتمع وعزز السلطة، بوصفها أداة قمع، على حساب الدولة، بصفتها مصدر خدمات ومنافع.

ويبدا حل كهذا مُريحاً لإدارة الرئيس جورج بوش الأب المعنية بالمصالح الاستراتيجية لأميركا أكثر بكثير مما بـ«بناء الأمم». غير أنه بدا مُريحاً لحلفائها الإقليميين على الأخص. فتشيّبت العراق على حاله وعزل تأثيراته على الخارج وتآثيرات الخارج عليه، يطمئنان الأتراك في الشمال ومن يقضّ الهاجم الكردي مضجعهم، كما يطمئنان الخليجيّين في الجنوب من لا يريدون أن يسمعوا بمشكلة شيعية. ومن خارج التحالفات، لا تُبدي إيران الإسلامية عواطف مختلفة. فهي التي تجمع إلى راديكالية مناهضة لأميركا كرهاً مُرزاً لصدام، يُسعدها تجميد الصراع الأميركي - العراقي عند النقطة هذه، بقدر ما يُحرجها احتدامه واضطرارها إلى الانحياز إلى أي من طرفيه.

وبدورها وجدت إدارة بيل كلينتون في التجميد والاحتواء ما يقنعها. فهي، أصلاً، كانت فاترة الهمة في السياسة الخارجية. أما القليل من الاستثمار على الجبهة هذه فحاولت تركيزه على أزمة الشرق الأوسط، لا سيما وقد أُنجزت تسوية أوسلو الفلسطينية - الإسرائيليّة عام ١٩٩٣.

وفي هذه الغضون راحت العقوبات تفتّك بال العراقيين. صحيح أن الخسائر التي تسبّبت بها للاقتصاد الوطني لم تتجاوز الـ ١٥٠ بليون دولار من أصل ٨٣٠ بليوناً تكبّدها العراق في ظل صدام، غير أنها توجّت المسار المديد الذي ابتدأ مع

الحرب على إيران في ١٩٨٠. فكانت، قياساً بقدرات البلد وطاقاته، أشبه بقطرة إلا أنها من النوع الذي يجعل الإناء يطفح. ولأنها أصابت المدنيين بالأساس بدت نتائجها الإنسانية مروعة حقاً.

ففي ١٩٩٠ فرض مجلس الأمن العقوبات التي تحظر التجارة مع العراق لإخراجه من الكويت، وبعد تحرير الأخيرة تم مطها لتشمل تسليم أسلحة الدمار الشامل التي تملكها بغداد فضمنت معايدة الإسلام، في ١٩٩١، أن تسلمها خلال ١٥ يوماً. وصدام لئن لم يفعل إلا أن فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة (أونسكوم)، والتي اضطر العراق إلى الموافقة عليها في ٦ نيسان (أبريل)، فعلت. وعلى رغم مماطلات عراقيل عدة وضعتها بغداد في وجهها، نجحت أونسكوم في تدمير قسم ضخم جداً من تلك الأسلحة.

وبالفعل كانت السيادة العراقية تتآكل على الأصعدة جميراً. فالمفتشون يتصرفون بوصفهم سلطة موازية على الأرض. وفي الجو ما لبثت أن ترسخت منطقتا حظر على الطيران شمالية وجنوبية. وإذا خرج معظم كردستان من حظيرة الدولة، راحت القوات التركية تتقدم، كلما عن لها، داخل أرض العراق بحجية مطاردة المقاتلين الأكراد. ويدوره مضى صدام يردد على هذه التحديات باحتفالات «النصر» وبأدوات رمزية، بل وثنية. فقد جعل صورة جورج بوش الأب جزءاً من أرضية مدخل فندق الرشيد ببغداد، تطاها أقدام من يدخلونه، وحين اختار طرقاً «أجدى» حاولت أجهزته الأمنية اغتيال بوش، وقد صار رئيساً سابقاً، لدى زيارته الكويت في نيسان ١٩٩٣.

لكن التحالف الأميركي - البريطاني استمر، وهو يحاصر العراق ويحتويه، يخوض ضده الحروب الصغيرة والمقطعة. وبين ١٣ و١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ شنت قواته غارات على الجنوب وعلى مصنع في ضواحي العاصمة، ما تسبب بسقوط ٤٤ قتيلاً. وفي ٢٧ حزيران (يونيو) أطلق ٢٣ صاروخ «تماهوك» على مقر الاستخبارات في بغداد في «رد مباشر» على محاولة الاغتيال في

الكويت، ما أدى إلى مقتل ستة أشخاص. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤، حشدت بغداد قوات قرب الحدود الكويتية «رداً» على إرسال القيادة الأميركيّة ٢٩ ألف جندي إلى تلك الرقعة. وبعد خمسة أشهر فقط كانت المحاولة الانقلابية «الأكثر جدية» التي تعرض لها صدام وحكمه، مرعيةً من وكالة المخابرات المركزية الأميركيّة.

ودامت لعبة القط والفار طويلاً بين السلطة وفرق التفتيش. فما بين آذار (مارس) وحزيران ١٩٩٦ منعت الفرق من الوصول إلى موقع عسكريّة حساسة. وفي ٢١ حزيران ١٩٩٧ طلبت الأمم المتحدة من العراق أن يسمح بتفتيش الموقع المتنازع عليها ثم، في ٢٩ تشرين الأول، طلبت بغداد سحب المفتشين الأميركيّين من الفرق ثم طردتهم ليعودوا في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر). وفي الموازاة كانت واشنطن ولندن تواطّبان على رفض رفع العقوبات ما دام صدام في السلطة.

لقد تصرف العراق تصرف من يريد التخلص من التفتيش والتملص من تعهّداته، تؤيده في هذا عواطف عربية واسعة وعواطف عالمية لا يستهان بها. وكانت الأخيرة مدفوعةً بعذاتها للحصار لأسباب شتى: ففي الخانة هذه وقف بعض ذوي النزعة الإنسانية، خصوصاً في أوروبا، ومن هالتهم النتائج التي ترتبّت على غذاء العراقيين ودوائهم وتعليمهم، كما وقف يساريون مناهضون للعولمة الموصوفة بالأمركة، وأخرون مناؤون لأميركا يبحثون عن مواجهات معها تفتح الجبهة التي أغلقها الانهيار السوفيّيتي، وبعض القوميين العنصريّين من تضامنوا مع بغداد وزارها قياديّون منهم، كجان ماري لوبين الفرنسي وفلاديمير جيرينوفسكي الروسي أو يورغ هايدر النمساوي. أما عربياً، فكان الدافع الأقوى الشعور بوجود «كيل بمكيالين»، واحد متسامح مع إسرائيل وانتهاكاتها للفلسطينيين وآخر متشدد مع العراق. وبدت هذه الحجة معطوفة على أخرى مفادها وجود خطة محكمة لتقوية إسرائيل عبر إضعاف بلد عربي يوصف بالقوة.

وفي رفض هذه الكتلة العريضة سياسة الحصار لم تُعد الحاجة البيئية من نوع خضوع الأمم المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة، للولايات المتحدة، وعجرفة فرق التفتيش، وظهور دلائل على تعاونها مع الدولة العبرية في جمع المعلومات وتبادلها. وكانتاً ما كان الأمر وُجد ما يكفي من الأسباب لاستمرار المواجهات. وما بين ١٣ و٢٢ كانون الثاني ١٩٩٨ توقف العراق عن التعاون بحجة أن الكثيرين من أعضاء الفرق أميركان وبريطانيون، كما منعهم من تفتيش المقار الرئاسية، وفي ٣١ تشرين الأول تكرّس وقف التعاون، لكن بغداد تراجعت في ١٤ تشرين الثاني فسمحت للفرق باستئناف عملها.

بيد أن الأخيرة انسحبـت من مواقعها، في ١٦ كانون الأول (ديسمبر)، لأن العراق لا يوفر التعاون المطلوب. وبدورها أوقفـت بغداد مجددـاً، في العام التالي، كل تعاون مع أونسكوم في تكرار مضـجر لأحداث العامين الفائتين. وقد توثر الوضع في صورة خطـيرة أواخر ١٩٩٨ حيث شنت القوات الأميركيـة والبريطـانية، خلال ١٦-١٩ كانـون الأول، عملية «تلـب الصحراء». هـكذا، وعلى مدى أربـعة أيام، كـيلـت ضـربـات جـوـية للـعـراق فأـطلقـت ٥٠٠ صـارـوخـ ذـكـرـ أنها تستـهدـف برـامـجـ السـلـحـ النـوـيـةـ والـكـيـماـويـةـ والـبـيـولـوـجـيـةـ.

والحق أن المساجلة على ضـفيـيـ الـصـرـاعـ حـقـتـ بـهـ أـلغـازـ كـثـيرـةـ. فالـعـراـقـ مـضـىـ يـؤـكـدـ عـلـىـ خـلـوـهـ مـنـ أـسـلـحـةـ الدـمـارـ بـعـدـمـاـ دـمـرـتـ فـرـقـ التـفـتـيـشـ، فـيـ ١٩٩١ـ وـ ١٩٩٤ـ، الـكـثـيرـ الـذـيـ كـانـ مـوجـودـاـ. كـذـلـكـ تـرـدـدـ، فـيـ أـوسـاطـ مـتـعـاطـفـةـ مـعـهـ، أـنـ الـضـرـبةـ الإـسـرـائـيلـيـةـ لـمـفـاعـلـيـ تمـوـزـ أـنـهـتـ، مـنـذـ حـزـيرـانـ ١٩٨١ـ، تـطـوـيرـ بـرـامـجـ الـأـسـلـحـةـ الـفـتـاكـةـ. فـإـذـاـ مـاـ اـحـفـظـتـ بـغـدـادـ بـعـدـ ذـاكـ بـكـمـيـاتـ مـحـدـودـةـ مـنـ الـيـورـانـيـومـ، فـإـنـهـاـ مـاـ دـمـرـتـ الـفـرـقـ. وـفـيـ الـحـالـاتـ جـمـيـعـاـ، فـالـحـصـولـ عـلـىـ قـبـلـةـ يـسـتـدـعـيـ موـادـ يـصـعبـ عـلـىـ صـدـامـ إـحـرـازـهـاـ، وـعـلـىـ تـجهـيزـاتـ ضـخـمـةـ الـحـجمـ لـاـ تـقـبـلـ الـإـخـفاءـ. وـقـيـلـ أـيـضـاـ إـنـ حـسـيـنـ كـامـلـ حـيـنـ اـسـتـجـوـيـتـ الـمـخـابـراتـ الـمـركـزـيـةـ الـأـمـيـرـكـيـةـ فـيـ عـمـانـ لـمـ يـُـدـلـ بـأـيـةـ مـعـلـومـاتـ مـفـيـدـةـ، عـلـمـاـ بـأـنـ مـصـلـحـتـهـ كـانـتـ يـسـتـدـعـيـ ذـلـكـ. وـفـيـ الـمـقـابـلـ، لـمـ تـخـلـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ عـنـ شـكـوكـ ذـاتـ خـلـفـيـاتـ مـتـفـاقـوـتـةـ الـتـعـقـيدـ.

فعُظام صدام من النوع الذي لا يكتمل بغير أسلحة عُظامية سبق أن استخدم الكيماوي منها في حلبجة الكردية. أما ما فعلته فرق التفتيش فلم ينته، فيما يستحيل أن ينتهي بشكل طبيعي وسط تضييق ما كانت بغداد لتمارسه لو لم تكن تخفي شيئاً. أما حسين كامل فيُستبعد التعويل على كلامه لأنَّه، هو الآخر، مسؤول عن المخالفات الكبرى. وما عودته إلى بغداد، في حساباته الواهمة على الأقل، غير برهان على أنه لم يكن ينوي القطع مع عمه صدام حين هرب منه. وقد ذهب البعض أبعد مستشهادين، للتوكيد على «عراقة» المشروع الهيولي لصدام و«تجذرها»، بما انكشف في ١٩٨٩. فعماذاك كانت الفضيحة التي عُرفت بـ«المدفع العملاق» حين أخلت شركة «ماتريكس تشرشل» البريطانية للهندسة بقوانين التصدير البريطانية، مزودةً العراق تسهيلات تتيح له بناء مدفع تصل نيرانه إلى إسرائيل. ومن يدرِّي أية مدفع عملاقة أخرى، وأية أسلحة أخرى أفتَّ وأخطر يتولى صدام عبر وسطائه الدوليين شراءها وتسريرها؟

على أن المساجلة ذُكرت بأمور لم تكن الولايات المتحدة وبريطانيا راغبتين في التذكير بها. وكان لهذه أن أطلقت ما لا حصر له من عناوين تتصل بـ«أخلاقية» السياسة الخارجية لدول الغرب، وبدور الخارج في تعزيز استبداد الداخل العراقي. ففي استعادة قصة المدفع العملاق تبيَّن أن وزراء في حكومة المحافظين صادقوا على شهادة التصدير. وأهم من هذا ما قدمته الولايات المتحدة للعراق من عون إبان حربه مع إيران. ووسط المعممة أحس الفرنسيون، بصورة خاصة، بالحرج. فعلاقات بغداد الحارة مع باريس إنما تعود إلى حزيران ١٩٧٢ حين اتفق «السيد النائب» مع الفرنسيين على بيعهم ربع إنتاج كركوك بالسعر السابق على قانون التأمين. وبعد عودته من باريس منحه مجلس قيادة الثورة «وسام الرافدين» لأنَّه، بين أمور أخرى، طور العلاقات مع فرنسا. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ استقبل رئيس الحكومة يومها جاك شيراك صدام حسين ووصفه بأنه صديق شخصي، كما اصطحبه لزيارة محرك نووي فرنسي قبل أن يستضيفه، في منزله، لعلة نهاية الأسبوع. وإذا سُمِّت الصحافة شيراك « JACK العراق» يومها تلاعباً على

فارق الاسميين بالفرنسية، اشتهرت بغداد، في العام نفسه، المفاعلين النوويين المصممين لإنتاج البلاتونيوم. ولشن دمرتهما إسرائيل، بعد ست سنوات، ولم يكن المهندسون الفرنسيون قد أكملوا بناءهما، ذكر أن رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران تعهد غاضباً إعادة البناء. ولم يفعل الفرنسيون بالطبع، لكنهم زوّدوا بغداد بخمس مقاتلات من طراز «سوبر أندار» كما أعطوها صواريخ «أكزوسيت». وعلى امتداد الحرب مع إيران وحتى الحظر والمقاطعة، باعت فرنسا العراق أسلحة بقيمة ٢٥ بليون دولار لم تستوف بعد كامل ثمنها.

وكانت روسيا شريك فرنسا في الارتياح. فهي، في تلميحات واشنطن وتسربياتها، من حاول إنقاذ صدام قبيل اندلاع حرب الكويت حين توجه يفغيني بريماكوف إلى بغداد مندوباً للرئيس السوفيتي يومها ميخائيل غورباتشوف. وإذا أصرّ الروس على أنهم إنما يسعون إلى تجنب الحرب، ألمحت واشنطن إلى مخاوفها من وجود بقايا أوهام امبراطورية لدى سيد الكرملين الإصلاحي. وبدا الحاسم، في رأيها، أن ديون موسكو على بغداد، ومعظمها عسكري، تنوف على ثمانية بلايين دولار هو المبلغ نفسه المستحق لباريس على بغداد.

في مطلق الأحوال عانى العراقيون الأمرين من جراء الحصار المتعمدي. فنسبة الذين هبطوا منهم إلى ما دون خط الفقر صعدت إلى ٧٥ في المئة، وبعدما كان الدولار الأميركي يساوي دينارين غداً يساوي ألفي دينار. كذلك ارتفعت نسبة وفيات الأطفال إلى ٥٨ في الألف قياساً بـ ٨ في الألف في البلد الذي يفرض الحصار، الولايات المتحدة. وأقرت التقارير الدولية أن العراق صار في ١٩٩٧ «من أعلى بلدان العالم في معدلات وفيات الأطفال، وأن نسبة السكان الذين يستطيعون بصورة منتظمة الحصول على مياه نقاء لا تزيد على ٤١ في المئة».

وعلى عكس ما أراده الراغبون في إسقاط صدام، زاد اعتماد السكان على الإمدادات الإنسانية من سيطرة السلطة على مقدراتهم. ويات في وسع النظام، وبالتالي، أن يتناصل من الالتزامات التي وفرها إيان فورة النفط وأسعاره. فقانون

التعليم الإلزامي والمجاني الرقم ١١٨ الذي صدر في ١٩٧٦، مغطياً الفئة العمرية ٦ إلى ١١ سنة، سُحب من التداول. وانخفضت النسبة الإجمالية للإنفاق على التعليم من الدخل الوطني إلى ١ في المائة عام ١٩٩٤، كما أغلقت قرابة ٩٠٠ مدرسة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤. ومنذ ١٩٩٥ حيث راحت تتزايد الضرائب والرسوم عموماً، فتم تحويل الطلبة أكلاف صيانة مدارسهم. لكن في ١٩٩٨ قدر أن حوالي نصف تلاميذ المدارس غدوا بلا مقاعد. ومن مجموع الطلبة المدرسيين والجامعيين الذين قدرروا، في ٢٠٠٠، بنحو أربعة ملايين وصلت معدلات الرسوب إلى ٧١ في المائة. ذلك أن الفقر والاضطرار للعمل أو التسول، معطوفين على العنف المتزلي والتوتر الاجتماعي، مكنت الشارع على المدرسة. ولما راح الأب يتداعى في البيت، ومثله المعلم في الصف، جعلت المسافة لاغيةً بين الشارع ذاك وصدام الذي هو، بين نوعته الأخرى، أب ومعلم.

بيد أن النصف الثاني من التسعينات سجل اختراقاً نسبياً. ففي ١٤ نيسان ١٩٩٥ اعتمدت الأمم المتحدة صيغة «النفط مقابل الغذاء»، فسمحت للعراق الذي رفض القرار عند صدوره، أن يبيع بعض ذهبته الأسود مقابل ضرورياته في المأكل والدواء وباقى السلع الأساسية. وبالفعل خفت الأزمة من غير أن تزال. فالقرار ٩٨٦ هذا، والذي يسري لستة أشهر قبل التجديد، عكس نفسه على المجالات الحياتية عموماً: فمثلاً، تقلصت حالات الهرب من المدارس من ١٥٠ ألف حالة في ١٩٩٥ إلى ٧٠ ألفاً في ١٩٩٨. على أن ما اعتبر مكسباً برفع حصة الإنفاق السنوي على التعليم إلى ٢٣ مليون دولار، لم ينسِ الكثيرين أن الحصة نفسها كانت بلغت ٣٢٠ مليوناً في ١٩٨٨.

لكن الإلحاح الأميركي على التفتيش، في صيغة أو أخرى، لم يفتر. ففي كانون الأول ١٩٩٩، مرر مجلس الأمن القرار ١٢٨٤ الذي يرسم أسس نظام تفتيش جديد. وعلى ضوئه نشأت لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتدقيق والتفتيش (أنموفيك) خلفاً لأنسكوم، طالبة من بغداد أن تتيح لمفتشيها «العبور الفوري غير المشروط، وغير المقيد، إلى كل منطقة وإلى جميع المناطق». وبدوره رفض

العراق. وتقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا، في ٢٢ أيار (مايو) ٢٠٠١، بمشروع «العقوبات الذكية» الذي ينص عملياً على رفع كل القيود عن التجارة المدنية ليعزز، في المقابل، مراقبة السلع ذات الطبيعة العسكرية وتهريب النفط. ولم يتم تبني المشروع الذي رفضه العراق وهددت موسكو، مدعومة من باريس، باستخدام الفيتو ضده. لكن مجلس الأمن تبنى، في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢، القرار ١٤٤١ مطالباً بغداد بكشف برامجها لإنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية وصواريخ باليستية. وهكذا استأنف خبراء الأمم المتحدة، بعد أيام، عمليات تفتيشهم التي رضخ لها صدام «من دون شروط».

والحق أن سجال العقوبات كثُف سجالات عدة، فالولايات المتحدة واثقة من وجود أسلحة الدمار، إما لأن تدميرها لم يكتمل أو لأن صدام لا يزال يراكم ما يتيسر له منها. والعراق ومؤيدوه يرون في السلوك الأميركي ذرائع تُقصد من ورائها غaiات أخرى، بعضها يتصل بالشرق الأوسط وببعضها بالهيمنة الاستراتيجية ذات المدى الكوني. وعلى العموم تبدي أن الوسط العاقل والمؤثر معدوم بين صدام وأميركا. ففرنسا وروسيا بدت مصالحهما المالية والسلاحية مع العراق مصدر موافقهما. أما «الشارع العربي» المؤيد لصدام فلم يسترع انتباذه أن الحرب وحدها بديل الرقابة والتفتيش. وفي غمرة الحماسة التي خانها الإكترات بمعاناة العراقيين على يد حكمهم، تركّزت الحساسية على المعاناة التي يخلفها الحصار. وغني عن القول إن نزعة إنسانية مسيئة وانتقامية إلى هذا الحد عاجزة عن إقناع الولايات المتحدة وشطر من العالم بإنسانية مقاصدها وقاصرة، وبالتالي، عن إحداث التأثير الذي تتواه.

وصدام، بدوره، لم يتباطأ في استثمار المشاعر التي حركها الحصار. ففيما تعاظم الفساد وبناء القصور للزعيم وأفراد عائلته، وبعضها شيد كيتشياً في محاكاة لعوالم «ألف ليلة وليلة»، وبعضها لأجواء لاس فيغاس، تعاظم استخدام أطفال العراق وأمساتهم لاستدرار التعاطف الدولي، فضلاً عن تبرير انسحاب الدولة من تقديم الخدمات واقتصارها على عنف محض. ومرة أخرى لعب صدام الورقة

الفلسطينية بكماءة لافتاً تمزّن عليها مراراً من قبل. فقد أنشأ «جيش القدس» الذي استعرض بـ«إفراط متطوع» الموصوفين بأنهم ستة ملايين، كما أرسل ما يفوق الـ ٣٥ مليون دولار للفلسطينيين منذ اتفاقيتهم الثانية في العام ٢٠٠٠، فكانت الأسرة التي يخلفها انتحاري وراءه تتلقى، عبر «جبهة التحرير العربية»، معونة بآلاف الدولارات، ولو تفاوت تقدير وسائل الإعلام لها. وفي أواخر ٢٠٠١، قدم عوائد كميات من النفط للسلطة الوطنية الفلسطينية، أمراً وزاره بالبحث عن سبل تقنع الأمم المتحدة بالموافقة على تخصيص مبالغ من مبيعات النفط لصالح الفلسطينيين. وتجاوز سخاء صدام فلسطين إلى سوريا والأردن المستفيدين، بتفاوت، من نفطه شبه المجاني. فمع تشغيل خط أنابيب النفط مع سوريا التي استعادت، في ١٩٩٧، علاقاتها ببغداد وراحت تدعم مواقفها ضد واشنطن، بلغت موارد التجارة السورية مع العراق بليون دولار سنوياً، وأصبح العراق المحاصر الشريك التجاري الأهم للسوريين.

بطبيعة الحال لم يعد في وسع صدام أن ينفق على الإعلام والصحافة والكتابة في العالم العربي وأوروبا ما كان يفعله قبلأ. فالصحف التي مولها العراق في الخارج توقف معظمها عن الصدور، كما كفت بغداد عن إهداء الصحفيين والكتاب المؤيدين لحربها على إيران سيارات مرسيدس فخمة. لكن الحاكم العراقي ظل في وسعه أن يقدم الخيول وال ساعات وبعض المساعدات المالية لمعجبيه في الخارج، محاولاً تفادياً ما يمكن تفاديه من تردي المهابة الناجم عن الحصار والتقتish.

ومع حلول برنامج «النفط مقابل الغذاء» أمكن للمحاجة أن تفعل فعلها في ميادين أهم. فقد تضخمت الحصة الفرنسية مجدداً في السوق العراقية عربون مكافأة لباريس. ومع إنطلاق البرنامج المذكور تفاوضت شركتا «إلف» و«توتالفينما»، وكانتا قد اندمجتا، حول عقود نفطية مع الحكومة العراقية.

ويحسب تقرير رعى البرلمان الفرنسي صدوره ونشر صيف ٢٠٠٢، بلغت

قيمة الصادرات الفرنسية إلى العراق، منذ تخفيف الحصار، ٣,٥ بلايين دولار. فشركات الصيدلة الفرنسية، مثلاً، احتلت متن الطلب العراقي. وفي ٢٠٠١، وفي موازاة الاستياء الأميركي في فرنسا واستياء الشركات الأميركية من سياسات حكومتها، باعت باريسُ بغداد سلعاً فاقت ما باعهَا إياها أي عاصمة أخرى. وفي ذلك العام، وللذين سبقة وتلاه، جنت شركات «الكاتيل» للاتصالات و«الستون» الهندسية و«رينو» و«بيجو» للسيارات أرباحاً ضخمة في العراق.

لكن عام ٢٠٠١، بالتحديد، لم يكن أسعد سنوات صدام. فالبيت الأبيض بات يشغل ابن الأب الذي صار الداخلون إلى فندق الرشيد يطأون صورته بأقدامهم، كما جرت محاولة عراقية لاغتياله. ومن دون أن ترقى عائلية بوش الابن إلى عائلية صدام، بدا في الأمر بعض العائلية التي قد تنقلب انتقاماً للأب وقد تصير قتلاً فرويدياً له، بمعنى إنجاز ما توقف دونه قبل عشر سنوات. وشكلت فعلة ١١ أيلول من ذلك العام الفرصة الذهبية لاستهداف العراق الذي ماثلت الإدارة الأميركية بينه وبين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

والحال أن ١١ أيلول كان، إلى حد بعيد، ذريعة. فقبله شرعت الطائرات الأميركية والبريطانية توجه ضرباتها مدمرةً رادارات الدفاع العراقي التي تشوش على طيران التحالف في منطقتي الحظر الجوي. والأهم تولّته الأفكار، وفيها ما طال بغداد مباشرة وما قصدها على نحو مداور. ففي ١٩٩٦، وإبان ولاية كلينتون، طور روبرت كيغان ووليم كريستول مبدأ «الضربة الاستباقية»، في مقال كتباه لفصلية «فورين أفيرز» الأميركية المؤثرة بعنوان «نحو سياسة خارجية نيو ريجانية». وقد تحول لاحقاً هذان النقادان لسياسة كلينتون، العراقي منها وغير العراقي، منظرين نافذين لبعض من تصدّروا إدارة جورج بوش الابن. وكانت المقالة بدورها تطويراً لوثيقة تعود إلى ١٩٩٢ جهزها مقربون من ريتشارد تشيني وزير دفاع بوش الأب ونائب بوش الابن في الرئاسة. ودارت مجادلة الوثيقة المعروفة «مرشد للتخطيط الدفاعي» على ضرورة الاستعداد الأميركي لاستخدام القوة بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. لكن لئن رفض الحزب الجمهوري

يومها تبني الوثيقة رسمياً لتطرفيها، أسبغ «المحافظون الجدد» بعد ذاك مزيداً من الوضوح والتعيين على دعوتها. وفي رسالة مفتوحة وجهوها، في كانون الثاني ١٩٩٨، إلى الرئيس الديمقراطي حذروا من أن «احتواء» العراق سياسة فاشلة فيما إزاحة صدام ينبغي أن تصير «هدف السياسة الخارجية الأميركيّة». وكان بين الموقعين من صاروا، مع إدارة بوش الابن، نجوماً كدونالد رمسفيلد وبيول ولوفويتز وريتشارد أرميتاج وريتشارد بيرل. بيد أن العام نفسه سجل صدور «مرسوم تحرير العراق» عن الكونغرس والذي أسست به معارضة صدام في المنفى رصيدها كما باشرت تفعيل قضيتها في العالم.

على أن ١١ أيلول حل كل ما بقي على شيء من التحرير. ففي خطابه إلى الأمة، في كانون الثاني ٢٠٠٢، تحدث بوش عن «محور الشر» الذي يضم العراق وإيران وكوريا الشماليّة، مزوداً الأدب السياسي تعبيراً يدفع الأخلاقية التبشيرية إلى تخوم الخرافات. وإذا هذا رئيس حكومة بريطانيا توني بلير بعض جموجه، وأقنه باعتماد طريق الأمم المتحدة، أمكن تمرير القرار ١٤٤١ بإجماع ١٥ صوتاً. إلا أن الإجماع هذا أخفى قدرة كل طرف على تفسيره على هواه. فواشنطن رأت فيه تفويضاً بالحرب، بقرار ثانٍ أو من دونه، ما لم يستجب صدام ويرجع المفتشين. وبينما اعتبرت روسيا وفرنسا القرار الثاني ملزماً، وقبل صدام إعادة المفتشين سلمهم، في كانون الأول، أكثر من ٨٠٠٠ صفحة يفترض أنها تتصل بالأسلحة وتدل إلى حسن نواياه. وضحك كثيرون ممن فهموا أن الرئيس العراقي ينوي إرباك العالم بالتبييب والتصنيف والفرز والترجمة بينما كسرت واشنطن التي لم تستسع المزاج السمج هذا. ولئن نزلت، في آذار ٢٠٠٣، الملائين إلى شوارع مدن العالم رافضة الحرب، انقسم مجلس الأمن حول القرار الثاني وهددت فرنسا باستخدام الفيتو فتقدمت القوات الأميركيّة فوق جنة أمم متحدة شائخة متداعية.

والنهاية بدت فعلاً تقترب. فالحرب الأميركيّة - البريطانية التي لو لم تقع لاحتفل صدام بإنقضاء ربع قرن على رئاسته، وقعت. وقد صحب الإعداد لها

ضعف ملحوظ في حججها القانونية، وحججة قوية جداً ولو لم تدرج في عداد القانون. ذاك أن صدام كان ينبغي أن يرحل بشكل ما. فخلال ما يقرب الربع قرن على رئاسته، وما يزيد عن ثلث قرن من حكم البعث، تغير العراق من حال واحدة إلى حال لا تطاق. فالبلد الذي كان، نظرياً، يتمتع بمواصفات فريدة في العالم العربي انتهى إلى بؤس مطلق. فإلى النفط، ملك طاقة بشرية وموارد مائية ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ونسبة مرموقة من الرجال والنساء المتعلمين. غير أن سياسات البعث وصدام حولت تلك الميزات، لا سيما النفط، وبالأَ على أصحابها. وإلى تعدد كان مصدراً لغنى هائل، جعل التعدد إيه جحيناً على أهله، فأعيد إنتاج التفكك، الاجتماعي منه والطائفي والإثنى، بصورة موسعة واحتدام غير مسبوق. وتم إفراغ المجتمع الذي دمرت حياته الداخلية كما دمرت أحزابه ونقاباته ومؤسساته أو أُلحت بالبعث. وصير إلى تريف العاصمة واحتلال المشهد العام فيما لفظ العراق النهري والزراعي الذي لم يعهد الهجرة قبلأ، أربعة ملايين منفي ومهاجر من خيرة أبنائه. ويدوره تفاوت تقدير العجز الذي خلفه البعث وصدام ما بين ٦٠ و١١٥ بليون دولار. وأهم من هذا كله ما خلفاه من مقابر جماعية ومشوّهين مادياً ونفسياً وأحقاد وثارات وفقر وتخلع اجتماعي.

فيكعبه وحذائه حكم صدام بلداً حاول، في عهده الملكي، تدشين صيغة أولية من البرلمانية. وبلغة جمعت أسوأ ما في رطانة العشائر إلى أسوأ ما في النص الديني، ساس بلداً ذا تقاليد في الإبداع والرأي والسجل. وفي مختبر لا يرحم اسمه العراق تمطى بجسمه الثقيل ذاك الكائن المشوه والهبيولي على رأس حزب لم يبق منه إلا التماسك العصبي حول الزعيم وخلاصة من الكراهيات اللافارسية واللاشيعية واللاكردية واللاماسمية. وأحسن عراقيون كثيرون أحال صدام بلدتهم قاعاً صفصفاً، بأنهم باتوا مثل مساجين ألفوا سجنهم وصاروا لا يفهمون ماذا يفعلون بحريتهم إذا جاءت. وأحسن آخرون أن لا ملجاً لهم إلا الانكفاء على عشيرتهم وأديانهم إذ الحاضر مُصادر والمستقبل مغلق. وهذه السمة التوتاليارية التي حملت معلقين وكتاباً على تشبيه صدام بمحظ إعجابه ستالين، غابت حقائق

أخرى. فال الأول الذي سيتد العشيرة وعلاقة القرابة مما لم يفعله الثاني، لم يؤسس ثورة صناعية ولا أحرز انتصاراً على الفاشية، أو ما يعادلها، مما فعله.

وفي حسبة طغى عليها السلب المحسن تجاورت انتهازية السياسة الخارجية للدول الكبرى مع تهافت الشعارات التي رفعتها مناهضة الغرب فلم يتبق، في آخر المطاف، إلا الكوابيس. وفي واحد من هذه الكوابيس، عصفت النرجسية الخبيث لصدام حسداً لأسامي بن لادن. وفي كابوس ثانٍ عصفت به حسداً للشهداء الذين كانوا، في منطقتنا، يتکاثرون كالفطر منتزعين الضوء والمشهد. وفي آخر المطاف أتيحت للموت يد طولى وثقيلة لا تزال تستولي على الأفق وتنشر رائحة العفن.

بِبِلِيوغْرَافِيَا مُخْتَارَة

كتُب و تقارير بالإنكليزية

- Aburish, Said, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*, Bloomsbury, 2000.
- Baram, Amatzia, *Culture, History and Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq: 1968-1989*, St. Martin's Press, 1991.
- Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Princeton, 1978.
- Brumberg, Daniel, *Reinventing Khomeini*, Chicago, 2001.
- Dodge, Toby and Steven Simon (ed.), *Iraq at the Crossroads*, IISS, 2003.
- Faraj, Maysaloun (ed.), *Strokes of Genius: Contemporary Iraqi Art*, Saqi Books, 2001.
- Fuller, Graham and Rend R. Francke, *The Arab Shia*, St. Martin's Press, 1999.
- Ghoussoub, Mai and Emma Sinclair-Webb (ed.), *Imagined Masculinities*, Saqi Books, 2000.
- Jabar, Faleh A. and Hosham Dawod (ed.), *Tribes and Power*, Saqi Books, 2003.
- Kaysen, C., Miller, S., Malin, M., Nordhaus, W. and Steinbruner, J., *War with Iraq: Costs, Consequences and Alternatives*, American Academy of Arts and Sciences, 2002.
- Kepel, Gilles, *Jihad*, I. B. Tauris, 2002.
- Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War*, Oxford, 1977.
- Khadduri, Majid, *Republican Iraq*, Oxford, 1969.
- al-Khalil, Samir, *Republic of Fear*, Hutchinson Radius, 1989;
- The Monument*, Andre Deutsch, 1991.

- Al-Khayyat, Sana, *Honour and Shame-Women in Modern Iraq*, Saqi Books, 1990.
- Kienle, Eberhard, *Ba'th v. Ba'th*, I. B. Tauris, 1990.
- Makiya, Kanan, *Cruelty and Silence*, Jonatahan Cape, 1993.
- Nakash, yitzhak, *The Shiis of Iraq*, Princeton, 1994.
- Ovendale, Ritchie, *The Middle East since 1914*, Longman, 1992.
- Randal, C. Jonathan, *After such Knowledge*, FSG, 1997.
- Rashid, Ahmed, *Taliban*, Pan Books, 2001.
- Sayigh, Yusif, *The Economies of the Arab World*, Croom Helm, 1978.
- Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, Simon and Schuster, 1984.
- Seale, Patrick, *Abu Nidal*, Arrow, 1992.
- Seale, Patrick, *Asad*, I. B. Tauris, 1988.
- Shiblak, Abbas, *The Lure of Zion: The Case of the Iraqi Jews*, Saqi Books, 1986.
- Sluglet, Marion and Peter, *Iraq since 1958*, I. B. Tauris, 2001.
- Tripp, Charles, *A History of Iraq*, Cambridge, 2002.
- Vatikiotis, P. J., *Conflict in the Middle East*, George Allen & Unwin, 1971.
- Veliz, Claudio (ed.), *Monuments for an Age without heroes*, Boston University and the University Professors, 1996.

كتب بالعربية

- الأزري، عبد الكريم، مشكلة الحكم في العراق، (لا ذكر للدار)، ١٩٩١.
- أوميلل، علي (إعداد)، الغزو العراقي للكويت، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦.
- البراك، فاضل، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق: دراسة مقارنة، مطبعة دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٤.
- جميل، حسين، العراق: شهادة سياسية ١٩٣٠-١٩٠٨، دار اللام، لندن، ١٩٨٧.
- خيري، سعاد، المرأة العراقية كفاح وعطاء، A.R.M.ALL-TRYCK، ستوكهولم، ١٩٩٨.
- الزيدي، إبراهيم، دولة الإذاعة، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣.

- سعيد، علي كريم، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ، دار الكنوز الأدبية، لندن، ١٩٩٩ .
- سلمان، محمد حسن، صفحات من حياة د. محمد حسن سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٥ .
- السيد، جلال، حزب البعث العربي، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣ .
- صاغية، حازم، قوميو المشرق العربي، رياض الرئيس للكتب والنشر، ٢٠٠٠ .
- صفوت، نجدة فتحي (تحقيق)، مذكرات رستم حيدر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨ .
- عبد الحميد، محسن، حقيقة البابية والبهائية، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٠ .
- عبيود، سلام، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، كولونيا، ٢٠٠٢ .
- العلوي، حسن، الشيعة والدولة القومية في العراق، مطبوعات CEDI، باريس، ١٩٨٩ .
- الفكيكي، هاني، أوكار الهزيمة، رياض الرئيس للكتب والنشر، ١٩٩٣ .
- كار، وليم (شرح وتعليق خير الله طلفاح)، اليهود وراء كل جريمة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢ .
- الملاط، شibli، تجديد الفقه الاسلامي: محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨ .
- وقائع الندوة القومية لمواجهة الدس الشعوبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠ .
- مطر، فؤاد، السيرة الذاتية والحزبية، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٠ .

مقالات بالإنكليزية

- Al-Marashi, 'Ibrahim, Saddam's Security and Intelligence Network', Monterey Institute of International Studies, 6-3-2003.
- Dodge, Toby, 'Iraqi Army is Tougher than US Believes', *The Guardian*, 16-11-2002.
- Flint, Julie, 'The Moderate Mullah', *The Observer*, 13-4-2003.
- Gargan, Edward, 'Some Support for Saddams Baath Party', *Newsday*, 23-5-2003.

- Harris, Paul, 'Secrets of a Tyranny', *The Observer*, 13-4-2003.
- Krueger, Alan, 'When It's Over', *The International Herald Tribune*, 3-4-2003.
- Lacey, Marc, 'Papa Saddam' Vanishes', *The International Herald Tribune*, 28-5-2003.
- Laurenson, John, 'Ties with Iraq', *The International Herald Tribune*, 7-3-2003.
- Makiya, Kanan, 'War Diary', *The New Republic*, 29-3-2003.
- McCarthy, Rory, 'No More Heroes', *The Guardian*, 2-12-2002.
- Myre, Greg, 'War with Iraq Serves as a Wedge in Mideast', *The International Herald Tribune*, 24-3-2003.
- Slackman, Michael, 'Baath Party Organized', *Los Angeles Times*, 5-4-2003.
- Smith, Craig, 'Maimed Bodies, Tortured Minds', *The International Herald Tribune*, 21-3-2003.
- Weisman, Steven, 'Doctrine of Preemptive War', *The International Herald Tribune*, 24-3-2003.
- Wolf, Michael, 'How Sanctions Destroy Iraqi Education', *Counter Punch*, 22-5-2003.

مقالات بالعربية

- أوين، روجر، «نظرة الى مستقبل العراق الاقتصادي»، جريدة الحياة، ٢٠٠٣/٤/٢٠.
- الجزائري، زهير، «الأب والأبناء والأمن في دولة صدام الأفلة»، الحياة، ٥/٤/٢٠٠٣.
- الجزائري، زهير، «علي الكيماوي سفاح حلبجة»، الحياة، ١٣/٤/٢٠٠٣.
- الحجيري، محمد، «شعراء صدام والبعث»، ملحق جريدة النهار الثقافي، ٤/٢٧/٢٠٠٣.
- الركابي، عبد الأمير، «النساء العراقيات لا يغنين للديكتاتورية»، الحياة، ٩/١٧/٢٠٠٠.
- السعدون، عبد اللطيف، «رواية ثالثة للرئيس العراقي»، الحياة، ٢٨/٤/٢٠٠٢.
- سعيد، سامر، «ظاهرة التسرب الدراسي: الأسباب والأثار والمعالجات»، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٠٧-٣٠٨، تموز (يوليو)-تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢.

- شربل، غسان، «صلاح عمر العلي يتذكر»، الحياة، ١٢-٧ /٤ /٢٠٠٣ .
- الشمرى، ميسر، «إلهام خير الله طلفاح تتحدث»، الحياة، ١ و ٢ و ٣ /٦ /٢٠٠٣ .
- صاغية، حازم، «اعامر عبد الله وسنوات العراق المُرّة»، مجلة أبواب الفصلية، العددان ٢ و ٣ ، ١٩٩٤ .
- عبد الأمير، علي، «الرئيس العراقي في روايته الجديدة»، الحياة، ٢٠ /١٢ /٢٠٠١ ;
- «ثقافة العراق في «وثائق المديح»»، الحياة، ١٢ /٤ /٢٠٠٠ ;
- «زبيبة والملك» لصدام حسين تصدر بالفرنسية»، الحياة، ٨ /٢ /٢٠٠٣ ;
- «سامي عبد الحميد يحول، في بغداد، «رواية» صدام»، الحياة، ٢٨ /١٠ /٢٠٠١ ;
- «صدام حسين يكتب سيرته الذاتية»، الحياة، ١٦ /٥ /٢٠٠٢ ;
- «صدام في «أخرج منها يا ملعون»»، الحياة، ٢١ /٥ /٢٠٠٣ ;
- «صيف لاهب في انتظار أساتذة الجامعات»، الحياة، ١٨ /٦ /٢٠٠٢ .
- «نقط مجاني للفلسطينيين»، الحياة، ٢٩ /١١ /٢٠٠٠ .
- الفضل، منذر، «هجرة العقول من العراق»، الحياة، ١٧ /٩ /١٩٩٩ .





مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com رابط بديل